أزمة السويس

١٩٥٤ - ١٩٥٧

جذور • احداث • نتائج

د. لطيفة محمد سالم



أزمة السويس

جذور . أحداث . نتائج
١٩٥٤ - ١٩٥٧

أ. د. لطيفة محمد سالم
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية آداب بنها

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الآن وبعد مرور أربعين عاما على الأحداث التى شهدها تاريخ مصر المعاصر عام ١٩٥٦ ، أصبحت الرؤية واضحة بزواياها المختلفة، ومن هنا كان اهتمام الأطراف التى شاركت فى هذه الأحداث على المستوى العالمى، وبطبيعة الحال، فالأمر يرجع إلى سخونتها وتأثيرها فى السياسة العالمية، فنرى الشغف بالبحث عن الحقيقة، وقياس أبعادها تتم حاليا فى مصر وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، حيث تقوم حركة نشطة فى هذا الصدد، وتلك الدراسة محاولة للنزول إلى ذلك الميدان.

يصادف الدراسات التاريخية صعوبات فى حالتين، الحالة الأولى ندرة المنابع التى يستقى منها المؤرخون المادة العلمية، والحالة الثانية كثرة المعلومات وتداخلها وتناقضها أحيانا، وموضوع الدراسة تعرض للحالة الثانية، ومن ثم تطلب الجهد والمثابرة، ومدت له الوثائق البريطانية يد العون، حيث مثلت لندن المركز الرئيسى لصناعة الأحداث فى هذه الفترة، وبالتالى أمكن سبرغور كوامن السياسة البريطانية التى تشابكت مع باقى السياسات الغربية، بمعنى أن ملفات وزارة الخارجية البريطانية لم تمدنا فقط بما يخص بريطانيا، وإنما نقلت لنا أيضا انعكاسات الأحداث فى باريس وواشنطن وحلف شمال الأطلنطى وعواصم الشرق الأوسط، لذا كانت لها الأهمية الكبرى.

وإذا تركنا الوثائق جانبا، نجد – فى تصورى – الدوريات، حقيقة إن الحماس كان طابعها، لكن تمحيص ما نشر فيها واستخلاص الوقائع ورد فعلها، جعلها تقدم خدمات جيدة للدراسة، وخاصة أن هناك نقاطا مرت عليها المصادر والمراجع بصورة متعجلة أحيانا، وأهملتها أحيانا أخرى، أيضا كانت الدوريات سجلا لجلسات مجلس الأمن والجمعية العامة، كما ضمت الخطب والتصريحات الرسمية، ونقلت لنا صورة حية لديناميكية الأحداث. أما عن الأشخاص الذين أسهموا فى تلك الأحداث،

وسجلوا أدوارهم، فجاءت بعض كتاباتهم تؤيدها الوقائع، وبعض آخر جانبه الصواب، وعليه كان الحذر في استقاء المعلومات.

والواقع أن أزمة السويس عام ١٩٥٦ لم تكن وليدة لحظتها، لأن الصراع بين مصر والقوى الأجنبية يمتد إلى ماض بعيد، فقد تراكمت الرواسب داخل مصر، تلك التي حملت المرارة والظلم، ولكنها مع قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، بدأت تشعر أنها على أعتاب مرحلة جديدة شيمتها العزة والكرامة، وتحررت مما عانته في الماضي، واستطاعت التخلص من الاحتلال البريطاني بتوقيع اتفاقية الجلاء في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤، وهذا التاريخ هو الذي بدأت به الدراسة، لأن ما جرى من أحداث في أعقابه وحتى إعلان قرار تأميم شركة قناة السويس في ٢٦ يوليو ١٩٥٦، قد ثبّت جذور أزمة السويس، ثم جاءت الفترة منذ قرار التأميم وإلى بدء تنفيذ خطة العدوان الثلاثي على مصر في ٢٩ أكتوبر، لتمثل توهج الأحداث، وتلتها النتائج التي اتسمت بالطابع الدولي، وانتهت باستقرار الأوضاع وإسدال الستار على أزمة السويس. ومما تجدر الإشارة إليه أن الدراسة استبعدت تناول العمليات العسكرية الخاصة بالعدوان، إذ فُضل تركها للمتخصصين في هذا المجال.

والدراسة تنقسم إلى ثلاثة عشر فصلا، بالإضافة إلى فصل تمهيدي:

الفصل التمهيدي «العلاقات المصرية البريطانية في الميزان» يتتبع بداية العلاقة الجديدة بين مصر وبريطانيا، والأمل الذي كان يحدو الجانبين بشأن التعاون. والفصل الأول «الحزام الشمالي ومولد حلف بغداد» يختص بالخطوة الأولى في طريق الصراع المصري البريطاني، وكيف حاولت لندن بمختلف الطرق استقطاب مصر للحلف، ولكن عبد الناصر أجهض الجهود البريطانية إزاء ذلك. والفصل الثاني «الدائرة العربية وسياسة الحياد» يتعلق بالإجراءات التي أقدمت عليها مصر لمواجهة حلف بغداد، وتمثلت في الاتجاه العربي، حيث وجد عبد الناصر الآذان الصاغية لصيحات القومية العربية، كما وصلت نداءاته إلى المستعمرات البريطانية في أفريقيا، أما الاتجاه الآخر فشمل انتهاج سياسة الحياد والانضمام لدول عدم الانحياز.

والفصل الثالث «عقد صفقة الأسلحة التشيكية وعواقبها» يتعرض لهذا الحدث

الذى أقلق وأرق الغرب، وكان أمرا خطيرا يهدد المصالح الغربية فى الشرق الأوسط، إذ دخلت الأسلحة السوفيتية المنطقة، ومن ثم تكاتفت الجهود الأنجلو أمريكية لمعالجة الموقف. والفصل الرابع «مشروع ألفا وسقوطه» يتناول تلك المساعى التى سلكتها كل من لندن وواشنطن لإنهاء النزاع العربى الإسرائيلى عن طريق مصر، ووضع مشروع التسوية «ألفا Alpha» وفى البداية أظهر عبد الناصر بعض المرونة، ولكنه سرعان ما تصلب فى نقاط بعينها، وأدى هذا الموقف إلى فشل المشروع، مما زاد من الحنق عليه والرغبة فى الإحاطة به. والفصل الخامس «مشروع السد العالى» يبين سياسة المقايضة الأنجلو أمريكية، فقد ربطت موافقة عبد الناصر على مشروع «ألفا» بتمويل السد العالى، ولم يكن رفضه فقط هو الذى أسقط العرض، وإنما أسهمت كذلك تلك المواقف المعارضة التى اتخذها ضد المصالح الغربية.

والفصل السادس «إعلان تأميم شركة قناة السويس والموقف الدولى» يسجل ما أقدم عليه عبد الناصر للرد على نقطة الإذلال التى أحس بها عند سحب عرض تمويل السد العالى، وصدور قرار التأميم، وأثر ذلك على لندن وتجنيدها لكل الوسائل التى تمكنها من مواجهة هذا التصرف. والفصل السابع «المجهودات الغربية لتدويل قناة السويس» يبرز الجهود التى قامت بها بريطانيا بمشاركة الولايات المتحدة فى تحويل مسألة التأميم إلى قضية دولية، إذ عقد مؤتمر لندن الأول الذى أسفر عن مشروع دالاس بشأن تدويل القناة ورفض عبد الناصر له، وإخفاق مؤتمرى لندن الثانى والثالث. والفصل الثامن «طرح القضية على مجلس الأمن» يمثل انتقال الأزمة إلى المنظمة الدولية، والأسباب التى دفعت بريطانيا وفرنسا لذلك، والاتفاق على إجراء مفاوضات بين أطراف النزاع بشأن حل الأزمة.

والفصل التاسع «تخطيط استخدام القوة» يشمل التخطيط الأنجلو فرنسى العسكرى الذى بدأ منذ لحظة إعلان قرار التأميم، ورفض واشنطن له، إذا اختلفت طرق معالجتها للأزمة عن حليفتيها، وكلل هذا التخطيط باشتراك إسرائيل فى العدوان على مصر. والفصل العاشر «العدوان والتفاعل الدولى» يوضح التدابير التى اتخذت داخل أروقة الأمم المتحدة، وموقف واشنطن وموسكو فى مجلس الأمن، والڤيتو الأنجلو فرنسى على مشروع قرار وقف إطلاق النار، وتحول قضية العدوان إلى الجمعية العامة،

والهجوم البريطانى الفرنسى على مصر، والأصداء العالمية لذلك، وإدانة استخدام القوة وتوقف القتال. والفصل الحادى عشر «تشكيل قوة الطوارئ الدولية والمماطلة فى الجلاء» يتضمن الاقتراح الكندى بتكوينها والموافقة عليها وتحديد مهامها وإقناع مصر بها، والضغط الأمريكى على لندن للجلاء، وتنفيذ بريطانيا وفرنسا لقرار الجمعية العامة بالانسحاب.

والفصل الثانى عشر «التعنت الإسرائيلى» يصور تلك الجهود المضنية التى بذلها العالم متمثلا فى الجمعية العامة من ناحية، وممارسة واشنطن لأساليبها من ناحية أخرى حتى تم الانسحاب الإسرائيلى، ولكن بعد أن سجلت إسرائيل نقطة لصالحها، حيث أُسقط الحظر المصرى على ملاحتها فى خليج العقبة. والفصل الثالث عشر «عودة الملاحة لقناة السويس وتدعيم الإدارة المصرية» يركز على مهمة الأمم المتحدة فى تطهير قناة السويس عقب العدوان، ومتطلبات مصر فى هذا الصدد، ونجاح المهمة وعودة الملاحة لكى تلوح فى الأفق بوادر إحياء أزمة السويس من جديد، فانتقلت مرة أخرى إلى مجلس الأمن، لكن بعد أن أعدت مصر وثيقتها التى تضمنت نظامها بشأن الملاحة فى القناة، وانتهى الأمر بقبول هذا النظام مؤقتا، ثم ما لبث أن أصبح دائما. وتأتى النهاية مع حصاد الدراسة، إذ تسجل النتائج التى تم التوصل إليها.

وأخيرا أضع بين يدى القارئ هذه الدراسة راجية أن تحقق الهدف الذى وضعت من أجله، وتكون عملا متوازنا ينتفع به، وعلى الله قصد السبيل.

أ. د. لطيفة محمد سالم

الإسكندرية ١٧ سبتمبر ١٩٩٦

الفصل التمهيدى

العلاقات المصرية البريطانية
فى الميزان

مثّل التوقيع على اتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا فى ١٩ اكتوبر ١٩٥٤ نقطة هامة فى تاريخ مصر، حيث أسدل الستار على عصر اتسم بكفاح مرير خاضه المصريون ضد الاحتلال، وقد تعددت العوامل التى عجلت بتلك النهاية، يرجع بعضها إلى بريطانيا، إذ خرجت من الحرب العالمية الثانية مترنحة لتحتل مصاف دول الدرجة الثانية، ويرجع بعضها الآخر إلى مصر التى أرادت فى ظل نظامها الجديد أن تسعى لهذه النهاية.

ومما لاشك فيه أن مصر قبلت بعض التنازلات عندما وقعت الاتفاقية، خاصة ما جاءت به المادة الرابعة التى نصت عليه أنه «فى حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد، يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية الموقع عليها فى القاهرة فى الثالث عشر من شهر أبريل ١٩٥٠ أو على تركيا، أن تقدم مصر للمملكة المتحدة من التسهيلات ما قد يكون لازما لتهيئة القاعدة للحرب وإدارتها إدارة فعالة، وتتضمن هذه التسهيلات استخدام الموانى المصرية فى حدود ما تقتضيه الضرورة القصوى للأغراض سالفة الذكر»[١].

بالإضافة إلى قيود أخرى، مما يدعو للاستنتاج أنه فرض على مصر بطريق غير مباشر أن تدور فى فلك الاستراتيجية الغربية.[٢] ومن ثم أصبحت قاعدة فى حالة نشوب حرب عالمية يكون الاتحاد السوفيتى طرفا معاديا فيها، ويجب أن نضع فى الاعتبار أن تركيا عضو فى حلف شمال الأطلنطى.

على أية حال، فقد عدت بريطانيا الاتفاقية مرحلة أخرى فى علاقاتها بالشرق الأوسط بصفة عامة ومصر بصفة خاصة، وتبعث لندن إلى السفارة البريطانية بالقاهرة فى اليوم التالى للتوقيع على الاتفاقية لتهنيء وتبارك هذه الخطوة، وتراها إنجازا معقولا.[٣] وكما أوضحت الدوائر المطلعة أن الحكومة البريطانية كانت أكثر لهفة من الحكومة المصرية على عقد الاتفاقية نظرا لوجود معارضة لمبدأ الجلاء فى بريطانيا، حتى داخل حزب المحافظين الحاكم، وعليه كانت الاتفاقية فاتحة للتمزق بين أعضائه.[٤] ونشر الحزب جدول أعمال المؤتمر الخاص به، وتضمن انتقادا للسياسة الخارجية فيما يتعلق بالانسحاب البريطانى من قاعدة قناة السويس[٥].

وشكل المعارضون المتشددون من الجناح اليميني للحزب رابطة عرفت باسم «جماعة السويس» مارست نشاطها عن طريق الحزب وأجهزة إعلامه، ومن خلال مجلس العموم، وطالبت الحكومة بالمحافظة على الممتلكات البريطانية الاستعمارية، وقد وصف ناتنج Nutting – وزير الدولة للشئون الخارجية – أصحابها بأنهم «من رائحة المدرسة الهمجية القديمة»[٦]. وراحت الحكومة البريطانية تدافع عن الاتفاقية، وصرح أحد مسئوليها بأنها بداية لفصل جديد في سبيل السلام والأمن في الشرق الأوسط، وأن بريطانيا يهمها إقامة علاقات طيبة مع مصر، وإنهاء الاحتكاك بينها وبين الغرب[٧].

وعرضت الاتفاقية على مجلس العموم البريطاني بعد توقيعها بأسبوعين، وكان قد سبقت مناقشتها عندما وقع عليها بالحروف الأولى، ودافع تشرشل Churchill رئيس الوزراء عنها أمام المعارضين، معلنا أن الجلاء عن منطقة القناة لم يعد أمرا مهما، وحلل الظروف العالمية الجديدة مشيرا إلى أن ما تقدمه القاعدة من تسهيلات استراتيجية لم يعد مسألة حيوية، وهاجم أتلي Attlee – زعيم المعارضة العمالية – الاتفاقية، وتصدى ناتنج للمعارضين، وحلل المزايا، وبين أن العلاقات بين بريطانيا والدول العربية تخضع لتأثير علاقة الأولى بمصر، وأن التقارير التي تلقتها الخارجية البريطانية من ممثليها الدبلوماسيين في الشرق الأوسط، تفيد أن مكانة بريطانيا قد زادت في تلك البلاد منذ توقيع الاتفاقية، وراح إيدن Eden – وزير الخارجية البريطاني – يتحدث عن الفرصة الجديدة المتاحة لإقامة أوضاع الصداقة مع جميع الدول العربية وتوطيد دعائمها[٨]. وجاء التصويت لصالح الاتفاقية، وسجل هدفا لحكومة المحافظين.

وحظيت الاتفاقية بتأييد الأمريكيين، الذين كان لهم الدور في إتمامها، بعد أن لوحوا بالمعونة العسكرية لمصر، كما استخدموا ورقة المساعدة الاقتصادية لإقناعها بالموافقة[٩]. وعندما نوقشت الاتفاقية في الاجتماع الوزارى لحلف شمال الأطلنطي في باريس، أكد المجتمعون على أنها عمل مرض، وتقدم التسهيلات للغرب خاصة المادة الرابعة، وبينوا أنهم تخلصوا من مصدر الاحتكاك الرئيسي مع العالم العربي، مما يؤهل للقيام بدور أكثر إيجابية وإفادة فيما يتعلق بمشكلات الشرق الأوسط[١٠].

أما عن مصر، فقد رأت في الاتفاقية تتويجا لثورة يوليو، وكان عبد الناصر حريصا

على إنجازها لأكثر من سبب، فهو يريد أن يحقق حلم عمره الذى جاهد من أجله منذ كان طالبا، وليثبت ذاته، وينقش اسمه على وثيقة تنهى الاحتلال البريطانى لمصر الذى دام طويلا، ورأى أيضا أن يولى جهوده شطر الناحية الداخلية ويتفرغ لإعادة بناء الاقتصاد، والإصلاح الاجتماعى[١١] .

وعقب إبرام الاتفاقية، بعث وزير الخارجية البريطانى رسالة إلى عبد الناصر يهنئه فيها، ويصف ما تم بأنه «خطوة هامة إلى الأمام لإيجاد تفاهم وصداقة على أسس جديدة بين البلدين»[١٢] . واتخذت مصر الإجراءات الرسمية لشطب شكواها ضد بريطانيا فى مجلس الأمن، وتبودلت وثائق التصديق على الاتفاقية، وأرسلت نسخة للأمم المتحدة[١٣] .

وصور ستيفنسون Stevenson السفير البريطانى فى القاهرة مظاهر الفرحة التى عمت لحكومته، وكيف خرجت الجموع يومى ٢٠، ٢١ أكتوبر تجوب الشوارع، رافعة اللافتات، تهتف وتؤيد عبد الناصر ورفاقه، وأن السياسيين القدامى حرصوا على المشاركة، فهنأ حسين سرى عبد الناصر، وعبر على ماهر عن ارتياحه، وكان عبد السلام فهنى جمعه هو الزعيم الوفدى الوحيد الذى أيد الاتفاقية[١٤] وعلى الجانب الآخر، كان هناك ناقمون ليس فقط على الاتفاقية، ولكن على النظام بصفة عامة، يريدون هدمه بأى ثمن، وتمثلوا فى الجناح المتشدد من الوفد، والإخوان المسلمين، والتنظيمات الشيوعية، ورغم الرقابة الحكومية على الصحافة، إلا أن وجهة النظر المعارضة نقلت عن طريق الدعاية الكلامية والمنشورات المحظورة[١٥] .

وتولى الإخوان المسلمون مهمة التعبير عن الرفض، وذلك بمحاولة اغتيال عبد الناصر بعد أسبوع واحد من توقيع الاتفاقية أثناء وجوده بالإسكندرية، ولكن جاءت النتيجة عكسية، ويسجل السفير البريطانى فى القاهرة للندن، أن هذا الحادث لم يؤثر معنويا على النظام، ووفقا لما سمعه، فسوف يزيد من ثقة عبد الناصر الزائدة فى نفسه، ويقوى تعاطف الشعب معه، وأنه قد اتخذت الإجراءات، فهناك قوات مسلحة احتلت مواقعها فى النقاط المهمة، واستدعى تنظيم العمال لإظهار تأييده للنظام، وألقى القبض على الإخوان المسلمين، وعاد عبد الناصر إلى القاهرة، تلك التى بدت هادئة[١٦] .

ومضت عين ستيفنسون ترصد وتعاين، فيبين للخارجية البريطانية أن الحكومة المصرية مستعدة للوفاء بالتزاماتها، وأنها قادرة على ذلك، إذ تقوى وضعها بإبرام الاتفاقية، فأصبحت مسيطرة بحزم على مصر، خاصة بعد النجاح في الإطاحة بالإخوان المسلمين[١٧] . كما أوضح عندما علّق على محاكمة محمود عبد اللطيف - المتهم في قضية الشروع في اغتيال عبد الناصر - أن النظام قد استخدم هذه الظروف لتكون دعاية إيجابية للاتفاقية «ولحسم بعض النقد غير المستتير الذى كان يدور حولها»[١٨] والواقع أن سيطرة الحكومة لم تقتلع جذور المعارضة حيث كمنت عوامل عدم الاستقرار ولاحت بين الحين والأخر.

لم يكن محمد نجيب رئيس الجمهورية راضيا عن الاتفاقية، وأبدى تحفظاته، وله منطقة الصائب، وكان الدستور المؤقت لا ينص على ضرورة أن يصدق رئيس الجمهورية على الاتفاقيات والمعاهدات، وعرض عبد الناصر الاتفاقية على مجلس الوزراء، فوافق عليها بالإجماع[١٩] . بالإضافة إلى اعتبارات أخرى وضعها عبد الناصر ورفاقه في الحسبان، إذ بلغ الجزع مداه من محمد نجيب، ولم يكن البريطانيون بطبيعة الحال راضين عنه، ويذكر أحد المسئولين في السفارة البريطانية بالقاهرة لحكومته أن الموقف غير مستقر، والشائعات انتشرت، والتعليقات كثرت عن مركز رئيس الجمهورية، وأن عبد الناصر أشار إلى إمكانية حدوث ثورة حمراء، وهو لا يقصد ثورة شيوعية ولكن دموية، ويختم بقوله «هناك خيبة أمل لأن فترة الاستقرار التى كانت مرجوة بعد اتفاقية قاعدة القناة لم تلمس حتى الآن»[٢٠] .

وعندما أُقصِيَ محمد نجيب عن السلطة في ١٤ نوفمبر ١٩٥٤، اطمأنت بريطانيا التى يهمها أن تتعاون مع من سهّل لها عقد الاتفاقية، وأوضحت السفارة البريطانية في القاهرة كيفية تقبّل محمد نجيب الأمر الواقع، واختير له مسكن زوجة النحاس بالمرج ليقيم فيه، ووضع تحت المراقبة، وأن عبد الناصر سيقوم بأعبائه الرئاسية مؤقتا، وتبين الإجراءات الأمنية التى اتخذت تحسبا لأى حركة رد فعل، وتسجل أن الهدوء العام بات واضحا[٢١] . وفى رسالة أخرى لها تختص بانتقال السلطة لعبد الناصر تذكر أن تنحية محمد نجيب مسألة مصرية داخلية غير مؤثرة على طبيعة النظام[٢٢] . ومعنى ذلك استمرار السياسة تجاه الاتفاقية.

وعلى الرغم من عدم تعيين عبد الناصر رئيسا رسميا لمصر، فإنه واصل تبوُّأه للمكانة التى احتلها منذ فترة، وأصبح صاحب السلطة العليا، والزعيم الأوحد للبلاد، وأراد أن يبدأ عهدا جديدا مع بريطانيا، وتبلورت فى ذهنه الأولويات التى يعتمد عليها فى سياسته، وتمثلت فى مجالين، المجال الأول يختص بالناحية العسكرية وانصب على شراء الأسلحة البريطانية، وقد حدث أنه عندما وقع بالأحرف الأولى على اتفاقية الجلاء فى ٢٧ يوليو ١٩٥٤، رفعت بريطانيا الحظر على بيع الأسلحة لمصر الذى فرضته عام ١٩٥١، وسلم عبد الناصر قائمة بالأسلحة التى يريدها إى ناتنج عقب التوقيع الرسمى على الاتفاقية فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ وطلب منه أن يحملها معه للندن[٢٣]. وأثير الموضوع أما مجلس العموم البريطانى، وعارضه الذين خشوا على إسرائيل – خاصة حزب العمال – ورد عليهم ناتنج بأن ذلك لا ينطوى على شيء يخيفها، أو حتى يدعو لقلقها، لأن تقديم الأسلحة لمصر سيكون فقط فى استخدامها فى أغراض الدفاع المشروع، وأن بريطانيا ستمكن دول الشرق الأوسط من القيام بدورها فى الدفاع عن المنطقة كلها[٢٤].

أما المجال الآخر الذى سعى إليه عبد الناصر، فقد ارتكز على التعاون الاقتصادى، ورحبت بريطانيا بذلك، وصرح ناتنج بضرورة تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين مشيرا إلى أن الاتفاقية ستفتح صفحة جديدة من الترابط والثقة[٢٥]. واستجابت الحكومة البريطانية لطلب مصر بالإفراج عن القسط السنوى من الأرصدة الإسترلينية فى أول يناير من كل عام، وبموجب اتفاق أغسطس ١٩٥٥ أصبح القسط عشرين مليون جنيه إسترلينى، وكان الاتفاق الذى عقد فى مارس ١٩٥١ ينص على الإفراج عن عشرة ملايين جنيه إسترلينى فى العام، وعن خمسة ملايين أخرى بصفة إضافية إذا قلت أرصدة مصر عن خمسة وأربعين مليون جنيه إسترلينى. ولكن هذا الاتفاق لم يكن يحدد التاريخ الذى يفرج فيه عن ذلك المبلغ، مما أدى إلى تعطيل عملية الإفراج[٢٦].

ووضعت الخطط لتحسين التجارة بين البلدين، ونشطت الغرفة التجارية المصرية البريطانية[٢٧]. وكانت مشتريات بريطانيا من القطن المصرى قد هبطت – وهو يؤلف ٨٠٪ من صادرات مصر – ولكن مع الاتفاقية بدت بوادر الزيادة[٢٨]. ومضى البحث عن مساهمة البيوتات البريطانية فى المشروعات الإنتاجية الجديدة بمصر، وتعددت

اللقاءات بين المسئولين البريطانيين، والمسئولين المصريين، للدراسة فى هذا المجال، فيجتمع الوزير البريطانى المفوض للشئون التجارية والاقتصادية بالسفارة البريطانية فى القاهرة مع كل من عبد اللطيف البغدادى وزير الشئون البلدية والقروية، ورئيس مجلس الإنتاج القومى المصرى، ومدير مصلحة القطن، لمناقشة تنفيذ المشروعات الخاصة بالإنشاء والتعمير، وكان التركيز أيضا على معالجة ما يعوق تنشيط تجارة القطن واحتياجات المصانع البريطانية للقطن المصرى طويل التيلة[٢٩] .

وفى ٢٩ يناير ١٩٥٥ تصل البعثة التجارية البريطانية للقاهرة، وهى ممثلة لأكبر المؤسسات الصناعية والتجارية البريطانية، وذلك للعمل على تنشيط المعاملات التجارية، وفتح أسواق فى بريطانيا للمنتجات المصرية غير القطن مثل الغزل والخضر والفاكهة[٣٠] .

وكان هذا باكورة لبداية طيبة فى العلاقات المصرية البريطانية، ورغبة من الطرفين فى تحقيق المصلحة المتبادلة. ولكن إلى أى مدى سيستمر الوضع قائما على ما هو عليه؟

هوامش الفصل التمهيدى

(١) الأهرام، عدد ٢٤٨٠١ فى ٢٠ أكتوبر ١٩٥٤. لا تدخل إسرائيل تحت الدولة الخارجية.

(٢) * Dessouki, Ali E. Hillal, Nasser and the Struggle for Independence, P.34. In Suez 1956, The Crisis and its Consequences, Edited By WM. Roger louis and Roger Owen.

(٣) * F.O. 371/ 108440, JE 1192/ 652, F.O. - Cairo, Oct. 20 th, 1954.

(٤) * Beloff, Lord, The Crisis and its Consequences for the british Conserative Party, P. 326, In Suez 1956, The crisis and its consequences, Edited By WM. Roger louis and Roger Owen.

(٥) الأهرام، عدد ٢٤٧٧٤ فى ٢٣ سبتمبر ١٩٥٤.

(٦) نيف، دونالد، حرب السويس، كيف أدخل أيزنهاور أمريكا إلى الشرق الأوسط، ترجمة أحمد خضر، عبد السلام رضوان، ص ص ٢٧٧، ٢٧٨.

(٧) الأهرام، عدد ٢٤٨٠٤ فى ٢٣ أكتوبر ١٩٥٤، عدد ٢٤٨١٥ فى ٣ نوفمبر ١٩٥٤.

(٨) نفس الدورية، عدد ٢٤٨١٢ فى أول نوفمبر ١٩٥٤، عدد ٢٤٨١٥ فى ٣ نوفمبر ١٩٥٤، تشايلدز، ارسكين، الطريق إلى السويس، تعريب خيرى حماد، ص ص ١٢٧، ١٢٨.

(٩) إيدن، أنتونى، مذكرات، القسم الأول، ترجمة خيرى حماد، ص ٣٧٠، ناتنج، أنتونى، ناصر، ترجمة شاكر إبراهيم سعيد، ص ٩٧.

(١٠) * F.O. 371/ 108445, Ministerial Meeting of the North Atlantic Council, Paris, Dec. 17 th, 1954.

(١١) * Louis, Roger, The Tragedy of the Anglo - Egyptian. Settlement of 1945 P.47, In Suez 1956, The crisis and its consequences, Edited By WM. Roger louis and Roger Owen.

(١٢) الأهرام، عدد ٢٤٨٠١ فى ٢٠ أكتوبر ١٩٥٤.

(٣) نفس الدورية، عدد ٢٤٨٠٢ فى ٢١ أكتوبر ١٩٥٤، عدد ٢٤٨٤٩ فى ٧ ديسمبر ١٩٥٤.

(١٤) * F. O. 371/ 108442, JE 1192/ 716, Cairo - F.O., Nov. 1 st, 1954.

(١٥) * Ibid.

(١٦) * Ibid, 108318, JE 1015/ 58, Cairo - F. O., Oct. 27 th, 1954.

(١٧) * Ibid, 108442, JE 1192/716, Cairo - F. O., Nov. 1 st, 1954.

(١٨) * Ibid, 108319, JE 1016/ 24, Cairo - F. O,, Dec. 11 th, 1954.

(١٩) محمد نجيب، مذكرات، كنت رئيسا لمصر، ص ص ٢٦٨، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٣١.

(٢٠) * F. O. 371/ 108318, JE 1015/ 65, Cairo (Murray) - F. O., Nov. 5 th, 1945.

(٢١) * Ibid, JE 1015/ 68, Cairo (Murray) - F. O., Nov. 14th, 1954.

(٢٢) * Ibid, JE 1015/ 74, Cairo - F. O., Nov. 20 th, 1954.

(٢٣) ناتنج، المرجع المذكور، ص ص ٩٨، ١٠٦.

(٢٤) الأهرام، عدد ٢٤٨١٥ فى ٣ نوفمبر ١٩٥٤.

(٢٥) نفس الدورية، عدد ٢٤٨٠٣ فى ٢٢ أكتوبر ١٩٥٤.

(٢٦) نفس الدورية، عدد ٢٥١٠٥ فى ٢٥ أغسطس ١٩٥٥، عدد ٢٥١١١ فى ٣١ أغسطس ١٩٥٥، عدد ٢٤٨٣٥ فى ٢٣ نوفمبر ١٩٥٤، عدد ٢٤٨٧٧ فى ٤ يناير ١٩٥٥، عدد ٢٤٨٨٠ فى ٧ يناير ١٩٥٥.

الأرصدة الإسترلينية هى قيمة الاستثمارات التى كانت تحتفظ بها مصر فى لندن قبل الحرب العالمية الثانية، وكذلك قيمة السلع والخدمات التى حصلت عليها بريطانيا من مصر خلال هذه الحرب، وأيضا قيمة صادرات وخدمات أخرى أديت لبلاد مختلفة، وقبلت مصر العملة الإسترلينية سدادا لقيمتها، بمعنى أنها تمثل مدخرات مصر، وكان من المفروض أن توضع هذه الأرصدة تحت تصرفها بعد انتهاء الحرب، ولكن بريطانيا عمدت إلى تجميد هذه الأرصدة عام ١٩٤٧، ولم يكن يتم الإفراج إلا عن مبالغ معينة يتفق عليها، كما ألغت بريطانيا حرية تحويل الأرصدة إلى عملات أخرى، وتعرضت مصر للخسارة نتيجة انخفاض الجنيه الإسترلينى بنحو ٣٠،٥٪ عام ١٩٤٩، وزيادة الأسعار، ورفع الفائدة البريطانية، مما أسفر عن هبوط فى قيمة السندات الحكومية البريطانية المملوكة لمصر، بالإضافة إلى أن مصر قد انفصلت عن رابطة الأسترلينى عام ١٩٤٧ وانضمت إلى اتفاقية صندوق النقد الدولى. الأهرام، عدد ٢٥٤٤٠ فى ٣٠ يوليو ١٩٥٦، عدد ٢٥٣٢٢ فى ٢٩ مارس ١٩٥٦.

(٢٧) نفس الدورية، عدد ٢٤٨٥٢ فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٤.

(٢٨) نفس الدورية، عدد ٢٤٨١٧ فى ٥ نوفمبر ١٩٥٤، تشايلدز، المرجع المذكور، ص ١٥٢.

(٢٩) نفس الدورية، عدد ٢٤٨٥٩ فى ١٧ ديسمبر ١٩٥٤، عدد ٢٤٩٠٨ فى ٤ فبراير ١٩٥٥.

(٣٠) نفس الدورية، عدد ٢٤٨٩٧ فى ٢٤ يناير ١٩٥٥.

الفصل الأول

الحزام الشمالى ومولد حلف بغداد.

لم تستمر الأجواء صافية بين بريطانيا ومصر، وذلك عندما أرادت الأولى استقطاب الثانية تجاه سياسة الأحلاف، تلك السياسة التى نشأت نتيجة للحرب الباردة، وأصبحت تشكل منهاجا رئيسيا فى تخطيط الغرب، محافظة على ما أسماه بتوازن القوى، وبناء عليها قام حلف شمال الأطلنطى (الناتو) وحلف جنوب شرق آسيا (السيتو). وأصبح لزاما أن يكون هناك حلف يختص بالشرق الأوسط لأهميته الجغرافية والاستراتيجية والاقتصادية، خاصة أنه يمتلك كمية كبيرة من بترول العالم، وعن طريق هذا الحلف يضرب الحصار على الاتحاد السوفيتى وكتلته الشيوعية.

ووفقا لهذا الخط كان اللقاء بين بريطانيا والولايات المتحدة، ولكل منهما دوافعه الخاصة، وتولى إيدن عملية بناء الحلف الجديد، وأخذ على عاتقه منذ توقيع اتفاقية الجلاء جذب الدول لتكوين حزام شمالى Northern Tiers يكون حاجزا إذا تقدم السوفيت جنوبا. والحقيقة أن دالاس Dulles وزير الخارجية الأمريكى هو صاحب الفكرة(١) ، وإن كان إيدن قد تولى إجراءات التنفيذ.

والواقع أن بريطانيا كانت تسعى إلى الحصول على شكل ما من النفوذ يعيد لها مكانتها التى فقدتها فى الشرق الأوسط نتيجة ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية، وكذلك رغبتها فى انتشال اقتصادها من العثرات التى يعانى منها قد وضعت فى الاعتبار، بالإضافة إلى نشوة الإحساس بأنها مازالت قوة استعمارية، أيضا فإن وجود القوات والقواعد فوق الأراضى العربية أمر جوهرى لحماية مصالحها البترولية فى المنطقة، خاصة بعد الصدمة التى نجمت عن قيام حكومة مصدق فى إيران بطرد شركة النفط الأنجلو إيرانية عام ١٩٥١(٢) .

بدأت الخطوات العملية لإقامة الحلف على يد بريطانيا، وكان الهدف السهل الاقتناص هو العراق الذى يتحكم فيه نورى السعيد رئيس الوزراء صاحب السجل الحافل بالتعاون الوثيق مع البريطانيين منذ الحرب العالمية الأولى، وبالتالى فقد رحب بالانضمام للحلف، وقبل أن يعلن ذلك رسميا، أصبح بوق الدعاية له، وبذلك أعطى العراق لبريطانيا الفرصة لنمو نفوذها مرة أخرى فى الشرق الأوسط.

لم تغب مصر عن عيون بريطانيا، وراحت تسعى لاستمالتها للحلف، فهى قلب

العالم العربى، ولها ثقلها السياسى والاستراتيجى والاقتصادى والثقافى فى المنطقة، وكان المسئولون البريطانيون يرون فى الحلف تعويضا عن فقدهم قاعدة قناة السويس[٣] . ولكن مصر - وقبل أن ينضم العراق رسميا للحلف - بذلت المجهودات للعمل على إخفاق مثل هذه الخطوة، فأوفدت صلاح سالم وزير الإرشاد القومى إلى بغداد فى النصف الثانى من أغسطس ١٩٥٤ لمقابلة نورى السعيد ومناقشته ومحاولة إثنائه عن الانضمام للحلف، كذلك فعل عبد الناصر عند لقائه به فى ١٥ سبتمبر من العام نفسه، وعندما اختلفت وجهات النظر كانت الدعوة لمؤتمر القاهرة لوزراء خارجية الدول العربية - الأعضاء فى ميثاق الضمان الجماعى العربى - فى ٢٢ يناير ١٩٥٥ لبحث الأمر مع رئيس وزراء العراق، لكنه عن طريق وزير خارجيته أوضح إيجابيات التعاون مع الغرب[٤] . وقد اتخذ المؤتمر قرارا ينص على أن الأحلاف العسكرية التى يعقدها أعضاء الجامعة العربية خارجة عنها منافية لميثاقها[٥] .

كان لمثل هذه الإجراءات الأثر السيئ على الموقف البريطانى من مصر، الذى عززه صلابتها وإصرارها على رفض الانضمام للحلف. والواقع أن تلك السياسة المصرية ليست وليدة حكومة الثورة، وإنما لمسناها قبلها، وقد تأكدت بشكل واضح منذ أن زار دالاس مصر فى ١١ مايو ١٩٥٣ ليعرض عليها الانضمام لحلف مع الغرب، ليسد الفراغ الذى سيحدث بجلاء القوات البريطانية عن مصر، ولمقاومة الغزو الشيوعى السوفيتى[٦] ، وكان رد عبد الناصر «إننا نعارض الاشتراك فى أية أحلاف مع أية دولة أجنبية»[٧] .

وارتفع مؤشر الصراع بين بريطانيا ومصر، واشتعلت الحرب الإعلامية المصرية التى تهاجم حلف بغداد، وتولت الإذاعة المهمة بنجاح، وأعلنت أن الدفاع عن الشرق الأوسط يجب أن يرتكز على حلف أمن عربى[٨] . وتمت تقوية موجات محطة إذاعة صوت العرب لتصل إلى أبعد مسافة عبر الأثير، لتوجه نداءات مصر، التى تدعو إلى الاحتذاء بها فى رفض سياسة الأحلاف، وتهاجم نورى السعيد، وتنعته بأبشع الألفاظ، وكذلك فعلت مع كميل شمعون الرئيس اللبنانى، وراحت تثير حمية العرب فى كل مكان بالعالم العربى، وتدعوهم للتحرر من نير الاستعمار وأساليبه الملتوية. وانتهجت الصحافة الأسلوب نفسه[٩] .

ودوت تصريحات عبد الناصر فى كل مكان، تلك التى هاجم فيها الحلف والقائمين عليه، معلنا أن الهدف الأنجلو أمريكى هو تمزيق العالم العربى وإخضاعه لإرادة الغرب، ودفعه للتحالف مع إسرائيل صنيعة السياسة الغربية، وأصر على ضرورة تقوية الجامعة العربية لتكون بمثابة قوة فعالة قادرة على التفاوض من مركز القوة وليس من مجرد الشريك الأصغر(١٠) . كما ردد «إن ميثاق الضمان الاجتماعى هو وحده الأداة التى يجب أن يعتمدها العرب، ويعتمدوا عليها فى الدفاع عن وطنهم ضد أية مخاطر تتهدده، وعليهم أن يصبوا فى وعائه كل إمكانياتهم لكى يحققوا له الفعالية الضرورية والمطلوبة»(١١) .

والواقع أن المخاوف قد ساورت عبد الناصر حول الحلف، وتعددت الكوامن المنطقية لمعارضته، فبالإضافة إلى رفض مصر لهذا المنهج قبل ثورة يوليو، فإن الحلف يربط العراق بحلف شمال الأطلنطى، والعراق عضو فى الجامعة العربية، وبالتالى يتعرض حياده للخطر، ويورط الدول العربية فى نزاعات الناتو إذا ما تورط العراق نفسه. كذلك فإن انضمام العراق للحلف يعد ضربة عنيفة موجهة إلى الأساس الذى تقوم عليه سياسة عبد الناصر الرامية إلى تحقيق الاستقلال والوحدة العربية، أيضا إيمانه بأن سياسة نورى السعيد سوف تفضى إلى انقسام جامعة الدول العربية، بل ستضعف ما توفر لها من تماسك ضعيل، وعليه يتسنى للإمبريالية أن تنفرد بالدول العربية الواحدة بعد الأخرى وتفرض إرادتها عليها، كما أن عبد الناصر كان يسعى بكل وسيلة لمقاومة اتجاه مبدأ «فرِّق تَسُدْ» الذى تعمل بريطانيا على توزيعه وتوسيع نطاقه،زيادة على ذلك فقد أدرك تماما أن البريطانيين يحاولون العودة إلى المنطقة بعد اتفاقية الجلاء، وأخيرا خشيته من أن حصول العراق على كميات كبيرة من الأسلحة إلى جانب ثروته البترولية، يزيد من قوته ويصبح القوة العربية المسيطرة، وبالتالى ينتقل مركز الجاذبية فى الشرق الأوسط من القاهرة إلى بغداد(١٢) . ومن المستبعد أن يكون الأسلوب الذى اتبعه عبد الناصر تجاه نورى السعيد باعثا على الغيرة الشخصية كما ذكر فى حينه، لأنه استخدم - أى عبد الناصر - نفس الأسلوب لكل من سولت له نفسه وتعاون مع بريطانيا فى هذا الميدان.

ولم تيأس بريطانيا من إمكانية تغيير مجرى نهج عبد الناصر، ورأى المسئولون فى

الخارجية البريطانية استخدام أسلوب النفس الطويل معه، فيكتب شكبوره Shuckburgh رئيس اللفانت Levant والقسمين الشرقى والأفريقى ومساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط إلى باتريك Patrich السكرتير الخاص ومساعد وزير الخارجية بشأن تلك الزيارة التى تقرر أن يقوم بها وزير الخارجية البريطانى إلى مصر وهو فى طريقه إلى بانكوك للاشتراك فى اجتماع المجلس الوزارى لحلف جنوب شرق آسيا، يقول شكبوره إن عبد الناصر متفتح دائما ومستعد للحديث عن أى شيء، ويقترح أن يبدأ حديثه معه بموضوع الدفاع العام، ويجعله ينظر تجاه المعاهدة التركية العراقية - التى ستبرم - نظرة حياد، وأن يسعى إيدن فى التأكيد له على نوايا بريطانيا وأملها فى أن تلعب مصر دورا نشطا مسئولا فى شئون الشرق الأوسط[١٣] .

وصل إيدن إلى القاهرة كوزير للخارجية البريطانية، وهو على يقين أن الأيام القادمة ستقدم له أعلى منصب فى بريطانيا، جاء ليسبر غور عبد الناصر، ويدرس شخصيته ليختار الطريقة المثلى ليتعامل معه، وكانت هذه هى المرة الأولى والأخيرة التى يلتقى فيها الندان. ولم يكن اختيار وقت حضور إيدن مناسبا حتى إن السفير البريطانى فى القاهرة نصح بعدم حضوره فى ذلك الوقت[١٤] ، لأن الأجواء لم تكن مستقرة نتيجة عوامل متعددة أهمها حلف بغداد.

وتمت المقابلة بين إيدن وعبد الناصر ظهر يوم ٢٠ فبراير ١٩٥٥، وعدت جلسة تعارف، وتم استعراض العلاقات المصرية البريطانية منذ توقيع اتفاقية الجلاء، وأعرب عبد الناصر عن رغبته فى إقامة علاقات طيبة مع الغرب[١٥] . ثم جاء لقاء العشاء بالسفارة البريطانية، وصحب عبد الناصر معه عبد الحكيم عامر وعبد اللطيف البغدادى ومحمود فوزى، وحضر الاجتماع مع إيدن كل من رئيس أركان حرب الإمبراطورية والسفير البريطانى فى القاهرة[١٦] .

وبطبيعة الحال كانت أولى الموضوعات المطروقة هى مسألة الدفاع، وفى البداية أراد إيدن خلق مناخ لطيف، فتكلم باللغة العربية عن الشعر العربى والتاريخ العربى، وسأل عبد الناصر عما إذا كانت هذه هى المرة الأولى التى يحضر فيها للسفارة، فرد بالإيجاب معلقا إنه مهتم بأن يرى المكان الذى كانت مصر تحكم منه، فعلق إيدن «ربما تنصح» وتحدث عن طبيعة التهديد الحربى السوفيتى للشرق الأوسط والحاجة إلى

الأسلحة النووية لهذا الغرض، وكيف أن الأحلاف تكون مانعا للخطر، وهنا أعرب عبد الناصر عن أن العرب لديهم عقدة الخوف من السيادة الأجنبية، ومن هذا المنطلق فإن الأحلاف مكروهة عندهم[١٧] .

وتطرق الحديث إلى حلف بغداد، وبالطبع تعرض نورى السعيد لانتقاد عبد الناصر، الذى أبدى تصوره لأمن الشرق الأوسط، واستبعد إمكانية هجوم سوفيتى عليه، فما كان من إيدن إلا أن أشار إلى اتفاقية الجلاء التى بمقتضاها يعاد تشغيل قناة السويس كقاعدة إذا تعرضت تركيا لهجوم عسكرى مباشر، كما قال لعبد الناصر، إنه ليس من حقه معارضة العراق، فرد عليه مبينا، أنه ليس من حق بلد عربى أن ينفرد وحده بسياسة طالما هو عضو فى الجامعة العربية، أو أن يضغط على دولة عربية أخرى لتتبعه فى نفس السياسة، وأن لديه معلومات تفيد ممارسة العراق الضغوط على لبنان وسوريا والأردن، وبالتالى فلن تستطيع مصر أن تقف ساكتة، خصوصا وأن تحول كل الدول العربية فى المشرق الى مخاطر غير مؤكدة فى الشمال يترك مصر وحيدة أمام إسرائيل، وأن هذه القضية تخص الكل ولا تخص مصر بمفردها. وعرج إيدن على تصريحات عبد الناصر المعادية للأحلاف، مبينا أنها لا تحرج الحكومة البريطانية وحدها، ولكنها تحرج الولايات المتحدة أيضا، وأن الحكومتين لهما استراتيجية واحدة، ونفى أن يكون هناك خلاف بينهما، ولفت النظر الى نتائج الدعايات التى كانت توجه ضد الإنجليز قبل الثورة[١٨] .

وبدا واضحا أن التفاهم بين الشخصيتين قد أصبح صعبا، حيث تمسك كل برأيه، ولم يتمكن إيدن من كسر صلابة عبد الناصر الذى أصر على أن الحلف يضر بشدة التعاون الفعال بين الغرب والعالم العربى، وأعلن صراحة أن الهجوم على رئيس وزراء العراق مسألة عربية داخلية ولا تهم بريطانيا، فرد عليه إيدن بفتور ليعلمه أن نورى السعيد حليف لبريطانيا، ولا يمكن التغاضى عن الهجمات عليه باعتبارها مجرد نزاع داخلى بين العرب[١٩] .

ولما لم يكن هناك توصل الى حل فى هذا الشأن، سأل إيدن عبد الناصر «هل لو طلبنا من نورى أن يحتفظ بحلفه لنفسه، وألا يدعو غيره لدخوله يتوقف سيل الدعايات والعمل السياسى المعادى للغرب من القاهرة؟»[٢٠] ، فوافق عبد الناصر

الذى شعر بعدم ارتياح لهذا اللقاء، إذ أحس أن وزير الخارجية البريطانى كان يعامله بكبرياء، فقد حدث عقب تناول طعام العشاء أن مال إيدن على الأريكة، بينما عبد الناصر يتحدث، وكأن إيدن يقول لنفسه، ما الذى يمكن لهذا الضابط الشاب - كان عبد الناصر يرتدى زيه العسكرى - أن يقوله لى عن السياسة الدولية[٢١] . ومن هذا المنطلق تحددت رؤية وزير الخارجية البريطانى لعبد الناصر.

وبعد أربعة أيام من هذا اللقاء، وفى ٢٤ فبراير ١٩٥٥ وقع العراق وتركيا رسميا حلفا دفاعيا عرف باسم حلف بغداد، ونص على أن الحلف مفتوح للانضمام إليه من قبل أية دولة من دول الجامعة العربية وغيرها من الدول التى يهمها أمر السلم والأمن فى منطقة الشرق الأوسط[٢٢] .

وأقلق الرفض المصرى الخارجية البريطانية، وطرحت أبعاده للمناقشة فى المحادثات الأنجلو فرنسية عن الشرق الأوسط، فبينت أن الحلف قد زاد من إحجام مصر عن الدخول فى أى ترتيب دفاعى مع الغرب، وأنه من الخطر أن تقود هذه السياسة الى أن تتخذ مصر موقفا حياديا، وتوجست لندن خيفة من اتصالات عبد الناصر بكل من الرئيس اليوغوسلافى تيتو Tito والزعمى الهندى نهرو Nehru، وأن ذلك ربما يزيد الخطر، واستعرضت الخارجية البريطانية الحالة الداخلية فى مصر وكيف نجح مجلس قيادة الثورة فى إخماد الحركات المعارضة، وإيقاف نشاطات الأحزاب القديمة وقمع الشيوعيين، وتخفيض تأثير الإخوان المسلمين، بالإضافة الى تشديد قبضته على القوات المسلحة[٢٣] ومعنى هذا أن النظام القائم فى مصر من الصعب الإطاحة به وهو على هذا القدر من القوة والسيطرة.

أثار وضع مصر المعارض لسياسة الأحلاف علامات التساؤل - كما هو واضح من أوراق الخارجية البريطانية - إذ كيف تقدم بريطانيا لمصر المساعدات وهى تعارض تحقيق متطلبات السياسات الغربية فى الشرق الأوسط، وبالذات ما يختص بالتنظيم الدفاعى؟[٢٤] ، وكان السفير البريطانى فى القاهرة يرى فى التعاون مع عبد الناصر ضرورة قصوى، لكنه يضع للتوقيت أهمية فى مسألة التقرب منه، فيكتب لحكومته مبينا «أن عبد الناصر فى هذه الآونة لايزال حانقا على الحلف التركى العراقى، وليس من الحكمة ولا الفائدة التقرب منه لأنه حساس ومرتاب»[٢٥] .

وشهد شهر أبريل تطورا تجاه حلف بغداد، إذ انضمت إليه بريطانيا رسميا، وأخذ إيدن بنصيحة سفارته فى القاهرة، ومرة أخرى يؤكد لعبد الناصر أن بلاده لن تحاول ضم أى دولة عربية جديدة إلى عضوية الحلف وفقا لما سبق أن تم الاتفاق عليه، مقابل أن يخفف عبد الناصر من حدة هجومه على الحلف(٢٦) . وأعلن إيدن فى مجلس العموم «إن الهدف الذى نتوخاه من الانضمام إلى هذا الميثاق بسيط جدا، فبانضمامنا عززنا نفوذنا ودعمنا حقوقنا فى شئون الشرق الأوسط»(٢٧) . وبذلك وضح القصد البريطانى، ولم ينته عام ١٩٥٥ إلا وانضمت باكستان للحلف فى ١٧ سبتمبر وإيران فى ١١ أكتوبر، ومعروف أن الأولى عضو فى حلف جنوب شرق آسيا، وبما أن تركيا عضو فى حلف شمال الأطلنطى، إذن أصبح حلف بغداد يمثل همزة الوصل بين الحلفين، مكونا حزاما شماليا يشكل عائقا أمام التقدم السوفيتى.

أثناء ذلك، وفى ٦ أبريل ١٩٥٥ تولى إيدن رئاسة الوزارة البريطانية بعد تشرشل، ولنا وقفه تجاه تحليل شخصية رئيس الوزراء الجديد صاحب الباع الطويل فى السياسة الخارجية، فهو وزير للخارجية منذ عام ١٩٤٠، وارتبط اسمه بنهاية النزاع بين إيطاليا ويوغوسلافيا حول تريستا، وبتوقيع اتفاقية النفط مع إيران واتفاقية الجلاء مع مصر(٢٨) . لكنه فى جميع ذلك كان يستند على تشرشل بكل ما فيه من شموخ وقوة، وعندما وجد نفسه بمفرده، طرأت تغيرات على تركيبة شخصيته، فحاول دائما أن يبدو متصابيا، وساعدته الظروف، ليس لأنه جاء بعد رجل طاعن فى السن، وإنما لأن زواجه الثانى كان من شابة قوية الشخصية هى كلاريسا تشرشل إبنة أخ تشرشل، ثم ما لبث أن واجهته المشاكل الصحية وأثرت على حالته النفسية، وجعلت أعصابه ثائرة، وقد أجريت له عمليتان ولم تنجحا، وتركتا آثارهما السيئة عليه(٢٩) .

أمسك إيدن بالسلطة وقت أن تدهورت الأوضاع الاقتصادية فى بريطانيا، وارتفعت الضرائب وانتشر السخط وعمت الاضطرابات بين صفوف البريطانيين، وكان اليمينيون يرون أمامهم التحلل السريع لإمبراطوريتهم، كما اشتدت لهجة الصحافة ووصلت الى درجة بالغة من الحدة فى هجومها عليه(٣٠) . ولم تكن هذه بالمصاعب الهينة، وأصبح عليه أن يواجهها ويتغلب عليها، ومن هنا شعر بأن المسئولية جسيمة، فانتابه التخوف الحاد المطلق من أن يبدو مفتقرا الى القدرة على العمل(٣١) . ولم يجد

التشجيع، فقاده ذلك الى تصرفات حاول من خلالها أن يبرهن على أنه قادر، ولا يقل كفاءة عن سلفه.

لقد آمن رئيس الوزراء الجديد بأن الدور البريطانى فى الشرق الأوسط لم ينته، وضح ذلك من خلال رسمه للسياسة الخارجية، لكنه فى الوقت نفسه كان مدركا أن بريطانيا أصبحت نخرة، وأن المنهج الذى يريد تطبيقه لن يتحقق إلا بمعاونة الولايات المتحدة، تلك المعاونة التى ستمنحه الراحة النفسية وتشد من أزره، وتنتشله مما هو فيه، وتحقق له ما يسعى إليه. وقد التقت وجهات النظر بين الطرفين البريطانى والأمريكى فى أهداف، واختلفت فى أهداف أخرى، لأن لكل منهما أسلوبه. وعبر إيدن عن مكنونه عندما أصبح رئيسا للحكومة، إذ صرح فى اجتماع مجلس الوزراء بقوله «يجب أن تكون سياستنا فى ضوء مصالحنا، وأن نجعل الأمريكيين يساندون ذلك»[٣٢] . وبينما كان التفاهم واضحا بين إيدن والرئيس الأمريكى أيزنهاور Eisenhower نظرا للعلاقات القديمة التى ربطتهما، كان التنافر ملحوظا بين رئيس الوزراء البريطانى ووزير الخارجية الأمريكى، إذ سبق أن اصطدما إزاء أزمة الهند الصينية، واختلفا فى مؤتمر جنيف لعام ١٩٥٤[٣٣] . ولم يكن دالاس يثق فى بريطانيا، ويكره النموذج الإنجليزى المتمثل فى إيدن.

ربطت سياسة الأحلاف بين لندن وواشنطن من أجل تحقيق هدف أساسى، يتمثل فى التضامن ضد الاتحاد السوفيتى، فبالإضافة إلى إيديولوجيته، فإنه يمتلك قوة صاروخية وترسانة نووية. من أجل ذلك أيدت الولايات المتحدة حلف بغداد، الذى رأت فيه أيضا حماية لمصلحة الغرب وحفاظا على بترول الخليج العربى. ورغم معارضتها لإمكانية عودة النفوذ البريطانى الاستعمارى بالصورة القديمة، إلا أنها وجدت فى الحلف تحقيقا لاستراتيجيتها، خصوصا إذا انضمت إليه باقى الدول العربية، وفى مقدمتها مصر. ومع هذا لم تنضم الولايلت المتحدة للحلف، مما سبب قلقا بالغا لبريطانيا، وجرت مناقشات عدة إزاء هذا الأمر، يستنتج منها أن هناك أسباباً، من بينها إسرائيل التى عدت الحلف عملا مضادا لها، وأنه إذا انضمت إيه واشنطن، فلابد من إعطاء الضمان لإسرائيل، ولم تكن لندن تعارض[٣٤] ، ولكن لم تفلح مساعيها فى هذا الشأن. وبالرغم من ذلك فإن الولايات المتحدة شاركت فى بعض لجان الحلف مثل

اللجنة الاقتصادية، ولجنة مكافحة النشاط الهدام، وأرسلت أحد مندوبيها كمراقب لأعمال الحلف، وأعلنت استعدادها لتقديم المعونة له كإعطاء الدبابات للعراق، وتأييد مطالب باكستان فى أفغانستان[٣٥] .

وعلى صعيد آخر، فقدزادت حيوية النشاط السوفيتى فى مصر بعد صفقة الأسلحة التشيكية، واضطربت الخارجية البريطانية، ورأت أن السوفيت فتحوا بابا جديدا فى جبهة الحرب الباردة فى الشرق الأوسط، ومن ثم فإنه يجب تقوية الحزام الشمالى – أى حلف بغداد – الذى يمثل القاعدة الوحيدة للنفوذ الغربى، وذلك عن طريق مساندة الولايات المتحدة له، والضغط على الأردن لإدخالها الحلف، لأنه بمجرد انضمامها له يكون الضغط على لبنان لتسلك نفس الطريق[٣٦] . كما حددت لندن الإجراءات التى تتخذها بالتعاون مع الولايات المتحدة لتدعيم الحلف، ومن أهمها زيادة السلاح للعراق وتقوية إيران، مبينة أن مثل هذه الإجراءات تقلل من ثقة عبد الناصر فى نفسه[٣٧] .

وفى ذات الوقت يفتح تريفليان Trevelyan السفير البريطانى فى القاهرة الحوار مع عبد الناصر حول الحلف، ويبعث لحكومته ويبين أن عبد الناصر صرح بعدم معارضته للحلف، ويسلم بأنه مفيد كخط دفاعى أول لمصر، ولكنه يأمل فى بناء نظام دفاعى متين يعتمد على البلاد العربية نفسها، يمكن أن يكون على صلة بالغرب بعدة اتفاقيات تعقد بين الحكومة البريطانية والحكومات العربية، وأنه عندما سأله عن إمكانية إقامة علاقة بين الأحلاف العربية وحلف بغداد مستقبلا، لم يعطه عبد الناصر الإجابة الشافية[٣٨] . ويتضح من ذلك أن عبد الناصر قد استخدم أسلوب المناورة، وأبلغ الرفض بصورة تبعد عن الغلظة، لكن لندن كانت واثقة تماما من معارضته للحلف وامتداده[٣٩] . وعندما ناقشه السفير الأمريكى فى هذا الشأن عاد وأكد على موقفه[٤٠] .

وكان إيدن بعد توليه رئاسة الوزراء قد بعث الى عبد الناصر يبلغه أن الحكومة العراقية جمدت دعوتها لدول عربية أخرى بشأن الانضمام للحلف، وأن عليه هو الآخر أن يفى بوعده ويوقف الحملات ضد الحلف[٤١] . ولكن الى أى مدى كان الوفاء من الجانبين؟

لم تكن بريطانيا صادقة فيما وعدت به، وربما أرادت نوعا من الهدنة، علّها تتيح

الفرصة للتهدئة إزاء حملات مصر المضادة، ولكنها سرعان ما وضعت التخطيط من أجل ضم الأردن الى حلف بغداد، ولعب جلوب Glubb – قائد الجيش الأردنى – دورا فى هذا المجال، وأيقنت مصر الوضع، حيث ينقل إليها مريدوها الأخبار، وبالتالى عادت الحملة الصحفية ضد بريطانيا وحلفها، فتتحدث عن نشاط ماكميلان Macmillan وزير الخارجية البريطانى فى محاولاته ضم دول عربية للحلف مع إدراكه معارضة مصر، وكيف أنها تمثل عقبة أمام ذلك(٤٢) .

ووفقا للخطة المرسومة، وفى نوفمبر ١٩٥٥ يقوم رئيس جمهورية تركيا بزيارة لعمان، بهدف الضغط عليها للانضمام للحلف، ورأى وزير الخارجية البريطانى أنه عن طريق الرئيس التركى ورئيس الوزراء العراقى يكون التأثير على الأردن، ووضح هذا أثناء اجتماع الحلف فى يومى ٢١، ٢٢ نوفمبر(٤٣) . وفى المقابل طلبت الأردن تزويدها بالأسلحة، وبالفعل قررت بريطانيا تلبية رغبتها، وقدمت إليها عشر طائرات مقاتلة من طراز «ڤامباير»(٤٤) .

وفى ٦ ديسمبر قام الجنرال تمبلر Templer رئيس هيئة الأركان العامة للإمبراطورية بزيارة الأردن حاملا تعليمات تقضى بأن تقدم بريطانيا تعهدا بتزويد عمان بالدبابات والمدفعية واتفاقية جديدة تحل محل المعاهدة البريطانية الأردنية(٤٥) . وكاد الملك حسين أن يوقع على وثيقة الارتباط، ولكن كانت مصر واقفة بالمرصاد.

وتغلغل التأثير المصرى فى الأردن، ففى ذلك الوقت مارس أنور السادات نشاطه من داخل السفارة المصرية فى عمان، فاتصل بالسياسيين المعارضين؛ تعاونه أموال السعودية التى لها موقفها من الهاشميين، وانطلقت إذاعة صوت العرب تهاجم بريطانيا وتحرض الأردنيين على مهمة تمبلر(٤٦) . هنا أكدت بريطانيا أن الهدف من مهمة تمبلر هو مناقشة المساعدات العسكرية للأردن وليس حلف بغداد(٤٧) . وبعثت لندن إلى سفيرها فى القاهرة ليبلغ عبد الناصر أنه لا ضغط على الأردن لينضم إلى الحلف، إلا أن تقارير تمبلر عن محادثاته مع الملك حسين وحكومته أظهرت بجلاء تام أن هذه التأكيدات بعيدة عن الحقيقة(٤٨) . ومن ثم أعلنت الإذاعة المصرية أن تمبلر استخدم سلاح التهديد بقطع المعونة البريطانية عن الأردن، وأن مصر والسعودية وسوريا سوف تعوضها(٤٩) .

وعقدت بريطانيا مؤتمرا لسفرائها فى الشرق الأوسط للبحث عن سبل تقوية حلف بغداد واتساعه، وعرض على بساط البحث ضرورة احتواء الحلف لبلاد عربية أخرى حتى لا تشعر بغداد أنها بمفردها، وتم استعراض أهمية انضمام الأردن له، ومدى صعوبة ذلك، نظرا للمعارضة المصرية السعودية، وأنه إذا فشلت بريطانيا فى ذلك سيصبح مركزها سيئاً. وتناقش السفراء فى أن المساعى لتوسيع دائرة الحلف يثير غضب مصر، ويزيد من كراهيتها للسياسة البريطانية فى الشرق الأوسط، وأنه إذا دخلت الأردن الحلف ربما تكون النتيجة اتجاه مصر للاتحاد السوفيتى، وتم طرح استفسارات عدة عما إذا كانت هناك طريقة لاسترضاء مصر لتوسيع الحلف دون دفعها للأحضان السوفيتية، وعن السياسة التى يضغط بها عليها والتى لا تتطلب التضحية بالمصالح البريطانية الحيوية[٥٠].

ولم تنجح السياسة البريطانية فى ضم الأردن الى حلف بغداد، وأثمرت الدعاية المصرية المضادة، واندلعت المظاهرات المناهضة للحلف فى الأردن، وسادت الاضطرابات، وملأت الفوضى الشوارع، وبعد فترة تمكن جلوب من إعادة النظام، وسقطت الوزارة الأردنية، وجاءت أخرى لتعلن معارضتها لسياسة الأحلاف، ومن الملاحظ أن رئيس الوزراء الجديد قد طار إلى القاهرة فى أول مهمة لها[٥١] . ويذكر إيدن أن الجماهير الأردنية كانت تهتف للملك حسين وعبد الناصر[٥٢] ، وأصبحت صور الأخير مع الباعة، وملصقة على واجهات المحال فى الشوارع[٥٣] . وبذلك يتضح كيف أن عبد الناصر قد وجه ضربة قوية لإيدن الذى زاد حنقه وتعرض للنقد والهجوم، ولم يقتصر المجهود المصرى على الأردن، وإنما بذل أيضا تجاه أى محاولة بريطانية تضم لبنان إلى حلف بغداد.

وأرجعت السفارة البريطانية فى القاهرة مواقف مصر المضادة من حلف بغداد إلى أنه يشكل عقبة لتحقيق أغراضها فى قيادة العالم العربى، وأنه أنهى فترة شهر العسل بين بريطانيا ومصر، وأدى إلى الهجوم على السياسة البريطانية فى الشرق الأوسط، وأن مصر وحلفاءها نجحوا فى إقناع قطاع كبير من الشعوب العربية بأن هذه الأحلاف مكيدة من الدول الاستعمارية الغربية التى تنشد مواصلة سيطرتها على العالم العربى، ثم تبين السفارة أن المجهودات البريطانية ضاعت هباءً فى ضم الأردن للحلف أثناء زيارة

تمبلر بسبب فيض الدعاية المصرية المعاكسة، وتتهم السفارة مصر بأنها حرضت الأردنيين على حرب أهلية[٥٤] . وهذا الاتهام يؤكده إيدن أيضا فى مذكراته[٥٥] .

وجرت بعض المحاولات من أجل تحسين العلاقات بين بريطانيا ومصر، فتسجل الخارجية البريطانية أنها شغوفة لأن تصل إلى بعض قواعد التفاهم مع المصريين بشرط ألا يكون ذلك على حساب حلف بغداد، وتبين أن نظام عبد الناصر قد أظهر علامات بسيطة للتعاون مع المملكة المتحدة منذ التوقيع على اتفاقية قاعدة القناة (الجلاء). وتبحث لندن عن نوع من الترتيبات لوضع حد للمعارضة المصرية للسياسات البريطانية، وخاصة أن التأثير المصرى على العالم العربى لم يتضاءل وأن عبد الناصر يعمل ما فى وسعه لينفرد بالزعامة العربية، وبناء على ذلك يعارض حلف بغداد[٥٦] .

وطرأت فكرة بريطانية تتلخص فى إمكانية التقريب بين مصر والعراق، ربما تكون نتيجتها فى الصالح البريطانى، لذا بعث لويد Lloyd وزير الخارجية البريطانى برسالة إلى سفيره بالقاهرة ليبلغها لعبد الناصر، ينفى فيها وجود أى أساس للشكوك التى أعلن الأخير أنها تساوره من أن بريطانيا تسعى إلى عزل مصر لإعادة فرض سيطرتها عليها، وأن لندن راغبة فى العمل على تحسين العلاقات بين مصر والعراق على اعتبار أن ذلك أضمن السبل لإزالة الخلافات بين الدول العربية ومواجهة المحاولات لقلب أوضاع المنطقة تحقيقا لمصالح الشيوعية، وأن العلاقة مع بريطانيا مستقبلا تعتمد على توقف مصر عن عدائها لها[٥٧] . وأثناء النقاش فى لندن حول الشرق الأوسط، تطرح نفس الفكرة، وبالتالى يكون التصالح الأكبر مع حلف بغداد، ومن ثم ينخفض مؤشر الكراهية للسياسة البريطانية، ويوقف نمو التأثير السوفيتى فى مصر[٥٨] . ويطالب السفير البريطانى فى القاهرة بعمل كل ما يمكن أن يساعد على إصلاح العلاقات بين مصر والعراق[٥٩] .

ومرة أخرى رأت لندن أن تبعث بوزير الخارجية – وهو فى طريقه الى كراتشى – لمقابلة عبد الناصر، علّه يصل معه إلى إيجابيات فى مختلف الموضوعات محل الخلاف بين الطرفين، ومن أهمها حلف بغداد، ووصل لويد إلى القاهرة فى أول مارس ١٩٥٦، واجتمع مع عبد الناصر، وكان متشوقا ليرى هذا الشاب الذى يصر على كلمة لا، وعندما انعطف الحديث على الحلف حاول لويد أن يؤكد لعبد الناصر أن

بريطانيا ليست لها مصلحة فى الهيمنة العتيقة الطراز، وأن الحلف ينظر شمالا وليس جنوبا، وتم تكوينه لصد التغلغل السوفيتى وحماية البترول[٦٠].

ولم يلن عبد الناصر، وصمم على موقفه الذى سبق أن أعلنه وحدده فى قبول الحلف كما هو، ولكنه سيقاوم أية محاولة لإدخال دول عربية أخرى فيه[٦١] . وعندما حاول وزير الخارجية البريطانى الإيحاء بوجود بعض التأييد للحلف فى الأردن، حذره عبد الناصر من أن لندن يجب ألا تصدق جلوب وقال له «إننى أعرف الناس هناك وهم ضد الحلف، أما من كان على شاكلة جلوب فلا يستطيعون أن يلمسوا الأمور، وأيامهم هناك معدودة»[٦٢] . وبالفعل فقد طرد جلوب فى تلك اللحظة، وفى الاجتماع الثانى هنأ عبد الناصر وزير الخارجية البريطانى على خطوة حكومته فى سحب جلوب - كما كان يعتقد - وقد أشار لويد وتريفيليان الى أن هذا الاجتماع وإن كان مهذبا، إلا أنه لم يكن وديا، ومع ذلك اتفق الطرفان مؤقتا على أن تحجم بريطانيا عن ضم دول عربية أخرى لحلف بغداد إذا أوقفت مصر حملتها الدعائية المعادية ضد بريطانيا[٦٣] . وهى نفس النتيجة التى توصل إليها إيدن مع عبد الناصر منذ سنة كاملة. وقال لويد عن هذا اللقاء «خرجت بانطباع بأن إعادة نشر قوات غربية على التراب المصرى سيعنى بالنسبة لناصر وجود عقرب فى فراشه»[٦٤] .

كانت مسألة إقالة جلوب من منصبه كقائد للجيش الأردنى نتيجة منطقية لسياسة عبد الناصر لضرب حلف بغداد، وحتى قبل أن تنسج بريطانيا خيوطها لضم الأردن إلى الحلف، وأثناء الحملة الإعلامية المصرية على نورى السعيد، كان الهجوم أيضا على جلوب ونعته بأنه عميل الإمبريالية البريطانية، وبالفعل فإن تاريخه منذ عام ١٩٢٩ يثبت ذلك، كما قيل عن تواطئه مع اليهود فى حرب فلسطين[٦٥] . ومع المحاولات البريطانية لاستقطاب الأردن للحلف، هاجمت إذاعة صوت العرب جلوب واتهمته بالتآمر لضم الأردن إلى حلف بغداد، كذلك استغل الملحق العسكرى المصرى فى الأردن ضروب الغيرة للضباط الأردنيين للعمل ضده[٦٦] .

وعندما تولى جلوب قمع المظاهرات المناهضة للحلف، قرر الملك حسين أن يضع نهاية لخدمته، وأعد الخطة مع الرائد أبو نوار، وقطعت التليفونات عن الموظفين البريطانيين، وأقيمت الحراسة حول بيوتهم، وذهب الملك إلى رئيس الوزراء وأمره بإقالة

جلوب على وجه السرعة، وأن عليه مغادرة البلاد في ظرف ساعتين(٦٧) . وقد عبر الملك عن ذلك بقوله «طالما بقي جلوب في القيادة بالأردن، فإن كل حكومة أردنية سوف تستشيره أو تستشير السفارة البريطانية قبل ملكها عندما تواجه بقرار سياسى هام»(٦٨) . معنى هذا أن القرار كان نابعا من الملك، ومع ذلك لا يمكن أن ننكر التأثير المصرى على الأردن وأنه كان عاملا مساعدا للإقدام على هذه الخطوة.

وتشاء الظروف أن يعلم لويد بالخبر بعد خروجه من اجتماعه الأول مع عبد الناصر متوجها للسفارة، فاسترجع على الفور ما دار بينهما وأدرك أن عبد الناصر وراء هذا العمل، واختار التوقيت المناسب ليمعن في السخرية منه، وكما أشار تريڤيليان «فقد وضعه هذا الأمر في موقف بالغ التعقيد، حيث كانت الصحف البريطانية تهاجمه بسبب مجيئه إلى القاهرة أصلا، وستفسر ما حدث على أنه إهانة متعمدة ينبغي عليه ابتلاعها»(٦٩). ومن المفارقات أن عبد الناصر اعتقد أن بريطانيا هي التي أقدمت على ذلك لتحسن علاقاتها مع مصر، وذكر لويد أن عبد الناصر خدعه إذ كان طوال اجتماعه به يتحدث برقة ويعامله بلطف، بينما هو يعلم أنه في الوقت الذى تم فيه اللقاء كانت عملية طرد جلوب تتم في عمان، ويسجل وزير الخارجية البريطاني «لابد أن رئيس وزراء مصر كان يسخر منى - في سره - طوال الساعات الثلاث التى قضيتها معه»(٧٠) . وشعر لويد أنه ضُلل، وحولته هذه الواقعة الى مشاركة فعلية لإيدن في عداء عبد الناصر.

آمن رئيس الوزراء البريطاني أن عبد الناصر هو المحرك، وأنه أصبح العدو الأول لبريطانيا، ولن يستريح حتى يقضى على كل أصدقائها وكل جزء من نفوذها(٧١) . والواقع أن هذه الخطوة كانت سهما موجها لبريطانيا، وبدأت من جديد الحرب الكلامية، وفقد إيدن صوابه، حيث إن جلوب يمثل الرمز للوجود البريطاني في المنطقة، وكتبت صحيفة التايمز Times البريطانية تقول «إن تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط بالتعاون مع مصر سياسة انتهت تماما»(٧٢).

ولم تكن هذه الإقالة الضربة الموجهة لإيدن وحكومته فقط، ولكن أيضا لجماعة السويس الذين رأوا أن ما حدث يهوى بمركز بريطانيا في الشرق الأوسط(٧٣) ، وعقدت الوزارة البريطانية اجتماعها، وأعلنت قلقها من تطورات أحداث الأردن(٧٤).

واجتمع مجلس العموم البريطاني في ٧ مارس ١٩٥٦، وتكلم فيه إيدن بحسرة، وهاجم مصر بانفعال، وفند إجراءاتها في محاربة حلف بغداد، وأيد وجوده، وصرح بأن الإذاعة المصرية قد وجهت عاصفة من الإساءة ضد جلوب، واستهزأ بالمصريين، وأظهر عداءه المتناهي لهم[٧٥]. واشتد هجوم الأعضاء على إيدن، وكان الهتاف بسقوطه والمطالبة باستقالته له دوى، وبلغت الثورة ضده ذروتها حين طلب جيتسكل Gaitskell الزعيم العمالي المعارض الاقتراع على لوم الحكومة لإجاباتها غير المقنعة، ولكن فاز إيدن بالثقة بأغلبية ٦٠ صوتا، وشنت صحيفة الديلي تلجراف Daily Telegraph البريطانية، المعروفة بتأييدها لحزب المحافظين هجوما على إيدن، وقالت إن شيئا واحدا أنقذ مناقشات مجلس العموم وهو حملة رئيس الوزراء الصريحة على سياسة مصر[٧٦].

وسرت النغمة الى مجلس اللوردات البريطاني، فعقد اجتماعا في ١٥ مارس ١٩٥٦، ودار الحديث حول إقالة جلوب، وكيف أن ذلك ترك انطباعا عميقا وأليما في الرأى العام البريطاني[٧٧]. ولأول مرة يفقد إيدن أعصابه، وراح يردد أمام ناتنج - وكان شاهدا على رد فعل الحدث على رئيس الوزراء - رغبته في تحطيم عبد الناصر لأنه سيدمر كل مصلحة بريطانية في الشرق الأوسط ما لم يتم القضاء عليه[٧٨]. وكتب وزير الدولة البريطاني للشئون الخارجية يقول: «منذ طرد جلوب باشا تغير موقف إيدن نحو الشرق الأوسط تغيرا تاما، إذ بدأ يعامل أتفه الحوادث معاملة التحديات الكبرى التي يحركها عدوه اللدود عبد الناصر»[٧٩]. وقد خلص رئيس الوزراء البريطاني إلى أنه «إذ نجح عبد الناصر فستكون هذه هي نهاية إيدن، وبالتالي ينبغي تدمير ناصر نفسه»[٨٠]. وتحت هذا المعنى ذكر ناتنج أن إيدن قرر «أن العالم لم يعد يتسع له ولناصر»[٨١].

وبذلك يمكن القول بأن نتائج هذه الأزمة أسفرت عن تحدٍ كبير، وأصبحت الفترة اللاحقة تحمل الكثير من الصعوبات والصراعات، وهاجمت الصحافة البريطانية عبد الناصر بشدة وصلف، وقام جلوب بدور في ذلك، فأطلقت عليه صحيفة الديلي إكسبريس Daily Express البريطانية «الدكتاتور ذو القرون الصفيح» وصوره رسامو الكاريكاتير بصور هزلية[٨٢]. وبينما شنت الصحافة المصرية حملتها على بريطانيا،

مدحت الملك حسين لعزله جلوب وهاجمت حلف بغداد [٨٣] .

وزاد حنق إيدن على عبد الناصر عندما أدلى الأخير بحديثين للصحيفتين البريطانيتين الصنداى تايمز Sunday Times ، الأوبزرفر Observer في الأسبوع الأخير من مارس ١٩٥٦ مصرحا بأن إلغاء الحق الذى خوله حلف بغداد للدول العربية في الانضمام إليه، هو الوسيلة الوحيدة لتحسين العلاقات بين بريطانيا والعالم العربى، وأن النقطة التى يريد التأكيد عليها هى الفشل الذريع الذى حققه الحلف، وأعرب عن استعداده ليمد يده بالسلام إلى بريطانيا، وأنه لن يضرب ثانية ذلك الجسد الميت الذى يمثله حلف بغداد، وسيركز جهوده على تعزيز التحالف العربى [٨٤] .

كان هذا إعلاناً من عبد الناصر بوقف هجومه على حلف بغداد في مقابل ما سبق أن اتفق عليه، ولكن إيدن قابل ذلك بالرفض والعناد والتحدى، وصرحت الخارجية البريطانية أنه ليس لأحد الحق في فرض حظر كهذا، وأن بريطانيا لا تنوى الضغط على أى دولة لحملها على الانضمام للحلف، لكن الباب مفتوح أمام الدول الراغبة في دخوله، وأن بريطانيا تواصل تأييدها للحلف، وما ذكره عبد الناصر من أنه لا يعارض مصالح بريطانيا في الشرق الأوسط، مردود لأن مصر لم تكف عن الأعمال والدعاية الموجهة ليس فقط ضد بريطانيا والحكومات المرتبطة معها بمعاهدات، وإنما أيضا إلى مناطق ليست لمصر مصالح مباشرة فيها، وأن استمرار هذه الحالة لا يدع سبيلا للأمل في تحسن العلاقات بين بريطانيا ومصر [٨٥] .

ورأى عبد الناصر أن التفاهم مع لندن قد أصبح أمرا صعبا، وأنها قرزت التحدى، وكانت النتيجة كما قال ناتنج أن «أخذت إذاعة القاهرة تنهال بالسباب على بريطانيا وحلف بغداد بمعدلات أعلى وحماس جديد» [٨٦] . وفي هذا الصدد تذكر الخارجية البريطانية أن عبد الناصر «استخدم راديو القاهرة بمهارة تامة» [٨٧] . وبالتالى احتجت بريطانيا على ما تضمنته برامج الإذاعة المصرية، وسطرت صحيفة الديلى ميل Daily Mail البريطانية قولها «إنه إذا لم يعمل عبد الناصر بهذا التحذير، فسوف تتخذ الحكومة البريطانية مسلكا أشد صرامة» [٨٨] . ومضت الحرب الإعلامية في طريقها الذى سبق أن أعد لها منذ ظهور معارضة مصر لحلف بغداد.

وجهت بريطانيا حملاتها الإذاعية الناطقة باللغة العربية التى هاجمت فيها مصر من قبرص، إذ أنشأت «إذاعة الشرق الأدنى» وتولى إدارتها بريطانى[٨٩] . ومع سخونة الأحداث وسعت دعايتها وعززتها، وأضافت اعتمادات مالية لهذا الغرض، وجاء ذلك استجابة لما طالبت به الصحافة البريطانية[٩٠] . أيضا فقد كانت لجنة الدعاية التابعة لحلف بغداد تمول العديد من المشروعات الإعلامية فى بيروت والتى تخصصت فى مهاجمة مصر[٩١] . كما عمدت بريطانيا إلى التشويش على موجات إذاعة صوت العــــرب[٩٢] . ومعروف أن الدعاية بواسطة الإذاعة هى أقوى سلاح فى الحرب الكلامية، كذلك ساندتها الصحافة، تلك التى شكا منها عبد الناصر لبايرود Byroade السفير الأمريكى فى القاهرة وعبر الأول عن غضبه من الحكومة البريطانية، وذكر أنها تثأر منه شخصيا، وأن حرب الصحافة تقوى مركزه، فبين له بايرود أن سلوكه يحيطه بشكوك الغرب فيه، وأن عليه توخى الاعتدال فى تصرفه، إذا أراد ألا يثير القلق ضده[٩٣] .

ومن هنا كاد أن يصبح الطريق مغلقا بين مصر وبريطانيا بعد جميع المجهودات من أجل التوصل إلى نوع من التلاقى بين الطرفين، نظرا لأن كليهما لم يكن لديه الاستعداد للتنازل.

هوامش الفصل الأول

(١) * kyle, keith, Suez, P.56.

(٢) ناتنج، المرجع المذكور، ص ١٠٧.

(٣) * kyle, Suez, P. 57.

(٤) عبد اللطيف البغدادى، مذكرات، الجزء الأول، ص ص ١٩٩، ٢٠٠، تشايلدرز، المرجع المذكور، ص ١٤٢، ناتنج، المرجع المذكور، ص ص ١٠٩، ١١٣.

(٥) عبد الرؤوف عمرو، تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٣٩ - ١٩٥٧، ص ٢٤٣.

(٦) عبد اللطيف البغدادى، المصدر المذكور، ص ١٩٩، عبد الرؤوف عمرو، المرجع المذكور، ص ٢٤٣.

(٧) تشايلدرز، المرجع المذكور، ص ١٣٢.

(٨) * F. O. 371/ 118855, Chronology, The development of Egyptian Neutralism.

(٩) ناتنج، المرجع المذكور، ص ص ١١٢، ١١٨، ١١٩، بريسون، توماس، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط ١٧٨٤ - ١٩٧٥، ص ٤٥٥، Dessouki, Op. cit., P. 36.

(١٠) ناتنج، المرجع المذكور، ص ١١٨.

(١١) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، ص ٣١٨.

(١٢) ناتنج، المرجع المذكور، ص ص ١٠٨، ١٠٩، نيف، المرجع المذكور، ص ص ٩٧، ٩٨.

* لعب دورا مهما فى السياسة الخارجية البريطانية، ويعد خبيرا فى شئون الشرق الأوسط، وكان يشغل منصب السكرتير الثانى فى السفارة البريطانية بالقاهرة لمدة ثلاث سنوات منذ عام ١٩٣٧. الأهرام، عدد ٢٥٣٥٧ فى ٢ مايو ١٩٥٦.

(١٣) * F. O. 371/ 115865, VR 1046/ 22, Shuckburgh - Patrich, Feb. 16th, 1955.

(١٤) ناتنج، المرجع المذكور، ص ١١٩.

(١٥) نفس المرجع.

(١٦) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة ، ص ص ٣٣٢، ٣٣٣.

(١٧) * Kyle, Suez, P. 60.

(١٨) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة ، ص ص ٣٣٥ – ٣٣٧.

(١٩) ناتنج، المرجع المذكور، ص ١١٩.

(٢٠) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة ، ص ٣٣٧.

(٢١) ناتنج، المرجع المذكور، ص ١٢٠.

(٢٢) صلاح بسيوني، مصر وأزمة السويس، ص ١٣، وزارة الدفاع، هيئة البحوث العسكرية، حرب العدوان الثلاثي على مصر، ص ٢٢.

(٢٣) * F. O. 371/ 115468, Levant Dep. Feb. 24th, 1955.

(٢٤) * Ibid, 115865, No 16, Notes on some Psychological Factors and Inducements to the Parties to Cooperate.

(٢٥) * Ibid, 155866, VR 1076/ 44 A, Cairo - F. O., March 21the 1955.

(٢٦) ناتنج، المرجع المذكور، ص ١٥٠.

(٢٧) صلاح بسيوني، المرجع المذكور، ص ١٤.

(٢٨) * Kyle, keith, Britain and the Crisis 1955 - 1956, PP. 56, 103,In Suez 1956, The Crisis and its Consequences, Edited WM. Roger Louis and Roger Owen.

(٢٩) * Kyle, Suez, PP. 68, 69.

(٣٠) نيف، المرجع المذكور، ص ١٨٤.

(٣١) تشايلدرز، المرجع المذكور، ص ٢٣٨.

(٣٢) * Kyle, Suez, P. 40

(٣٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى، مشكلة قناة السويس ١٨٥٤ – ١٩٥٨، ص ١٣٦.

(٣٤) * F. O. 371/ 115469, V 1023/ 19, F. O! Oct. 31st, 1955, 121233, F. O. Jan. 4th, 1956.

(٣٥) تشايلدرز، المرجع المذكور، ص ١٦٨، عبد الرؤوف عمرو، المرجع المذكور، ص ٢٣٨، إيدن، المصدر المذكور، القسم الثاني، ص ١١٢.

(٣٦) * F. O. 371/ 115469, V 1023/ 19 C, Middle East, F. O., Oct. 30th, 1955.

(٣٧) * F. O. 371/ 115470, F. O. No. 3350.

(٣٨) * F. O. 371/ 115471, V1025/ 2, Trevelyan - F. O., Nov. 5th, 1955.

(٣٩) * F. O. 371/ 115469, V1023/ 23, F. O. Middle East, Nov. 9th, 1955.

(٤٠) * F. O. 371/ 115469, V1023/ 20, Trevelyan - F. O., Nov. 3rd, 1955.

(٤١) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة ، ص ٣٣٨.

(٤٢) الأهرام، عدد ٢٥٠٠٦ فى ١٤ مايو ١٩٥٥.

(٤٣) * Kyle, Suez, P. 90.

(٤٤) ناتنج، المرجع المذكور، ص ١٥٤ .

(٤٥) نفس المرجع، Kyle, Suez, P. 90

(٤٦) Ibid، نيف، المرجع المذكور، ص ص ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، بريسون، المرجع المذكور، ص ص ٤٧١ ، ٤٧٢ ، Kyle, Britain and the crisis, 1955 - 1956, P. 109.

(٤٧) نيف، المرجع المذكور، ص ٢٤١.

(٤٨) ناتنج، المرجع المذكور، ص ص ١٥٤، ١٥٥.

(٤٩) * Kele, Suez, P. 91.

(٥٠) * F. O. 371/ 121233, Coferance of Her M.'s Representatives in the Middle East on Jan. 4th, 1956.

(٥١) Kyle, Suez, PP. 90, 91 ، ناتنج، المرجع المذكور، ص ص ١٥٥، ١٥٦.

(٥٢) إيدن، المصدر المذكور، القسم الثانى، ص ١٣١.

(٥٣) الأهرام، عدد ٢٥٣٣٩ فى ١٥ أبريل ١٩٥٦.

(٥٤) * F. O. 371/ 118830, JE 1011/ 1, Cairo - F. O., Jan. 13th, 1956.

(٥٥) إيدن، المصدر المذكور، القسم الثانى، ص ١٢٨.

(٥٦) * F. O. 371/ 121234, F. O. Middle East, Jan. 23rd, 1956.

(٥٧) إيدن، المصدر المذكور، القسم الثانى، ص ص ١٢٧، ١٢٨.

(٥٨) * F. O. 371/ 121234, V1054/ 41, Middle East, Feb. 27th, 1956.

(٥٩) * F. O. 371/ 118861, JE1053/ 6,Cairo - F. O., March 8, 1956.

(٦٠) نيف، المرجع المذكور، ص ٢٣٧.

(٦١) * F. O. 371/ 121234, V1054/ 41, F. O. Middle East, Feb. 27th, 1956.

(٦٢) نيف، المرجع المذكور، ص ٢٤٣.

(٦٣) نفس المرجع، ص ٢٤٥.

(٦٤) نفس المرجع، ص ٢٣٥.

(٦٥) وزارة الدفاع، المرجع المذكور، ص ٣٣.

(٦٦) ناتنج، المرجع المذكور، ص ١٥٧.

(٦٧) * Kyle, Suez, P. 93.

(٦٨) ناتنج، المرجع المذكور، ص ١٥٦. في ١٢ ديسمبر ١٩٥٦ قررت لندن تعيين جلوب مستشارا فنيا للقيادة التركية العراقية المشتركة التي تتبع حلف بغداد. الأخبار، عدد ١٣٨٨ في ١٣ ديسمبر ١٩٥٦.

(٦٩) نيف، المرجع المذكور، ص ٢٤٣. بالفعل هاجمته الصحافة البريطانية، وطالبت الوزراء بعدم زيارة مصر حتى تقلع عن سياستها الفرعونية. الأهرام، عدد ٢٥١٣١٣ في ٢٠ مارس ١٩٥٦.

(٧٠) أخبار اليوم، عدد ٥٩٨ في ٢١ أبريل ١٩٥٦، ما كتبه محمد حسنين هيكل في يومياته.

(٧١) نيف، المرجع المذكور، ص ٢٤٦، وزارة الدفاع، المرجع المذكور، ص٣٣.

(٧٢) محمد عودة، ميلاد ثورة، ص ١٨٢.

(٧٣) * Beloff, op. cit., P. 326.

(٧٤) الأهرام، عدد ٢٥٢٩٦ في ٣ مارس ١٩٥٦.

(٧٥) * F. O. 371/ 121235, V1054/ 72, House of Commons, March. 7th, 1956.

(٧٦) الأهرام، عدد ٢٥٣٠٢ في ٩ مارس ١٩٥٦. فاز جيتسكل بزعامة حزب العمال في ديسمبر ١٩٥٥.

(٧٧) * F. O. 371/ 121235, V1054/ 74, Extract from House of Lords, March. 15th, 1956.

(٧٨) نيف، المرجع المذكور، ص ٢٤٦، ناتنج، المرجع المذكور، ص ١٧٥.

(٧٩) نيف، المرجع المذكور، ص ٢٤٧.

(٨٠) نفس المرجع، ص ٢٤٦.

(٨١) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة ، ص٤١٧.

(٨٢) نيف، المرجع المذكور، ص ٢٧٩.

(٨٣) الأهرام، عدد ٢٥٢٩٦ في ٣ مارس ١٩٥٦، ٢٥٣٢٣ في ٣٠ مارس ١٩٥٦.

(٨٤) نفس الدورية، عـدد ٢٥٣١٩ في ٢٦ مـارس ١٩٥٦، نيف، المرجع المذكـور، ص ٢٨٣، ناتنج، المرجع المذكور، ص ١٥٧.

(٨٥) نفس الدورية.

(٨٦) نيف، المرجع المذكور، ص ٢٨٤.

(٨٧) * F. O. 371/ 125427, F. O., Egypt and the Middle East, Sept. 30th, 1956.

(٨٨) الأهرام، عدد ٢٥٣٢٠ في ٢٧ مارس ١٩٥٦.

(٨٩) نفس الدورية، عـدد ٢٥١٥٨ في ١٧ أكـتوبر ١٩٥٥، عـدد ٢٥١٦١ في ٢٠ أكـتوبر ١٩٥٥، عدد ٢٥١٦٢ في ٢١ أكتوبر ١٩٥٥، عدد ٢٥١٦٤ في ٢٣ أكتوبر ١٩٥٥.

(٩٠) نفس الدورية، عدد ٢٥٣٢٠ في ٢٩ يناير ١٩٥٦، عدد ٢٥٣٣٧ في ١٣ أبريل ١٩٥٦، عدد ٢٥٣٦٥ في ١٤ مايو ١٩٥٦.

(٩١) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة ، ص ٣٧٢.

(٩٢) الأهرام، عدد ٢٥٢٦٢ في ٢٩ يناير ١٩٥٦.

(٩٣) * F. O. 371/ 118855, JE 1071/ 3, Trevelyan - F. O., April 7th, 1956.

الفصل الثانى

الدائرة العربية وسياسة الحياد

مما لاشك فيه أن رد فعل مصر على حلف بغداد منذ بداية التخطيط، كانت له آثاره على السياسة البريطانية، وتواكب هذا الرد مع ما سجله عبد الناصر فى كتابه «فلسفة الثورة»، وتجسد فى موقع مصر بالنسبة للدوائر الثلاث العربية والإسلامية والأفريقية، وكما ذكر فإن الدائرة الأولى هى الأكثر التصاقا بمصر، وقد رأت الخارجية البريطانية أن ذلك يترجم طموحات عبد الناصر[1]. ودوت صيحته عن القومية العربية أرجاء العالم العربى من المحيط الأطلنطى إلى الخليج العربى، وارتكزت دعامتها الأساسية على الوحدة العربية التى تمثل الانعكاس الطبيعى والرد المقنع على حلف بغداد.

كانت أولى الخطوات فى هذا الصدد أثناء الاحتفال بالذكرى الثانية لثورة يوليو، إذ قال عبد الناصر فى خطبته التى ألقاها بهذه المناسبة «لقد بدأت مصر مع العرب عهدا جديدا، عهدا قوامه الأخوة الصادقة الصريحة التى تواجه المشاكل وتفكر فيها، وتعمل على حلها. إن هدف حكومة الثورة، أن يكون العرب أمة متحدة يتعاون أبناؤها فى الخير المشترك، وهى تؤمن بأن الموقع الذى يحتله العرب بين قارات العالم وخدماتهم العظيمة للحضارة، ومواردهم الاقتصادية القيمة، واتصالاتهم بالشرق الإسلامى وبالشرق كله، يرشحهم لمكانة كبيرة تتيح لهم التأثير على شئون العالم. وتؤمن الثورة أيضا بأن مشاكل العرب هى مشاكل المصريين، وإذا كانت مشكلة الاحتلال قد استنفدت إلى الآن الجزء الأكبر من جهد المصريين، فإنها لن تصرفهم أبدا عن المشاركة فى كل جهد عربى يبذل من أجل تحرير العرب، ولاشك أن المستقبل سيشهد صورا جديدة من تعاون المصريين والبلاد العربية، تؤكد للعالم ميلاد ثورة جديدة فى هذه الرقعة الهامة من العالم»[2]. وأمر طبيعى أن ترتاب بريطانيا من هذا المنهج، وتلك الأبعاد التى تطرق إليها عبد الناصر لأنها تتعارض مع النفوذ البريطانى فى المنطقة.

وعقب فشل محادثات مؤتمر القاهرة الذى عقد فى ٢٢ يناير ١٩٥٥ لإثناء نورى السعيد عن الاشتراك فى حلف بغداد، وظفت القاهرة إذاعة صوت العرب توظيفا جيدا ومدت إرسالها لمهاجمة المؤيدين للحلف من ناحية، وبث روح القومية العربية من ناحية أخرى، وذلك فى إطار عام شمل استخدام كل الوسائل لمناهضة الإمبريالية.

جاءت الخطوة التالية، ونجحت مصر بفضل دعايتها وتأثيرها فى أن يصل شكرى

القوتلى لحكم سوريا ويسقط خالد العظم الذى تقف وراءه بريطانيا والعراق فى الانتخابات[٣] . وأصبحت سوريا متضامنة مع مصر، وتسجل السفارة البريطانية فى القاهرة للندن «لقد نجح المصريون بمساعدة شكرى القوتلى فى التسلط على السياسة السورية»[٤] . وكانت النتيجة أن وقعت مصر وسوريا والسعودية اتفاقية دفاعية فى مارس ١٩٥٥ من بين بنودها الابتعاد عن كافة الأحلاف الأجنبية[٥] . وصرحت الخارجية البريطانية أن هذه الاتفاقية موجهة ضد حلف بغداد الذى ترى فيه الأساس الفعال الوحيد للدفاع عن الشرق الأوسط[٦] .

ورغم الاختلاف الإيديولوجى بين عبد الناصر وملك السعودية، إلا أن مقاومة النفوذ البريطانى جمعتهما، وقد مثلت مشكلة واحة البوريمى أهمية بالغة، وهى تقع على الحدود بين إمارات «الساحل المهادن» والسعودية، ولما كانت غنية بالبترول، رأت بريطانيا أن تستولى عليها، وهنا قدمت مصر العون الإعلامى للسعودية، ويكتب السفير البريطانى فى القاهرة لحكومته يشكو الحكومة المصرية، ويذكر أنها تقدم نفسها للمؤامرة السعودية التى تحاك ضد بريطانيا، وأنها - أى الحكومة المصرية - بفضل سيطرتها على الصحافة والإذاعة أعطت الضوء الأخضر «للهجوم على حكومة جلالتها»[٧] . ومن الضرورى أن ينعكس مثل هذا الأمر على تصرفات إيدن، مما زاده توترا حتى إنه كتب فى بداية يونيو ١٩٥٥ تعليقات غاضبة عن الدعاية المصرية التى تساند السعودية[٨] . والتقى تريفليان بعبد الناصر، وأظهر استياء لندن من هجوم الصحافة المصرية على الحكومة البريطانية بشأن مشكلة واحة البوريمى[٩] . ولم تعر مصر اهتماما لذلك، ومضت على الدرب نفسه.

وعلى صعيد آخر، فقد كان عبد الناصر يرى فى الملك سعود، المصدر للعون المالى - نظرا لامتلاكه الثروة البترولية - الذى يحتاجه لتسخيره فى خدمة تحقيق الأهداف المشتركة. فى نفس الوقت كان العداء السعودى للأسرة الهاشمية فى الأردن والعراق عاملا مساعدا لتقارب السعودية مع مصر.

وفى ٢٦ أكتوبر ١٩٥٥ ، احتلت القوات البريطانية واحة البوريمى، وفى اليوم التالى عقد ميثاق عسكرى بين مصر والسعودية، وكان قد سبق توقيع معاهدة عسكرية بين مصر وسوريا، ومن ثم صرحت الخارجية البريطانية بأن مثل هذه المواثيق لا يمكن

أن تكون موضع أى ترحيب من الحكومة البريطانية[١٠] . وبعث السفير البريطانى للندن ليسجل خطوات العداء المصرى لحلف بغداد، فيذكر أنه منذ التوقيع على ميثاق حلف بغداد، لم تكتف مصر بمهاجمة نورى السعيد، وإذ بها تهاجم السياسة البريطانية فى الشرق الأوسط، ويشير الى مشكلة واحة البوريمى، ويبين أن الأسلوب المصرى قد لقى نجاحا فى الضغط على لبنان لإبقائها بعيدة عن الدول الكبرى، وأن الحلف الثلاثى الذى يضم سوريا والسعودية ومصر هو لمعارضة حلف بغداد، وأن هذه النشاطات تعتمد على الإمدادات المالية غير المحدودة للسعودية[١١] .

وعندما حضر لويد وزير الخارجية البريطانى إلى القاهرة فى أول مارس ١٩٥٦ ، كان قلقا من امتداد روح القومية العربية خارج مصر، وأظهرت لندن استياءها مما تعده محاولات من جانب مصر لتقويض مركز البريطانيين فى دول أخرى بالمنطقة، وتسوق الأمثلة، فتبين أن الأردن راحت تتخلص من الروابط التقليدية التى تربطها ببريطانيا، وأن النفوذ المصرى يزداد فى ليبيا[١٢] . والأخيرة كانت مركزا للوجود العسكرى البريطانى.

ووقعت أحداث البحرين، فعندما وصلها لويد بعد ترك القاهرة فى ٢ مارس، قوبل بمظاهرات غاضبة تهتف «عد الى بلدك»، وراح المتظاهرون يرجمون سيارته بالحجارة، وقد أبلغه الموظفون البريطانيون فى البحرين أن مثل هذا الحادث ما كان ليقع مطلقا لولا أن الأوامر قد صدرت من عبد الناصر، ومن الملاحظ أن الصيحات البحرينية رددت اسم عبد الناصر «محرر العرب»[١٣] . وكانت البحرين هى آخر مكان يمكن أن يصل إليه تأثير عبد الناصر، حتى لقد وصفها الإنجليز بأنها واحة من واحات الهدوء[١٤] .

وعاد وزير الخارجية البريطانى إلى لندن متأزما وغاضبا، معلنا أن عبد الناصر أصبح قادرا على إعداد الثورات من مكانه إلى أى جزء من أجزاء الوطن العربى، كما قدم جلوب تقاريره التى عزا فيها ما يجرى إلى عبد الناصر[١٥] .

واتباعا لسياسة عبد الناصر، وفى ٦ مارس عقد اجتماع فى القاهرة جمع مصر وسوريا والسعودية، وتناول النقاش قضايا الساعة، وتم بحث مسألة الدعم الذى يمكن أن يقدم للأردن، وعقب الاجتماع أعلن عبد الناصر بيانا عن استعداد الدول الثلاث

للإحلال محل الحكومة البريطانية فى تقديم المساعدة المالية إلى الأردن فى حدود إعا
تبلغ عشرين مليون جنيه إسترلينى[١٦] . واحتج تريفليان على أساس أن الهدف م
وراء ذلك هو تخريب المعاهدة البريطانية الأردنية[١٧] . وقيل إن هذا الإجراء ليس
مسألة دعائية، وعملا من أعمال التفاخر[١٨] . وإن كان هناك بالفعل مثل ذلا
الاتجاه، إلا أن الأموال السعودية قد تحركت لخدمة مختلف الأغراض.

وعلى أية حال، فإن هذه الصفقة لم تتم، ورغم ذلك عجزت لندن حتى ه
اللحظة عن مقاومة تأثير مصر على البلاد العربية، وخاصة تلك التى مايزال للنف
البريطانى مكان فيها. وكانت الولايات المتحدة تنظر هى الأخرى بعين القلق لتلا
العلاقة التى ربطت بين مصر والسعودية، وأعد دالاس تقريرا فى نهاية مارس، خطط ف
للوقيعة بينهما[١٩] .

وتكثفت الحملات من الهيئات السياسية والصحف البريطانية ضد إيدن لإخفا
فى العمل بحزم للمحافظة على هيبة بريطانيا ومصالحها الاقتصادية والاستراتيجية ف
الشرق الأوسط، لذا بحثت لندن عن وسائل أخرى للعلاج، فرأت أن تقدم عا
محاولة عزل دول التحالف الثلاثى المناهض لها، بمزيد من التشجيع للعراق
وبمحاولة كسب الدول التى لم تلتزم بسياسة معينة لتحويلها عن المعسكر المصر
المناهض للغرب مثل الكويت والسودان ولبنان، واقترن بدء هذه السياسة الجديا
بدعوة الملكة إليزابث الثانية Elisabeth للملك فيصل ملك العراق لزيا
بريطانيا[٢٠] . وفى نفس الوقت استمرت الجهود البريطانية فى محاولة إقناع عم
الناصر بأن حلف بغداد ليس موجها ضد مصر ولا يهدف إلى تطويقها[٢١] .

وبطبيعة الحال لم يقتنع عبد الناصر، وواصل سياسته فى محاربة الحلف، وفى ٠
أبريل سافر إلى جدة واجتمع بالملك سعود، وحضر الاجتماع إمام اليمن، وأسفر
النتيجة عن توقيع حلف عسكرى ثلاثى[٢٢] . ورغم أن محمود فوزى وزير الخارج
المصرى قد التقى بالسفير البريطانى وطمأنه، مصرحا بأن مصر تصافح اليد التى تم
لها، وأن الحلف العسكرى الثلاثى ليس موجها على الإطلاق لمواجهة المصال
البريطانية[٢٣] ، إلا أن انضمام اليمن لمصر والسعودية أثار ضجر بريطانيا، لأنها – أ
اليمن – جارة لمحمية عدن، مقر المصالح البريطانية. وما توقعته لندن حدث، وذلك بع

إنشاء المراكز للقبائل التى شن رجالها هجماتهم على القسم الغربى من المحمية، كما أضرب الأهالى عن العمل، وبالتالى تعطلت الأعمال[٢٤] .

وزاد توتر أعصاب لندن، وواصلت الصحافة البريطانية هجماتها، ورأت أن الميثاق العسكرى ليس الغرض منه إلا إثارة القلاقل والمتاعب أمام بريطانيا، وأن ما حدث يعد تآمرا ضد المشروع البريطانى الخاص بإنشاء اتحاد فدرالى بين عدن والمحميات، وأن الهدف النهائى لمصر طرد البريطانيين من الجنوب العربى[٢٥] . ووصفت صحيفة التايمز ما حدث بأنه هزيمة دبلوماسية ويدل على أن «نفوذ بريطانيا أصبح عديم الأثر على أحد صغار الحكام، حتى إنه لا يرى أى خير أو خطر فى أن ينضم إلى أى حلف ضدها»[٢٦] . وعبد الناصر هو المقصود. وكم أقلق لندن سماع شيوخ عدن لإذاعة صوت العرب[٢٧] .

وفزعت بريطانيا من نجاح سياسة عبد الناصر، وكان يؤرقها تماما تغيير الأردن لدفة سياسته، واجتمع مجلس العموم البريطانى ليناقش الحالة فى العالم العربى، ونظر فى وقف الإعانة المالية للأرد ن بناء على ذلك اللقاء الذى جرى فى القاهرة بين رئيسى أركان حرب الجيشين المصرى والأردنى[٢٨] . ويسافر أحد المسئولين البريطانيين إلى واشنطن ليصور حجم الخسارة التى تكبدها مصر لبريطانيا، ويبين للخارجية الأمريكية كيف أن المصالح الاستراتيجية والاقتصادية الغربية مهددة، وارتباط ذلك بالسماح لعبد الناصر ببناء إمبراطورية عربية، وأنه من المهم أن تكون هناك سياسة أنجلو أمريكية موحدة لهزيمة خطة عبد الناصر والمحافظة على التوازن مع الدول العربية، ولإنجاز ذلك لابد من تدعيم دول حلف بغداد، وخلق شقاق بين عبد الناصر والسعوديين والسوريين[٢٩] .

وفى الوقت نفسه أعلنت الخارجية البريطانية أن عبد الناصر يزداد كراهية لبريطانيا، ويقوم بمحاولات لاقتلاع المراكز البريطانية فى الخليج والأردن وليبيا، وأنه على المدى الطويل سيتمكن من إقصاء النفوذ البريطانى فى الشرق الأوسط، وبالتالى فإن نجاح السياسة البريطانية تجاه مصر، خاصة التى تعتمد على الشدة، لابد أن يشترك فيها الأمريكيون، وذلك فيما يتعلق بالمسائل المهمة مثل حلف بغداد، ووضعت الخارجية البريطانية استراتيجية تضمنت خطوطا رئيسية، اشتملت على مزيد من المساندة لحلف

بغداد، وبذل المحاولات لضم الأمريكيين إليه، وكثير من المساعدة لأعضاء الحلف، والتقريب بين العراق والأردن، وفصل السعودية عن مصر والتلميح بالمقابل وليكن واحة البوريمى، ومؤازرة ليبيا، وتكوين حكومة ودودة فى سوريا، والضغط على حكومة السودان بتشجيعها على اتخاذ خطوات مضادة فيما يختص بالمدرسين ومهندسى الرى المصريين والصحافة المصرية، وأخيرا طرد المدرسين المصريين من الخليج(٣٠) .

واستعرضت الخارجية البريطانية مراحل توسع النفوذ المصرى وانتشاره فى الشرق الأوسط منذ بداية عصر محمد على وحتى قيام ثورة يوليو، وأثر الأزهر فى العالمين العربى والإسلامى، وكيف أن عبد الناصر كلل هذه الجهود جميعها وكثف كل المساعى من أجل محاربة حلف بغداد(٣١) . وفى اجتماع لوزراء خارجية بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة فى باريس، صرح لويد بضرورة الوقوف موقف الحزم من السياسة المصرية المناهضة لبريطانيا فى مناطق نفوذها(٣٢) .

كانت هذه حقيقة، حيث اشتد صراع عبد الناصر مع الوجود البريطانى، وأسفرت النتائج المثمرة للدائرة العربية عن الرغبة فى دخول الدائرة الأفريقية، وذلك اتباعا لمنهج عبد الناصر وتحقيقا لأهدافه التى سجلها فى كتابه «فلسفة الثورة»، وكما تذكر الخارجية البريطانية، فإن أفريقيا تأتى فى المرتبة التالية للبلاد العربية، وأن عبد الناصر يرى فى مصر زعيمة للشعوب الأفريقية، وبوابة هذه الشعوب للعالم الخارجى، وواجبها يحتم عليها تقديم المساعدة لإشاعة ضوء الحضارة فى الأماكن البعيدة من تلك الغابات البكر، وأن ما يسعى إليه هو إبعاد النفوذ الأوربى عنها وإحلال الزعامة المصرية محله، وبالتالى فإن ذلك ينمّى القوة المصرية، ويعطيها المكانة لتشق طريقها فى الشرق الأوسط حتى يتحقق ما يصبو إليه، وأنه من هذا المنطلق كانت الدعاية المصرية فى أفريقيا. ورأت الخارجية البريطانية فى المنح والبعثات المصرية التى تقدم للطلبة الأفارقة خير نموذج على ذلك، خاصة ما تحصل عليه الصومال، أيضا أشارت لندن إلى الرابطة الأفريقية التى أنشئت فى القاهرة عام ١٩٥٥ للطلبة الأفارقة، وضمت خمسة آلاف عضو، وأنه بناء على هذا النشاط، عاد الطلبة إلى بلادهم مشبعين بوجهة النظر المصرية(٣٣) .

وتواصل الخارجية البريطانية نقدها للإذاعة المصرية التى تبث موجاتها إلى السودان وإثيوبيا والصومال، وتذيع برامج باللغة السواحلية الخاصة بسكان الساحل الشرقى

لأفريقيا، وتصل إلى الكونجو وتحمل اسم «صوت أفريقيا الحر» وتوجه هذه البرامج النداءات للشعوب الأفريقية لتتبع مصر وتتخلص من الاستعمار[٣٤] . ويعلق وزير الخارجية الأمريكي على ذلك بقوله «إن أفكار ناصر للزعامة على العالم العربي امتدت حتى وصلت وسط أفريقيا»[٣٥] . وهكذا دفعت مصر الحركات الوطنية في أفريقيا، لمواجهة بريطانيا، ومن ثم تغلغل التأثير المصرى هناك، وتذكر صحيفة الديلى ميل أن البرامج التى تبثها مصر عبر الأثير وصلت «إلى حركة ماو ماو في كينيا وإلى المتطرفين في زنزبار»[٣٦] .

وأصبحت الأحاديث فى الخارجية البريطانية تدور حول انتقاد السياسة المصرية التى تقف بالمرصاد للنفوذ البريطانى أينما كان. وأمام الساحل المواجه لأفريقيا الشمالية، مدت مصر يدها لتساعد الحركة الوطنية فى قبرص، تلك القاعدة البريطانية المهمة[٣٧] ، وكانت الحركة الوطنية ضد بريطانيا فى هذه الجزيرة - متمثلة فى منظمة أيوكا - قد لقيت من مصر التأييد.

وفى الوقت نفسه وجدت السفارة البريطانية فى القاهرة إمكانية إصلاح العلاقة مع مصر عن طريق وقف الدعاية البريطانية المضادة لها والكف عن مهاجمتها من أجل منفعة بريطانيا والمحافظة على استراتيجيتها الحيوية ومصالحها الاقتصادية التى تشمل بترول الشرق الأوسط[٣٨] . ولكن هذه السياسة لم تجد الترحيب التام من المسئولين البريطانيين، كما أن تريڤليان نفسه عاد ورأى أنها تحتاج لصبر طويل، وأنه بمرور الوقت يمكن الحصول على بعض الثقة فى العلاقة، وإذا استحال ذلك، حينئذ يبذل السعى مع الملك سعود[٣٩] . وكانت هذه رؤية أنجلو أمريكية، بمعنى تجهيز ملك السعودية ليحل محل عبد الناصر.

تحققت الخارجية البريطانية من أنه لن يكون هناك تعاون مع عبد الناصر، أيضا اتضح أنه لكى تحتفظ بريطانيا بمراكزها الضرورية فى الشرق الأوسط، فإن عليها استكمال عمليتها الفطنة، وذلك بفصل الدول العربية عن مصر، وبالتالى تضعف مقدرة عبد الناصر فى التدخل لإثارة الرأى العام ضد بريطانيا، ليس فقط فى هذه الدول، وإنما كذلك فى باقى المستعمرات البريطانية، وأن الأمر سيتطلب بعض الوقت حتى يثمر، ولتكن البداية مع ليبيا، كما ركزت الخارجية البريطانية على أن تكون

الحركات بحذر في هذا الشأن، وعادت مرة أخرى وأرجعت أساس المشكلة الى عبد الناصر الذى أخذ على عاتقه مهمة وحدة العرب والإطاحة بالإمبريالية[٤٠] . وبذلك يتضح أن عبد الناصر أصبح المسيطر على عقول الساسة البريطانيين.

وفى ١٨ مايو ١٩٥٦ استدعى المسئول البريطانى شكبوره السفير المصرى فى لندن ليبلغه ضيق لندن من النغمة الزائدة ضد بريطانيا سواء المتمثلة فى خطب الحكومة المصرية أو فى الصحافة، وضرب له مثلا بأن عبد الناصر يذكر أن بريطانيا تسعى دائما لجعل مصر ضعيفة، وأن البريطانيين أعداء للقومية العربية، ونفى المسئول البريطانى ذلك[٤١] . وربما كان هذا اللقاء محاولة لتهدئة الموقف، لكن الواقع - كما اتضح - كان شيئا آخر.

وعلى الدرب نفسه يجتمع باتريك مع السفير المصرى بعد أقل من أسبوع من اللقاء السابق، واتسمت المقابلة باللوم الذى ألقاه المسئول البريطانى على مصر، وأنها تهاجم البريطانيين كاستعماريين، مع أنهم ليسوا أكثر استعمارية من المصريين، وأن مصر تلعب دورا خطيرا إذا ما تدخلت بشأن إمدادات البترول الخاصة ببريطانيا. وعدد ما قدمته بلاده للصالح المصرى، وكيف سعت لإيجاد تفاهم بين العراق ومصر، وما قامت به قبل ذلك عندما وقعت اتفاقيات الجلاء والسودان والأرصدة الإسترلينية، ولكن جاءت النتيجة مخيبة للآمال، ولم تكن بريطانيا تتوقع أن ما تقدم عليه مصر هو المقابل، ثم انعطف باتريك على الحلف المصرى السعودى اليمنى مبينا أنه موجه ضد بريطانيا. وهنا أشار السفير المصرى إلى حلف بغداد، ولكن المسئول البريطانى كرر ما سبق أن رددته لندن، أن الحلف يكوّن حاجزا لوقف التقدم السوفيتى، وعندما شكا السفير المصرى من الهجوم البريطانى على مصر فى البرلمان والصحافة، رد عليه باتريك بأن الحكومة ليست لها سلطة عليهما، وأن عبد الناصر هو الآخر يهاجم بريطانيا عن طريق صحافته وإذاعته[٤٢] .

ثم جاء لقاء لويد مع وزير الخارجية المصرى، حيث أبدى الأول الرغبة البريطانية فى صداقة مصر، مصرحا أنه ليس هناك سبب للنزاع، وأن البريطانيين يعترفون بمركز مصر السياسى والثقافى فى العالم العربى، وقد حاولوا التعاون مع حكومة عبد الناصر مثل ما قاموا به من الترتيبات بشأن السودان، والجلاء عن قاعدة القناة، والأرصدة

الإسترلينية، وسوق القطن المستقبلية، وأن عبد الناصر كان قد صرح له أثناء مقابلة أول مارس، بأنه لن يضر المصالح البريطانية، وعرج وزير الخارجية البريطاني على حلف بغداد، وذكر أنه ليس بمشكلة، ووُجد لمواجهة التهديد السوفيتي، وأن بريطانيا لن تمارس الضغط على أى بلد عربى لينضم إليه. وأشار إلى أنه منذ زيارته لمصر وهناك حملة ضد المصالح البريطانية تولتها الدعاية المصرية، ومن المؤكد أن عبد الناصر مطلع عليها، وأن هناك محاولات لفصل الأردن وليبيا عن تحالفهما مع بريطانيا. وانتهى الحديث إلى تأكيد محمود فوزى على أن عبد الناصر لن يدخل فى خصومة مع البريطانيين[٤٣] . وبذلك تكشفت المقابلات الدبلوماسية فى لندن، تلك التى حاولت بريطانيا تغيير المسار المصرى فيها، ولكن لم يتحقق ما سعت إليه.

وفى القاهرة التقى تريڤليان مع عبد الناصر، وكتب لحكومته بعد المقابلة ليصف ما دار بينهما، فيذكر أن فقدان الثقة كان قائما، وأنه - أى السفير - دلّل على ذلك بالعرض السياسى الذى سعى إليه عبد الناصر بشأن المعونة المالية للأردن، وما قام به وزير الدولة المصرى فى البحرين، والدعاية الموجهة للبلاد المنتجة للبترول ضد بريطانيا، والحملات الصحفية عليها التى هى بتوجيه من الحكومة، وتضم مقالات تفيد أن بريطانيا تحرض السودان ضد مصر، وتهدف إلى إضعاف العرب ثم يوضح السفير البريطانى أنه حدّث عبد الناصر عن أهمية إمدادات البترول للاقتصاد الغربى، وأن الدعاية المصرية توجه النداءات لمناطق إنتاج البترول حتى لا تسمح للإمبرياليين أن يستحوذوا على بترولهم، ويبين تريڤليان أنه عاتب عبد الناصر لهجماته المستمرة على بريطانيا، مطالبا إياه بوجوب محاولة تقوية العلاقات وخاصة فى الحقل الاقتصادى، وأن تكون البداية بناء الثقة التى فقدت، ومع أن ذلك سوف يستغرق وقتا، لكنه ليس بالمستحيل، أيضا بيّن له أن احتفالات ١٩ يونيو ستكون فرصة لترجمة ما سبق التصريح به بأنه سيتعاون مع الغرب عندما يغادر آخر جندى بريطانى أرض مصر، ويمضى السفير البريطانى ليشير إلى أنه أظهر لعبد الناصر أن بريطانيا سبق أن ساعدت مصر فى الماضى، وأظهر أيضا كيفية تعاطف لندن مع القومية بصفة عامة، والقومية العربية بصفة خاصة، وأن مصر تحتاج للصداقة البريطانية التى لا تتعارض مع المصالح البريطانية، وأن هناك رباطاً بين المصالح العربية والمصالح الغربية، ووجوب استمرار

الترتيبات القائمة بالنسبة للبترول، وأن عليه وقف الدعاية العدائية المصرية الموجهة ضد بريطانيا فى الصحافة والإذاعة[٤٤] .

وينقل تريڤليان ردود عبد الناصر على ذلك إلى لندن، فيقول إنه كما هو، يحمل نفس وجهات النظر، ولم يتغير وضعه، إذ يصر على موقفه من حلف بغداد، وقد أشار إلى الموقف العدائى للصحافة البريطانية، وأن مراسليها يستمدون التعليمات من السفارة البريطانية ليشنوا حملاتهم ضد مصر، ويسجل السفير البريطانى أنه أنكر هذا، ويقول إن عبد النصر يرجع الخط الذى تنتهجه الصحافة إلى توجيه الخارجية البريطانية، وبالتالى أصبحت مسألة فعل، ورد فعل[٤٥] - أى أن الصحافة المصرية ترد على هجوم الصحافة البريطانية - ويواصل تريڤليان تقريره، فيذكر أن عبد الناصر نفى أن الحلف المصرى السعودى اليمنى موجه ضد المملكة المتحدة، وأن الاتهامات التى لصقت به حول عدن والبحرين، ليس لها أساس من الصحة. وبالنسبة لمسألة إقالة جلوب وما قيل عن تخطيط مصر لذلك، وأن إذاعة صوت العرب قد شنت عليه هجوماً قبل إقالته بعشرة أيام، فإنه لم يعرف شيئا عن هذا الحدث إلا بعد أن وقع[٤٦] .

وفى الواقع فإن تريڤليان كانت تربطه صلة طيبة بعبد الناصر، وكما يذكر ناتنج استمرت هذه الصلة حتى خريف ١٩٥٥[٤٧] ، عندما تصدعت العلاقات بين مصر وبريطانيا، ورغم ذلك فقد حافظ على الحدود، ولم يكن فعاليا فى اتباع الخط المضاد لعبد الناصر مثلما فعل إيدن أو وزير خارجيته، وقد وضح ذلك من خلال لقاءاته، فنراه يجتمع مع محمود فوزى عقب مقابلته السابقة لعبد الناصر، وكما ذكر للندن، فإن الوزير المصرى كان هادئا، وأمل فى اعتدال وسائل الإعلام المصرية، وطالب ببعض الإجراءات للتقارب بين الطرفين، ويعلن السفير البريطانى «ومع هذا فإن هناك جذورا عميقة من الشكوك تنمو من جديد، ويجب علينا العمل على اقتلاعها»[٤٨] .

مضت السياسة البريطانية فى تنفيذ التخطيط الخاص بفصل الدول العربية عن مصر، فصدرت التعليمات من لندن إلى جميع السفراء البريطانيين بالخارج فى ٢٨ مايو ١٩٥٦ ، تبين أن أنشطة عبد الناصر العدائية ضد المصالح البريطانية مستمرة؛ لذا فقد تقرر اتخاذ عدة خطوات للتقليل من تأثيره؛ منها أن تكون الإذاعة البريطانية مسموعة فى جميع المنطقة - أى العالم العربى - وأن باقى الإجراءات سوف تتخذ

بالاتفاق مع الولايات المتحدة، وتطالب التعليمات بالتمويه، بمعنى أن يترك عبد الناصر فى شك، ويتجنب إعطاؤه فرصة زمنية، وأنه عند حديث السفراء مع ممثلى الحكومات المحلية أو مع الزملاء، يجب تفادى أى انطباع عن المعركة مع عبد الناصر أو البحث عن إسقاطه، وإنما يكون الانطباع عن العلاقات الودودة بين بريطانيا ومصر، وأنها ليست فى صالح البلدين فقط، وإنما لصالح الشرق الأوسط جميعه، وذلك لإمكانية نقل الحديث للمصريين[٤٩] . ومن هنا يتضح كيف كانت لندن حريصة على سرية تحركاتها، هادفة إلى تضييق الخناق على عبد الناصر حتى لا يجد الفرصة للتحرك المضاد.

وحاولت الخارجية البريطانية استقطاب بعض المصريين للتعاون معهم والاستفاده بخبراتهم واكتساب صداقتهم فى تحقيق سياستها؛ فهى تقيم علاقة مع زغلول السيد مراسل صحيفة أخبار اليوم فى لندن، وكان يتنقل بينها وبين القاهرة، وعند عودته للعاصمة البريطانية يكون اللقاء مع مسئول الخارجية البريطانية، إذ ينقل إليه أخبار عبد الناصر ومن يعارضونه فى مصر[٥٠] . وفى مقابلة أخرى له مع شكبوره يخبره أن عبد الناصر أصبح يشعر كأنه أسد جريح نتيجة لهجوم الصحافة البريطانية عليه[٥١] . وكان يؤخذ برأى زغلول السيد فى بعض الأحيان، ففى مذكرة مختصرة لرئيس الوزراء البريطانى يسجل فيها أن هذا الصحفى مهتم بالعلاقات الأنجلو مصرية، ولفت النظر إلى أن الرقابة على الصحافة فى مصر يجب رفعها[٥٢] .

أيضا كانت الخارجية البريطانية تميل إلى الملحق العسكرى المصرى فى لندن الذى كان على علاقة مع مسئوليها، ففى حديث جرى لأحدهم معه، طلب منه وجوب أن يظهر عبد الناصر مزيد من الأمانة والثقة فيه – أى فى الملحق ، والسبب مفهوم، وهو أن يحصلوا على مزيد من المعلومات – وفى الوقت نفسه رأت لندن أنه عن طريقه يمكن أن يتحقق لها ما تلح عليه، ويتمثل فى إيقاف الدعاية الإعلامية المصرية المضادة لها، والاعتراف بمصالح بريطانيا من بترول وخلافه فى الشرق الأوسط[٥٣] . ويبلغ تريفليان حكومته أنه علم من عبد الناصر أثناء حديث معه أنه تسلم رسالة من ملحقه العسكرى فى لندن[٥٤] . ومن المحتمل أن تكون فحوى هذه الرسالة تشتمل على توجيهات لندن.

وفى إطار التحركات الدبلوماسية، اجتمع رؤساء وزراء دول الكومنولث فى ١٢ يونيو، وبطبيعة الحال استحوذ عبد الناصر على زمن الاجتماع، فبينوا أنه مازال يواصل شكوكه وعدم ثقته فى بواعث الحكومة البريطانية، ويعتقد أن الخطر من الغرب آت وقريب، ويستحث الدول العربية لخطورة الاستعمار الغربى، كذلك تطرق المجتمعون إلى أن عبد الناصر يعد حلف بغداد عقبة أمام محاولاته لتأكيد الزعامة المصرية على العالم العربى، وحاجزا لقيامه بدور القائد فى أفريقيا وآسيا، وأن مصر أصبح هجومها مباشرا على المصالح البريطانية. واستعرض المؤتمرون سياسة الحكومة البريطانية التى تقضى بمعارضة تنمية علاقات ودودة مع مصر مادامت الحكومة المصرية القائمة مازالت فى السلطة، وأنه لن تكون هناك سياسة غربية مرضية تجاه الشرق الأوسط، يمكن أن تتجاهل مصر واستراتيجيتها ومركزها وتأثيرها فى العالم العربى. واستنكر المجتمعون التخطيط الحكومى للإعلام المصرى، والنقد العنيف للمملكة المتحدة، والنداءات المعارضة للمصالح البريطانية فى أماكن ليس لمصر مصلحة فيها مثل نيجيريا وزنزبار (زامبيا)، والبحرين على الرغم مما قدمته بريطانيا لمصر، والمتمثل فى اتفاقية قاعدة قناة السويس (الجلاء)، واتفاقية السودان، واتفاقية الإسترلينى، وعرض تمويل السد العالى، وترتيبات سوق القطن المستقبلية، وأخيرا بعثات التبادل التجارى(٥٥) .

فى تلك الأثناء قرب أجل جلاء القوات البريطانية عن قاعدة قناة السويس، وكان لهذا تأثيره على بريطانيا ومصر، ومن المفروض أن يلقى بظلاله على إيجابيات فى العلاقة بين البلدين، ولكن على الجانب البريطانى، شعر البريطانيون أنهم يشيعون جنازة الإمبراطورية البريطانية، وأدركوا أنه بعد توقيع الاتفاقية، والعلاقات بين الطرفين فى سلسلة متصلة من المنازعات، وأن مصر لن تكون الحليفة المطيعة. وعلى الجانب المصرى، شعر المصريون بالفخر والاعتزاز والكرامة، وأن طريق الكفاح الطويل الذى خاضته مصر بدمائها، كلل بجلاء المستعمر على يدى عبد الناصر. وقد جرت بعض المحاولات العابرة لإمكانية الاستفادة من هذا الحدث والتدليل على حسن النية. فعلى سبيل المثال؛ قدمت لندن موعد الجلاء خمسة أيام عن الميعاد الرسمى الذى كان محددا له ١٨ يونيو ١٩٥٦(٥٦) .

وأثناء لقاء وزير الخارجية البريطانى بوزير الخارجية المصرى اتضح أن بريطانيا

تخشى من هجوم عبد الناصر عليها فى خطبته بمناسبة الاحتفالات بالجلاء، ولكن محمود فوزى طمأن لويد بهذا الشأن[٥٧] . ومع الإعداد للاحتفالات، رأى عبد الناصر دعوة الجنرال روبرتسون Robertson القائد العام السابق للقوات البريطانية فى الشرق الأوسط، ووافقت لندن، بينما حملت عليه صحيفة الديلى تلجراف المحافظة لقبوله الدعوة، وأنه «يمجد ثغرة فى الدفاع البريطانى»[٥٨]

غادرت مصر آخر دفعة من القوات البريطانية فى ١٣ يونيو، وسلم قائد القوة مفاتيح آخر مبنى للاحتلال ورحل[٥٩] . وعقب ذلك بيومين جرى لقاء بين السفير البريطانى فى القاهرة ومحمود فوزى، وتحدث الأول عن زيارة الجنرال روبرتسون وحضوره الاحتفالات، كما عرض وجهة نظر وزير الخارجية البريطانية فيما يختص بطبيعة المناسبة، وانتهز تريڤليان الفرصة، وكعادة المسئولين البريطانيين، حوّل الحديث إلى حلف بغداد، مصرحا بأنه من المستبعد تماما أن يكون هذا الحلف مثارا للقلق بالنسبة للعلاقات الأنجلو مصرية، وأن المصريين قد ذهبوا بعيدا فى ذلك الأمر، وبالتالى ليس هناك أمل فى تحسين العلاقات مادامت الصحافة المصرية والإذاعة اللاسلكية تواصل حملاتها على المصالح البريطانية، وأعطى مثالا بمجلة التحرير التى تهاجم الإدارة البريطانية فى عدن، ثم تعرّض للموقف غير الودى لبريطانيا والمستمر فى القاهرة؛ خاصة بعد جلاء القوات البريطانية. ويذكر السفير البريطانى لحكومته أن محمود فوزى أجابه بأن الحكومة المصرية تشجع جيرانها من العرب على التعاون مع بريطانيا، لكنه – أى تريڤليان – لم يعلق على ذلك[٦٠] . وكما يبدو، فإن كل طرف قد استخدم أسلوب المداهنة.

وسرعان ما تفاقمت الأمور فى ١٦ يونيو نتيجة لتصريحات ناتنج فى خطبته التى ألقاها أثناء اجتماع سياسى بمدينة ليڤربول Liverpool، إذ أعلن فيها أنه منذ موافقة بريطانيا فى أكتوبر ١٩٥٤ على الجلاء عن قاعدة قناة السويس والعلاقات بين البلدين أصبحت مخيبة للآمال، وأنه كان يرجو أن تؤدى الاتفاقية إلى مرحلة من الصداقة والتفاهم المتبادل بين الطرفين؛ ولكن مصر متمثلة فى زعمائها وصحافتها وإذاعتها وجهت حملة ضد بريطانيا فى مناطق ليست للحكومة المصرية مصالح حيوية فيها، وبيّن أنه نتيجة لدعاية مصر المعادية، أصبحت الثقة بين مصر وبريطانيا أضعف مما كان

ينبغي أن تكون، رغم عدم وجود موضوعات حقيقية تستدعي ذلك النزاع، وأشار إلى العلاقات التجارية الناجحة بين الطرفين، وإمكانية بحث الصعوبات التي تعترض سوق القطن المصري[٦١] .

تتضح من بين هذه السطور الحسرة التي انتابت وزير الدولة البريطاني للشئون الخارجية، وكان لتصريحاته رد فعل عنيف في مصر، نقله تريڤليان لحكومته؛ مركزا على ما كتبته صحيفة الجمهورية تعقيبا على الخطبة[٦٢] . وكانت الصحيفة قد ذكرت أن استقلال مصر حق طبيعي لها وليس منحة من أحد، وأنها تبني علاقاتها مع جميع الدول على أساس الاحترام المتبادل ومعاملة الند للند، وأن البلاد العربية كل لا يتجزأ، وأي اعتداء على إحداها هو اعتداء عليها جميعا، وأن مصر لم تقم بأي دعاية معادية لبريطانيا، وكل ما فعلته أنها فقدت دعامات صحافة بريطانيا وإذاعتها، وأن بريطانيا قللت مشترياتها من القطن المصري كوسيلة للضغط على مصر سياسيا ولكنها فشلت[٦٣].

وركزت السفارة البريطانية في مصر على تعليق الصحفي أحمد قاسم جودة الذي يتعرض فيه للصحافة البريطانية وما تحمله من مقالات تطلق أكبر قدر من السموم والغازات الخانقة في جو العلاقات بين البلدين، كما تناول تعليق الصحفي ما تُقدم عليه بريطانيا مثل حلف بغداد، ومحاولات ضم الأردن إليه، والمؤامرات تجاه واحة البوريمي والجنوب العربي، ثم حلف شمال الأطلنطي الذي تساهم فيه بريطانيا بالمال والسلاح والرجال، وتترك لفرنسا استخدام قواتها في الحلف لإبادة المجاهدين الجزائرين، ويختتم التعليق بقوله: «لا يا مستر ناتنج! قل غير ما قلت، وإلا فاعذرنا إذا أشفقنا عليك ورفضنا أن نصدق شيئا مما قلته»[٦٤] .

وأثرت خطبة وزير الدولة البريطاني للشئون الخارجية في عبد الناصر، وأثناء لقائه مع السفير البريطاني في اليوم التالي، صرح بأنه من الصعب إقامة علاقة صداقة مباشرة وفقا لرؤية ناتنج التي عبر عنها في خطبة ليڤربول، وأنه - أي عبد الناصر - عندما ألقى خطبته الأخيرة في مؤتمر التعاون، لم يهاجم بريطانيا مباشرة، ثم استطرد القول إنه كما يظن لم يحدث مؤخرا هجوم على البريطانيين في الإذاعة المصرية، ودار الحديث عن المسألة الأخيرة، وتعرض تريڤليان لموقف الإعلام المصري وتشدده، وأنه

يعلم أن عبد الناصر لا يكتب المقالات، ولكن الصحافة والإذاعة تخضع للرقابة الحكومية، وتطرق السفير البريطانى إلى موضوع آخر، وأبلغ عبد الناصر أنه يحمل رسالة من وزير الخارجية البريطانى تسطر الرغبة بشأن الاحتفالات التى ستقام بمناسبة الجلاء، وأنها ستكون فرصة لتحسين العلاقات، وبالتالى فإن الإشارة عن علاقة ودودة فى خطبته التى سيلقيها بهذه المناسبة من الممكن أن تستقبل من الجانب البريطانى بالروح نفسها، ولكن عبد الناصر تجاهل ملاحظات وزير الخارجية البريطانى، وتجنب المناقشة فى هذا الموضوع، وقال للسفير البريطانى إنه لا يكتب خطبته قبل أن يلقيها[٦٥] . فكان ذلك رد يفيض كرامة.

وأقيمت الاحتفالات، ورفع عبد الناصر علم مصر، وبلغ تأثره مداه، وألقى ثلاث خطب فى بورسعيد.والإسماعيلية وأبو صوير، واستعرض كيف قاست مصر طوال تاريخها من الاستعمار، وكفاحها، وتضحياتها، وكان واضحا أنه لم يهاجم بريطانيا بصورة استفزازية[٦٦] ، وفى الوقت نفسه لم ينفذ الطلبات البريطانية.

وعلقت الصحيفة البريطانية المانشستر جارديان Manchester Gardian بقولها «إنه من المؤكد أن اعتدال ناصر وترفعه عن الحملات فى خطبته، جعل الفرصة لاتزال سانحة لتحسين العلاقات البريطانية المصرية»[٦٧] . ورفع الجنرال روبرتسون تقريره إلى لندن وسجل فيه محادثاته مع عبد الناصر أثناء فترة الاحتفالات[٦٨] . وقد أوحى ذلك بأن فترة هدوء – نسبية – سوف تبدأ.

حمل هذا الهدوء زيارة هيد Head وزير الحربية البريطانى لعبد الناصر، وحديث لويد لصحيفة الأخبار الذى أعرب فيه عن أمله فى أن يتبدد قريبا فقدان الثقة القائم بين بريطانيا ومصر، ورد عبد الناصر بحديث أدلى به لصحيفة الديلى هيرالد Daily Herald البريطانية مصرحا بأنه اتفق مع وزير الخارجية البريطانى بشأن الدعاية، ويأمل أن تستجيب لذلك تلك الصحف، وأولئك الساسة فى بريطانيا، وتولى تريفليان مهمة محاولة إعادة الثقة بين الجانبين، وذلك باجتماعاته المتعددة مع عبد الناصر، كذلك عقدت اتفاقية يونيو ١٩٥٦ الخاصة بأرصدة مصر الإسترلينية المحتجزة فى لندن[٦٩] .

كان ذلك هو ما ظهر على السطح، لكن الأعماق اختلفت تماما، وبعد مضى أقل من أسبوع على احتفالات الجلاء، وفى غمرة النشوة التى سادت مصر تم انتخاب عبد الناصر رئيسا لجمهورية مصر فى ٢٤ يونيو ١٩٥٦، وقصدا السفير البريطانى فى القاهرة دار الرئاسة وقيد اسمه فى سجل الزيارات مهنئا عبد الناصر[٧٠] . وارتفع معدل ثقة رئيس الجمهورية فى نفسه، وأصبح يمتلك الصك الشرعى الذى يتصرف من منطلقه، وتعلق الخارجية البريطانية على دستور ١٩٥٦ وإجراءات المجلس البرلمانى وتصل الى أن الحكومة المصرية ستبقى دكتاتورية عسكرية[٧١] .

وبناء عليه فإن السياسة المصرية لن تتغير، وتعود الخارجية البريطانية وتذكر أن عبد الناصر ورفاقه لن يتخلوا عن أىٍّ من طموحاتهم لكى يلعبوا دوراً متواصلاً فى العالم العربى والعالم الإسلامى وأفريقيا، وأن الحركة الوطنية التى ترعاها مصر - فى الخارج- تتقدم، ومع هذا فالحكومة المصرية تتنصل من مسئولياتها بشأن هذا النشاط. وتبين لندن أنه قد حدثت اضطرابات فى البحرين تطالب بانسحاب القوات الأجنبية، وأن هذا العمل لا يبدو ظاهريا على أنه تحريض مصرى[٧٢] . لكنه بالطبع تقبع خلفه الأيدى المصرية.

لم تتخل بريطانيا عن خطتها بخصوص تجنيد الدول العربية ضد مصر، أو على الأقل سحبها من الصف المصرى، ونلمس المجهودات البريطانية فى هذا الصدد من رد السفير البريطانى فى القاهرة على لندن، حيث يضع الحلول التى تدور حول الأردن وتدعيم مركز الملك، والعراق والكراهية المصرية، والبحرين والتغييرات الداخلية، ويعرض تريڤليان اقتراح تشجيع المغرب وتونس للانضمام إلى اللجنة الاقتصادية لحلف بغداد[٧٣] .

ولكن إلى أى مدى نجحت سياسة عزل مصر عن الدول العربية؟ لقد وضعت الخارجية البريطانية تقريرا توصلت فيه إلى صعوبة ذلك، واعتمدت على عدة مقومات، فذكرت أن راديو القاهرة، ومركزه الجغرافى؛ يمكنه من تغطية جزء كبير من العالم العربى، وأنه مع موجات الإذاعات المتوسطة والخدمات اللاسلكية الوافدة عرف فى كل مكان، والصحافة المصرية أيضا خاصة المجلات - وتصفها بالطابع التضليلى - تعد على رأس المطبوعات العربية، كذلك المدرسون الذين تصدرهم مصر لسد النقص فى

المنطقة. وتضيف الخارجية البريطانية أن من مقومات الدعاية عبد الناصر، وكيف أنه يستغل أموال حليفته السعودية لصالح من يتبع نفس سياسته، ثم تبين أن أى حكومة مصرية تمثل ثقلا قويا لدى الدول العربية فى الشرق الأوسط، وتعدد المؤهلات، فمصر أكثر سكانا من أية دولة عربية أخرى، والقاهرة تفوق الأخريات من العواصم العربية فى المحلات ودور العرض والنوادى الليلية والأسواق المتقدمة حضاريا، وأن عبد الناصر دَعمّ هذا المركز بنجاحاته فى إنهاء الاحتلال البريطانى، واستغلال كراهية العرب لإسرائيل، وحمل لواء القومية العربية، وكسر احتكار السلاح الغربى الذى يمثل صفعة على وجه الإمبرياليين. كل ذلك رفع من شأنه فى العالم العربى، وأصبح من غير المعقول أن يكون هناك أمل فى عزل مصر.

ويشير هذا التقرير إلى أن عبد الناصر يرغب فى تحسين العلاقات مع بريطانيا، وأنه عرض ذلك بطرق علنية وخاصة. لكن التقرير يعود ويسجل أن هدف عبد الناصر إبعاد التأثير السياسى البريطانى عن الشرق الأوسط وحرمانها من بتروله باستثناء ما يراه هو، وفى ذلك خسارة جسيمة فى الحقل الاقتصادى البريطانى، إذ أنها لا تصيب التجارة فقط، ولكن أيضا توظيف الأموال، وأصحاب الاستثمارات، وشركات الملاحة، ويتعرض التقرير لضعف مصر وأنها دولة غير بترولية.

وأخيرا يتوصل التقرير إلى سياسة يذكر أنها تتفق مع السياسة الأمريكية، وتتلخص فى ألا يفتح باب العداء لعبد الناصر، ويترك لظنونه بشأن النيات البريطانية، وأن ما يمكن القيام به هو إضعاف نفوذه فى مصر والبلاد العربية بأساليب خفية، ووفقا لهذه السياسة لن يخرج من القبضة البريطانية، ويوصى التقرير بعدم اتباع خط عدائى مع مصر فيما يختص بالدعاية البريطانية، تلك التى يجب أن تزيد من مكانة بريطانيا ونفوذها سواء داخل مصر أو فى الشرق الأوسط، ومع هذا عليها أن تحمل بين طياتها هجوما على عبد الناصر(٧٤).

يتضح من ذلك التقرير المطول إيمان بريطانيا القاطع بالدور المصرى القيادى فى المنطقة، وأنها مهما أقدمت على خطوات مضادة لمصر فلن تنجح، لكن بطبيعة الحال من الصعب أن تنفض لندن يدها وتسلم بالأمر الواقع، فراحت تفكر فى العمل من وراء ستار بعد أن وجدت فى أسلوب المواجهة المتاعب وعدم تحقق المراد.

وكانت بعض الموضوعات التى أثارها التقرير السابق؛ قد سبق أن نوقشت فى الاجتماع الوزارى لمجلس حلف شمال الأطلنطى، إذ أقر أن الهدف - وعلى المدى الطويل - تنمية الصداقة، وإقامة علاقات متبادلة ونافعة مع أى حكومة تكون فى السلطة بمصر؛ مادامت غير محسوبة على الكتلة الشيوعية، وأنه ليست هناك سياسة مرضية تجاه الشرق الأوسط تستطيع أن تتجاهل حجم مصر ومركزها الاستراتيچى وتأثيرها فى العالم العربى[٧٥] . أيضا هذا ما أقره مسئولو الخارجية البريطانية أثناء الزيارة التى قام بها وزير خارجية ألمانيا الغربية للندن، فقد تناول الحديث أهمية مركز مصر وتأثيرها فى شئون الشرق الأوسط[٧٦] .

وفى الاتجاه نفسه، أعدت الخارجية البريطانية مذكرة حملت الخطوط السياسية العريضة تجاه عبد الناصر، ذكرت فيها أن سلطته قوية على مصر، فإنه الرجل الذى أخرج القوات الأجنبية منها، والمتحدث باسم القومية العربية، والبطل للقوة العربية العسكرية، وأن هناك تنازعا بين النظام القائم فى مصر والمصالح الغربية على طول الخط حول عدة مسائل، مثل قناة السويس، والبترول العربى، والمستعمرات البريطانية، والتأثير الغربى بصفة عامة، وأن التقدم نحو علاقات ودودة سيعتمد على مشيئة مصر، وليس على تقويض المصالح الشرعية الغربية فى الشرق الأوسط[٧٧] .

من هذا المنطلق نستنتج أن زعامة عبد الناصر قد شغلت الساسة البريطانيين، وارتبطت بضرب المصالح البريطانية. والواقع أنه منذ رحيل القوات البريطانية ومصر تحاول - إلى حد ما - أن تلطف مناخ العلاقات المصرية البريطانية، وتقر لندن ذلك وتذكر أن النقد المصرى المضاد لبريطانيا قد أصبح أقل عنفا ولكنه ليس أقل تصميما، إذ إن إذاعة القاهرة الموجهة لشرق أفريقيا هاجمت فكرة إقامة قواعد بريطانية عسكرية وبحرية فى كينيا، أيضا فإن هذه الإذاعة انتهزت بعض الفرص الأخيرة وبثت لقبرص مواد إذاعية عن طريق برامج راديو أثينا[٧٨] . معنى ذلك أن نشاطات مصر مستمرة، وعامة فقد كان المؤشر غير ثابت بين الطرفين حيث خضع لحرارة الأحداث.

وهكذا يتضح كيف تمكنت مصر - بقدرة فائقة - من أن تؤرق وتقلق بريطانيا، وتقوم بعملية رد فعل قوية على حلف بغداد بصفة خاصة والوجود الاستعمارى البريطانى بصفة عامة، وذلك بسلوكها الاتجاه العربى وما أسفر عنه من نتائج انعكست

على العلاقات بين الطرفين.

وإذا تركنا الاتجاه العربى ولنتائجه جانبا، فهناك ميدان آخر نزل إليه عبد الناصر وتمكن من إثبات ذاته فيه، والاستفاده منه جيدا فى تدعيم موقفه إزاء السياسة البريطانية، حيث قدمت الظروف نفسها إليه، وأعطته السلاح الذى يحارب به حلف بغداد - دون أن يتطلب ذلك مجهوداً كبيراً منه كما حدث مع سياسة التجنيد ضد المصالح البريطانية - إذ نشأت فى ذلك الوقت الكتلة الأسيو أفريقية* ، وهى دول حديثة الاستقلال عن الإمبريالية خاصة البريطانية، وكان لها ثقلها من حيث الاستراتيجية، والكثافة السكانية، والأهمية الاقتصادية، وشكلت ارتباطا سياسيا له الاستقلالية، بمعنى أنه لا ينتمى لأى من الإيديولوجيتين الغربية أو الشيوعية، وعرف باسم الحياد، واتخذته منهاجا لها، ومن ثم اصطبغت بلون عدم الانحياز، ولفت هذا الاتجاه نظر عبد الناصر، إذ وجد فيه نموذجا جيدا لتحقيق سياسته، فى الوقت الذى رأى فيه إمكانية الالتحام بين الدول العربية وتلك الكتلة لما يمثل ذلك من ثقل على الساحة الدولية، وعبر عن الارتياح للدور المهم لهذا الكيان السياسى الجديد فى خطبته بمناسبة أعياد الثورة عام ١٩٥٤ إذ قال «إن حكومة الثورة لتغتبط أعظم الاغتباط لما تراه من توثيق العلاقات بين العرب وباقى أعضاء الكتلة الأسيوية الأفريقية، واطراد نجاح هذه الكتلة وظهور أثارها فى المجال الدولى. ولا يستطيع منصف أن ينكر أن هذه الكتلة عامل كبير من عوامل الاستقرار، وعنصر خطير من عناصر السلاح الدولى، فهى كتلة بريئة من الأغراض الاستعمارية، لا تهدف إلا إلى تحقيق ما ينص عليه ميثاق هيئة الأمم المتحدة من احترام سيادة الدول ومنع العدوان والغصب، والإقرار للشعوب بحق تقرير مصيرها»[(٧٩)] . وبذلك يتبين أن عبد الناصر أصبح على أهبة الاستعداد ليدخل هذا الكيان الجديد.

وكان قائد هذه الحركة الزعيم الهندى نهرو، وله من ماضيه وشخصيته ومكانته ما يؤهله لذلك، بالإضافة إلى رفضه أى تعامل مع التحالفات [(٨٠)] ، لذا فقد ارتاب من حلف بغداد الذى كانت بريطانيا تسعى لضم باكستان إليه، وهى أيضا عضو فى حلف جنوب شرق آسيا، وكان نهرو فى نزاع معها حول كشمير. وبرؤية نهرو الثاقبة وجد فى عبد الناصر الشخصية المؤثرة التى تخدم منهجه المعارض للأحلاف، وتكون سندا

قويا له فى سياسته الجديدة. وفى المقابل رأى عبد الناصر فى نهرو نموذجا للزعيم، صاحب الشخصية المستقلة الذى يمكن أن يتحدى الغرب، ونتج عن التقارب بينهما الزيارة الرسمية التى قام بها نهرو لمصر فى ١٥ فبراير ١٩٥٥ وأسفرت عن معاهدة صداقة بين مصر والهند وقعت فى ٦ أبريل من نفس العام[٨١] . وذلك فى أعقاب انضمام بريطانيا إلى حلف بغداد رسميا.

وجاء المؤتمر الأسيو أفريقى فى باندونج بأندونسيا الذى افتتح فى ١٨ أبريل ١٩٥٥ ليكون وثيقة هامة لتضامن دول عدم الانحياز، وتدشينا لسياسة الحياد، وحضره عبد الناصر بدعوة من نهرو الذى أعرب أثناء وجودة فى القاهرة عن رغبته فى حضور عبد الناصر للمؤتمر، ووافق الزعيم الهندى على الطلب المصرى الخاص بعدم توجيه الدعوة إلى إسرائيل[٨٢] .

كانت هذه الرحلة هى أول انفتاح لعبد الناصر على العالم الخارجى؛ فهو لم يتحرك إلا فى إطار محدود شمل السودان وفلسطين قبل ثورة يوليو. وقد آتت الرحلة أكلها منذ بدايتها، فكانت أهم القضايا التى تناولتها الاجتماعات تتفق مع مبادىء عبد الناصر؛ فقد أيد المؤتمر حقوق الشعب الفلسطينى، وطالب بحق تقرير المصير لكل من تونس والجزائر والمغرب، ودعا إلى تسوية سلمية لقضايا المحميات وتأييد موقف اليمن منها[٨٣] . وتصغى لندن لسماع كلمة عبد الناصر وهو يتحدث ضد الدول الكبرى صاحبة التأثير على الدول الصغرى، ودفاعه عن الاستقلال الوطنى والتعاون العربى الأسيوى الأفريقى[٨٤] . وبرز نشاطه داخل المؤتمر، ووضح تأثيره على المؤتمرين، واحتضانه للقضايا العربية خاصة المرتبطة بالوجود البريطانى غير الشرعى فى المنطقة. وبذلك وجد ضالته المنشودة فى معارضة سياسة الأحلاف، وفى مقدمتها حلف بغداد، وأصبح لصيقاً بسياسة الحياد التى لم يحد عنها.

عاد عبد الناصر إلى مصر محملا بالمكاسب، مصطحبا معه ثقة من نوع جديد بعد أن زار عدة دول أسيوية والتقى بمسئوليها، وقد تركت أحاديث المؤتمرين أثرا بالغا فيه، وأيقن أن دور مصر يجب أن يمتد ليدخل فى محيط الدائرة الجديدة للدول الأسيو أفريقية؛ التى تعد بمثابة القوة الثالثة فى العالم وتشكل واسطة العقد بين القوتين العالميتين المتنازعتين[٨٥] .

وأضحى عبد الناصر من أقوى شخصيات الحياد فى العالم، والمتحدث باسم الدول حديثة الاستقلال، وبلغت شهرته الآفاق، ويبين السفير البريطانى فى القاهرة لحكومته أن مؤتمر باندونج أثر على تفكير عبد الناصر، وترجم بعض أفكاره، خاصة ما يتعلق بحق الدول الصغرى فى الدفاع عن نفسها، كما أنه كسب تأكيد مساندة دول باندونج لسياسة الاستقلال(٨٦) . وبالفعل فقد أصبحت الدول الأسيو أفريقية تساند أى حركة تقوم بها مصر لمناهضة الغرب، ومن ثم واصل عبد الناصر انتصاراته فى حربه ضد السياسة البريطانية.

أقلق هذا الاتجاه بريطانيا التى اتفقت مع الولايات المتحدة فى الاستياء من تلك الحركة الناهضة بين الدول حديثة الاستقلال، والتقى سفيراهما مع عبد الناصر بعد عودته من مؤتمر باندونج(٨٧) . وكان وزير الخارجية البريطانى يرى أنه من الكياسة استقطاب الدول المحايدة حتى لا تلقى بنفسها فى أحضان السوفيت(٨٨) . ولم تكن هذه الرؤية صائبة، لأن هذه الدول التزمت بمنهجها فى عدم الانحياز.

وكتب السفير البريطانى فى القاهرة لحكومته عن التصميم الذى عاد به عبد الناصر من المؤتمر، فذكر أنه يريد أن يكون العالم العربى حرا من أية تبعية للدول الغربية، ويجد أن أى ارتباط معها فى حلف ضد الشيوعية هو دلالة على تلك التبعية، ويحلل تريفليان سبب حياديته فيقول إنها ليست انعكاسا لرغبة فى أن يكون بعيدا عن النزاع بين الغرب والشرق بقدر العزم على الاحتفاظ بالاستقلال الذى ظفر به، والاستحواذ على ما يمكن الحصول عليه من المميزات لمصر، ثم يبين السفير البريطانى أن عبد الناصر سيتمادى فى الاتجاه الحيادى ما لم يؤخذ فى الاعتبار بوجهة نظره بشأن توسيع حلف بغداد ليضم دولا عربية أخرى غير العراق(٨٩) .

ورغم أن بريطانيا لم تكن ترغب فى اتباع عبد الناصر لسياسة الحياد، إلا أنها لم تحاربه بعنف فى هذا الاتجاه مثلما فعلت عندما سلك اتجاه العروبة. حقيقة أن سياسة الحياد هى الأخرى رد فعل لحلف بغداد، لكن من الملاحظ أن الخارجية البريطانية عندما تعرضت لها كانت تخشى من إمكانية أن يحيد عبد الناصر عنها وينحاز للجانب الشيوعى(٩٠) .

وواصل عبد الناصر طريق عدم الانحياز، وأصبحت خطبه وتصريحاته تشرح معنى حياد مصر واستقلاليتها، وأنه لا يعنى عزلتها، وراح يستقبل الرئيس اليوغسلافى تيتو فى آخر ديسمبر ١٩٥٥[٩١] ، ويسافر إلى يوغسلافيا ليجتمع مع تيتو ونهرو فى مؤتمر بريونى الذى عقد فى ١٨ يوليو ١٩٥٦، وهو صورة مصغرة من طراز مؤتمر باندونج، وتناول مشكلات الشرق الأوسط، وقضية التعايش السلمى فى وقت التهبت فيه العلاقات بين مصر وبريطانيا، واعتقدت الأخيرة فى هذه الفترة أن عبد الناصر يستقطب الحلفاء، وقد حاول وزير الخارجية المصرى فى حديثه مع السفير البريطانى فى القاهرة توضيح «أن المصريين يقصدون أن يجعلوا من مؤتمر بريونى أمرا واقعيا ودون أى إثارة»[٩٢] . بمعنى أن اتباع مصر لسياسة الحياد يجب أن يكون مسألة مسلما بها وتؤخذ دون حساسية.

وبذلك كسب عبد الناصر الجولة ضد بريطانيا، وتفوق فى ضرب سياستها الخاصة بحلف بغداد، وتمكن من أن يوظفه تماما لصالحه، فكانت انعكاساته عليه بالإيجاب وليست بالسلب.

هوامش الفصل الثانى

(١) * F. O. 371/ 125427, F. O. Egypt and Middle East, Sep. 30th, 1957.

(٢) الأهرام، عدد ٢٤٧١٤ فى ٢٣ يوليو ١٩٥٤.

(٣) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة ، ص ص ٣٧٠، ٣٧١.

(٤) * F. O. 371/ 118830, JE 1011/ 1, Cairo - F. O., Jan. 13th, 1956.

(٥) ناتنج، المرجع المذكور، ص ١٣٧.

(٦) الأهرام، عدد ٢٥١٦٤ فى ٢٣ أكتوبر ١٩٥٥.

(٧) * F. O. 371/ 113579, JE 1015/ 35, Cairo - F. O., July 18th, 1955.

(٨) * Kyle, Suez, P. 109.

(٩) * F. O. 371/ 115471, V1025/ 2, Cairo - F. O., Nov. 5th, 1955.

(١٠) الأهرام، عدد ٢٥١٦٩ فى ٢٨ أكتوبر ١٩٥٦.

(١١) * F. O. 371/ 118830, JE 1011/ 1, Cairo - F. O., Jan. 13th, 1956

(١٢) الأهرام، عدد ٢٥٣١٢ فى ١٩ مارس ١٩٥٦.

(١٣) نفس الدورية، عدد ٢٥٢٩٧ فى ٤ مارس ١٩٥٦، عدد ٢٥٣١٦ فى ٢٣ مارس ١٩٥٦، تشايلدرز، المرجع المذكور، ص ١٦٥، Kyle, Suez, P. 94.

(١٤) تشايلدرز، المرجع المذكور، ص ١٦٥.

(١٥) نفس المرجع.

(١٦) إيدن، المصدر المذكور، القسم الثانى، ص ١٣٤.

(١٧) ناتنج، المرجع المذكور، ص ١٥٨.

(١٨) نيف، المرجع المذكور، ص ٢٦٦.

(١٩) * Shamir, Shimon, The Collapse of Project Alpha, P. 99 In Suez 1956, The Crisis and its Consequences, Edited By WM. Roger Louis and Roger Owen.

(٢٠) الأهرام، عدد ٢٥٣٣٩ فى ١٥ أبريل ١٩٥٦.

(٢١) نفس الدورية، عدد ٢٥٣١١ فى ١٨ مارس ١٩٥٦.

(٢٢) نفس الدورية، عدد ٢٥٣٤٥ فى ٢١ أبريل ١٩٥٦، عدد ٢٥٣٤٦ فى ٢٢ أبريل ١٩٥٦.

(٢٣) * F. O. 371/ 118862, JE 1053/ 25, Cairo - F. O., April 25th, 1956.

(٢٤) الأهرام، عدد ٢٥٣٤٦ في ٢٢ أبريل ١٩٥٦، عدد ٢٥٣٤٨ في ٢٤ أبريل ١٩٥٦، عدد ٢٥٣٨١ في ٢٠ مايو ١٩٥٦.

(٢٥) نفس الدورية، نفس الأعداد، الصحف البريطانية هي الديلي تلجراف، الديلي إكسبريس، الديلي كرونيكل.

(٢٦) أخبار اليوم، عدد ٥٩٩ في ٢٨ أبريل ١٩٥٦.

(٢٧) الأهرام، عدد ٢٥٣٥٠ في ٢٦ أبريل ١٩٥٦.

(٢٨) نفس الدورية، عدد ٢٥٣٦١ في ٧ مايو ١٩٥٦.

(٢٩) * F. O. 371/·118855, V1075/ 111 C, Dixon's Report April 3rd- 5 th, 1956.

(٣٠) * Ibid, 118862, F. O. - Cairo, April 6th, 1956.

(٣١) * Ibid, 118858,JE 1041/ 1, F. O., April 30th, 1956.

(٣٢) الأهرام، عدد ٢٥٣٦١ في ٧ مايو ١٩٥٦.

(٣٣) * Ibid, 125427, F. O. , Egypt and the Middle East, Sep. 30th, 1957.

(٣٤) * Ibid.

(٣٥) * F. O. 371/ 118862, JE 1053/ 20, F. O. - Cairo, April 6th, 1956.

(٣٦) الأهرام، عدد ٢٥٣٢٠ في ٢٧ مارس ١٩٥٦، زنزبار هي زامبيا.

(٣٧) * F. O. 371/ 118843, July, 10th, 1956.

(٣٨) * Ibid, 118861,JE 1054/ 6, Cairo, - F. O., March 8th, 1956.

(٣٩) * Ibid, 118862, JE 1053/ 31, Cairo, - F. O., May 5th, 1956.

(٤٠) * Ibid, JE 1053/ 31 G, F. O. - Cairo, May 15th, 1956.

(٤١) * Ibid, 118863, JE 1053/ 39, Shuckburgh- Patrich, May 18th, 1956.

(٤٢) * Ibid, No. 1437, - F. O. - Cairo, May 25th, 1956.

(٤٣) * Ibid, F. O.,Cairo, June 7th, 1956.

(٤٤) * Ibid, JE 1054/ 41.

(٤٥) * Ibid,JE 1053/ 40, Cairo, - F. O., May 27th, 1956.

(٤٦) * Ibid, JE 1054/ 42.

(٤٧) ناتنج، المرجع المذكور، ص ١٥٣.

(٤٨) * F. O. 371/ 118863, JE 1053/ 44, Cairo - F. O., May 28th, 1956.

(٤٩) * Ibid, 118862, F. O., Shuckburgh, May 28th, 1956.

(٥٠) * Ibid, 118863,JE 1053/ 53, F. O., June 5th, 1956.

(٥١) * Ibid, 118843, F. O.,Shuckburgh, June 8th, 1956.

(٥٢) * Ibid.

(٥٣) * Ibid, 118863,No.1629, F. O.- Cairo, June 16th, 1956.

(٥٤) * Ibid, 118864,JE 1053/ 59, Cairo, - F. O., June 17th, 1956.

(٥٥) * Ibid,JE 1053/ 73, Commonwealth Prime Minister's Meeting, F. O.,June 12th, 1956.

تشمل دول الكومنولث: بريطانيا، كندا،أستراليا، نيوزيلندا، جنوب أفريقيا، الهند، باكستان، سيلان، روديسيا، نياسلاند.

(٥٦) * F. O. 371/ 118843, JE 1022/ 35, F. O. - Shuckburgh, June 8th, 1956.

(٥٧) * Ibid, 118863, F. O. - Cairo, June 7th, 1956, No. 1559.

(٥٨) الجمهورية، عدد ٩١١ فى ١٧ يونيو ١٩٥٦.

(٥٩) الأهرام، عدد ٢٥٣٩٦ فى ١٤ يونيو ١٩٥٦.

(٦٠) * F. O. 371/ 118864, JE 1053/ 62, Cairo - F. O., June 16th, 1956.

(٦١) * Ibid, JE 1053/ 60, Speach by the R. Hon. Antony Nutting, Liverpool, June 16th, 1956.

(٦٢) * Ibid, JE 1053/ 61, Cairo, - F. O., June 18th, 1956.

(٦٣) الجمهورية، عدد ٩١١ فى ١٧ يونيو ١٩٥٦.

(٦٤) نفس الدورية.

(٦٥) * F. O. 371/ 118864, JE 1053/ 59, Cairo - F. O., June 17th, 1956.

(٦٦) الجمهورية، عدد ٩١٢ فى ١٨ يونيو ١٩٥٦.

(٦٧) الأهرام، عدد ٢٥٤٠٥ فى ٢٣ يونيو ١٩٥٦.

(٦٨) نفس الدورية.

(٦٩) ناتنج، المرجع المذكور، ص ١٧٢.

(٧٠) الأهرام، عدد ٢٥٤٠٩ فى ٢٧ يونيو ١٩٥٦.

(٧١) * F. O. 371/ 125427, F. O., Egypt and Middle East, Sep. 30th, 1957.

(٧٢) * Ibid, 118832, JE 1015/ 34, F. O., June 4th, 1956.

(٧٣) * Ibid, 118864, JE 1053/ 67, Cairo, - F. O., June 23th, 1956.

(٧٤) * Ibid, F. O. July 17th, 1956.

(٧٥) * Ibid,121236, V1054/ 95, April,1956.

(٧٦) * Ibid,V 1054/ 101, April 30th - May 3rd, 1956.

(٧٧) * Ibid, 118864, F. O.,July 18th, 1956.

(٧٨) * Ibid.

***تطلق عليها الكثير من المراجع الكتلة الأفرو أسيوية، ولكنها فى الواقع تعتمد أساسا على الدول الأسيوية حيث تشكل النسبة العالية، كما أنها قامت على قاعدة منظمة العلاقات الأسيوية التى أنشئت عام ١٩٤٧، ثم ما لبث أن توسعت، ومن ثم كانت النسبة الأفريقية فى هذه الكتلة منخفضة.**

(٧٩) الأهرام، عدد ٢٤٧١٤ فى ٢٣ يوليو ١٩٥٤.

(٨٠) * F. O. 371/ 118864, F. O. July 18th, 1956.

(٨١) * Ibid, 118830, JE 1011/ 1.

(٨٢) * Gopal, Sarvepalli, India, the Crisis and the Non - Aligned Nations, P. 173, In Suez 1956, The Crisis and its Consquences, Edited By WM. Roger Louis and Roger Owen.

(٨٣) وزارة الدفاع، المرجع المذكور، ص ٢٧.

(٨٤) * F. O. 371/ 118855, Chronology, The development of Egyptian Neutralism.

(٨٥) * Dessouki, Op. Cit., P. P. 33, 34.

(٨٦) * F. O. 371/ 118830, JE 1011/ 1, Cairo - F. O., Jan. 13th, 1956.

(٨٧) * Ibid, 115869, VR1076/ 104, Washington - F. O., June 4th, 1955.

(٨٨) نيف، المرجع المذكور، ص ٢٠٢.

(٨٩) * F. O. 371/ 121233, V 1054/ 24, Cairo - F. O., Feb. 9th, 1956.

(٩٠) * Ibid, 118864,JE 1053/ 73, F. O. June 12th, 1956.

(٩١) * Ibid, 118830,JE 1011/ 1.

(٩٢) * Ibid, 118843, JE 1022/ 43, Cairo, - F. O.,July 11th, 1956.

الفصل الثالث

عقد صفقة
الأسلحة التشيكية وعواقبها

في ٢٥ مايو ١٩٥٠ صدر التصريح الثلاثي الذى وقعت عليه الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، ويقضى بالمحافظة على الأوضاع العربية الإسرائيلية الراهنة Status quo سواء بالنسبة لخطوط هدنة عام ١٩٤٩ أو للتوازن فى التسليح بين الطرفين[١] . وكان هذا التصريح الورقة التى لعبت بها الدول الثلاث وفقا لهواها.

وطلبت مصر الأسلحة من بريطانيا عقب توقيع اتفاقية الجلاء، وعارض المتعاطفون مع إسرائيل، وطرحت القضية فى الاجتماع الوزارى لحلف شمال الأطلنطى الذى عقد فى باريس يومى ١٧ ، ١٨ ديسمبر ١٩٥٤ ، وأعلن المسئولون البريطانيون أن إمداد مصر بالأسلحة لا يتناقض مع التصريح الثلاثى لعام ١٩٥٠ ، وأنه سوف يكون للدفاع الشرعى عن النفس، ولتمكين دول الشرق الأوسط من لعب دورها فى الدفاع عن المنطقة، وأن بريطانيا تعارض بشدة سباق التسلح[٢] . أيضا عرض الموضوع أثناء المحادثات الأنجلو فرنسية عن الشرق الأوسط، وكيف أن نظام الحكم الجديد فى مصر يهتم بالجيش وخاصة الأسلحة[٣] .

ولكن إلى أى مدى كان التطبيق؟ راحت لندن تبحث مسألة قائمة المطلوب من الأسلحة التى تقدمت بها مصر، وعندما بعث السفير البريطانى فى القاهرة لحكومته ليستفسر عما تم فى هذا الأمر، ردت عليه الخارجية البريطانية بأن المسألة تناقش على مستوى عالٍ فى ضوء قضايا الشرق الأوسط، وأن وزير الخارجية شغوف بأن يكون هناك توازن معقول فى إمدادات الأسلحة للجانبين – أى المصرى والإسرائيلى – وأن بريطانيا لا تشجع سباق التسلح، وتبذل أقصى ما فى وسعها فى سبيل ذلك[٤] .

كان عبد الناصر ينتظر إجابة طلبه، وحاول استثارة الغرب ومس وتره الحساس، فصرح لمراسل صحيفة نيويورك تايمز New york Times الأمريكية أن روسيا الشيوعية تشكل خطرا جسيما على أمن مصر، وأنه من الطبيعى أن يتجه العرب صوب الغرب لطلب الأسلحة والمساعدة، وحث على التعاون الذى يرتكز على الصدق والصداقة معه، وأردف عبد الناصر ذلك بتصريح آخر لمراسل يونايتد برس أجنسى United Press Agency ذكر فيه أنه يعد نفسه صديقاً للغرب، وانتقد إسرائيل لأنها تبحث عن مصلحتها دون أية اعتبارات للنتائج التى تترتب على سياستها تجاه الدفاع الغربى فى المنطقة، وإنها ليست صديقة للغرب، وهى تغير موقفها وفقا لمصالحها[٥] .

معنى ذلك أن عبد الناصر حريص على الحصول على الأسلحة من الغرب، ولم يطرق باب بريطانيا فقط، وإنما طلب أيضا الأسلحة من الولايات المتحدة التى كانت قد بذلت مجهودا فى إخراج اتفاقية الجلاء إلى حيز الوجود، ووعدت مصر بالمعونة العسكرية، وأرسلت بعثة عسكرية لإجراء مباحثات حول توريد الأسلحة لها، ولكن دالاس أصر على أن ترتبط مصر بشبكة الدفاع الغربية للشرق الأوسط، وفى الوقت نفسه وافقت واشنطن على تزويد العراق بالأسلحة(٦) . وعندما طلب عبد الناصر الأسلحة من فرنسا ساومته على التخلى عن شمال أفريقيا خاصة الجزائر، وراحت تزود إسرائيل بها(٧).

استمر التسويف البريطانى، وتكررت الاعتذارات التى تنم عن الرغبة فى المحافظة على التوازن فى التسلح بين مصر وإسرائيل، وكل ما فعلته لندن أن أوقفت تصدير شحنه دبابات «سنتوريون» لإسرائيل، وفى تلك الأثناء كانت المساعى البريطانية على قدم وساق بالنسبة لحلف بغداد، لذا وجدت لندن أن تجمد مسألة الأسلحة وتساوم مصر عليها. وعمد عبد الناصر إلى مزيد من الانتظار، رغم أن مصر لم تكن تملك فى ذلك الوقت غير ست طائرات عسكرية صالحة للاستعمال، وكمية من ذخيرة الدبابات تكفى لمعركة مدتها ساعة واحدة(٨).

وفى ٢٤ فبراير ١٩٥٥ أعلن رسميا عن مولد حلف بغداد، وبعد أربعة أيام اخترقت إسرائيل الحدود المصرية وشنت أشنع غارة على قطاع غزة بدعوى الانتقام من الفدائيين، وأسفر الحادث عن عدد من القتلى والجرحى، وهزت هذه الحادثة عبد الناصر بعنف، ووضع نصب عينيه مسألة الأسلحة، وسيطرت على تفكيره، وأصبح على استعداد للتعاون مع من يمد له يد المساعدة، فى سبيل أن تكون الأسلحة فى يد جيشه ليشهرها فى وجه عدوه.

لم ييأس عبد الناصر من عدم استجابة الغرب لطلبه، وأعاد الكرة مرات أخرى سواء مع بريطانيا أو الولايات المتحدة، والتقى مع بايرود السفير الأمريكى فى ١٠ مارس، واستعرض - أى عبد الناصر - الموقف، مجددا طلبه، مبينا أن مصر تحرم من الأسلحة وغارات إسرائيل تتكرر، فى الوقت الذى تعقد فيه صفقات الأسلحة مع إسرائيل والعراق(٩) . كذلك كان الفشل حليفه فى شراء الأسلحة من باقى دول

الغرب لارتباطها بعضوية حلف شمال الأطلنطى[١٠] . ومن هنا أصبح على يقين أنه لن يحصل على الأسلحة من الغرب، لأنه لن ينفذ شروطه، خاصة فيما يتعلق بنظام الدفاع عن الشرق الأوسط، وضرورة الدفع بالعملة الصعبة. ومع هذا ألح فى الطلب، وكما يذكر ناتنج أن عبد الناصر قصد اختبار حسن النوايا أكثر منه تلبية لمطلبه[١١] .

كان الاتحاد السوفيتى هو البديل للغرب بالنسبة لتوريد الأسلحة، ولم يعد أمام عبد الناصر إلا التفكير فيه، بعد أن نفد صبره، وأوصدت أبواب الغرب أمامه. حقيقة أنه لم يكن يرغب فى فتح الباب الشرقى لما يمكن أن يترتب على ذلك من سلبيات، ولأن أسلحة الكتلة الشيوعية غير معروفة للجيش المصرى، وبالتالى ستكون هناك صعوبات، ولكنه مع هذا راح يفكر فى الأمر بجدية.

وقدمت الفرصة نفسها لعبد الناصر أثناء حضوره مؤتمر باندونج، وفى حديث له مع شو إن لاى Chau-En- Lai رئيس وزراء الصين الشعبية عن الأوضاع فى الشرق الأوسط، تكلم عبد الناصر عن التهديد الذى تتعرض له مصر من جانب إسرائيل، ومماطلة الغرب فى إمداده بالأسلحة لإجباره على اتباع سياسته والسير فى ركابه، ثم سأله عن إمكانية شراء مصر الأسلحة من الصين الشعبية، فأجابه أنه يعتمد على أسلحة الاتحاد السوفيتى، ووعده بالوساطة لمصر لدى موسكو[١٢] . وبذلك انحرف طريق عبد الناصر فى هذا الأمر عن الغرب وبدأ الخطوة الأولى فى طريق الاتحاد السوفيتى الذى أعلن عن استعداده لتوريد الأسلحة لمصر[١٣] .

اطمأن عبد الناصر للوضع الجديد، وفى الوقت ذاته رأى أستخدام أسلوب المناورة، بمعنى أن يلمح سواء لبريطانيا أو الولايات المتحدة بالرد على تسويفهما باستيراد الأسلحة من غيرهما، ربما يحرك فيهما الغيرة، ويدفعهما للتوريد حتى لا يسمحا أن يطأ قدم الاتحاد السوفيتى المنطقة. من هذا المنطلق كان تحذيره للسفيرين: البريطانى والأمريكى من أنه ما لم يستطع الحصول على الأسلحة من الغرب، سيضطر لقبول العرض السوفيتى، واعتقدت لندن وواشنطن أن عبد الناصر يبتزهما، وبالرغم من نصيحة السفيرين لحكومتيهما بأن عبد الناصر يعنى ما يقول، إلا أن رد لندن جاء ليحذره من أنه لو استلم أسلحة من موسكو لن يتلقى أى أسلحة من بريطانيا[١٤] . وعد عبد الناصر ذلك تهديداً لا يمكن قبوله، كما أخبر تريڤليان فيما بعد[١٥] . ومما

زاد الموقف صعوبة أن اللجنة المشرفة على تنفيذ التصريح الثلاثى لعام ١٩٥٠ وافقت على إعطاء إسرائيل أسلحة جديدة، ووكلت لفرنسا مهمة التوريد[١٦].

حاولت بريطانيا أن تذر الرماد فى الأعين، فأرسلت لمصر فى صيف ١٩٥٥ أربعين دبابة من طراز «سنتوريون» دون أن تكون معها طلقة واحدة من الذخيرة، وعندما احتجت مصر، شحنت لها عشر قذائف لكل دبابة، وهو عدد لا يكفى لمجرد التجارب الأولية لإطلاق النار وتحديد الهدف[١٧] . وهذا يعنى أن الشحنة لا يرجى منها نفع.

على الجانب الآخر، نظرت موسكو للرغبة المصرية برؤية متفتحة؛ فقد طرقت الظروف أبوابها، فرحبت بها واحتضنتها؛ فى وقت تأسس فيه حلف بغداد وانضمت إليه بريطانيا ليكون حزاما شماليا استراتيجيا فى الشرق الأوسط يعوق التقدم السوفيتى جنوبا. وبسرعة فائقة التقى سولود Solod السفير السوفيتى فى القاهرة بعبد الناصر عارضا عليه موافقة حكومته على تزويد مصر بالأسلحة التى منعها الغرب عنه[١٨]. وكسرت موسكو مبدأ ستالين Staline الذى كان يرفض إعطاء الأسلحة إلا للشيوعيين، ولكن خروشوف Khrushchev السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفيتى اعتبر عبد الناصر ذا سمة خاصة «فهو يحمل الطابع الدكتاتورى البورچوازى الأمريكى اللاتينى»[١٩] . بالإضافة إلى موقفه المتشدد من سياسة الغرب وعلى رأسها الأحلاف، واتباعه لخط الحياد.

وفى حديث لوزير الخارجية السوفيتى مع سفير إسرائيل فى واشنطن، أوضح الأول أن من بين الأسباب التى دفعت حكومته لموافقة مصر على صفقة الأسلحة، أنها بلد صغير ودون دفاع، وتقدمت للاتحاد السوفيتى تطلب حاجتها من الأسلحة، ولما كانت لم تستطع الحصول عليه من مكان آخر، أصبح لزاما على الاتحاد السوفيتى مساعدتها دون أية شروط، ثم يعرض مولوتوف Molotov لسبب آخر - وبالطبع هو السبب الرئيسى - ويذكر أن الاتحاد السوفيتى رأى بوادر الحلف التركى العراقى، وإمكانية ارتباط الولايات المتحدة به، فكان لابد لموسكو أن تفعل شيئا[٢٠] .

عرض الاتحاد السوفيتى التسهيلات، فقد أبلغ شبيلوف Shipilov - محرر صحيفة البرافدا السوفيتية والذى أصبح وزيرا للخارجية - عبد الناصر أن بلاده تقبل

دفع ثمن صفقة الأسلحة بالقطن المصرى(٢١) . وكانت مسألة العملة الصعبة تشكل صعوبة فى استيراد الأسلحة، لكن فى الوقت نفسه تردد عبد الناصر فى مسألة رهن القطن، بالإضافة إلى تيقنه من استغلال موسكو للظروف، وفى داخل نفسه كان يتمنى أن يكون التعامل فى الأسلحة مع الغرب، حتى لقد صرح فيما بعد لمراسل الصحيفة الأمريكية نيويورك بوست NewYork Post بقوله «كنا نفضل الصفقة مع الغرب، ولكن بالنسبة لنا فالمسألة حياة أو موت»(٢٢).

وأعد مشروع الاتفاقية بين القاهرة وموسكو، ونص على أن تشترى مصر أسلحة سوفيتية من بينها مقاتلات الميج وقاذفات القنابل من طراز «اليوشن» ودبابات ستالين وغواصات ومدافع وزوارق طوربيدات وعربات ميدان ونظام رادارى، على أن تسدد ثمن هذه الأسلحة بالقطن والأرز، وحددت الفائدة بـ ٢٪ وفترة السداد أربع سنوات(٢٣) .

وتقرر أن تنسب صفقة الأسلحة إلى تشيكو سلوفاكيا لعدة أسباب، فعلى الجانب السوفيتى، فضلت موسكو ألا تكون هناك مواجهة مع الغرب، أما الجانب المصرى، فقد رأى عبد الناصر أن يبدو فى نظر العالم الخارجى أقل ميلا لليسار حيث أن إسرائيل كانت تحصل على السلاح من تشيكو سلوفاكيا أثناء حرب فلسطين، بالإضافة إلى أمله فى أن يغير الغرب موقفه ويستجيب له خاصة بعد محاولة بريطانيا الخاصة بشحنة الدبابات غير المكتملة الذخيرة؛ لذا أطلع عبد الناصر السفير الأمريكى على مسودة الاتفاقية(٢٤) . وكان يؤمن أنه إذا وافقت الولايات المتحدة، فإن الموافقة البريطانية ستصحبها. واتباعا لسياسة النفس الطويل انتظر عبد الناصر شهرين، لعل هذا التهديد يحدو بالغرب لاتخاذ خطوة إيجابية تلغى مشروع الاتفاقية مع السوفيت، ولكن فشلت هذه المحاولة مما اضطره لتوقيع الاتفاقية(٢٥) . ولم يعلن عنها فى حينها.

أحست بريطانيا أن هناك مقدمات تؤدى لنتائج فى غير صالحها، فأبلغت الخارجية البريطانية سفارتها فى القاهرة إلغاء دعوة رئيس هيئة الأركان العامة التى سبق أن وجهت إلى اللواء عبد الحكيم عامر لزيارة القوات البريطانية فى ألمانيا والمملكة المتحدة. وفى لقاء بين عبد الناصر وتريفليان، عبر الأخير عما يساور لندن من شك فى أن مصر على وشك اتباع سياسة من شأنها توريطها فى سباق للتسلح مع إسرائيل، ودفعها -

أى مصر – للاعتماد على الكتلة الشيوعية للحصول على قطع الغيار وتجديد الأسلحة، فضلا عن التدريب والمعونة الفنية. وجاء رد عبد الناصر يحمل بعض التمويه إذ قال إنه ليست لديه نية فى استبدال السيطرة البريطانية بالسيطرة الروسية(٢٦).

وراحت بريطانيا تدرس الموقف وعواقبه، وفى هذه المرة وضعت الخارجية البريطانية نصب أعينها الضرر الذى يمكن أن يصيب الاقتصاد البريطانى، خاصة البترول الذى يمر عبر قناة السويس مع التدخل السوفيتى، ورأت أنه يجب المحافظة على مركز بريطانيا ومصلحتها فى الشرق الأوسط مهما كان الثمن(٢٧).

حاولت واشنطن إثناء عبد الناصر عن اتمام الصفقة، فلم تصب، وعندما أرسلت ألن Allen مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط كمبعوث خاص، وأذاعت وكالة الأسوشيتد برس Associated Press أنه جاء يحمل إنذارا(٢٨)، أعلن عبد الناصر عن صفقة الأسلحة التشيكية رسميا فى ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥ أثناء افتتاحه معرضا للقوات المسلحة. وينقل السفير البريطانى فى واشنطن إلى حكومته ردود عبد الناصر على المبعوث الأمريكى بشأن قضية الساعة، ففى الحديث الأول يصرح عبد الناصر أن صفقة الأسلحة هى صفقة تجارية بحتة، وأنه كان مجبرا على أن يحصل عليها من أى مكان، وأن ذلك لن يؤثر على سياسته، أما فى الحديث الثانى فقد بدا عبد الناصر متجهما ضد الغرب وعنيدا، ويسجل المبعوث الأمريكى أنه كان من الصعب التعامل معه وهو فى هذه الحالة(٢٩).

ثارت بريطانيا للإعلان عن صفقة الأسلحة، وطلب السفير البريطانى فى القاهرة مقابلة عبد الناصر على وجه السرعة، وبين له أن الصفقة تتعارض مع اتفاقية الجلاء التى تشير مقدمتها إلى الصداقة والرغبة فى التعاون، وأنها – أى الصفقة – تهدد أمن القاعدة البريطانية فى القناة لوجود أسلحة من بلد شيوعى، وما يتبع ذلك من تواجد فنيين أجانب، فأجابه عبد الناصر أنه لا يوجد نص فى الاتفاقية يمنع شراء الأسلحة من أى جهة، وأن عدد الفنيين سيكون محدودا، وسيرحلون عقب تدريب المصريين، كما أن أماكن التدريب ستختار بعيدة عن القاعدة، ثم سأله السفير عن إمكانية إلغاء الصفقة، فنوه عبد الناصر بارتباط ذلك بثورة فى الجيش(٣٠).

دل هذا الحدث على أن سيطرة الغرب على الأسلحة فى الشرق الأوسط قد

أصبحت منتهية، وكثرت اجتماعات مسئولى الخارجية البريطانية، وراحوا يفكرون ويبحثون عن الحل، فرأى شكبوره أن تعلن بريطانيا انحيازها لإسرائيل، لكن رفض ماكميلان لأن ذلك معناه أن تفقد بريطانيا العرب وبالتالى البترول، لذا كان من رأيه أن تعمل بريطانيا على بقاء مصر بجانبها، فى الوقت الذى صرح فيه بعدم السماح للاتحاد السوفيتى أن يكون حارسا لقناة السويس، وخاصة أن بريطانيا لم تجل عن قاعدتها بعد، وقال لوزير الخارجية الأمريكى إنه إذا قدمت دولته المساعدة فإنها «سوف تستطيع أن تجعل كل شىء كأن لم يكن»[٣١]. بمعنى إلغاء الصفقة بإجراء عنيف.

وكان وزراء خارجية الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا مجتمعين فى نيويورك، ومع أن صفقة الأسلحة لم تكن مدرجة فى جدول الأعمال، إلا أنها أخذت نصيبها، وصدر بيان يفيد «أن السياسة قائمة على الرغبة فى تمكين دول الشرق الأوسط من المحافظة على أمنها الداخلى والدفاع عن سلامتها، مع عدم تجنب قيام تسابق فيما بين تلك الدول على التسلح، لأن ذلك يزيد خطورة التوتر فى منطقة الشرق الأوسط»[٣٢].

وأعلنت لندن أن قبول مصر شراء أسلحة من الاتحاد السوفيتى يقلب الأوضاع التى كانت سائدة، لأن دول الشرق الأوسط تعتمد فى تسليحها على الغرب، وأن ما أقدمت عليه مصر سيجعل التصريح الثلاثى لعام ١٩٥٠ غير ذى موضوع، وسيدفع إسرائيل إلى المطالبة بمزيد من الأسلحة، وبالتالى يصبح هناك سباق تسلح مما يخشى عواقبه، كما أن للصفقة خطورتها، فهى تعنى تقدم السوفيت نحو الشرق الأوسط والتوغل فيه[٣٣].

وهاجمت الصحافة البريطانية هذه الصفقة، فذكرت صحيفة التايمز أن حصول مصر على أسلحة من الشيوعيين يستوجب وجود خبراء ومستشارين منهم فى مصر التى سيزداد فيها النفوذ السوفيتى، ومن ثم تتأثر الدول العربية. ورأت صحيفة الديلى ميل أن عملاء روسيا الشيوعية سينتقلون إلى مصر بحكم تدريبهم للمصريين على استخدام الأسلحة، وبالتالى تكون الخطورة على قاعدة القناة، وأن ما حدث هو خطوة مشئومة، وتعنى تحول مصر من المعسكر الغربى إلى المعسكر الشرقى، وأن الاتحاد السوفيتى سيتحقق أمله ويصبح له موطىء قدم على شاطىء البحر المتوسط. وعبرت صحيفة الديلى تلجراف عن أن هذه الصفقة تنطوى على سوء نية من قبل موسكو.

وعلقت صحيفة المانشستر جارديان على أن سباق التسلح يساعد على إثارة البلاد، وبالتالى تزدهر الشيوعية[٣٤].

تضامنت لندن مع واشنطن فى إصدار بيان يناشد منع سباق التسلح بين دول الشرق الأوسط، وكان وزيرا خارجية بريطانيا والولايات المتحدة قد التقيا فى نيويورك مع وزير الخارجية السوفيتى وتناقشا معه بشأن الإخلال بميزان القوى فى المنطقة، وأن بلديهما تعدان تصرف السوفيت لا يتمشى مع روح مؤتمر الأقطاب بجنيف[٣٥].

أعلن المتحدث الرسمى بلسان السفارة البريطانية فى القاهرة أن اتفاقية صفقة الأسلحة لا يمكن اعتبارها اتفاقية تجارية كما أعلنت مصر، وإنما هى اتفاقية سياسية، وأن بريطانيا تعنى بنتائجها لأن عليها التزامات تجاه دول حلف بغداد، وواجبها حماية هذه الدول من الشيوعية التى يجب ألا تتسرب إلى الشرق الأوسط. وطلبت الخارجية البريطانية من سفيرها فى القاهرة مقابلة عبد الناصر وإبلاغه القلق البالغ الذى تشعر به الحكومة البريطانية والخطر المحدق بالشرق الأوسط[٣٦]. وعلى الفور أعلن عبد الناصر أن مصر حرة، ولها الحق أن تشترى الأسلحة ممن تريد، وأنها لجأت إلى هذه الصفقة بعد أن أخلف الغرب وعده، وتكررت الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة[٣٧].

ووجهت واشنطن احتجاجا للاتحاد السوفيتى ووصفته بأنه يصطاد فى الماء العكر، كما أصدرت لندن بيانا تخشى فيه من تأثير الصفقة على الجلاء[٣٨]. واجتمع السفير البريطانى فى القاهرة وزميله الفرنسى والمبعوث الأمريكى مع عبد الناصر لمناقشة المسألة. ومن الطريف أن السفير السوفيتى فى القاهرة قد حضر اللقاء[٣٩]. وعاد عبد الناصر وردد فى تصريحاته أن الصفقة لن تحول دون وفاء مصر بالتزاماتها لتأمين قاعدة القناة، ولا تدل على سباق التسلح، لكنها ستمنع إسرائيل من المضى فى عدوانها، وبذلك يصان السلام فى الشرق الأوسط، وأنها لا تعنى تسربا للنفوذ السوفيتى فى مصر، ونفى أن يلحق خبراء أجانب بالجيش المصرى، وأنه سبق له التحذير بأنه فى حالة عدم موافقة الغرب على تقوية مصر عسكريا، فإنها ستجد نفسها مضطرة للحصول على السلاح من البلاد الشيوعية[٤٠].

ويبدى السفير البريطانى فى باريس أسفه على إخفاق البريطانيين والأمريكيين فى حمل الحكومة المصرية على العدول عن قرارها، وأن المصريين نجحوا فى جعل

السوريين والسعوديين يساندونهم فى هذا العمل، وبالتالى أصبح طبيعيا أن يكون رد فعل حكومة جلالتها توسعات جديدة لحلف بغداد على وجه السرعة[٤١] .

أراد عبد الناصر تدعيم موقفه، وفى ٣ أكتوبر ١٩٥٥ أعلن فى حفل تخرج طلبة الكلية الحربية أن المخابرات المصرية تمكنت من الحصول على وثيقة فرنسية رسمية تفضح تموين بريطانيا والولايات المتحدة لإسرائيل بالأسلحة الثقيلة والطائرات النفاثة، وأن لندن كانت على علم بالنوايا الإسرائيلة العدوانية على قطاع غزة فى ٢٨ فبراير، وتنصلت لندن من الاتهام الأخير، لكنها لم تستطع إنكار صحة الوثيقة الفرنسية، وراحت تحقق فى طريقة تسربها لمصر[٤٢] . كما هاجمت التصريح الذى أذاعته وكالة تاس السوفيتية الذى تقول فيه موسكو: إن من حق أى دولة ذات سيادة أن تبيع أو تشترى الأسلحة؛ مادام ذلك يتم فى نطاق العرف الدولى[٤٣] .

ويطلب رئيس الوزراء البريطانى من هيئة أركان حرب الدفاع دراسة النتائج المترتبة على صفقة الأسلحة، ويأتى التقرير ليسجل أنها أدت إلى انقلاب فى هيكل الدفاع عن الشرق الأوسط، وأن الاتحاد السوفيتى قفز فوق حلف بغداد وأصبح له وجود سياسى مؤثر فى قلب الشرق الأوسط أى فى القاهرة. أيضا أشار التقرير إلى أن اتجاه مصر للاتحاد السوفيتى يعنى أنها لن تنضم إلى حلف دفاعى غربى عن الشرق الأوسط، وأن ما أقدمت عليه يؤثر على غيرها ويغرى آخرين أن يسلكوا الطريق نفسه، وهذا يؤدى إلى سباق التسلح، وإنه لا يستبعد أن تقرر إسرائيل الهجوم على مصر. وينتهى التقرير إلى ضرورة التنسيق مع الولايات المتحدة لاستعادة زمام المبادرة فى المنطقة بما يحقق مصالح الغرب على المدى القريب والبعيد[٤٤] .

واجتمع مجلس الوزراء البريطانى ليستعرض سياسة الشرق الأوسط فى ضوء صفقة الأسلحة، وليتخذ الخطوات السريعة المضادة لتقوية حلف بغداد، وانتهى إلى أهمية مركز إيران، وتسليح العراق، والاعتراف باستقلال السودان - كما يراه أصحابه - كما أعلن ماكميلان أن الولايات المتحدة تقوم بدراسة الإجراءات لتدعيم الحلف وخاصة ما يتعلق بالعراق[٤٥] . ورأت الخارجية البريطانية فى ذلك نتائج سيئة على عبد الناصر الذى سوف يصبح أقل ثقة فى نفسه، وأقل تأكدا من أن مشكلاته سوف تحل مع صفقة الأسلحة، وهنا يكون الهدف هو البحث عن طريقة، لاستمالته، وليبرهن

على أن هذه الصفقة - مثلما يقول - مسألة تجارية ولا تمثل أى تحول عن
مع الغرب[٤٦] .

وفى الجلسة الختامية لمؤتمر حزب المحافظين، ناشد إيدن الدول فى وا
الشرق الأوسط، معلنا أن التسابق بين مصر وإسرائيل فى التسلح قد يؤدى
حرب بينهما[٤٧] . وتناسى ما يقدمه الغرب لإسرائيل من معونات عسكرية
المشاورات بين واشنطن ولندن وباريس عن كيفية وقف تسرب النفوذ الس
الشرق الأوسط، وامتدت المناقشات للسفراء الثلاثة فى القاهرة[٤٨] . وتحيرد
مسألة كمية الأسلحة التى ضمتها الصفقة، فلم يكن قد أعلن عنها بالتفصي
التكهنات تأخذ طريقها، وتولت الصحافة البريطانية هذه المهمة[٤٩] .

وأثيرت القضية - بشكل غير رسمى - فى مؤتمر جنيف الذى عا
أكتوبر وحضره وزراء خارجية بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة والاتحاد
واحتج الوزير البريطانى لدى الوزير السوفيتى على الصفقة معلنا أن إرس
سوفيتية إلى الشرق الأوسط، والسلام فيه معلق بخيوط رفيعة ؛ عمل لا يتف
جنيف، فرد عليه مولوتوف مصرحا بأن الأمر لا يتعلق بالاتحاد السوفيتى،
الأسلحة تمت بين دولتين مستقلتين هما مصر وتشيكوسلوفاكيا[٥٠] .

وجاءت التقارير من مصر إلى الخارجية البريطانية تفيد أن عبد الناصر
حالة نشوة بتلك الشعبية التى حصل عليها من جراء مناوأته للغرب. عنا
لندن أن تعقد معه اتفاق تبادل مصالح، يتضمن أن يذهب بعيدا عن الس
صفقة الأسلحة القائمة التى هى لمرة واحدة، وأن يحدد مشترياته من الأ
لحالته الاقتصادية فى ضوء الالتزام بنظام الرفاهية الاجتماعية لمصر. وفى ا
الغرب - وتخص لندن نفسها - على عاتقه بيع الأسلحة لمصر فى حدود م
تقدم بريطانيا الأموال غير المحدودة للسد العالى، وتستخدم نفوذها ف
والسودان بشأن العلاقات مع مصر. وفى حالة عدم موافقة عبد الناصر
ترفض بريطانيا كل المساعدات الاقتصادية لمصر، وتقطع عنها أى امدادات
وتعزل، أى محاربتها فى علاقاتها الخارجية، وأخيرا يعمل على إسقاط نظام
الخارجية البريطانية إعلام عبد الناصر بهذه العواقب، وإفهامه أن بريطانيا تمت

حيوية فى المنطقة، وهى القادرة على حمايته من تعديات السوفيت[٥١] . ولم تشر الوثائق البريطانية إلى عرض هذه الصفقة على عبد الناصر.

ومحاولة لعلاج الموقف، ورغبة فى إمكانية أن تعدل مصر عن مسارها، رأت بريطانيا والولايات المتحدة أن يخففا من تشددهما بشأن تصدير الأسلحة - قولا وليس عملا - فتم الاتفاق فى جنيف على عدم فرض أية قيود على تصديرها إلى الشرق الأوسط، وأن أية أسلحة يراد إرسالها من الغرب إلى تلك المنطقة تبحث وتحصل على الموافقة[٥٢] . وعلى الوتيرة نفسها، يعلن ناتنج أن بريطانيا لن تحظر تصدير الأسلحة إلى مصر وستنفذ عقود التوريد القديمة فى إطار التمسك بالتصريح الثلاثى لعام ١٩٥٠، واختتم قوله «إننا لا نريد الدخول مع الكتلة الشرقية فى سباق التسلح»[٥٣]. وأثار هذا القول أنصار الصهيونية فى البرلمان البريطانى، حيث كانوا يرقبون كل حركة ونشاط عن كثب، وأجهزتهم الدعائية على استعداد للعمل فى أية لحظة، وانهمرت الأسئلة التى تستفسر عن مدى التنفيذ فى تصدير الأسلحة لمصر[٥٤] .

وفى مناقشات مجلس العموم البريطانى صرح إيدن بأن الحكومة البريطانية اتصلت بموسكو بشأن الحد من شحنات الأسلحة إلى الشرق الأوسط، ولكنها رفضت، وراح يدعو الغرب أن يستمر فى إرسال الأسلحة إلى المنطقة، معللا أنه إذا حظر الغرب إرسال الأسلحة حظرا تاما، فإن هذا الإجراء يتعارض مع مضمون التصريح الثلاثى لعام ١٩٥٠[٥٥] . وواضح أن الهدف تصدير السلاح إلى إسرائيل - وكما يرى - حتى يحفظ التوازن. كذلك اقترح رئيس الوزراء البريطانى تقوية هذا التصريح بأن يجعل له أسنانا، بمعنى تحويله إلى تحالف عسكرى ليفرض الحظر بالقوة، وبالتالى يحافظ على نفوذ الغرب ويكبح جماح عبد الناصر، ولكن الولايات المتحدة لم تؤيده[٥٦] .

خشيت لندن وواشنطن انتشار العدوى من مصر إلى الدول العربية، وتمت مفاتحة عبد الناصر فى ذلك، فلم يدحض هذا الأمر، وإنما رآه واردا، فذكر أن سوريا ليست فى وضع اقتصادى يسمح لها بالتفاوض مع الدول الشيوعية على أسلحة، أما السعودية فهى تتعرض لموقف مصر، إذ إنها طلبت الأسلحة من الولايات المتحدة، وإن لم تستجب لها، فما عليها إلا أن تتجه للأسلحة الشيوعية[٥٧] .

ومضى الخبراء الدبلوماسيون يدرسون الموقف فيما يختص بحلف بغداد، وكيف أن السوفيت يمكنهم القفز فوقه من المنطقة الخلفية، وانتاب الغرب الخوف منهم على سوريا وليبيا والسعودية واليمن[٥٨] . وهذا شعور طبيعي؛ فقد حاول الاتحاد السوفيتي مع سوريا ونجح، لكنه لم يوفق مع ليبيا التي كانت قاعدة مهمة للغرب في البحر المتوسط[٥٩] . وتحذر الخارجية البريطانية من أن صفقة الأسلحة واعتماد عبد الناصر على السوفيت يفتح الطريق لتوغلهم السياسي والاقتصادي في مصر، وعن طريق هذه الصفقة يكون النفاذ للعديد من الدول العربية، ويبلغ هذا التحذير لجميع سفراء بريطانيا في الشرق الأوسط وواشنطن وباريس[٦٠] . وبذلك يتبين كيف أن مصر فتحت باب القلق والتوتر على مصراعيه للغرب.

واصلت حملات الهجوم البريطاني على الاتحاد السوفيتي طريقها، واتهمته بإثارة القلاقل، وأن صفقة الأسلحة ما هي إلا رد على حلف بغداد، وأنها ستنقلب على مصر انقلابا سيئا[٦١] . ويذكر تريفليان لحكومته أن سلاح هذه الصفقة سيكون استخدامه ضد إسرائيل، وأن عبد الناصر صرح له بأنه سوف يشترى المزيد من الأسلحة من الدول الشيوعية، إذا اشترت إسرائيل المزيد من الأسلحة من الولايات المتحدة[٦٢] . وكان ذلك تحديا بالغا من عبد الناصر، وإثباتا أن تلك الصفقة قد جعلته يتحدث من منطلق القوة.

بعد هذه الهزيمة التي منيت بها بريطانيا في هذا الشأن، ورغم أنها قد أصدرت قرارا بحظر تصدير أى كمية من مخلفات المعدات الحربية للجيش البريطاني في الشرق الأوسط - إذ اتضح أن بعض المصفحات تجد طريقها إلى مصر عبر شركة بلچيكية، وأنها أعادت تركيب ١٨٠ دبابة بريطانية من طراز ڤالنتين، ٤١٥ دبابة من طراز شيرمان وشحنتها للشرق الأوسط، بالإضافة إلى ٦٠٠ دبابة من الدبابات الفائضة. والمصفحات مرت بالموانى البلچيكية في طريقها للشرق الأوسط، وأن معظمها أرسل لمصر - إلا أنها أعلنت في أول يناير ١٩٥٦ أن شحنة منها حمولتها إحدى وعشرين عربة سكة حديد صدرت لمصر من ميناء ليڤربول، وبينت الخارجية البريطانية أن هذه الشحنة مشروعة وفقا للتصريح الثلاثي لعام ١٩٥٠[٦٣] . ورأى أحد نواب حزب العمال الشحنة في الميناء، فأثار ضجة حولها، وراح زعيم العمال يطالب حكومته بتسليح إسرائيل[٦٤] .

ومع أن هذه الشحنة محدودة، إلا أن بريطانيا لجأت للإقدام على هذه الخطوة لعلها تتمكن من إرضاء مصر، فى الوقت الذى كانت تخشى فيه أن تسبقها الولايات المتحدة فى انتهاج سياسة أكثر اعتدالا مع مصر، وقد سبق أن لمح السفير البريطانى فى واشنطن لحكومته بذلك، فذكر أنه من الممكن أن تقع الولايات المتحدة فى الخطأ إذا حاولت مزايدة السوفيت فى تسليح مصر(٦٥) . وربما كان هذا التصرف البريطانى لتغطية ما يصل لإسرائيل من أسلحة.

وسافر إيدن إلى واشنطن، حيث عقدت لقاءات أنجلو أمريكية فى الفترة من ٣٠ يناير حتى أول فبراير ١٩٥٦ لوضع سياسة موحدة تجاه الشرق الأوسط فى ضوء النشاط السوفيتى وعلى اعتبار أنه الخط الرئيسى الذى يهدد مصالحهما السياسية والاستراتيجية فى المنطقة نتيجة لصفقة الأسلحة التى زادت من الأخطار، وأيضا لدراسة أسلوب العمل الدبلوماسى المضاد(٦٦) .

أما عن مصر، فقد استفادت من الصفقة، وبعثت ضباطا مصريين إلى تشيكوسلوفاكيا وبولندا ليتدربوا على نوعية السلاح، كما أرسلت بعثة من القوات الجوية إلى الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية، فى الوقت الذى وصل فيه عدد من الفنيين السوفيت لصيانة الأسلحة(٦٧) ، بالإضافة إلى تدريب المصريين. وكان عبد الناصر قد اشترط أن يرفق بالصفقة قطع غيار وذخيرة تكفيها لمدة خمس سنوات، وأن تسلم الأسلحة فى شحنات ضخمة لا على دفعات على النحو الذى اعتاد عليه الغرب(٦٨) . وبذلك حقق عبد الناصر هدفه وضمن قوة جيشه. ورغم تردده فى البداية عندما أقدم على هذا الإجراء، إلا أنه كان فى صالحه، وأجهضت لأول مرة سياسة احتكار الغرب للأسلحة، وازداد هو رفعة وثقة، حيث دعم بهذه الخطوة موقفه المعارض للغرب، وأظهر قدرته على التحدى.

وينقل السفير البريطانى فى واشنطن انطباع المبعوث الأمريكى لمصر عن عبد الناصر فى ذلك الوقت فيقول، إن رصيده قد تضخم فى البلاد العربية حتى فى العراق؛ أصبح من ينتقده فيها قليل، ويرجع السبب إلى أن العرب منذ وقت طويل يعانون من شعور الدونية أمام إسرائيل صاحبة القوة العسكرية التى هى أقوى منهم جميعا، ومن ثم ركب عبد الناصر الموجة العالية، وفتح لهم الطريق لمحو العار(٦٩) . أيضا يكتب السفير

البريطانى فى مصر لحكومته عن أثر صفقة الأسلحة على عبد الناصر، فيسطر أن العرب عدّوه بطلهم ضد إسرائيل، وأصبحت الدعاية المصرية موجهة مباشرة ضد النفوذ الغربى فى جميع أنحاء الشرق الأوسط وأفريقيا، وتوهجت المشاعر ضد الغرب[٧٠] . ومن هنا يتبين كيف تمكن عبد الناصر من جعل الظروف تخدم بعضها بعضا ليكسب الجولة وراء الأخرى.

والسؤال الذى يفرض نفسه، هل أصبح عبد الناصر قلبا وقالبا مع الكتلة الشيوعية ؟ الواقع أن الموقف السوفيتى بعد قيام ثورة يوليو أعطى لفتة عابره تفيد العداء لإسرائيل، ففى فبراير ١٩٥٣ قطع الاتحاد السوفيتى علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل بعد أن ألقيت قنبلة على سفارتها فى تل أبيب، وفى مارس ١٩٥٤ استخدمت موسكو حق الفيتو ضد قرار مجلس الأمن الذى أكد حق الملاحة الإسرائيلية عبر قناة السويس، ورغم أن اتفاقية الجلاء لم تكن تتفق مع استراتيجية السوفيت، إذا لم تعد مصر تكره بريطانيا، لكنهم وجدوا فى سياسة الحياد التى اتبعها عبد الناصر نصرا لهم[٧١] .

ومنذ البداية أعطت هذه المقدمات الفرصة لعبد الناصر، وجعلته يفكر فى مدى الاستفادة التى يمكن الاستحواذ عليها من جراء أن تكون لمصر علاقات طيبة مع هذه الرقعة من العالم، فقد نظر إليها كقوة سياسية مؤثرة فى الأحداث المعاصرة، لكنه فصل تماما الناحية الإيديولوچية عنها، وراح يؤكد فى جميع المناسبات سواء فى خطبه أو تصريحاته الصحفية أو لقاءاته؛ معارضته للشيوعية[٧٢] . وحدث أنه عندما عاد من مؤتمر باندونج أقام منظمة فى القاهرة عرفت باسم «حركة تضامن الشعوب الأسيوية الأفريقية» للعمل على سياسة الحياد، لكنه حينما أدرك أنها بدأت تخضع للنفوذ الشيوعى أنهى نشاطها[٧٣] . وكان أكبر دليل لقمع هذه الإيديولوچية أنه قدم الشيوعيين للمحاكمة التى وضعتهم وراء القضبان[٧٤] . وقد أشار اجتماع وزراء خارجية دول الكومنولث فى لندن إلى الخط المتشدد الذى اتخذه عبد الناصر ضد الشيوعية فى مصر[٧٥] . ومن هنا ثبت لدى لندن أنه ليس عميلا للكرملن، وأن سبب اتجاهه لموسكو هو تحقيق طموحاته التى رفضها الغرب[٧٦] .

وفى حقيقة الأمر، فإن عبد الناصر أراد استخدام الورقة السوفيتية لمواجهة الغرب، ويذكر ناتنج أن الرئيس اليوغوسلافى تيتو هو الذى لقنه هذه الطريقة، فعلمه كيف

يضرب الغرب بالكتلة السوفيتية، والاحتفاظ بكل الاتصالات الممكنة مع كلا الجانبين[٧٧] . وذكرت الصحيفة البريطانية الديلي تلجراف أنها حصلت على مقتطفات من مذكرات أرسلتها وزارة الخارجية المصرية إلى سفرائها في الخارج تفيد أنه على مبعوثي مصر في الخارج أن يتجنبوا الظهور بمظهر المعادين للغرب إذا كانوا يمثلون مصر في البلاد الغربية، والعكس إذا كانوا في الدول الشيوعية[٧٨] .

ولم يكن ذلك نفاقا، لكنه أسلوب الدهاء السياسي، وقد أقرت الخارجية البريطانية أن عبد الناصر يريد الاحتفاظ بصلات مع كل من المعسكرين الشرقي والغربي[٧٩] . كما نقلت لسفيرها في القاهرة رؤية الولايات المتحدة في أن عبد الناصر يحاول الحصول على الأفضل من الجانبين، وتعود لندن لتحلل عدم رغبته في الوقوع تحت سيطرة أي من الكتلتين، وأنه مستمر في الحصول على الكسب المادي من السوفيت الذي لم يعطه له الغرب، وربما يكون تفكيره أنه يمكنه اللعب على الطرفين وضرب أحدهما بالآخر[٨٠] . ومن ثم يتضح أن الخارجية البريطانية كانت على يقين من سياسة عبد الناصر، ومع هذا فهي في الوقت نفسه لم تتراجع عن أنه أصبح صفا واحدا بجانب الشيوعيين ضد بريطانيا وضد الديماجوجية الاستعمارية وقريبا من خط موسكو ويخدم أغراضها السياسية[٨١] .

تتبعت الخارجية البريطانية النشاط السوفيتي في مصر ورصدته بكل دقة، وبالطبع كان تركيزها واضحا عقب صفقة الأسلحة، فتذكر مشاركة شبليوف في احتفالات يوليو ١٩٥٥ ، وهو الصحفي المشهور والمقرب للكرملن في ذلك الوقت، وقبول عبد الناصر الدعوة لزيارة الاتحاد السوفيتي، ووجود صحفيين مصريين هناك، وحصول موسكو على تصريح بإنشاء مركز إعلامي في القاهرة، وإعلان وزير الخارجية السوفيتي أن بلاده ستمنح الدول العربية المساعدات الاقتصادية وتمدها بالأسلحة، وأنه يرحب بأي دولة ترفض الدخول في تحالف مع الغرب، وقدم عرضا لمساعدة اقتصادية وفنية لمصر، أيضا تسجل لندن أنه بناء على اتفاقية التعاون العلمي والفني تقوم موسكو بتأسيس معمل نووي في القاهرة وقدمت مساعدتها بالنسبة لليورانيوم، كما تبين الخارجية البريطانية أن العلاقات الثقافية قد توطدت بين الاتحاد السوفيتي ومصر من حيث التعليم والأفلام والسياحة إذ حضرت الوفود السياحية الروسية للقاهرة، وأنه تم

افتتاح قنصلية سوفيتية فى بورسعيد، هذا بالإضافة إلى النشاط التجارى[٨٢] .

وانزعجت لندن عندما حضر وزير الخارجية السوفيتى احتفالات مصر بالجلاء فى يونيو ١٩٥٦ بناء على دعوة مصر، وعدتها بريطانيا صفعة متعمدة موجهة لها[٨٣] وقد وجدت أن السوفيت استحوذوا على مفاتيح عبد الناصر واستخدموها، وأنهم ركزوا على كبريائه الذى لم يستطع انتشال نفسه منه، وكان أكثر ما يقلق المسئولين البريطانيين هو مسألة الخبراء السوفيت[٨٤] ويأتى تقرير المخابرات البريطانية ليتعرض لتلك العلاقة التى ربطت مصر بالاتحاد السوفيتى، وكيف أنها تعتمد على تبادل المصالح، إذ جمعتهما الرغبة فى القضاء على النفوذ الغربى فى الشرق الأوسط وأفريقيا، ويمضى التقرير ليحلل خطوات تحول مصر عن الغرب وعلاقاتها مع الشرق، وتمسك عبد الناصر باستقلال مصر وحيادها[٨٥] .

ويتناول تقرير آخر المصالح السوفيتية المصرية المشتركة، فيذكر أن عبد الناصر أعطى السوفيت شرعية التدخل بصفقة الأسلحة، فأصبح رعاياهم من مدربين وفنيين وطيارين يعيشون فى مصر بأعداد وفيرة، وأن موسكو تدرك أهمية موقع مصر واستراتيجيتها، وكيف أنها تمثل بوابة أفريقيا الشمالية. وفى الوقت نفسه فقد فتح السوفيت أبواب أوربا الشرقية لمصر، وأمدوها بجهاز إرسال لاسلكى أقوى من الذى يستخدمه راديو القاهرة؛ لتتمكن الإذاعة المصرية من توجيه موجاتها لأفريقيا الاستوائية، وعن هذا الطريق يكون استخدام المصريين للقيام بالخطوة الأولى للدعاية السوفيتية فى أفريقيا، وذلك بأداء دور مضاد للغرب[٨٦] .

مضت الخارجية البريطانية تبحث عن السبل لإبعاد الخطر السوفيتى عن مصالحها، فوضعت قواعد؛ ارتكزت على ضرورة ضمان الهيمنة البريطانية على منطقة الشرق الأوسط، وإمدادات البترول، والاتصالات الاقتصادية عبر قناة السويس، ومساندة الولايات المتحدة، والعمل للحيلولة دون توغل الاقتصاد السوفيتى فى المنطقة، وبذل قصارى الجهد للوقوف أما التأثيرين السوفيتى والمصرى عليها[٨٧] .

هكذا راحت بريطانيا تبحث عن مخرج يعيد لها سيطرتها التى سلبها إياها عبد الناصر بما أقدم عليه، ولما رأته صعب المراس ولا يلين، أجرت محاولة مع الاتحاد

السوفيتى، وهى على يقين من فشل هذه المحاولة، حدث هذا فى اجتماع لندن الذى حضره خروشوف ورئيس وزرائه بولجانين Bulganin للحوار حول قضايا الشرق الأوسط فى أبريل ١٩٥٦ . وركز إيدن فى الاجتماع على مسألة إيقاف الاتحاد السوفيتى إمداد مصر بالأسلحة موضحا تصميم بريطانيا على استخدام القوة إذ تطلب الأمر ذلك للمحافظة على مصالحها فى الشرق الأوسط، وأشار إلى أهمية البترول، وبالطبع لم يقبل الجانب السوفيتى، واعتبر ما وجه إليه تحذيرا، وفشل الاجتماع، وصرح خروشوف فى مؤتمر صحفى قبل مغادرته لندن بأن الاتحاد السوفيتى على استعداد للموافقة على حظر شحن الأسلحة للشرق الأوسط بشرط أن تفرضه الأمم المتحدة(٨٨) . واتهم بولجانين بريطانيا بأنها السبب فى حالة التوتر القائمة فى الشرق الأوسط؛ لخلقها المتاعب مثل حلف بغداد. كما أعلن السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفيتى أن شحن الأسلحة لمصر مستمر مادامت هناك دول أخرى ترسل الأسلحة للشرق الأوسط(٨٩) . وبذلك أخفقت المباحثات البريطانية السوفيتية كما كان متوقعا.

نتج عن هذا الحدث أن اتخذ عبد الناصر إجراء أشعل الموقف، إذ أدرك أنه من الممكن مشاركة الاتحاد السوفيتى فى حظر الأسلحة، وبالتالى تصبح الأبواب موصدة أمامه، لذا أعلن رسميا اعتراف مصر بجمهورية الصين الشعبية فى ١٦ مايو ١٩٥٦؛ لأنها ليست عضوا فى الأمم المتحدة، وبالتالى لن تخضع لقرار الحظر إذا اتخذ، ومن ثمّ يكون استيراد الأسلحة منها، كما أعلن أيضا قبوله دعوة شو إن لاى لزيارة الصين(٩٠) .

أراد عبد الناصر بهذا الاعتراف أن يثبت للغرب أنه ليس تابعا للاتحاد السوفيتى، وأن هناك آخرين يمكن أن يمدوا له يد المساعدة، ووجدت الصين الشعبية فى ذلك متنفسا، وراح رئيس وزرائها يثنى ويطرى على مصر وقائدها(٩١) . وهكذا تحقق أهم هدف للشيوعية، وغدا لأصحابها الوجود فى الشرق الأوسط.

لم يكن هذ الاعتراف مفاجأة، أو دون خطوات تمهيدية كما يذهب البعض(٩٢) . وإنما كانت له إرهاصات دلت على الرغبة فى الوصال، وضحت أثناء مؤتمر باندونج، حيث اتسم اللقاء بين عبد الناصر، وشو إن لاى بالود، وكان الأخير واسطة عقد صفقة الأسلحة بين موسكو والقاهرة، كما قام الشيخ أحمد حسن الباقورى وزير الأوقاف

المصرى بزيارة الصين الشعبية فى أبريل ١٩٥٥ ، كذلك وجهت مصر الدعوة لرئيس الوزراء الصينى لزيارتها، وتنشر الصحافة المصرية النقد الذى وجهه لسياسة إسرائيل تجاه اللاجئين العرب، بالإضافة إلى العلاقات التجارية، وأخيرا تلك الاتفاقية الثقافية التى عقدت بين الطرفين فى ١٦ أبريل ١٩٥٦ وجاءت فى إثرها بعثة صينية إلى مصر(٩٣) . ذلك جميعه جرى قبل أن تعترف مصر رسميا بالصين الشعبية. وانعكس هذا الأمر على لندن وواشنطن، وبعد أن كانت اللعنات تنصب على السوفييت وحدهم، أخذت الصين نصيبا منها(٩٤) . وعد ما حدث هزيمة دبلوماسية للغرب، وقد وضح ذلك فى رد الخارجية البريطانية على سفيرها فى القاهرة(٩٥).

وتطرق التعاون المصرى الصينى إلى الميدان الاقتصادى، خاصة بعد إدراك عبد الناصر أن ضرب الاقتصاد المصرى هو أحد محاور السياسة الغربية. والواقع أنه منذ عقد اتفاقية الجلاء ومصر تسعى لتوسيع التجارة مع بريطانيا وفتح الباب أمام الشركات البريطانية للاستثمار والعمل فى مصر(٩٦) . ومعروف أن الاقتصاد المصرى يرتكز أساسا على القطن كمحصول نقدى يتحكم فى الميزان التجارى وتعتمد عليه مالية الدولة، ومع بداية عام ١٩٥٤ حدث بعض القلق على وضع القطن فى السوق العالمية، وقام وزير المالية المصرى بمحاولات لتشجيع التسويق أسفرت عن استئناف بورصة عقود القطن فى ليفربول؛ التعامل مع القطن المصرى، كما فتحت بورصة عقود القطن بالإسكندرية، ومع هذا استوردت بريطانيا القليل من المحصول، رغم مطالبة مصر بزيادة الكمية(٩٧) .

وبطبيعة الحال فإن للأحداث السياسية وتأزمها؛ نتائجها على الاقتصاد. وفى حديث للسفير البريطانى فى القاهرة مع محمود فوزى عن رأب الصدع فى العلاقات ، أشار الأول إلى ضرورة تقوية التجارة بين البلدين، واقترحت مصر إرسال بعثة لدراسة احتياجات بريطانيا من القطن، ووجدت البعثة عجزا فى أرصدة مصر الإسترلينية، وفى الميزان التجارى بين مصر وبريطانيا بعد أن تبين أن واردات الأخيرة من القطن قد انخفضت للغاية حتى لقد وصلت إلى أقل من ٥٪، ومن ثم بحثت البعثة سبل تسهيلات بيع القطن، فى الوقت الذى أبدت فيه مصر رغبتها فى تزويد بريطانيا بمنتجات أخرى مثل الأرز والفواكه والخضروات والجلد(٩٨) . ولكن لم تسفر المباحثات عن أية نتيجة فى هذا الميدان، والسبب واضح، وهو عقاب عبد الناصر.

من هذا المنطلق كان لابد لمصر من السعى وراء أسواق جديدة خاصة لمحصول القطن، فوجدت الكتلة الشيوعية، ومثلت أسواق الصين الشعبية المنفذ الأكبر لتصريف المحصول، فتعاقدت مصر معها فى أغسطس ١٩٥٥ بما قيمته إثنا عشر مليون جنيه، ثم ما لبث أن زادت الكمية إلى ما قيمته خمسة عشر مليون جنيه[٩٩] . وبعد الاعتراف بها والى المؤشر ارتفاعه، ويذكر السفير البريطانى فى القاهرة لحكومته أن عبد الناصر باع ٣٥٪ من قطنه للشيوعيين، وأن الظروف القائمة تقف عائقا أمام شراء لندن لقطن مصر[١٠٠] .

وقدمت الحكومة المصرية التسهيلات الائتمانية للمصدرين المصريين تشجيعا للنزول إلى الأسواق الجديدة، فزاد حجم التبادل التجارى، وتعزز بعد توقيع بروتوكول الاتفاق التجارى واتفاق الدفع بين مصر والصين الشعبية[١٠١] . وسرعان ما أن وقعت مصر اتفاقية تجارية مع ألمانيا الشرقية فى نوفمبر ١٩٥٥، استوردت بموجبها مصر البضائع الثقيلة مقابل القطن، وتأسس مكتب تجارى مصرى فى برلين الشرقية، وطبقت نفس السياسة على دول أوربا الشرقية التى تدور فى عجلة السياسة السوفيتية. وبذلك نجح التخطيط المصرى فى إنقاذ الاقتصاد وأحبط المخطط البريطانى فى هذا الميدان. وتوافدت دعوات الزيارة لعبد الناصر من دول الكتلة الشيوعية، ومع بداية عام ١٩٥٦ رفعت مصر التمثيل الدبلوماسى لدول هذه الكتلة[١٠٢] .

وهكذا كانت صفقة الأسلحة إيذانا بكسر احتكار الغرب للشرق عسكريا واقتصاديا، وبزوغ اتجاه جديد سلكته مصر عندما وجدت أن فى مقدورها استخدام سياسة تحقق لها متطلباتها من ناحية، وتضرب الوقت نفسه أعداءها من ناحية أخرى.

هوامش الفصل الثالث

(١) تشايلدرز، المرجع المذكور، ص ١٢٦.

(٢) * F. O. 371/ 108445, Ministerial Meeting of the North Atlantic Council, Paris, Dec. 17th, 18th, 1954.

(٣) * Ibid, 115468, F. O. Levant Dep. Feb. 24th, 1955.

(٤) * Ibid, 108781, JE 10511/ 20, F. O. - Cairo, Nov. 12th, 1954.

(٥) * Dessouki, Op. Cit., PP. 34, 35.

(٦) ناتنج، المرجع المذكور، ص ص ٩٧، ١٢٩، ١٣٠.

(٧) الأهرام، عدد ٢٥١٣٩ فى ٢٨ سبتمبر ١٩٥٥.

(٨) ناتنج، المرجع المذكور، ص ص ١٣٠، ١٣١.

(٩) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة ، ص ص ٣٤١، ٣٤٢، بريسون، المرجع المذكور، ص ص ٤٦٧، ٤٦٨.

(١٠) عبد الرؤوف عمرو، المرجع المذكور، ص ٣٠٧.

(١١) ناتنج، المرجع المذكور، ص ص ١٢٧، ١٣٠.

(١٢) نفس المرجع، ص ١٣٣، نيف، المرجع المذكور، ص ١٠١.

(١٣) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، ص ٣٤٧.

(١٤) ناتنج، المرجع المذكور، ص ١٣٥.

(١٥) نيف، المرجع المذكور، ص ١٠٤.

(١٦) صلاح بسيونى، المرجع المذكور، ص ٨.

(١٧) تشايلدرز، المرجع المذكور، ص ١٤٨، وزارة الدفاع، المرجع المذكور، ص ٢٥.

(١٨) ناتنج، المرجع المذكور، ص ١٣٣.

(١٩) * Kyle, Suez, P. 72.

(٢٠) * F. O. 371/ 115469, V 1023/ 21, Memorandum of Conversation, Nov. 1st, 1955.

(٢١) * Kyle, Suez, P. 73.

(٢٢) * Dessouki, op.cit, P. 35.

(٢٣) ناتنج، المرجع المذكور، ص ١٣٥، أخبار اليوم، عدد ٦٠١ في ١٢ مايو ١٩٥٦، عبد اللطيف البغدادى، المصدر المذكور، ص ص ٢١٣، ٣٠٢.

(٢٤) ناتنج، المرجع المذكور، ص ١٣٦.

(٢٥) نفس المرجع.

(٢٦) نفس المرجع.

(٢٧) * Kyle, Britain and the Crisis 1955 - 1956, P. 106.

(٢٨) ناتنج، المرجع المذكور، ص ص ١٥٠، ١٥١.

(٢٩) * F. O. 371/ 115469, V 1023/ 10, Washington - F. O., Oct. 11th, 1956.

(٣٠) عبد اللطيف البغدادى، المصدر المذكور، ص ٢١١، الأهرام، عدد ٢٥١٣٩ في ٢٨ سبتمبر ١٩٥٥.

(٣١) * Kyle, Suez, PP. 74, 76.

(٣٢) الأهرام، عدد ٢٥١٣٩ في ٢٨ سبتمبر ١٩٥٥.

(٣٣) نفس الدورية.

(٣٤) نفس الدورية، عدد ٢٥١٤٠ في ٢٩ سبتمبر ١٩٥٥، عدد ٢٥١٤٢ في أول أكتوبر ١٩٥٥.

(٣٥) نفس الدورية، نفس العدد، عدد ٢٥١٤١ في ٣٠ سبتمبر ١٩٥٥.

(٣٦) نفس الدورية، عدد ٢٥١٤١ في ٣٠ سبتمبر ١٩٥٥.

(٣٧) نفس الدورية، عدد ٢٥١٤٢ في أول أكتوبر ١٩٥٥.

(٣٨) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، ص ٣٦٥.

(٣٩) الأهرام، عدد ٢٥١٤٣ في ٢ أكتوبر ١٩٥٥.

(٤٠) نفس الدورية.

(٤١) * F. O. 371/ 115470, V 1024/ 8, Paris - F. O., Oct. 3rd, 1955.

(٤٢) الأهرام، عدد ٢٥١٤٤ في ٣ أكتوبر ١٩٥٥، عدد ٢٥١٤٥ في ٤ أكتوبر ١٩٥٥، عدد ٢٥١٥٠ في ٩ أكتوبر ١٩٥٥.

(٤٣) نفس الدورية، عدد ٢٥١٤٥ في ٤ أكتوبر ١٩٥٥.

(٤٤) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، ص ص ٣٦٨، ٣٦٩.

(٤٥) * F. O. 371/ 115469, V 1023/ 10, Middle East Policy in the light of the Egy. Czech - arms deal, Oct. 6th, 1955.

(٤٦) * Ibid, 115470, F. O., office Teleg. No 3350.

(٤٧) الأهرام، عدد ٢٥١٥٠ في ٩ أكتوبر ١٩٥٥.

(٤٨) نفس الدورية، عدد ٢٥١٥٥ في ١٤ أكتوبر ١٩٥٥.

(٤٩) نفس الدورية، عدد ٢٥١٥٩ في ١٨ أكتوبر ١٩٥٥.

(٥٠) نفس الدورية، عدد ٢٥١٧١ في ٣٠ أكتوبر ١٩٥٥.

(٥١) * F. O. 371/ 115469, V 1023/ 19 C, F. O., The Middle East, Oct. 30th, 1955.

(٥٢) الأهرام، عدد ٢٥١٧٦ في ٤ نوفمبر ١٩٥٥.

(٥٣) نفس الدورية، عدد ٢٥١٧٤ في ٢ نوفمبر ١٩٥٥.

(٥٤) نفس الدورية.

(٥٥) نفس الدورية، عدد ٢٥١٩٥ في ٢٣ نوفمبر ١٩٥٥.

(٥٦) نيف، المرجع المذكور، ص ٢٠٣.

(٥٧) * F. O. 371/ 115469, V 1023/ 20, Cairo - F. O., Nov. 3rd, 1955.

(٥٨) * Ibid, 115473, V 10338/ 4, Washington - F. O., Nov. 10th, 1955.

(٥٩) * Ibid, 121236, V 1054/ 95, April, 1956.

(٦٠) * Ibid, 118862, F. O., Shuckburgh, May 28th, 1956.

(٦١) الأهرام، عدد ٢٥١٩٥ في ٢٣ نوفمبر ١٩٥٥، عدد ٢٥٢١٦ في ١٤ ديسمبر ١٩٥٥، عدد ٢٥٢٢١ في ١٩ ديسمبر ١٩٥٥.

(٦٢) * F. O. 371/ 118832, JE 1015/ A, F. O., Dec. 7th, 1955.

(٦٣) الأهرام، عدد ٢٥٢٣٥ في ١٢ يناير ١٩٥٦.

(٦٤) نفس الدورية، عدد ٢٥٢٥٣ في ٢٠ يناير ١٩٥٦، عدد ٢٥٢٥٨ في ٢٥ يناير ١٩٥٦.

(٦٥) * F. O. 371/ 115473, V 10338/ 4, Washington - F. O., Nov. 10th, 1955.

(٦٦) الأهرام، عدد ٢٥٢٦٦ في ٢ فبراير ١٩٥٦.

(٦٧) * F. O. 371/ 118853, F. O., Nov. 20th, 1956.

(٦٨) تشايلدرز، المرجع المذكور، ص ١٥٥.

(٦٩) * Ibid, 115469, V 1023/ 10, Washington - F. O., Oct. 11th, 1955.

(٧٠) * Ibid, 118842, JE 1053/ 20, Washington - F. O., March, 22th, 1955.

(٧١) ناتنج، المرجع المذكور، ص ١٣٣.

(٧٢) * F. O. 371/ 118843, JE 1022/ 43, Cairo - F. O., July 11th, 1956, 121236, V 1054/ 101, April 30th - May 3rd, 1956, 118855, Chronology, The development of Egyptian Neutralism.

(٧٣) ناتنج، المرجع المذكور، ص ١٣٨.

(٧٤) * F. O. 371/ 118832, JE 1015/ 34, F. O. July 4th, 1956, JE 1015/ 37, Cairo - F. O., July 24th, 1956, Kyle, Suez, P. 73.

(٧٥) * Ibid, 118864, JE 1053/ 73, Commonwealth Prime Minister's Meeting, F. O., June 12th, 1956.

(٧٦) * Ibid, 118862, JE 1053/ 31 G, F. O. - Cairo, May, 15th, 1956.

(٧٧) ناتنج، المرجع المذكور، ص ص ١٥١، ١٥٢.

(٧٨) الأهرام، عدد ٢٥٣٤٥ في ٢١ أبريل ١٩٥٦.

(٧٩) * F. O. 371/ 118862, JE 1053/ 31 G, F. O. - Cairo, May 15th, 1956.

(٨٠) * Ibid, 118832, JE 1015/ 34, F. O., July 4th, 1956, 118864, F. O., July 17th, 1956, 118862, JE 1053/ 20, F. O. - Cairo, April 6th, 1956.

(٨١) * Ibid, 118863, JE 1053/ 39, F. O., May 18th, 1956, 118853, F. O., Nov. 20th, 1956.

(٨٢) * Ibid, 118830, JE 1011/ 1, 118853, F. O., Nov. 20th, 1956, 118855, Chronology, The development of Egyptian Neutralism.

(٨٣) الأهرام، عدد ٢٥٣٩١ في ٩ يوليو ١٩٥٦.

(٨٤) * F. O. 371/ 118843, JE 1053/ 20, Cairo - F. O., March 22nd, 1956.

(٨٥) * Ibid, 118855, Intelligence Report, July 9th, 1956.

(٨٦) * Ibid, 125427, Egypt and the Middle East, F. O., Sep. 30th, 1957.

(٨٧) * Ibid, 121237, Future East Policy, Last July, 1956, 118843, July, 1956.

(٨٨) * Ibid, 118843, JE 1022/ 30, Cairo - F. O., May 29th, 1956.

(٨٩) أخبار اليوم، عدد ٥٩٩ في ٢٨ أبريل ١٩٥٦.

(٩٠) * F. O. 371/ 118855, chronology, The development of Egyptian Neutralism.

(٩١) الجمهورية، عدد ٩١١ في ١٧ يونيو ١٩٥٦.

(٩٢) تشايلدرز، المرجع المذكور، ص ١٦٩.

(٩٣) * F. O. 371, op. cit.

(٩٤) * Ibid, 118855, JE 10345/ 2, washington - F. O., June 8th, 1956, 118834, JE 1015/ 97, Cairo - F. O., Dec. 6th, 1956.

(٩٥) * Ibid, 118863, No 1559, F. O. - Cairo, June 7th, 1956.

(٩٦) ناتنج، المرجع المذكور، ص ١٠٥

(٩٧) F. O. 371/ 115468, F. O., levant Department, Feb. 24th, 1955 ، الأهرام، عدد ٢٥١٣٩ في ٢٨ سبتمبر ١٩٥٥، عدد ٢٥١٨٣ في ١١ نوفمبر ١٩٥٥.

(٩٨) Ibid, 118862, JE 1053/ 22, Cairo - F. O., April 18th, 1956 ، الأهرام، عدد ٢٥٣٩٢ في ١٠ يونيو ١٩٥٦، عدد ٢٥٤٣٢ في ١٠ يوليو ١٩٥٦، عدد ٥٤٣٤ في ١٢ يوليو ١٩٥٦.

(٩٩) نفس الدورية، عدد ٢٥٠٩٠ في ١٠ أغسطس ١٩٥٦، عدد ٢٥٢٤٩ في ١٦ يناير ١٩٥٦.

(١٠٠) * F. O. 371/ 118843, JE 1022/ 36, Cairo - F. O., June 16th, 1956.

(١٠١) Ibid, 121237, V 1054/ 127, IBEX House - F. O., Oct. 1956. ، الأهرام، عدد ٢٥٥٢٥ في ٢٣ أكتوبر ١٩٥٦.

(١٠٢) * Ibid, 118855, chronology, The development of Egyptian Neutralism.

الفصل الرابع

مشروع ألفا وسقوطه

احتلت إسرائيل موقعا متميزا على خريطة السياسة البريطانية منذ قيامها، وبالتالى شكلت أهمية فى علاقات بريطانيا مع مصر، ومن أجل حماية إسرائيل والمحافظة على خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩ صدر التصريح الثلاثى لعام ١٩٥٠ ليؤكد ذلك. وعندما أعلن عن قرب نهاية المفاوضات بين مصر وبريطانيا بشأن الجلاء، وأصبح الأمر على وشك توقيع الاتفاقية، ثارت ثائرة إسرائيل وسيطر عليها الفزع، فهى تعد الوجود البريطانى فى منطقة قناة السويس حماية لها وأمنا من الهجوم المصرى، وقد صرح موشى شاريت رئيس وزرائها فى كلمته أمام الكنيست فى ٣٠ أغسطس ١٩٥٤ بقوله «إن نقل منطقة القناة بما فيها المطارات إلى السلطة العسكرية المصرية يزيد من قوتها وقدرتها على العدوان ضد إسرائيل»(١) .

لذا حاولت إسرائيل العمل على عرقلة مفاوضات الاتفاقية بعمليات تخريبية داخل مصر، بدأت فى يوليو ١٩٥٤ حيث فجر عملاؤها قنابل حارقة فى دور العرض التى يمتلكها بريطانيون، وفى مكتبات مركز الاستعلامات الأمريكى بالقاهرة والإسكندرية(٢) . وكشفت مصر المؤامرة، وقدم للمحاكمة أحد عشر متآمرا، ووصل النائب العمالى البريطانى كروسمان Crossman إلى القاهرة ليناشد عبد الناصر العفو عنهم، لكنه فشل(٣) . وحاولت الخارجية البريطانية التدخل بحيث لا يكون الحكم قاسيا، إذ خشيت عقوبة الإعدام وتأثيرها على الموقف(٤) . ولم تطبق عقوبة الإعدام على الجميع، وإنما صدر الحكم ما بين سجن وأشغال شاقة مؤبدة وإعدام(٥) .

كان الحدث الآخر هو محاولة من إسرائيل لإثارة موضوع السماح للسفن الإسرائيلية بالمرور فى قناة السويس أمام المفاوضين البريطانيين، لإمكانية إضافة نص تحت هذا المعنى فى اتفاقية الجلاء. لذا لجأت لسفينة شحن ترفع علم كوستاريكا كانت قد اجتازت القناة وابتاعتها فى أثينا وغيرت اسمها إلى «بات جاليم Bat Galim» ورفعت عليها العلم الإسرائيلى وجعلتها تحاول المرور من المدخل الشمالى للقناة عند بورسعيد، وذلك فى ٢٨ سبتمبر ١٩٥٤. ولما كانت مصر تعد نفسها فى حالة حرب مع إسرائيل، اعتقلت فى الحال القبطان وطاقم السفينة بتهمة قتلهم لاثنين من الصيادين أثناء اقترابهم من بورسعيد، وتقدمت مصر بشكوى إلى لجنة الهدنة المشتركة، وتقدمت إسرائيل أيضا بشكوى إلى مجلس الأمن، الذى قرر تكليف لجنة الهدنة بالتحقيق، وقد

أسفر التحقيق عن أن السفينة لم تخرق شروط اتفاق الهدنة(٦) .

وتبعث الخارجية البريطانية لسفيرها فى القاهرة لتشرح أبعاد اللعبة - كما أسمتها - وأن المستشار القانونى الإسرائيلى أشاد ببريطانيا أن تنضم إلى القوى المؤيدة فى مجلس الأمن للوصول إلى حل حاسم حول حرية مرور السفن الإسرائيلية فى قناة السويس، وترى الخارجية البريطانية ضرورة إيجاد أكثر الطرق العملية لتحسين الموقف، والمحاولة مع المصريين للإفراج عن السفينة، ثم تسجل قولها إنهم لن يدعونها تمر عبر القناة تأكيدا لمبدئهم(٧) .

ونجحت المساعى البريطانية، وأطلقت مصر سراح طاقم السفينة بعد أن قضى فى السجن ثلاثة أشهر، وصودرت حمولة السفينة، وانتهى مجلس الأمن دون اتخاذ أى قرار، ولم تصر بريطانيا والولايات المتحدة على تنفيذ قرار الأمم المتحدة الصادر عام ١٩٥١ بشأن رفع القيود المصرية المفروضة على الملاحة الإسرائيلية عبر قناة السويس(٨) . وفى هذه الفترة كانت العلاقات المصرية البريطانية هادئة، حيث فترة بداية تطبيق اتفاقية الجلاء، ولم تحقق إسرائيل ما أرادته، ولم تحصل على نص فى اتفاقية الجلاء يخدم سياستها، ويسجل إيدن فى مذكراته أن الاتفاقية احتوت على «نقطة ضعف خطيرة، فمصر لازالت تعتبر نفسها فى حالة حرب مع إسرائيل، ولم ينص فى الاتفاقية على أى تحوير أو تقييد لمطامح مصر المقبلة باستثناء تأكيد حرية القناة، ولم تكن هناك أسباب واضحة تدعو للإصرار على هذا»(٩) . إذ راود الأمل المسئولين البريطانيين فى أن الأوضاع الجديدة ستعمل على تحسين العلاقات بين الأطراف المتنازعة.

وفى اجتماع مجلس العموم البريطانى لمناقشة الاتفاقية فى ٢ نوفمبر ١٩٥٤، وجه النقد للحكومة، لأنها لم تحصل من مصر أثناء مفاوضتها بشأن الجلاء، على تعهد بأنها سترفع القيود المفروضة على السفن المتجهة إلى إسرائيل أو القادمة منها عبر قناة السويس، وتولى ناتنج الرد معلنا أن سحب القوات البريطانية من القناة لا يمكن أن يكون له تأثير عكسى فيما يتعلق بهذه المسألة، لأن السلطات المصرية هى المتحكمة فى الميناءين اللذين تبدأ القناة عند أحدهما وتنتهى عند الآخر دون أن يكون لبريطانيا أى شأن فى ذلك، أيضا بين أنه ليس من مصلحة أحد أن تُؤَخَّرُ تسوية مشكلات بريطانيا

مع مصر بشأن قاعدة القناة إلى أن تسوى مسألة السفن الإسرائيلية، وأنه لا أمل فى الإقدام على القيام بأى خدمة للعلاقات بين العرب وإسرائيل إذا كانت العلاقات البريطانية سيئة مع مصر، وأنه سبق إثارة هذه المسألة أمام هيئة الأمم المتحدة، وأخيرا أوضح ناتنج أنه من بين السفن التى تجتاز القناة عددا يتعامل مع إسرائيل، والسفن الممنوعة هى التى ترفع العلم الإسرائيلى والتى تحمل مواد استراتيجية - أى ذات قيمة عسكرية - إلى إسرائيل(١٠) .

وأثيرت مسألة أخرى فى الجلسة نفسها، حيث طالب بعض الأعضاء من مختلف الأحزاب بضمانات من أجل أمن إسرائيل تكون أكثر إلزاما عن التصريح الثلاثى لعام ١٩٥٠ ، خاصة بعد أن رفعت بريطانيا حظر تصدير الأسلحة إلى مصر، ورد إيدن بأن التصريح لا يلزم بريطانيا فقط وإنما يلزم أيضا الولايات المتحدة وفرنسا فى منع أعمال العدوان ضد إسرائيل أو الدول العربية، وأنه يقر مبدأ توازن الأسلحة(١١) . كذلك نفى ناتنج أن الاتفاقية ستعمل على الإخلال بميزان القوى فى الشرق الأوسط مؤكدا التمسك بالتصريح(١٢) .

وفى الاجتماع الوزارى لحلف شمال الأطلنطى فى ١٧/ ١٨ ديسمبر ١٩٥٤ عرضت قضية السفن الإسرائيلية، وتحريم مصر مرورها فى القناة، ورأى المجتمعون أنه سيكون من السهل حلها إذا حدث تحسن فى العلاقات العربية الإسرائيلية، وأن الخطوة الواجب اتخاذها تقليل التوتر فى المنطقة، كما فندوا انتقادات الاتفاقية من منطلق أن بريطانيا لم تحظ بالتأمين الكافى لإسرائيل، ولكن وجد أن أفضل ضمان لأمن إسرائيل هو التصريح الثلاثى(١٣) . وعليه نحيت اعتراضات إسرائيل بشأن الاتفاقية جانبا، ويتضح أنه حتى ذلك الوقت كانت بريطانيا حريصة على ألا تستعدى مصر ضدها فى تصرف يحسب عليها.

مع توقيع اتفاقية الجلاء، راودت الآمال الغرب فى إمكانية تحقيق استقرار فى الشرق الأوسط وحل مشاكله. وكان وجود إسرائيل يشكل عقبة فى طريق هذا الاستقرار، بسبب العداء المتأصل الذى ربطها بالدول العربية، لذا فقد سعت بريطانيا والولايات المتحدة إلى العمل من أجل تسوية بين الطرفين العربى والإسرائيلى رغبة فى تأمين المصالح الغربية الحيوية فى مناطق نفوذهما بالشرق الأوسط من ناحية، ووقف

التوغل السوفيتي في هذه المناطق من ناحية أخرى، وذلك لأنه من الصعب إقامة مشروعات دفاعية والحالة متفاقمة بين العرب وإسرائيل.

بدأت أولى الخطوات في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ وهو يوم توقيع اتفاقية الجلاء، إذ أرسل إيدن وكان وزيرا للخارجية البريطانية إلى السفير الإسرائيلي في لندن معبرا عن حرص الحكومة البريطانية على العلاقات الودية مع إسرائيل، وأنها - أي الحكومة - مستعدة أن تفعل كل ما في وسعها للمساعدة في الوصول إلى تسوية سلمية في النزاع بين إسرائيل والدول العربية[١٤] . وواضح أن اختيار التوقيت جاء ليعطي شيئا من الترضية لإسرائيل لنقمها على الاتفاقية.

ومضى التخطيط الأنجلو أمريكي لتسوية عربية إسرائيلية عرفت بالاسم الرمزي «ألفا Alpha»، وشكلت لجنة من الطرفين لوضع المشروع وإخراجه إلى حيز التنفيذ. مثل الجانب البريطاني: شكبوره Shuckburgh مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط ورئيس اللثانت والقسمين الشرقي والأفريقي بوزارة الخارجية، وباتريك Patrich السكرتير الخاص ومساعد وزير الخارجية، والدريك Aldrich السفير الأمريكي في لندن، وديكسون Dixon المندوب البريطاني الدائم في الأمم المتحدة، بالإضافة إلى بعض المساعدين. ومثل الجانب الأمريكي: هوفر Hoover المساعد الأول لوزير الخارجية الأمريكي، ورسل Russel المساعد الخاص لدالاس، وأربعة آخرون[١٥] . وأضيفت إلى اللجنة طاقم الخارجية لكل من الدولتين للاشتراك في المناقشات والمباحثات وقياس الأبعاد.

اعتبرت بريطانيا والولايات المتحدة أن هذا المشروع هو أهم المشروعات في الشرق الأوسط، ومضت المباحثات، وبيّن دالاس أن الإدارة الأمريكية في عهد ترومان Truman قد ذهبت بعيدا تجاه صالح الإسرائيليين، وأن هذه السياسة تغيرت مع الإدارة القائمة التي تتعاطف مع العرب، وأن قرب الانتخابات الأمريكية يعطي الأهمية للقضية، خاصة وقد أصبح لزاما على الولايات المتحدة أن تضمن حدود اسرائيل[١٦] .

بدأت اجتماعات اللجنة الهندسية للتسوية في أول فبراير ١٩٥٥ بواشنطن، واستعرضت الآراءو وبرزت شخصية شكبوره في المناقشات، وقد صرح بأن مصر هي

نقطة الارتكاز في العالم العربي، ولها تأثير كبير عليه، ومن الممكن أن تصبح حليفة، وأيده زميله الأمريكي هير Hare وبين أهمية مصر الجغرافية والاستراتيجية، وتحدث جونستون Jhonston - مبعوث الرئيس الأمريكي في مشروع استغلال نهر الأردن - الذى زار مصر وقال إن المساعدة التى تقدم لمصر ضرورية، وأشار إلى مشروع السد العالى، ووافقه شكبوره وبين وجوب محاولة شد مصر لزعامة اللقانت - شرق البحر المتوسط - لسحب اهتمامها من التركيز على أفريقيا، وأبدى رسل اهتمامه بضرورة مساعدة نظام الحكم القائم لتعزيز مركزه، ونوه إلى الخطر الشيوعى الذى ينمو فى الشرق الأوسط، ثم أشار إلى نقطة مهمة، وهى الأسلحة، وأن طموحات مصر بشأن القوة العسكرية يمكن أن تتحقق إذا سمح لها بشرائه، وهى متعاقدة مع المملكة المتحدة لشراء كميات من الأسلحة والطائرات، ولكن تسليمها معلق، وأنه يمكن الربط بين بيع الأسلحة لمصر والتقدم فى التسوية[١٧] .

بذلك اتفقت الآراء على أن مفتاح التسوية تمتلكه مصر، ومن ثم يجب التقرب إلى عبد الناصر، ورئى أن يكون ذلك عن طريق إيدن؛ عندما يمر عبر القاهرة فى طريقه إلى بانكوك، وأن تترك طريقة عرض الموضوع لحكمته، وإذا كان رد فعل عبد الناصر مقبولا، ففى هذه الحالة يمكن أن يعطيه وزير الخارجية البريطانى فكرة عامة عما يدور بخلد مخططى المشروع، ولكن دون كشف الخطة، وأن يحاول إيدن التطلع للخطوات التى من الممكن أن يتخذها عبد الناصر، وما هو الدور الذى ينوى القيام به، مع وضع الدول العربية الأخرى فى الاعتبار، وما يراه بشأن تقرب المملكة المتحدة والولايات المتحدة لباقى الدول العربية؛ لأن ذلك سيكون فى ضوء المحادثات مع مصر، حيث إن أى دولة عربية لن تشارك فى التسوية إلا إذا وجدت أن مصر متعاطفة معها - أى مع التسوية - وأنه لما كان التعاون المصرى ذا أهمية فى الإقدام على حل القضية الفلسطينية، يصبح من الضرورى تقديم الإغراءات لعبد الناصر بمساندة خططه بخصوص مستقبل مصر، وخاصة المنح الاقتصادية، وضمان الأمن، والسد العالى. أما بالنسبة لإسرائيل فيكون العرض وضع حد لمقاطعة قناة السويس للسفن الإسرائيلية. كذلك رئى أن يحرص إيدن على سرية المحادثات[١٨] .

فى الوقت نفسه راح المستشار القانونى بالخارجية البريطانية يدرس احتمالات

التوسط البريطانى لبعض القضايا التى تخدم التسوية مثل السماح للسفن الإسرائيلية بعبور القناة، وانتهى إلى أن النظرية القانونية تعتمد أساسا على ضرورة وضع نهاية لحالة الحرب بين مصر وإسرائيل[١٩] . ووضع أمام شكبوره مذكرة تفيد تيقن عبد الناصر من أن النزاع العربى الإسرائيلى يجب أن يحل مع الوقت، وأنه من غير الممكن التوقع بإذعان مصر لمرور السفن الإسرائيلية عبر القناة فى سياق تسوية شاملة، ثم تركز المذكرة على أهمية مصر خاصة داخل جامعة الدول العربية، وأنها على المدى الطويل ستكون العضو العسكرى المسيطر فيها، وبالتالى تتمكن بريطانيا من بناء نظام دفاعى فى الشرق الأوسط من خلال السيطرة المصرية على النظام الدفاعى للجامعة[٢٠] .

من خلال هذه التصورات أعد شكبوره خطة المقترحات بشأن الموضوعات التى سيناقشها إيدن مع عبد الناصر، وتتضمن تأثير النزاع العربى الإسرائيلى على الشرق الأوسط والخسارة المترتبة على ذلك من حيث أوضاع اللاجئين العرب، وتلك الفرصة غير المحدودة للتدخل السوفيتى، والأثر السيئ المترتب عليه، ورغبة الحكومة البريطانية فى أن ترى مصر قوية ومتقدمة ولها سلطة التأثير البناء فى شرق البحر المتوسط، ومؤازرة عبد الناصر فى تطوير دولته، وأن ذلك هو نفس موقف حكومة الولايات المتحدة، ولكن النزاع مع إسرائيل يعوق بكل الطرق هذه المساعى، وعلى سبيل المثال، فإن البريطانيين والأمريكيين يريدون تقديم المساعدات العسكرية، لكن أيديهم مغلولة مادام هذا الوضع - أى النزاع - قائما، وأنه يجب دحض مقولة تشجيع سباق التسلح ومسألة عدم الاستقرار فى الشرق الأوسط، أيضا فإن بريطانيا مطالبة بتبرير إرسال أى شحنة أسلحة لجيران إسرائيل الملاصقين، ومصر تشترك معها فى الحدود، كذلك فإن النزاع المستمر مع إسرائيل يسبب صعوبات لمساندة عبد الناصر فى خطته لتنمية اقتصاد مصر، وإذا قدم هو المساعدة، فالعقبة الرئيسية أمام التعاون المثمر مع الغرب ستزول، عندئذ تشجع بقوة أهدافه تجاه مستقبل مصر.

وتمضى الخطة لتؤكد على أن يكون حديث وزير الخارجية البريطانى مع عبد الناصر بصراحة، لأن لديه الموضوعية الكافية للتسليم بأن إسرائيل أتت لتبقى، كما أن لديه الشجاعة لقيادة المصريين وباقى الشعوب العربية بعيدا عن مهاتراتهم العقيمة تجاه تسوية سوف تطلق طاقاتهم وتزيد من ثقتهم فى أنفسهم، وأنه قد وضح من خلال

حديث ناتج معه قبل عام إدراكه للضرر الذى يسببه النزاع. أيضا فإن مهمة تحقيق تسوية أكثر شمولا هى تحد لشخصيته الرئاسية مثلما هى بالنسبة لبريطانيا والولايات المتحدة، وإذا عملت الأطراف الثلاثة، فهناك فرصة لإنجاز شىء، لأن أى تسوية تمثل ضرورة ملحة وتحتاج لمساعدته، وذلك دون أن يُفْرض عليه أمر ما، وإنه من الممكن أن يقبل مبدئيا، لكنه سيقول إن الوقت لم يحن بعد، وفى هذه الحالة يجب إقناعه بالحاجة إلى التعجيل، وبيان السرعة التى تتطور فيها أحداث الشرق الأوسط، وهى ليست كلها فى صالح السلام، وأن الضعف السياسى فى سوريا والأردن من الممكن أن يصبح خطرا للغاية، وبالتالى يتوقع أن يحدث أى إجراء متسرع من إسرائيل. ويختتم شكبوره خطته؛ بأنه فى حالة رفض عبد الناصر التعاون أو إصراره على التأجيل، يمكن لإيدن القول بأنه يتفهم صعوباته ولا يرغب فى الضغط عليه للرد السريع(٢١) .

نستنتج من ذلك أن الآمال البريطانية والأمريكية قد انعقدت على عبد الناصر فى إنهاء الصراع العربى الإسرائيلى، كما أن قبوله للتسوية أصبح فى ميزان بإزاء المساعدات التى تقدم له، وكانت لندن على يقين أنها إذا تمكنت من الحصول على موافقته فقد انتهت المشكلة؛ إذ وضعته فى مكانة موازية لها ولحليفتها مما يدل على الموقع الذى احتله.

وحمل إيدن معه خطة المقترحات، وطار إلى القاهرة واجتمع مع عبد الناصر فى ٢٠ فبراير ١٩٥٥، وجرى الحديث بينهما، وانعطف على التسوية، وسأل إيدن عبد الناصر عما إذا كان يرى أى توقع فى التقدم تجاه تسوية النزاع مع إسرائيل، مبينا أن الدولة العربية الوحيدة التى هى فى مركز يسمح لها بالسعى لحل المشكلة – إذا كان هناك حل ممكن – هى مصر، فأجابه عبد الناصر بأنها مسألة وقت، وفهم وزير الخارجية البريطانى منه أنه لا حل يمكن أن يكون من جراء تسوية جزئية، لأن مشكلات الحدود معقدة، فعبر إيدن عن اتفاقه الشخصى معه فى ذلك، وأضاف فى نهاية الحديث عن هذا الموضوع أنه «إذا أحست الحكومة المصرية فى أى وقت أن حكومة جلالتها يمكنها تقديم المساعدة تجاه إيجاد حل، فلا تتردد فى وضع ثقتها فيها»(٢٢) . وتذكر الخارجية البريطانية أنها متفقة مع عبد الناصر فى أن التسوية المرضية هى التسوية الشاملة، ولم يستخدم إيدن الضغط على عبد الناصر منفذا التوصية فى هذا الشأن، لكنه لم ينوه له

عن أى من المميزات التى تحققها التسوية لمصر[٢٣] .

ولم يتضح لماذا لم تعرض الإغراءات على عبد الناصر كما خطط مسئولى «ألفا»، ولعل المناقشات التى تطرقت لعدة موضوعات لم يرتح لها إيدن، وبالتالى لم يستكمل الحوار الصورة التى رسمتها المقترحات. وعندما التقى وزير الخارجية البريطانى مع زميله الأمريكى فى بانكوك، شرح له الأول ما دار فى لقائه بعبد الناصر، وكيف أنه يسعى لزعامة العالم العربى؛ فعلق دالاس بقول: «إننا على استعداد لأن نؤيد ناصر فى طلبه لزعامة العالم العربى، ولكن ذلك لن يحدث قبل أن يعقد سلاما مع إسرائيل»[٢٤] .

كان توقيت مفاتحة عبد الناصر بشأن تسوية النزاع العربى الإسرائيلى غير مناسب، حيث الضجة على أشدها بالنسبة لتكوين حلف بغداد، وبعد أربعة أيام من لقاء إيدن مع عبد الناصر، وقع رسميا ميثاق الحلف بين العراق وتركيا، وبعد أربعة أيام أخرى أى فى ٢٨ فبراير ١٩٥٥ اخترقت إسرائيل حدود الهدنة وشنت عدوانها على قطاع غزة، إذ قامت قوات المظلات الإسرائيلية بهجوم فى اتجاه معسكر للجيش المصرى شمال غزة، وراح ضحية الحادث ثمانية وثلاثون قتيلا وواحد وثلاثون جريحا، ويعد أخطر اشتباك وقع منذ توقيع الهدنة عام ١٩٤٩[٢٥] .

وعندما علمت بريطانيا، أبلغت إسرائيل أنها تعدها مسئولة عن الهجوم المتعمد على القوات المصرية فى قطاع غزة، واستدعى ناتنج السفير الإسرائيلى فى لندن مبينا استياء بلاده مما حدث، وأنه قد أدى إلى نكسة[٢٦] . وقدمت مصر شكوى عاجلة إلى مجلس الأمن، ووصف المندوب البريطانى الدائم فى الأمم المتحدة الغارة بأنها أخطر حادثة من نوعها تقع بين مصر وإسرائيل فى منطقة الحدود، وأعرب لمصر عن أسفه على ضحايا الجيش المصرى ممن لقوا حتفهم وهم يؤدون واجبهم، وذكر أن حكومته تنظر هى الأخرى إلى هذا الحادث على أنه موجب للأسف، وأنه لولا الحكمة التى عالجت بها السلطات المصرية الحالة لتطور الأمر إلى قتال مسلح على طول خط الهدنة[٢٧] . وأ يدت بعض الصحف البريطانية موقفه؛ فقالت صحيفة الذيلى تلجراف عن الهجوم «إنه كان مظاهرة استفزازية لم يكن يريد أصحابها إخفاء حقيقتها عن الأنظار»[٢٨] . ووافق مجلس الأمن بالإجماع على إدانة إسرائيل، وناشدت بريطانيا مصر وإسرائيل الامتناع عن لغة التهديد والوعيد[٢٩] . وتحدث إيدن فى مجلس

العموم البريطانى، وأعلن أنه كان من الممكن معالجة النزاع بين مصر وإسرائيل إذا أبدى كل منهما استعدادا للوقوف موقفا معقولا مقبولا، وأن تلتزما باتفاقية الهدنة والامتناع عن حوادث الحدود[٣٠] .

من ذلك نتبين أن الموقف البريطانى من العدوان الإسرائيلى كان - كما يبدو - إيجابيا تجاه مصر، رغبة فى امتصاص الغضب واستكمالا لمشروع «ألفا». وبالفعل كانت المشاورات مستمرة، وتبعث لندن إلى سفيرها فى القاهرة عن خط السير فى التسوية مع الأمريكيين، وتطلب منه التعاون مع بايرود السفير الأمريكى الذى وصل حديثا إلى مصر لتلك المهمة الصعبة، وذلك للاتفاق على رأى مشترك بشأن إمكانية التقرب من عبد الناصر فى هذا الحين[٣١] .

جاء رد ستيفنسون من القاهرة لحكومته مسطرا أن عبد الناصر حساس ومرتاب، وليس من الحكمة ولا الفائدة التقرب منه، لأنه حانق على حلف بغداد وحادث قطاع غزة، والأخير لم يخفه، وإنما زاد من كراهيته لإسرائيل، ثم يعلق السفير البريطانى بأنه من الممكن للسفير الأمريكى أن يسبرغوره بطريقة غير رسمية عقب عودته - أى عبد الناصر - من مؤتمر باندونج فى نهاية أبريل، ويطالب ستيفنسون بضرورة أن تعمل المملكة المتحدة والولايات المتحدة كل ما فى وسعهما للمحافظة على ثقة عبد الناصر فى البريطانيين وفى نفسه، حيث إنه سيظل الأمل الأكبر لدفع عملية التسوية[٣٢] .

وتبعث الخارجية البريطانية لسفيرها فى واشنطن موضحة أهمية دور عبد الناصر فى التسوية، لكنها تذكر أنه سيكون من الحماقة مساعدته - خاصة فيما يختص بإمداد الأسلحة - على حساب مساندة الحلف التركى العراقى، وأنها ترى أن يكون مطمح مواصلة مصر لدورها القيادى فى العالم العربى من أكبر المرغبات للتعاون فى التسوية، وفى نفس الوقت فإن لندن لا تريد أن تمكن عبد الناصر بمنحه انتصارا لسياسته قبل ضمان هذا التعاون[٣٣] . وفى تعليق آخر للخارجية البريطانية تقول إن لم تحظ بتعاون عبد الناصر، فستكون فرصة النجاح ضئيلة أو معدومة مع العرب، وأن هناك أملا - يشاركهم فيه الأمريكيون - فى الاستعداد لإعطاء مصر المساعدة فى إمداد الأسلحة وتطويرها، وأن يكون فى الحسبان رفع قيمة الأرصدة الإسترلينية لمصر، وأن تساند الوطنية المصرية ، ويوضع أمام عينيها مثال تركيا ونجاحها[٣٤] .

معنى هذا أن السياسة البريطانية لا تعارض تألق مصر، ولكن بشرط أن تستخدمها لخدمة مصالحها، وقد حاولت الولايات المتحدة تخفيف رد فعل حلف بغداد على عبد الناصر حتى يتحقق الهدف الأنجلو أمريكي بشأن التسوية، وتؤكد ذلك الرسالة التى كتبها السفير البريطانى فى واشنطن لحكومته، فيقول إن الخارجية الأمريكية تعطى أهمية قصوى لإمكانية مساندة عبد الناصر فى الخروج من مأزقه نتيجة هجومه على الحلف التركى العراقى، ومن ثم السماح له بكسب مكانة جديدة فى الشرق الأوسط، وبالتالى يكون البدء فى تدشين «ألفا»، وأن الأمل يحدو إقناع عبد الناصر بأن البريطانيين يولوا كثيرا من الاهتمام لمركز مصر فى الشرق الأوسط، ويرغبون فى مد المساندة والمساعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية لمصر لتحقق المركز العالمى الذى هو من صميم رجائها، وأن ذلك يتطلب أمرين، الأمر الأول تقوية الحزام الشمالى – أى حلف بغداد – لإبعاد خطر الاتحاد السوفيتى، والأمر الثانى الاستقرار فى المنطقة الذى لن يتأتى إلا بالتسوية وإنهاء النزاع مع إسرائيل(٣٥) .

ويبعث مساعد وزير الخارجية الأمريكي إلى بايرود فى القاهرة يستبعد رأيه فى أن المناخ غير مناسب لمفاتحة عبد الناصر بعد الغارة الإسرائيلية على قطاع غزة، وأنه يتفق مع إيدن فى أن الانتظار ليس أمرا مضمونا، ولكن السفير الأمريكى فى القاهرة يكتب إلى دالاس ويبين له أنه من الصعب التنفيذ فى هذه الآونة، وأن ذلك هو رأى زميله البريطانى أيضا، ولكن وزير الخارجية الأمريكى يصر على رأيه(٣٦) .

ووفقا للخطة تقرب السفير الأمريكى من عبد الناصر، والتقى به، وجرى الحديث حول التسوية، وكان التركيز على مسألة اللاجئين(٣٧) . ونقل بايرود الحديث إلى ستيفنسون الذى صرح لحكومته بأن عبد الناصر قد أصبح مرنا فى التعامل، ولكن مع الحذر، وأنه من الممكن أن يكون أكثر واقعية من وزير خارجيته، وما لبث أن رأت الخارجية البريطانية وجوب الانتظار قليلا لرؤية ما سيكون عليه عبد الناصر عند عودته من باندونج، وبلغت ستيفنسون أن الوضع على حدود قطاع غزة قد سبب القلق البالغ، وأن عليه أن يتحدث مع عبد الناصر، ويبلغه تطابق وجهات النظر الأنجلو أمريكية بشأن حل عاجل للقضية الفلسطينية، والدور الذى يمكن أن تلعبه الحكومة المصرية، ثم تعلق لندن بأنها قد فهمت التحذير الذى عبر عنه عبد الناصر وما يعنيه

بشأن أن المسألة أصبحت مسألة وقت - عندما أدلى بذلك لإيدن أثناء لقائهما - وتتمنى أن يرحب بمناقشة الموضوع عقب عودته من باندونج، وفى نفس الوقت فهى تؤكد أنه من الضرورى تخفيض التوتر الخطير على حدود قطاع غزة خاصة قبل سفر عبد الناصر، لضمان تحقيق تجنب التحرش، والقيام بعمل كل ما هو ممكن للاستقرار، وتذكر لندن أنها ستطلب ذلك أيضا من الحكومة الإسرائيلية(٣٨) .

والتقى السفير البريطانى فى مصر مع عبد الناصر، ونقل لحكومته وقائع المقابلة، فسجل أن عبد الناصر قد تحقق من أن النزاع العربى الإسرائيلى هو السبب الرئيسى للوضع المضطرب فى هذا الجزء من العالم، وهو لا يتوقع أن تتخذ أى خطوات معينة تجاه هذا الموضوع لفترة، كما أنه أكد على ضرورة اجتناب المفاجآت، وصرح بأنه مازال متحيرا حول المقاصد الحقيقية لبريطانيا(٣٩) .

هكذا أظهر عبد الناصر تصميمه على موقفه، وأنه ليس من السهل قيادته، لكنه فى الوقت ذاته لم يغلق الباب أمام المفاوضات فى المسألة، وقبل مغادرته إلى باندونج وجه رسالة عبر وزير خارجيته إلى السفير البريطانى يبدى فيها - بالرغم مما يساوره من ظنون - استعداده لعمل ما فى وسعه ليلعب دورا تريده منه الحكومة البريطانية والحكومة الأمريكية؛ لإقرار السلام فى المنطقة، واقترح أن تستغل الحكومتان البريطانية والأمريكية فترة سفره للعمل بشأن اقتراحات تسوية القضية الفلسطينية(٤٠) .

اشترط عبد الناصر لإتمام التسوية عودة اللاجئين الفلسطينيين، والتنازل عن جنوب صحراء النقب لإقامة حدود متجاورة بين مصر والأردن؛ وذلك مقابل السلام، وكانت إسرائيل ترفض بحجة أن الشرط الأول سيؤدى إلى ضياع السكان اليهود وسط العرب العائدين، والشرط الثانى لأن النقب أعطيت لها بموجب مشروع التقسيم الذى أقرته الأمم المتحدة عام ١٩٤٧(٤١) .

وعاد عبد الناصر من مؤتمر باندونج غير متحمس للمضى فى المباحثات، ويكتب السفير البريطانى لحكومته يقول إن عبد الناصر أصبح عصبى المزاج، وفى حالة إنصات، أى أنه لا يتحاور مثلما كان قبل سفره، ويبرر ستيفنسون الموقف بأنه - كما يبدو - عندما كان فى المؤتمر سمع أن لندن وواشنطن تعملان على إضعاف

مصر وعزلها، ويبين السفير البريطانى أن هذا الأمر غير مرغوب فيه لأى تقدم سريع نحو التسوية[٤٢].

وتلافيا لهذا الموقف، ورغبة فى جذب تعاون عبد الناصر، رأى المسئولون البريطانيون والأمريكيون أن تعرض على عبد الناصر المزايا الاقتصادية والعسكرية والسياسية التى تعود على مصر من جراء حل الخلافات الإسرائيلية العربية، وركز رسل على المساعدة المالية فى بناء السد العالى. وراح السفير البريطانى فى واشنطن يشير إلى نقاط الضعف فى قضية النزاع، وركز على مسألتى النقب وغزة[٤٣].

والواقع أن الظروف لم تكن مشجعة لعبد الناصر ليستمر فى المفاوضات، فقد شعر بقوته، وازدادت صلابته بعد الفوز الذى حصل عليه من جراء رحلته إلى مؤتمر باندونج، إذ نجح فى إبعاد إسرائيل عن المؤتمر بعد أن اعترض على أنها دولة لم تعترف بحدود التقسيم التى رسمها المجتمع الدولى لها[٤٤] . وتمكن بمهارته من إدراج الصراع العربى الإسرائيلى فى جدول أعمال المؤتمر، وجعل البيان الختامى يتناول نصا يدعو إلى تطبيق قرار الأمم المتحدة على فلسطين وتحقيق حل سلمى للقضية الفلسطينية[٤٥] . وعليه تدعم موقفه، تسانده الدعاية الإعلامية التى استخدمها بمهارة، ومن ثم راحت الإذاعة تستفز الإسرائيليين[٤٦].

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فقد استمرت هجمات الفدائيين وتوغلت داخل إسرائيل، تلك التى مارست نشاطها بأمر من عبد الناصر عقب عدوان ٢٨ فبراير ١٩٥٥ على قطاع غزة[٤٧] . وكانت النتيجة أن أعادت إسرائيل الكرة على القطاع وكررت اعتداءاتها فى النصف الثانى من مايو لنفس العام، وتوترت حدود خط الهدنة[٤٨] . وشكت مصر للجنة الهدنة، واجتمع عبد الناصر مع السفيرين البريطانى والأمريكى، وبلّغت الحكومة البريطانية إسرائيل أنها تستهجن بشدة تدابير الثأر - وتقصد هجمات الفدائيين - وناشدت أن تتخذ إسرائيل موقف التعاون مع الجنرال بيرنز Burns رئيس هيئة الرقابة الدولية على الهدنة فى تنفيذ مشروعه الخاص بالإقلال من الحوادث[٤٩].

وقبل أن يغادر ستيفنسون السفير البريطانى القاهرة نهائيا صرح فى مؤتمر صحفى

أن الموقف فى قطاع غزة قابل للانفجار، وأن النصيحة لإسرائيل ومصر بالاعتدال لم تؤد إلى نتيجة[٥٠] . وعندما أثير الأمر فى مجلس العموم البريطانى قال وزير الخارجية إن الحالة تزداد خطورة وتثير قلق بريطانيا التى تبذل ما فى وسعها للتقريب بين مصر وإسرائيل، وأعلن أن مصر رفضت الطلب الإسرائيلى الخاص بإجراء مباحثات مباشرة بين كبار المسئولين فى كل من مصر وإسرائيل، كما ألقى وزير الخارجية المسئولية على الطرفين فى خرق الهدنة، وذكر أن لبريطانيا مصالح فى الشرق الأوسط منذ زمن طويل، وعليها التزامات بموجب التصريح الثلاثى لعام ١٩٥٠، وأنها تحافظ على التوازن، وطالب بضرورة تخفيف حدة التوتر بين الجانبين المصرى والإسرائيلى[٥١] . وكان واضحا من خلال المناقشات تعاطفُ الأعضاء، خاصة المعارضة العمالية مع إسرائيل، ومع هذا ترددت أصوات فى المجلس تدافع عن مصر وتذكر أنها تؤلف نصف العالم العربى، وحذر هؤلاء الأعضاء من عاقبة ربط المصالح البريطانية بالمصالح الإسرائيلية، وأنه لا يجب على بريطانيا أن تجعل العرب يعقدون صلحا مع إسرائيل بالقوة، لأن الوقت وحده هو الكفيل بتحقيق ذلك[٥٢] .

فى تلك الأثناء واصلت مصر تشددها فيما يختص بالملاحة التى تخدم إسرائيل، ففى ١٠ أبريل ١٩٥٥ منعت السلطات المصرية السفينة البريطانية «أرجوبيك» من المرور فى خليج العقبة حيث كانت تحمل مهربات إلى إسرائيل[٥٣] . وفى بداية مايو أدرجت السلطات الجمركية فى مصر اسم سفينتين بريطانيتين فى القائمة السوداء لأنهما ترددتا على ميناء حيفا، وأعلنت لندن أنها لا تقر مصر فى موقفها من مسألة الملاحة فى قناة السويس، وأنه لا حل للمشكلة إلا إذا سويت الخلافات بين العرب وإسرائيل، وهذا لا يمنع بريطانيا من المضى فى الجهود التى تبذلها على اعتبار أن الملاحة فى قناة السويس مسألة مستقلة عن موضوع النزاع العربى الإسرائيلى، وشنت الصحيفة البريطانية التايمز هجومها على مصر لما قامت به تجاه السفينتين البريطانيتين، وقالت إنه يعد تحديا لهيئة الأمم المتحدة وعدم احترام لقراراتها[٥٤] .

وسرعان ما وقعت حادثة فى ٣ يوليو أثارت لندن، إذ أطلقت بطاريات السواحل المصرية النيران على السفينة البريطانية «إنشون» أثناء مرورها فى خليج العقبة بسبب رفض قبطانها الإذعان للأوامر المصرية، ومواصلة السير بعد إنذار التوقف. واحتجت

بريطانيا وطالبت الحكومة المصرية بإصدار تعليمات واضحة إلى البطاريات للامتناع عن مثل هذا العمل، وأن لندن تحتفظ بحقها فى المطالبة بتعويضات والاعتذار عن الحادث[٥٥] . وردت مصر على الاحتجاج وطلبت مراعاة السفن البريطانية للوائح والقوانين المصرية الخاصة بالمياه الإقليمية بدقة[٥٦] . ووجدت الخارجية البريطانية أن رد مصر غير كاف، وطالبت برد أوفى، فقدم نائب وزير الخارجية المصرى اعتذارا شفهيا إلى القائم بأعمال السفارة البريطانية فى القاهرة[٥٧] .

اغتنمت إسرائيل الفرصة، ونددت بالتصرفات المصرية، وكيف أنها حرمت من استخدام حقها الملاحى، ودارت المناقشات فى مجلس العموم البريطانى فى ٢٠ يوليو حول حرية الملاحة الإسرائيلية فى قناة السويس وخطورة منع ذلك، وكيف أنه يهدد سلام العالم، وتولى ناتنج الرد معلنا أن تسوية النزاع العربى الإسرائيلى يمكن أن يعد خير طريقة لإنهاء تدخل مصر فى حرية الملاحة الإسرائيلية عبر قناة السويس، وأن لندن تسلك كل السبل بالطرق الدبلوماسية لوضع نهاية لهذا النزاع، وأن الهدف إيجاد تسوية تضمنها بريطانيا، كما أشار إلى أن الحال فى الشرق الأوسط أصبح قابلا للانفجار[٥٨] .

تلاحقت اعتداءات إسرائيل على الحدود المصرية، ففى نهاية أغسطس شنت هجومها على قطاع غزة وركزت على خان يونس، وأسفر الحادث عن مقتل تسعة وثلاثين شخصا، وفى الشهر التالى احتلت منطقة العوجة المنزوعة السلاح والمتحكمة فى عدة طرق تؤدى إلى داخل الأراضى المصرية[٥٩] . وبالتالى أصبح الأمر خطيرا بعد انتهاك شروط الهدنة. وعندما أعلن عبد الناصر عن صفقة الأسلحة التشيكية فى ٢٧ سبتمبر فقدت لندن صوابها، وراحت الخارجية البريطانية تبحث عن طرق المواجهة لهذا الحدث، وكيف يمكن أن تجعل مصر تحيد عن هذا الاتجاه حتى وإن كان الثمن غاليا ويتضمن التخلى عن إسرائيل[٦٠] . وبطبيعة الحال فقد كان ذلك رد فعل وقتى.

وثارت ثائرة إسرائيل من صفقة الأسلحة التشيكية لمصر، ولم يقتصر هجومها على مصر، وإنما تعداه للاتحاد السوفيتى[٦١] ، وقد بيّن مولوتوف للسفير الإسرائيلى فى واشنطن أن إسرائيل ليس لها أى حق فى الشكوى[٦٢] ويذكر موشى ديان فى مذكراته أنه ساد الاعتقاد بأن «مصر تعد نفسها للدخول فى مواجهة مع إسرائيل فى

القريب العاجل... وأن الصفقة التشيكية جعلتنا نفكر أن هدف مصر هو إزالتنا»[٦٣] . وكانت فكرة شكبوره قريبة من ذلك إذ رأى أن عبد الناصر يأمل أن يكون قائدا للبلاد العربية جميعها ويمحو إسرائيل من على الخريطة. وساد هذا الشعور نفسه في فرنسا أيضا[٦٤] .

راحت إسرائيل تلح في طلب الأسلحة من الغرب، وفي ذلك الوقت لم تستجب لها كل من لندن وواشنطن بالشكل الذى يرضيها، بينما لبت فرنسا طلبها وتسجل جولودا مائير في مذكراتها أن الولايات المتحدة «ألحت إلى فرنسا وكندا بأنها لا تمانع في إمدادنا بالأسلحة، ولكن فرنسا لم تكن في انتظار الإذن من الولايات المتحدة، لأنها كانت قد قررت لأسباب خاصة بها أن تهب لمساعدة إسرائيل»[٦٥] .

جاء تريڤليان السفير البريطاني الجديد إلى القاهرة في الأسبوع الأول من أغسطس ١٩٥٥ حاملا معه تعليمات لندن التي تؤكد أن سياسة بريطانيا تهدف إلى إعطاء مصر كل المساعدة التي يمكن تقديمها؛ مع دفع عبد الناصر ليلعب دورا كبيرا في إنجاز التسوية[٦٦] . وكانت الرؤية البريطانية تدور حول أن النزاع العربي الإسرائيلي يضعف من النفوذ الغربي في الشرق الأوسط، ويفتح الباب على مصراعيه للسوڤيت الذين يبدون متعاطفين مع العرب عامة ومصر بصفة خاصة. لذا أيقنت الخارجية البريطانية تماما أنها إذا أرادت أن يكون لها التأثير على العرب، فلابد من وضع نهاية لهذا النزاع بأسرع ما يمكن[٦٧] . وهو الخط الأمريكي نفسه، فقد أقدم دالاس على محاولة في منتصف أغسطس، فألقى خطابا أعلن فيه أن الولايات المتحدة سوف تتقدم بمبادرة لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي، وأشار إلى بعض ملامح خطة «ألفا»، وطلب من بايرود استطلاع رأى عبد الناصر فيما أعلنه، وجاء تعليقه على مسألتي اللاجئين الفلسطينيين والنقب[٦٨] .

على جانب آخر، واصلت إسرائيل سياستها، وفي أكتوبر احتلت قواتها الكونتلا، وفي الشهر التالي شنت هجوما عنيفا على سيناء من قاعدة العوجة أودى بحياة سبعين شخصا[٦٩] . وأصبحت الحدود مهددة بالانفجار في أية لحظة، وطلب ناتنج مقابلة السفير المصري في لندن، وطلب منه أن تبذل مصر أقصى ما في وسعها للامتناع عن الاشتباك في حوادث مع إسرائيل على الحدود، وأن تتعاون مع الجنرال بيرنز، ولكن

عندما وضع همرشولد Hammarskjold السكرتير العام للأمم المتحدة مقترحاته، رفضت مصر، وطالبت بضرورة وضع علامات على حدود العوجة، وإزالة مراكز الشرطة الإسرائيلية[٧٠] .

فى ذلك المناخ المشحون بالتوتر، كانت المساعى الخاصة بالتسوية مستمرة، وهنا أظهر عبد الناصر شيئا من التعاون لأكثر من سبب، فلم يكن على أهبة الاستعداد للدخول فى حرب مع إسرائيل وخاصة أن السلاح الجديد لم يتم التمرين عليه بعد، كذلك رأى أنه من الممكن أن يسجل نقطه لصالحه لدى الغرب وبالذات بريطانيا علها توفى بكلمتها بشأن تجميد وضع حلف بغداد وعدم توسيعه، أيضا وجد أنه سيحصل على مزيد من الرفعة والشهرة ويصبح رجل السلام، وأخيرا تلك المساعدات الاقتصادية الغربية التى ستقدم له، ومصر فى حاجة إليها وعلى وجه الخصوص مشروع السد العالى.

وحول هذا الإطار، تم لقاء جمع عبد الناصر والسفير الأمريكى، ودار الحديث حول مسألة التسوية، فقال عبد الناصر إنه على استعداد للمضى فى مناقشة القضية الفلسطينية وفقا لقواعد دقيقة سرية[٧١] . وفى الوقت ذاته التقى مع السفير البريطانى، وأبدى الشعور نفسه وزاد عليه، أنه يتكلم بصفته رجلا عسكريا وليس رئيسا للوزراء، يرى أن الطريق الوحيد للوقوف أمام الهجمات الإسرائيلية على الحدود يتمثل فى الاستيلاء على بئر سبع الذى تتخذه إسرائيل قاعدة أمامية لذلك[٧٢] .

كانت كل هذه التحركات تتم بصورة مستترة، حقيقة أن الأخبار تناثرت من هنا وهناك، لكن لم يعلن رسمياً عن أى من هذه الخطوات، إلى أن جاء بيان إيدن الذى ألقاه ضمن خطبته فى ٩ نوفمبر ١٩٥٥ بدار البلدية «جيلد هول Guild Hall» وأزاح النقاب عن بعض ما جاء فى «ألفا» حيث أعلن أنه سوف يتعين على كل من إسرائيل والعرب تقديم بعض التنازلات إزاء مسألة الحدود للتوصل إلى تسوية، وألمح إلى أن الحل النهائى ينبغى أن يقع على الحدود القائمة التى وصلت إليها إسرائيل فى حرب عام ١٩٤٨ والخطوط المتفق عليها فى قرار التقسيم الذى أصدرته الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ والتى يطالب العرب إسرائيل بضرورة الانسحاب إليها[٧٣] . أى حل وسط لحدود جديدة تقع بين الخطين اللذين يتمسك بهما العرب وإسرائيل.

ويسجل إيدن في مذكراته «واقترحت أنه في حالة وصول إسرائيل إلى نوع من الترتيب مع جيرانها العرب حول الحدود، فإن الولايات المتحدة وبريطانيا - ومن المحتمل غيرهما أيضا - على استعداد لتقديم ضمانة رسمية لهذه الحدود للفريقين... وبهذه الطريقة يمكن إعادة الثقة والسلام أخيرا إلى هذا الجزء من الشرق الأوسط، وأضفت أن حكومة جلالتها وأنا على استعداد لتقديم خدماتنا في هذا السبيل»(٧٤) .

وتعد هذه إشارة إلى محور مهم من محاور التسوية، ويرجع إيدن سبب اختياره توقيت الإعلان إلى لحظة أن رأى شحنات الأسلحة السوفيتية تصل إلى مصر، عندئذ أيقن ضرورة القيام بعمل إيجابي، لأن الوضع يزداد خطورة بصورة مستمرة(٧٥). ورحب عبد الناصر ببيان إيدن وعده أول تصريح بناء للقضية منذ حرب فلسطين(٧٦) ، وعده بادرة أمل نحو تسوية مرضية وأساسا صالحا للمفاوضات بين الجانبين، كما أعلن أنه على الأمم المتحدة القيام بدور الوسيط(٧٧) . أما عن إسرائيل، فقد شنت حربا ضارية على إيدن، فهاجمه بن جوريون وأعلن أنه يريد سحق دولة إسرائيل(٧٨) . ولجأ صهاينة بريطانيا إلى تشرشل لمناصرتهم ضد رئيس الوزراء، ووجهت صحافتهم النقد اللاذع له(٧٩) .

وأذيع رسميا أن إيدن اجتمع بالوزراء المختصين وكبار العسكريين لبحث التوتر على الحدود المصرية الإسرائيلية، كما وافق مجلس الوزراء البريطاني على بيان إيدن الذى تعرض لهجمات أنصار إسرائيل في مجلس العموم؛ إذ حملوا على بيانه معلنين رفضهم لانسحاب إسرائيل من أى بقعة أرض وإعطائها للعرب(٨٠) . كما اتهموه بالضعف، وأنه انصاع لأوامر مصر بشأن القيود التى فرضتها على الملاحة الإسرائيلية في خليج العقبة، وأن أى سفينة يجب أن تخطر السلطات المصرية برغبتها في المرور مقدما، وأجاب وزير الخارجية بأن الحكومة البريطانية قبلت الأمر الواقع على أنه ييسر من الناحية العملية مصالحها، وأنها ترى أن حل ذلك يدخل في نطاق الحل الشامل للنزاع العربي الإسرائيلي(٨١) . من هذا يتبين الضغط الصهيوني الذى خضعت له بريطانيا.

عاد «بن جوريون» - مدعم المدرسة الصهيونية - ليتولى رئاسة الوزراء ووزارة الدفاع، وأعلن جهارا أنه على استعداد للاجتماع مع عبد الناصر لبحث تسوية مشتركة، وصرح رئيس الوزراء الإسرائيلي بأن إسرائيل ستلجأ إلى القوة إذ لزم الأمر لفتح الطريق البحرى إلى إيلات عبر خليج العقبة(٨٢) . والواقع أنه منذ تولى بن

جوريون منصبه الجديد وهو يخطط بالاشتراك مع ديان لعمل حربي ضد مصر، وكان الأخير يستعجله في ذلك، والهدف الاستيلاء على قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء خاصة شرم الشيخ لفتح الطريق للملاحة الإسرائيلية في خليج العقبة(٨٣).

لم يقتصر العدوان الإسرائيلي على الحدود المصرية، وإنما شمل أيضا الحدود السورية، وقد أبلغ عبد الناصر السكرتير العام للأمم المتحدة في منتصف ديسمبر ١٩٥٥ محذرا؛ أن مصر وسوريا ستقابلان بالمثل إذا أقدمت إسرائيل على أى عمل مضاد على حدود كل منهما(٨٤) . ومما يذكر أن الاتفاقية الدفاعية التي سبق أن عقدتها مصر مع سوريا والسعودية في مارس ١٩٥٥ كان من بين أهدافها مقاومة العدوان الإسرائيلي، كذلك المعاهدة العسكرية الثنائية التي وقعتها مصر مع سوريا في ٢٠ أكتوبر من نفس العام كان أيضا من بين أهدافها ضد الخطر الإسرائيلي. ومع هذا لم يكن هناك رد فعل على العدوان الإسرائيلي سوى استخدام الفدائيين. وذكرت السفارة البريطانية في القاهرة أن عبد الناصر عقد النية على تحريك بريطانيا والولايات المتحدة ليستخدما تأثيرهما لمنع هجوم إسرائيلي آخر(٨٥) . معنى هذا أن عبد الناصر لم يكن مستعدا لمواجهة إسرائيل عسكرياً.

وفي ٤ يناير ١٩٥٦ افتتح في لندن مؤتمر ممثلي حكومة جلالتها في عواصم الشرق الأوسط برئاسة وزير الخارجية لبحث القضايا التي تمس المصالح البريطانية، ومنها حالة التوتر المتزايدة بين العرب وإسرائيل، وعرض المقترحات الخاصة بالمفاوضات بين الطرفين(٨٦) . كذلك تستعرض الخارجية البريطانية الموقف وتقر تعثر ولادة التسوية، وأنها لن ترى النور دون تعاون مصرى نشط، وأنه من غير الممكن لحكومة عربية أخرى التحرك تجاه التسوية أمام المعارضة المصرية، وأن عبد الناصر يرى أهمية إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، ولكن موقفه الرافض لحلف بغداد أعطاه التحفز ليبقى هذا الصراع حيا، ورغم ذلك فإنه يعد أفضل من أى مصرى آخر بالنسبة للتسوية(٨٧) . وهو قول قريب إلى الصحة، وعلى سبيل المثال فقد حدث أثناء جولة قام بها مساعد وزير الخارجية البريطاني للشرق الأوسط، التقى فيها بعبد الناصر، وإبان تناول العشاء؛ تحدث صلاح سالم وقال إنه حتى لو قبلت إسرائيل قرار الأمم المتحدة لعام ١٩٤٧ الخاص بالتقسيم، فإن العرب لن يقيموا سلاما معها، وحينئذ تدخل عبد الناصر على

وجه السرعة وأصلح الموقف[٨٨].

واستكمالا للطريق المرسوم أرسل الرئيس الأمريكي صديقه أندرسون Andreson - نائب وزير الدفاع السابق ووزير الخزانة اللاحق - مبعوثا إلى عبد الناصر في النصف الثاني من يناير ١٩٥٦، واجتمع معه مرتين، وتكلم عبد الناصر عن مشكلة الأراضي العربية في فلسطين، ومشكلة اللاجئين، ومشكلة محاولة تقسيم العالم العربي إلى قسمين: قسم ينضم للحزام الشمالي، وقسم جنوبي يواجه إسرائيل، وأن التوصل إلى تسوية سريعة أمر مستحيل، وطرح عليه المبعوث الأمريكي لقاءً سريا ومباشرا مع بن جوريون للتفاهم، فأبدى عبد الناصر عدم استعداده لقبول الفكرة، ورفض أن يكتب خطابا بما يريده ويحمله أندرسون إلى بن جوريون، أو أن يكتب لأيزنهاور بمطالبه في التسوية، أيضا عندما ذهب المبعوث الأمريكي إلى إسرائيل والتقى مع بن جوريون، طرحت مسألة الاجتماع بين مصر وإسرائيل[٨٩] . وبالطبع لم يكن عبد الناصر ليقبل.

استمرت المباحثات الأنجلو أمريكية، ووضعت نصب أعينها ثلاثة موضوعات مهمة هي: التسوية الدائمة بين العرب وإسرائيل، ومنع التسلل الشيوعي إلى الشرق الأوسط، والمحافظة على حلف بغداد[٩٠]. وسافر إيدن إلى واشنطن من أجل وحدة هذه الموضوعات، واجتمع مع أيزنهاور في الفترة من ٣٠ يناير إلى أول فبراير، واقترح الجانب البريطاني وضع قوات مسلحة من الدول الغربية - صاحبة التصريح الثلاثي لعام ١٩٥٠ - على الحدود المصرية الإسرائيلة لمنع العدوان، ولكن الجانب الأمريكي عارض ذلك، وفي نهاية المحادثات بين الطرفين، صدر بيان جاء فيه أن صفقة الأسلحة التشيكية زادت من خطر الحرب في الشرق الأوسط، وسجل استعداد لندن وواشنطن لمساعدة اللاجئين في صورة أموال، وتقديم ضمانات للحدود التي يتم الاتفاق عليها، وزيادة عدد مراقبيها، ومحاولة التقريب بين الجانبين العربي والإسرائيلي، وأشار البيان إلى أهمية حلف بغداد من الناحيتين العسكرية والاقتصادية وضرورة بذل الجهد لتقويته[٩١].

من هذا المنطلق لم يكن لقاء واشنطن إيجابيا تماما، وجعل عبد الناصر يدرك أنه لا رجعة في سياسة الأحلاف، وبالتالي تقوض سبب من أسباب رغبته في الوصول إلى التسوية. وعلى أية حال، فقد بدت الظروف عائقا لتقدم مشروع التسوية، خاصة أن

بريطانيا أصبحت شبه متأكدة من أنها لن تتمكن من الحصول على تعاون عبد الناصر.

وجاءت زيارة وزير الخارجية البريطاني إلى مصر في أول مارس ١٩٥٦، لتنضم مع زميلتها التي قام بها المبعوث الأمريكي، كمحاولة نهائية لاستقطاب عبد الناصر، وفتح لويد معه موضوع النزاع العربي الإسرائيلي، لكن عبد الناصر لم يكترث حيث سيطرت عليه المؤامرة البريطانية لتوسيع حلف بغداد، وخرج وزير الخارجية البريطانية بانطباع سيئ عن عبد الناصر[٩٢] . وصرحت لندن بأن الصورة التي عاد بها وزير خارجيتها من رحلته «صورة قاتمة، فهي لا تظهر فقط التهديد المشترك لموقف دول الغرب بسبب ظهور الروح القومية والعداوة التي لا تخف حدتها بين العرب وإسرائيل، بل تظهر أيضا شبح التدخل الشيوعي في القارة الأفريقية، ويكاد هذا الشبح يحجب ما اشتملت عليه الصورة»[٩٣] .

ومع هذا فقد رأى السفير البريطاني في القاهرة، أنه من الممكن تحسين العلاقات البريطانية المصرية التي ساءت إلى درجة كبيرة، ووضع الحلول، وكان منها المساعدة في إيجاد تسوية للقضية الفلسطينية، واستمرار التأكيدات البريطانية لمساندة مصر ضد أي عدوان إسرائيلي[٩٤] . ولكن لم تضع لندن ذلك في الاعتبار. وكما تسجل الخارجية البريطانية «إن مؤشر التشاؤم لإمكانية الحصول على تعاون عبد الناصر سواء في إنجاز التسوية أو في تقليل عداوته للبريطانيين قد ارتفع»[٩٥] . أيضا أشار رؤساء وزراء دول الكومنولث في اجتماعهم بلندن إلى أن عبد الناصر قد استغل النزاع العربي الإسرائيلي «ليستحوذ على مزيد من الإدعاءات المصرية لزعامة العرب»[٩٦] .

ومن المعروف أن عبد الناصر مثل دعامة قوية في إخفاق مشروع التسوية، لأن الشروط التي طالب بتحقيقها كأساس لقبوله حل النزاع العربي الإسرائيلي لم تكن لتقبلها إسرائيل، وبالتالي خشى إذا قدم بعض التنازلات؛ أن يظهر بصورة الرجل الذى تهاون في حق العرب وهو الذى بهرهم بزعامته وقوة شخصيته، وقد عقدوا عليه الآمال لينقذهم مما يعانون منه، وكان من الصعب أن يفقد ذلك، بالإضافة إلى تيقنه من الأطماع الغربية التي يحاربها في كل مكان. ومن ثم سقط مشروع التسوية وفشل السلام مع إسرائيل.

ومضى عبد الناصر فى اجتماعاته وبياناته وخطبه يهاجم إسرائيل، ويبلغ السفير البريطانى فى القاهرة حكومته عن معلومة وصلته أن عبد الناصر يعد عدته ليكون شهر يونيو الذى ستجلو فيه القوات البريطانية عن مصر، هو التوقيت الجيد للدخول فى حرب مع إسرائيل[٩٧] . ووضع هذا الاحتمال أمام رئيس الوزراء البريطانى، وأبرق لأيزنهاور بشأن خطة إيقاف العدوان المصرى المقبل على إسرائيل، وكيف يمكن إنقاذها، وعدم السماح لمصر بإغلاق قناة السويس لما له من تأثير على بريطانيا، ثم يبين إمكانية وصول متطوعين من الاتحاد السوفيتى وألمانيا الشرقية ليحاربوا مع مصر[٩٨] .

وتوهجت الحدود المصرية الإسرائيلية، وفى أبريل شنت إسرائيل هجوما ضاريا على قطاع غزة أسفر عن مقتل ثلاثة وستين شخصا بزعم ضرب قواعد الفدائيين[٩٩] . واستمر التوتر على الحدود قائما، وتدفقت الأسلحة البريطانية والأمريكية على إسرائيل عن طريق فرنسا وكندا، لكن سرعان ما أن تذمرت الأخيرة[١٠٠] . ويذكر إيدن أن حكومته راحت تزود إسرائيل بطائرات من طراز «ميتيور»، وأن فرنسا حذت حذوها، ووافقت واشنطن على ذلك[١٠١] . وفى حديث بين عبد الناصر وتريفليان، أنكر الأخير علمه بصفقة الطائرات، لكنه قال إن بريطانيا والولايات المتحدة يمدان إسرائيل بالقليل من الأسلحة، وأنه ليس من المعقول الاعتراض على إمدادات فرنسا لإسرائيل بعدد من الطيارين المقاتلين للدفاع عنها ضد إمدادات القنابل السوفيتية لمصر التى هدفها المدن الإسرائيلية[١٠٢] .

وكان طبيعيا أن تنزعج مصر، ويصف السفير البريطانى فى القاهرة لحكومته شعور المصريين بأنهم ثائرين لإمدادات الأسلحة الغربية لإسرائيل[١٠٣] . وينتقل عبد الناصر إلى قطاع غزة فى منتصف مايو ويلقى خطابا أمام القوات المسلحة يحمل فيه على الغرب لتعزيزه قوة إسرائيل الجوية[١٠٤] . ويقوم محمود فوزى باستدعاء السفير البريطانى فى القاهرة ويتناقش معه فى مسألة تسليح إسرائيل[١٠٥] .

وأصبح البريطانيون ناقمين على مصر، مدافعين عن إسرائيل، وتعالت الأصوات فى مجلس العموم البريطانى تطالب الحكومة باتخاذ موقف متشدد مع عبد الناصر، لأنه – كما رددت – يتصرف فى قناة السويس تصرف القراصنة، وعليه فلابد من كسر القيود التى وضعها على الملاحة الإسرائيلية فى القناة، وأنه لا يحترم قرارات الأمم

المتحدة، وتعددت أنواع العقوبات التى اقترحها النواب لتفرض على مصر، كان أهمها وقف الإفراج عن رصيد مصر المتجمد من الإسترليني. كذلك صرح المسئولون البريطانيون بعدم رضاهم عن موقف مصر[١٠٦] . ومع هذا لم تتمكن بريطانيا من اتخاذ إجراء مباشر في هذا الصدد. وبذلك يتضح أنه عندما فشلت لندن في مشروع تسوية النزاع العربى الإسرائيلي، واصلت جهودها للعمل ضد مصر، ومدت يد المساعدة لغريمتها.

والسؤال الذى يتبادر إلى الذهن، لماذا لم يتم التخلص من عبد الناصر الذى شكل حجر عثرة في طريق السياسة الغربية المرسومة؟

منذ أن بدأ عبد الناصر يوجه سياسته من منظور لا يدين بالتبعية التامة للغرب، وينتهج لنفسه أسلوبا جديدا في علاقاته معه، يعتمد على الاستقلال في الشخصية وعدم الدوران مع محيط الأحلاف الغربية، بدأت علاقاته تسوء مع بريطانيا، وخاصة أن إيدن سواء وقت توليه وزارة الخارجية أو حينما شغل منصب رئيس الوزراء؛ كان يحمل في قلبه العداء له.

وحتى النصف الأول من عام ١٩٥٥، ورغم ما أقدم عليه عبد الناصر من سياسة معاكسة لبريطانيا، إلا أن الخارجية البريطانية كانت حريصة على استمراره في الحكم، إذ أدخلت في حساباتها إمكانية حدوث الشقاق في الجيش لوجود المتعاطفين مع محمد نجيب، والمعروف موقفه من اتفاقية الجلاء، وأن هذا الوضع يمكن أن يكون ضربة قوية تطيح بالآمال البريطانية في مساندة نظام عبد الناصر الذى وقع الاتفاقية[١٠٧] .

وتمضى الخارجية البريطانية في تصورها في حالة سقوط الحكم القائم، فتصف الفوضى التى يمكن أن تحدث وإن تولى السياسيون القدامى الحكم، وتتعرض لشخصية محمود أبو الفتح الوفدى السابق الذى حرمته الثورة من جنسيته، واتصالاته مع نورى السعيد في بغداد، وكيف أن الأخير زوده بتوصية للحكومة البريطانية، وأن هناك اتفاقا بين الأحزاب المصرية، وخطة تهدف إلى إسقاط نظام عبد الناصر وتنصيب محمد نجيب رئيسا للدولة، وأنه توجد وثيقة بهذا الشأن محفوظة بمكان ما في أوربا، وطلب أصحابها من نورى السعيد أن يؤكد للحكومة البريطانية دوافعهم السامية، وأنه بنجاحهم سيزول الخطر سواء من الشيوعيين أو الإخوان المسلمين، وهدفهم إقامة

علاقات صداقة مع الغرب خاصة بريطانيا، وتشير الخارجية البريطانية إلى أن محمود أبو الفتح موجود فى مونت كارلو(١٠٨) .

لم تستغل لندن هذا التحرك، وكما سجلت فإنها كانت تفضل النظام القائم، كذلك خشيت من الفوضى وعدم الاستقرار مما جعلها لا تستثمر هذه الحركة. وكتب ستيڤنسون فى ١١ يوليو ١٩٥٥ عن انطباعاته بالنسبة للفترة التى قضاها فى منصب السفير البريطانى فى القاهرة، وتعرض لما قدمه النظام الحاكم لمصر، وأنه رغم أخطائه المتعددة، إلا أنه يستحق كل المساعدة التى من الممكن أن تقدمها بريطانيا له(١٠٩) .

لكن الأمر لم يستمر طويلا على هذا المنوال، حيث تلاحقت الأحداث، لينخفض خط الرسم البيانى فى غير صالح عبد الناصر، خاصة مع علاقاته الدافئة بدول الكتلة الشيوعية واتباعه سياسة الحياد، ومع هذا يذكر السفير البريطانى فى القاهرة لحكومته أنه بالرغم من الكراهية المصرية للحلف التركى العراقى والأحلاف العسكرية مع الغرب بصفة عامة، إلا أن العلاقات الأنجلو مصرية لا تعانى الكثير(١١٠) .

وأصبح عبد الناصر من وجهة النظر البريطانية يحمل صفات متعددة، فهو معقد، مغرور، عنيد، مرتاب، محب للسلطة، قوى بسبب الثقة التامة فى نفسه، شجاع ويسيطر على أعصابه، مخاطر بإرادته، ماهر فى التخطيط، قدير فى التنظيم، ونقطة ضعفه نقص تعليمه وقلة خبرته عن العالم، وأنه لا يقول الصدق فى معظم الأحيان، ومصاب بالشيزوفرنيا (انفصام الشخصية)، ولا يعرف أحدا من طبقة الباشوات، ولم يذهب إلى نادى الجزيرة إلا مرة واحدة - كما صرح بنفسه - وأنه دكتاتور وثورى عنيف، محب لخلق الاضطرابات فى الشرق الأوسط، وأخيرا فهو مناور ومغامر(١١١) .

ومع نهاية عام ١٩٥٥ ، وما طرأ عليه من أحداث، خاصة صفقة الأسلحة التشيكية، راودت المسئولين البريطانيين مسألة الإطاحة بعبد الناصر وأبعادها من حيث الإيجابيات والسلبيات، وكان من رأى تريڤليان أن اللحظة لم تحن بعد للقيام بعمل جدى فى هذا الشأن، وأنه - أى عبد الناصر - أكثر فائدة لبريطانيا من غيره سواء أعضاء مجلس إدارة الثورة أو السياسيين القدامى. أما وجهة نظر الخارجية البريطانية فانحصرت فى عدم اتخاذ أى قرار بخلع عبد الناصر، مادامت هناك إمكانية ضمان أن يتولى الغرب مشروع السد العالى ويتم التفاوض مع إسرائيل، ومن هذا المنطلق بذلت

المحاولات للحد من طموحات عبد الناصر من ناحية، والتأثير عليه ليبقى فى الجانب البريطانى من ناحية أخرى[١١٢].

وسرعان ما شغفت لندن بالعمل ضد عبد الناصر، ورأت إشراك واشنطن معها، ويطالب تريفليان بالتعاون الأمريكى النشط وعدم الاكتفاء بالمساندة الأمريكية للسياسة البريطانية، ولم يكن دالاس ليؤيد ذلك، إذ وجد أن بريطانيا قد ارتكبت الأخطاء فى المشرق العربى بصفة عامة، ولم تتبع نصيحة واشنطن[١١٣]. والواقع أن تقارب الأهداف بين بريطانيا والولايات المتحدة كان ملموسا، لكن اختلفت أساليب المعالجة بينهما لاختلاف وجهات النظر، فالولايات المتحدة رغم نزعتها الداخلية فى حب سيطرتها على أماكن نفوذها، إلا أنها نظرت لبريطانيا كرمز تتملكه النزعة الاستعمارية القديمة، وأنه آن الأوان لإسقاط شعور الزهو الإمبراطورى، ويسجل السفير البريطانى فى القاهرة لحكومته محاولة مصر استغلال ذلك، حيث نشرت صحافتها فى نهاية عام ١٩٥٥ أن هناك بعض الاختلافات بين السياسة البريطانية وزميلتها الأمريكية حول الشرق الأوسط، وأن هذا يمكن مصر من الاتجاه لمساندة واشنطن ضد الخطة البريطانية لتوسيع حلف بغداد وإعلاء مركز العراق[١١٤].

أدركت بريطانيا أن للولايات المتحدة مكانة لدى عبد الناصر؛ خاصة تلك العلاقة التى جمعته بمسئوليها سواء من العاملين فى المخابرات المركزية الأمريكية، أو فى السفارة الأمريكية بالقاهرة، وقد اختارت واشنطن بايرود ليكون لها سفيرا فى القاهرة، وكان مساعدا لوزير الخارجية الأمريكية، ويجمعه توافق مع عبد الناصر فى خصال متعددة، ورئى أنه خير من يقنعه بالتحالف مع الغرب وتنفيذ خططه، كما رأت بريطانيا فيه أداة للضغط على عبد الناصر إزاء التعاون مع سياستها[١١٥]، وأصبحت معظم المعلومات التى تضمنتها خطابات السفير البريطانى للندن مستمدة من لقاءات بايرود بعبد الناصر.

حمل ربيع عام ١٩٥٦ التغيير تجاه عبد الناصر بعد أن تبلور خروجه عن الصف الغربى، ولاح فى الأفق فشل تسوية النزاع العربى الإسرائيلى، وهنا تقاربت الرؤى الأنجلو أمريكية تجاه العمل ضد عبد الناصر، وذلك بعد أن اتفق الطرفان على أنه «يشكل عقبة حقيقية فى طريق الغرب ينبغى إزالتها فى أقرب فرصة ممكنة»[١١٦]. وبذلك تركت واشنطن سياسة تحييد عبد الناصر التى

كانت ترى أنها أفضل من تدميره وفقا للمنطق البريطاني.

وبطبيعة الحال كانت بريطانيا تفوق الولايات المتحدة في عدائها لعبد الناصر، وبذلت كل طاقاتها لتتكاتف جهودها مع واشنطن لإبعاده عن طريقهما، فدقت ناقوس الخطر السوفيتي الذى يهدد منطقة البترول مركز المصالح الأمريكية، وعندما عقد اجتماع وزراء خارجية دول حلف جنوب شرق آسيا في ٦ مارس ١٩٥٦ بالعاصمة الباكستانية، تباحث لويد مع دالاس في أوضاع الشرق الأوسط، وبين الأول أن المنطقة تنجرف في اتجاه مجهول، ولا يمكن الاعتماد على عبد الناصر؛ فأجاب الوزير الأمريكي «إن ذلك ما توصل إليه بعض العاملين في الإدارة الأمريكية»[١١٧] . وبصفة عامة فقد تجمعت الظروف المضادة لعبد الناصر على الساحة الأمريكية، وأصبح كل من أيزنهاور ودالاس على استعداد للقيام بخطوة عملية للوقوف ضد عبد الناصر.

ويسجل ناتنج أنه جرت مناقشات بين الجانبين البريطاني والأمريكي عقب عزل جلوب إزاء إمكانية تدبير انقلاب في مصر مماثل للانقلاب الذى أطاح بمصدق في إيران[١١٨] . ولكن اتضح أن الظروف غير متشابهة، فقد نجحت المحاولة الأولى في إيران لوجود معارضة قوية التفت حول الشاه، أما في مصر فالأمر مختلف، ومع هذا فمسألة البحث عن بديل احتلت حيزا في التفكير. وتم استعراض الأسماء من داخل مصر، محمد نجيب، على ماهر، مصطفى النحاس، ولكن رئى أنهم جميعا لا يصلحون، كما أن أى رجل عسكرى لن يختلف عن عبد الناصر[١١٩] . وأثناء وجود دالاس في كراتشي جرى الحديث في هذا الموضوع، وبين السفير البريطاني هناك أن بريطانيا لا تثق فيمن سيحل مكان عبد الناصر[١٢٠] . أما عن البحث خارج مصر للعثور على بديل فاتفقت لندن وواشنطن على الملك سعود[١٢١] ، ولكن لا ليكون ملكا على عرش مصر، وإنما ليسحب الزعامة من عبد الناصر، وقد سجل أيزنهاور رغبته في إعداد السعودية وليبيا للزعامة العربية بدلا من مصر[١٢٢] .

وانطلاقا من محاولات البحث عن وسيلة لإزاحة عبد الناصر، طلب إيدن من ناتنج دراسة تفصيلية، فقدم مذكرة يقترح فيها أساليب تقييد عبد الناصر، وذلك بتقديم المساعدة الاقتصادية والعسكرية لأصدقاء بريطانيا من العرب، وبالطبع لم يرق هذا لإيدن الذى نهر وزير الدولة مصرحا أنه يريد تحطيم عبد الناصر[١٢٣] ، وعاد ناتنج

وأدلى بتصريح لشبكة تليفزيون جرانادا حول أزمة السويس أن إيدن طالب لحظتها باغتيال عبد الناصر(١٢٤) .

وتبعث الخارجية البريطانية لسفيرها بواشنطن فى ١٩ مارس لتنقل له قواعد التخطيط ليقوم بنشاطه، فتذكر له أن عبد الناصر يكن كرها للمصالح الغربية، وارتبط مع الروس، وأن إقصاءه يعتمد على المساعدة الأمريكية، وتطلب من السفير أن يطلع الخارجية الأمريكية على بعض نصوص المادة الإذاعية المصرية التى تهاجم شركات البترول الغربية فى الخليج (الفارسى)، كما تشير الخارجية البريطانية إلى الخطة التى مازالت فى الأذهان وتريد منه عرضها على أيزنهاور ودالاس والمخابرات المركزية الأمريكية لدراسة الطرق والخيارات(١٢٥) .

ومضى التخطيط البريطانى للعنف، وتولته المخابرات البريطانية، وبذلت مساعيها لإشراك المخابرات المركزية الأمريكية معها، وتشكلت لجنة من الجانبين البريطانى والأمريكى، وعقدت اجتماعاتها بلندن فى أبريل ١٩٥٦، وجاءت تعليمات إيدن بتصفية عبد الناصر، وصرح مسئول بريطانى فى اللجنة بأن بريطانيا مستعدة لتحارب معركتها الأخيرة، ومهما كان الثمن فلابد من الانتصار، وعليها أن تواجه احتمال إغلاق عبد الناصر لقناة السويس، وأن الفرصة الباقية هى اغتياله(١٢٦) .

لم توافق المخابرات المركزية الأمريكية، واستدعت كيم روزفلت Kim Roosevelt رئيس قسم الشرق الأوسط للمخابرات - وهو صديق لعبد الناصر - لتعلمه خطة المخابرات البريطانية، فرفضها موضحا آثارها السلبية لما يتمتع به عبد الناصر من شعبية طاغية ليس فقط بين المصريين، وإنما أيضا بين العرب جمعيهم. كما أبلغ دالاس المندوب الأمريكى الدائم فى الأمم المتحدة أن واشنطن لا تفكر فى اللجوء إلى أى عمل متطرف فى الشرق الأوسط(١٢٧) . وعن طريق التأثير الأمريكى على لندن انزوت خطة اغتيال عبد الناصر جانبا.

وكانت المخابرات البريطانية قد قامت بعملية تجسس داخل مصر منذ مفاوضات الجلاء، واستمرت العملية حتى كشف عنها فى ٢٧ أغسطس ١٩٥٦، ورأس الشبكة نائب مدير وكالة الأنباء العربية وهو بريطانى ومعه مجموعة من البريطانيين العاملين فى شركات داخل مصر مثل شركة شل وشركة البرودنشيال للتأمين وشركة ماركونى

واثنين من سكرتيرى السفارة البريطانية فى القاهرة وبعض المصريين تم تجنيدهم، وكان نشاط الشبكة مكثفا فى عامى ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ ، وتركز التجسس على الجيش وخاصة الأسلحة السوفيتية، وعثر مع المتهمين على مستندات تتضمن معلومات عسكرية وسياسية واقتصادية[١٢٨] . لكنها خلت من أى مخطط للإطاحة بعبد الناصر. كذلك تمكنت لندن من بث عميل لها - اسمه الحركى لاكى بريك Lucky Break - لدى أحد المقربين من عبد الناصر[١٢٩] ، وبالطبع ليستقى أخباره لها، ومع هذا لم تتمكن من النيل منه.

ولمس عبد الناصر ما يدبر له، حتى إنه فى حديث صحفى مع مراسل أمريكى صرح بأن البريطانيين يتآمرون للإطاحة به[١٣٠] . وفى مقابلة له مع تريفليان واجهه بقوله: «إنه لن يكون بإمكانكم استخدام سياسة البوارج ضدى مثلما كنتم تفعلون مع فاروق، فأنا بلا عرش، ولا وضع وراثى، ولا ثروة»[١٣١] . فكان ذلك تحديا من عبد الناصر لبريطانيا ودليلا على قوة الشخصية والثقة فى النفس.

وبعد الإخفاق فى اتخاذ أى إجراء مضاد لعبد الناصر، جاءت ضربة سحب الولايات المتحدة لعرض تمويل مشروع السد العالى، وتبعتها فى ذلك بريطانيا، ليكون رد فعل عبد الناصر قويا ومدويا.

هوامش الفصل الرابع

(١) بن جوريون، ديفيد، إسرائيل تاريخ شخصي، الجزء الثاني، ص ٤٥٧ .

(٢) ناتنج، المرجع المذكور، ص ١٢٦ ، * Dayan, Moshe, Story of my life, P. 178.

(٣) نيف، المرجع المذكور، ص ٧٦ * F. O. 371/ 118830, JE 1011/ 1, 1955,

(٤) * Ibid, 108781, JE 10511/ 34, F. O. - Cairo, Dec. 9th, 1954.

(٥) نيف، المرجع المذكور، ص ٧٦.

(٦) الأهرام، عدد ٢٤٨١٦ في ٤ نوفمبر ١٩٥٤، عدد ٢٤٨٣٢ في ٢٠ نوفمبر ١٩٥٤، عدد ٢٤٩٢١ في ١٧ فبراير ١٩٥٥،

Higgins, Rosalyn, United Nations Peace keeping 1946 - 1967, P. 160.

(٧) * F. O. 371/ 108781, JE 10511/ 34, F. O. - Cairo, Dec. 9th, 1954.

(٨) نيف، المرجع المذكور، ص ٧٣، بن جوريون، المصدر المذكور، ص ٤٥٧ .

(٩) إيدن، المصدر المذكور، القسم الثاني، ص ص ٣٧١، ٣٧٢.

(١٠) الأهرام، عدد ٢٤٨١٥ في ٣ نوفمبر ١٩٥٤.

(١١) بن جوريون، المصدر المذكور، ص ٤٦٠ .

(١٢) الأهرام، عدد ٢٤٨٠٣ في ٢٢ أكتوبر ١٩٥٤.

(١٣) * F. O. 371/ 108445, F. O. Dec.1954, Ministerial Meeting of the North Atlantic Council, Paris, Dec. 17th, 18th, 1954.

(١٤) بن جوريون، المصدر المذكور، ص ٤٥٩ .

(١٥) * F. O. 371/ 115865, VR 1076/ 15, Feb. 1st, 1955.

(١٦) * Ibid, Washington - F. O., Jan. 29th, 1955.

(١٧) * Ibid, VR 1076/ 15.

(١٨) * Ibid, VR 1076/ 18, Feb. 1st, 1955. Alpha.

(١٩) * Ibid, 115866, Minutes, Vallat. (Legal Adviser), Feb. 11th, 1955.

(٢٠) * Ibid, 115865, No 18, Brief for Shuckburgh, Feb. 1955.

(٢١) * Ibid, VR 1076/ 22, F. O. Shuckburgh, Feb. 1955.

(٢٢) * Ibid, 115866, VR 1076/ 38, F. O. Feb. 25, 1955.

(٢٣) * Ibid,

(٢٤) محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الثاني، ص ٧٤.

(٢٥) تشايلدرز، المرجع المذكور، ص ١٤٧، عبد الرؤوف عمرو، المرجع المذكور، ص ٣٠٠.

(٢٦) الأهرام، عدد ٢٤٩٣٦ في ٣ أبريل ١٩٥٥.

(٢٧) نفس الدورية، عدد ٢٤٩٣٧ في ٥ مارس ١٩٥٥، عدد ٢٤٩٦٢ في ٢٠ مارس ١٩٥٥.

(٢٨) نفس الدورية، عدد ٢٤٩٣٨ في ٦ مارس ١٩٥٥.

(٢٩) نفس الدورية، عدد ٢٤٩٦٣ في ٢١ مارس ١٩٥٥.

(٣٠) نفس الدورية، عدد ٢٤٩٦١ في ٢٩ مارس ١٩٥٥.

(٣١) * F. O. 371/ 115866, VR 1076/ 41, F. O. - Cairo, March 11th, 1955, No 44, F. O., Shuckburgh, March 23th, 1955.

(٣٢) * Ibid, VR 1076/ 44 A, Cairo - F. O., March 21th, 1955.

(٣٣) * Ibid, VR 1076/ 48, F. O. - Washington, March 31st, 1955.

(٣٤) * Ibid, 115865, No. 16, March, 1955.

(٣٥) * Ibid, 115866/ 50, Washington - F. O., March 31st, 1955.

(٣٦) محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الثاني، ص ص ٧٦، ٧٧.

(٣٧) * F. O. 371/ 115867, VR 1076/ 51, Cairo - F. O., April 1st, 1955.

(٣٨) * Ibid, F. O. - Cairo, April 6th, 1955.

(٣٩) * Ibid, VR 1076/ 57, Cairo - F. O., April 6th, 1955.

(٤٠) * Ibid, 115869, VR 1076/ 107, Cabinet Papers on Alpha, May 20th, 1955.

(٤١) ناتنج، المرجع المذكور، ص ٢٧.

(٤٢) * F. O. 371/ 115868, VR 1076/ 85, Cairo - F. O., May 10th, 1955.

(٤٣) * Ibid, VR 1079/ 91, Washington - F. O., May 12th, 1955, 115869, May 18th, 1955.

(٤٤) محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الثاني، ص ٨٠.

(٤٥) نيف، المرجع المذكور، ص ١٠٣.

(٤٦) * F. O. 371/ 125427, Egypt and the Middle East, F. O., Sept. 30th, 1957.

(٤٧) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، ص ص ٣٤٠، ٣٥٦.

(٤٨) الأهرام، عدد ٢٥٠١٢ في ٢٠ مايو ١٩٥٥، عدد ٢٥٠١٣ في ٢١ مايو ١٩٥٥.

(٤٩) نفس الدورية، عدد ٢٥٠١٧ في ٢٧ مايو ١٩٥٥، عدد ٢٥٠٢٦ في ٥ يونيو ١٩٥٥.

(٥٠) نفس الدورية، عدد ٢٥٠٣٥ في ١٤ يونيو ١٩٥٥.

(٥١) نفس الدورية، نفس العدد، عدد ٢٥٠٣٧ في ١٦ يونيو ١٩٥٥.

(٥٢) نفس الدورية، عدد ٢٥٠٣٩ في ١٨ يونيو ١٩٥٥.

(٥٣) مصطفى الحناوى، قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة، الجزء الثالث، ص ٤٦٧.

(٥٤) الأهرام، عدد ٢٥٩٩٩ في ٧ مايو ١٩٥٥.

(٥٥) نفس الدورية، عدد ٢٥٠٦١ في ١٠ يوليو ١٩٥٥، عدد ٢٥٠٦٥ في ١٤ يوليو ١٩٥٥.

(٥٦) نفس الدورية، عدد ٢٥٠٦٩ في ١٨ يوليو ١٩٥٥.

(٥٧) نفس الدورية، عدد ٢٥٠٧٠ في ١٩ يوليو ١٩٥٥.

(٥٨) نفس الدورية، عدد ٢٥٠٧٢ في ٢١ يوليو ١٩٥٥.

(٥٩) * F. O. 371/ 118830, JE 1011/ 1, 1955, 118855, Chronology, The development of Egyptian Neutralism.

(٦٠) * Kyle, Britain and the Crisis 1955 - 1956, P. 106.

(٦١) مائير، جولدا، حياتي، القسم الثاني، ص ٢٧٧.

(٦٢) * F. O. 371/ 115469, V1023/ 21, F. O., Nov. 1st, 1955.

(٦٣) * Dayan, Op. Cit, P. 180.

(٦٤) * Vaisse, Maurice, France and the Suez Crisis, P. 135, In Suez 1956, The Crisis and its consequences, Edited By WM. Roger Louis and Roger Owen.

(٦٥) مائير، المصدر المذكور، ص ٢٧٨.

(٦٦) * Kyle, Suez, P. 69.

(٦٧) * F. O. 371/ 115469, V 1023/ 19C, F. O., Oct. 30th, 1955.

(٦٨) محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الثاني، ص ص ٨٥، ٨٦.

(٦٩) ناتنج، المرجع المذكور، ص ١٤٠.

(٧٠) الأهرام، عدد ٢٥١٧٧ في ٥ نوفمبر ١٩٥٥، عدد ٢٥١٨٠ في ٨ نوفمبر ١٩٥٥.

ولد همرشولد عام ١٩٠٥ بالسويد ودرس الآداب والاقتصاد والقانون، ونال درجة الدكتوراه في الاقتصاد عام ١٩٣٤، وعمل بالجامعة، ثم تولى إدارة البنك الأهلى السويدى، وبعدها شغل منصب وكالة الخارجية السويدية، وفي عام ١٩٥١ أصبح وزيرا للخارجية السويدية، وأخيرا تم تعيينه فى منصب السكرتير العام للأمم المتحدة فى عام ١٩٥٣، وتمتع بشخصية راقية، واتبع أسلوب العمل الدبلوماسى الهادىء، الأهرام، عدد ٢٦١٩٨ فى ٤ سبتمبر ١٩٥٨.

(٧١) * F. O. 371/ 115469, V 1023/ 20, Cairo - F. O., Nov. 3rd, 1955.

(٧٢) * Ibid, 115471/ V 1025/ 2, Cairo - F. O., Nov. 5th, 1955.

(٧٣) * Ibid, 121233, F. O., Israel and the Arabs, Nov. 1955.

(٧٤) إيدن، المصدر المذكور، القسم الثانى، ص ١٠٤.

(٧٥) نفس المصدر.

(٧٦) * F. O. 371/ 118830, JE 1011/ 1, Cairo - F. O., Jan. 13th, 1956.

(٧٧) تشايلدرز، المرجع المذكور، ص ص ١٥٩، ١٦٠.

(٧٨) * Shamir, Op. Cit., P. 85.

(٧٩) الأهرام، عدد ٢٥١٨٨ فى ١٦ نوفمبر ١٩٥٥، عدد ٢٥١٨٩ فى ١٧ نوفمبر ١٩٥٥، عدد ٢٥١٩١ فى ١٩ نوفمبر ١٩٥٥.

(٨٠) نفس الدورية، عدد ٢٥١٩١ فى ١٩ نوفمبر ١٩٥٥، عدد ٢٥١٩٥ فى ٢٣ نوفمبر ١٩٥٥، عدد ٢٥١٩٦ فى ٢٤ نوفمبر ١٩٥٥.

(٨١) نفس الدورية، عدد ٢٥٢٠٣ فى أول ديسمبر ١٩٥٥.

(٨٢) ناتنج، المرجع المذكور، ص ص ١٣٨، ١٤٠.

(٨٣) * Kyle, Suez, P. 79, Dayan, Op. Cit, P. 181.

(٨٤) * F. O. 371/ 118842, Cairo, Dec. 9th, 1955, Note on current Egyptian Situation.

(٨٥) * Ibid.

(٨٦) * Ibid, 121233, F. O., Jan. 4th, 1956.

الأهرام، عدد ٢٥٢٣٨ فى ٥ يناير ١٩٥٦.

(٨٧) * Ibid, 118861, JE 1053/ 1, F. O. Jan. 7th, 1956.

(٨٨) * Kule, Suez, P. 56.

(٨٩) محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الثانى، ص ص ٩٥، ٩٧، ٩٩، ١٠٠.

(٩٠) الأهرام، عدد ٢٥٢٤٧ فى ١٤ يناير ١٩٥٦.

(٩١) نفس الدورية، عدد ٢٥٢٦٥ فى أول فبراير ١٩٥٦، عدد ٢٥٢٦٦ فى ٢ فبراير ١٩٥٦، عدد ٢٥٢٧٤ فى ١٠ فبراير ١٩٥٦.

(٩٢) نيف، المرجع المذكور، ص ٢٣٧.

(٩٣) الأهرام، عدد ٢٥٣١٢ فى ١٩ مارس ١٩٥٦.

(٩٤) * F. O. 371/ 118861, JE 1053/ 6, Cairo - F. O., March 8th, 1956.

(٩٥) * Ibid, 121235, V 1054/ 87, F. O. Middle East, April 14th, 1956.

(٩٦) * Ibid, 118864, JE 1053/ 73, Commonwealth Prime Minister's Meeting, F. O., June 12th, 1956.

(٩٧) * Ibid, 118869, F. O., Feb. 1956.

(٩٨) * Kyle, Britain and the Crisis 1955 - 1956, PP. 109, 110.

، نيف، المرجع المذكور، ص ٢٩٩.

(٩٩) مائير، المصدر المذكور، ص ص ٢٧٥، ٢٧٦، Dayan, Op. Cit, P. 181

(١٠٠) * Kyle, Suez, P. 100.

(١٠١) إيدن، المصدر المذكور، القسم الثانى، ص ١٠٦، Dayan

(١٠٢) * F. O. 371/ 118863, JE 1053/ 40, 41, Cairo - F. O., May 27th, 1956.

(١٠٣) * Ibid, JE 1053/ 45, F. O., May 25th, 1956.

(١٠٤) الأهرام، عدد ٢٥٣٦٧ فى ١٦ مايو ١٩٥٦.

(١٠٥) نفس الدورية، عدد ٢٥٣٦٨ فى ١٧ مايو ١٩٥٦.

(١٠٦) نفس الدورية، ٢٥٣٦٢ فى ١١ مايو ١٩٥٦، عدد ٢٥٣٦٨ فى ١٧ مايو ١٩٥٦.

(١٠٧) * F. O., 371/ 113579, JE 1015/ 27, F. O., Minutes, June 16th, 1955.

(١٠٨) * Ibid

(١٠٩) * Ibid, JE 1015/ 33, Cairo - F. O., July 11th, 1955.

(١١٠) * Ibid, JE 1015/ 35, Cairo - F. O., July 18th, 1955.

(١١١) * Ibid, 118834, JE 1015/ 97, Cairo - F. O., Dec. 6th, 1956.

(١١٢) * Ibid, 118832, JE 1015/ A, F. O., Dec. 7th, 1955, 121233, V 1054/ 24, Shuckburgh - Patrich, Feb. 13th, 1956.

(١١٣) * Kyle, Suez, P. 101.

(١١٤) * F. O. 371/ 118830, JE 1011/ 1, Cairo - F. O., Jan. 13th, 1956.

(١١٥) * Ibid, 115869, VR1076/ 104, Washington - F. O., June 4th, 1955.

(١١٦) ناتنج، المرجع المذكور، ص ١٦٢.

(١١٧) نيف، المرجع المذكور، ص ٢٧٢.

(١١٨) ناتنج، المرجع المذكور، ص ١٧٢.

(١١٩) * Kyle, Suez, P. 81.

(١٢٠) * F. O. 371/ 118842, JE 1022/ 11, Karachi - F. O., March 7th, 1956.

(١٢١) * Ibid, 118862, JE 1053/ 31, Cairo - F. O., May 5th, 1956.

(١٢٢) نيف، المرجع المذكور، ص ص ٢٧١، ٢٩٠.

(١٢٣) * Kyle, Suez, P. 99.

(١٢٤) الأهرام، عدد ٣٥٩٥٨ فى ٢٥ مايو ١٩٨٥.

(١٢٥) * F. O. 371/ 118869, JE 1071/ 18, F. O. - Washington, March. 19th, 1956.

(١٢٦) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، ص ص ٤٠٣ - ٤٠٥، ٤١٨، ٩٢٤، نيف، المرجع المذكور، ص ٢٩٥.

(١٢٧) نيف، المرجع المذكور، ص ص ٢٩٦، ٢٩٧.

(١٢٨) محمد شكرى حافظ، عبد الناصر والمخابرات البريطانية، ص ص ٢٣، ٣٥، ٣٦، ٤٥، ١٠٧، ١٦١، ١٦٦، ١٦٧.

(١٢٩) * Kyle, Suez, P. 107.

(١٣٠) * F. O. 371/ 118843, JE 1022/ 28, Cairo - F. O., May 26th, 1956.

(١٣١) * Ibid, 118834, JE 1015/ 97, Cairo - F. O., Dec. 6th, 1956.

الفصل الخامس

مشروع السد العالى

نسجت بريطانيا خيوط سياستها تجاه مصر على شكل ثلاثى، تمثل فى حلف بغداد والتسوية الخاصة بالنزاع العربى الإسرائيلى والسد العالى، ولم تكن بمفردها، وإنما شاركتها الولايات المتحدة حيث تشابكت مصالحهما. وكان الارتباط وثيقا بين أن تقدم مصر خدماتها لمشروع التسوية وبين تمويل السد العالى، إذ لابد لها أن تدفع الثمن، وبذلك فإن الإقدام الغربى على التمويل يحمل الطابع السياسى.

ومنذ بداية عام ١٩٥٥ وهذا الموضوع يشغل الساسة البريطانيين، فتسجل الخارجية البريطانية «نحن نؤمن أن الطريق الأمثل لضمان التعاون المصرى الذى هو ضرورى لتحقيق التسوية الفلسطينية يرتكز على المساهمة الجدية فى تكلفة السد العالى»[١] . ثم تعود وتذكر أن الحكومة البريطانية تنظر إلى مشروع السد العالى بعين الارتياح، وتعدد مزاياه من توسيع الرقعة الزراعية وزيادة القوى الكهربائية، وتركز على أنه سيرفع من مكانة نظام الحكم[٢] . معنى هذا أن بريطانيا راغبة فى تثبيت دعائم الحكم القائم فى مصر أثناء هذه الفترة.

لكن مع المماطلة الغربية فى إمداد مصر بالأسلحة، ومولد حلف بغداد، وانتهاج مصر سياسة الحياد، كان لابد لها من البحث عن منبع آخر للمساعدة، وعندما عاد عبد الناصر من مؤتمر باندونج، استقبل صلاح سالم السفير السوفيتى فى القاهرة، ومن بين الموضوعات التى طرحت فى المقابلة، ذلك العرض الذى تقدم به سولود ويقضى برغبة موسكو فى إقامة أى مشروع صناعى مثل بناء سد جديد على النيل فى أسوان لزيادة مخزون مياه الرى والطاقة الكهربائية[٣] .

وكانت مصر قد بدأت تجرى محادثات مع البنك الدولى بشأن تمويل مشروع السد العالى وتفاوضه بخصوص الشروط التى وضعها، وحينما أعلن عبد الناصر رسميا عن صفقة الأسلحة التشيكية فى ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥، ثارت ثائرة إيدن، خاصة بعد أن صرح السفير السوفيتى فى القاهرة أن موسكو سوف تقدم المعونة الفنية والمعدات إلى أى دولة عربية تطلبها، وكرر عرض بلاده بشأن المساهمة فى بناء السد العالى، وحدد هذه المساهمة بالمعونة الفنية والمعدات وأموال يتم تسديدها بسلع خلال خمسة وعشرين عاما[٤] . ونشرت صحيفة الأهرام أخبار تمويل الاتحاد السوفيتى لمشروع السد العالى[٥] . مما أدى إلى فزع الغرب، وعندئذ - وكما يذكر ناتنج - قرر إيدن إبعاد

الدب الروسى عن وادى النيل بأى ثمن[٦] . وأصبح جميع المسئولين البريطانيين متحمسين لالتقاط المشروع، وصرح شكبوره بقوله «إنه من المرعب أن يعطى المصريون مشروع سد أسوان للروس»[٧] .

آمنت بريطانيا أن الورقة الرابحة هى ورقة النيل، وأنه إذا كان السوفيت نجحوا فى صفقة الأسلحة، فلن تدعهم هى والولايات المتحدة يكسبوا الجولة مرة أخرى، وفى ٢٠ أكتوبر دعا إيدن السفير البريطانى فى واشنطن، واستعرض معه الموقف، مركزا على ضرورة أن يمنع الغرب مثل هذا التدخل السوفيتى، وأنه لا وقت لانتظار البنك الدولى وإجراءاته الطويلة، وطلب منه سرعة مساندة الولايات المتحدة[٨] .

وكثف السفير البريطانى فى واشنطن نشاطه، وتعاون مع دالاس فى هذا الشأن، وبعث إلى لندن ليؤكد أن السوفيت يهددون الشرق الأوسط، وأن مسألة صفقة الأسلحة ما هى إلا عملية ثانوية إذا قيست بالصفقة الروسية الخاصة بسد أسوان التى تجعل مصر مستعمرة سوفيتية، وتعنى حشد الفنيين السوفيت على طول وادى النيل، وبالتالى يحل الاتحاد السوفيتى مكان الاحتلال البريطانى لمصر، ثم يذكر أن الولايات المتحدة يمكنها التحرك وتبنى المشروع كمسألة سياسية حتى تبقى موسكو بعيدة عن أرض السويس الموصلة إلى أفريقيا[٩] . وكانت الخارجية البريطانية تضع فى اعتبارها تكاليف المشروع الباهظة، وترغب فى تحمل النسبة الأقل، بينما تكون النسبة الأكبر من نصيب الولايات المتحدة التى - كما يرى السفير البريطانى فى واشنطن - سترفع بند المساعدات الخارجية فى الميزانية لعدة سنوات[١٠] .

صممت بريطانيا ألا تضيع هذه الفرصة من يدها، فإن هذا المشروع يمكن أن يحقق لها أكثر من غرض تسعى إليه، فهو يبعد النفوذ السوفيتى، ومن ثم يدعم النفوذ البريطانى، بالإضافة إلى أنه من الممكن أن يحد من صلابة عبد الناصر، وعليه تصبح لندن صاحبة فضل عليه. وتحرك إيدن على وجه السرعة، وتعجل الرئيس الأمريكى بشأن المشروع، مكررا نفس النغمة التى سيطرت على تفكيره، وهى وصول السوفيت لمراكز المصالح الغربية فى الشرق الأوسط، ووجد التأييد من وزير الخارجية الأمريكى الذى يرى أن الضغط الاقتصادى على مصر هو الطريق المستقيم الموصل للهدف، وقد أثر على أيزنهاور فى قبول تمويل المشروع[١١] .

أما بالنسبة للجانب المصرى، فكان عبد الناصر شديد اللهفة لبناء السد العالى، ورأى فى البداية الاستفادة من الصراع السوفيتى الغربى ليحصل على المزيد من المكاسب، وتسجل الخارجية البريطانية أنه مادام قد حصل على صفقة الأسلحة من الشرق، فهو يفضل الحصول على المساعدات الخاصة بالسد العالى من الغرب، أما إذا وجد صعوبات جمة فى طريق اتفاقه مع الغرب، فمن غير المحتمل رفضه مساعدة الكتلة السوفيتية(١٢) .

ونجحت السياسة البريطانية، إذ اختار عبد الناصر أن يمول الغرب المشروع إنطلاقا من مبدأ التوازن الذى كان أحيانا يحرص عليه، أيضا خشى من التحكم السوفيتى فى الاقتصاد المصرى بهيمنته على مثل هذا المشروع الضخم. وبدأت المشاورات، وراح عبد المنعم القيسونى وزير المالية يتنقل بين العواصم(١٣) . وجرت المفاوضات، وتم إعلان التوصل إلى اتفاق من حيث المبدأ فى ١٦ ديسمبر ١٩٥٥، يقضى بأن يتولى البنك الدولى والولايات المتحدة وبريطانيا تمويل السد العالى بتكلفة تقديرية تبلغ ١,٣ مليار دولار، تنقسم إلى مرحلة أولى تقدر تكلفتها بنحو ٧٠ مليون دولار، وتعد القرض الأول تتحمل الولايات المتحدة ٥٦ مليون دولار وبريطانيا ١٤ مليون دولار. أما المرحلة الأخرى فتغطى بقرض من البنك الدولى قدره ٢٠٠ مليون دولار، بالإضافة إلى ١٣٠ مليون دولار قرض من الولايات المتحدة، ٨٠ مليون دولار قرض من بريطانيا. وتلك القروض تدفع فى هيئة أقساط سنوية وبفائدة ٥٪ وعلى فترة أربعين سنة، وباقى المبلغ تتحمله مصر بالعملة المحلية، هذا بالإضافة إلى منحتين، الأولى من الولايات المتحدة وقدرها عشرون مليونا من الجنيهات، والثانية من بريطانيا وتبلغ خمسة ملايين ونصف مليون من الجنيهات(١٤) .

وكان لإذاعة الاتفاق رد فعله، إذ أعلن السفير السوفيتى بالقاهرة فى ١٨ ديسمبر أن بلاده ترغب فى المساهمة فى المشروع، ولكن الغرب رفض هذا المطلب(١٥) . كذلك شكا كل من رئيس وزراء العراق والرئيس اللبنانى من أن مصر «تحصل بتهديدها على ما تريد من الغرب وعلى أكثر مما يحصل عليه الحلفاء المخلصون»(١٦) .

طلبت لندن وواشنطن من مصر أن تركز برنامجها التنموى على السد العالى؛ بتحويل ثلث دخلها القومى لمدة عشر سنوات لهذا الغرض، ووضع ضوابط للحد من

زيادة التضخم، ومنح عقود البناء على أساس المنافسة مع رفض قبول أى مساعدة من الكتلة الشرقية، وأخيرا ألا تقبل مصر قروضا أخرى أو تعقد اتفاقيات فى هذا الصدد دون موافقة البنك الدولى[١٧] . وغضب عبد الناصر من هذه الشروط، واستحضر أزمة مصر المالية فى عهد الخديو إسماعيل حيث مرارة الإشراف المالى الأوروبى، وجاء يوجين بلاك Eugene Black رئيس البنك الدولى إلى القاهرة ليجرى محادثات مع عبد الناصر ويقنعه بالقبول، وبعد مفاوضات وافق عبد الناصر فقط على أن يكون للبنك حقوق معقولة فى تفقد الإجراءات التى كان من المقرر أن تتخذها مصر لمقاومة التضخم، وعقد اتفاقا يقدم البنك بموجبه قرضا قيمته ٢٠٠ مليون دولار؛ يتوقف على التوصل لاتفاق آخر مع لندن وواشنطن حول شروط تقديم مساعدتهما، وتم الإعلان عن الاتفاق مع البنك فى ٨ فبراير ١٩٥٦، وفى الوقت نفسه قدم عبد الناصر التعديلات التى يراها وفى مقدمتها تعهد بالتنفيذ حتى نهاية المشروع[١٨] .

كان ارتباط قرض البنك بشروط بريطانيا وحليفتها يعنى إخضاع مصر لأغراضهما التى تتعارض مع استراتيجيتها، لذا أصبح متوقعا أن الأهداف لن تتلاقى. وانعكس سوء العلاقات المصرية البريطانية على المشروع، إذ تكاثفت سحب الغضب بين الطرفين، ومع مارس بدا التحول واضحا بعد اخفاق السياسة الغربية فى تطويع عبد الناصر، ورصدت لندن نشاطه المعادى لها ووسائل إعلامه التى استخدمها ضدها، وعدم تعاونه فيما يختص بتسوية النزاع العربى الإسرائيلى، ذلك لم يترك مكانا للتفاهم، وحتى ما سطرته الخارجية البريطانية من حلول حول تحسين العلاقات وتقديم المساعدة فى السد العالى[١٩] ، لم يؤت أكله، لأن الواقع كان شيئا آخر، ومضى التهديد فى حملات الصحافة البريطانية بوقف أى عون لمصر، لدرجة أن هناك من طالب ببناء سد فى كينيا يمنع الماء عن مصر[٢٠] .

أحسن عبد الناصر أنه أساء اختيار الغرب فى تنفيذ المشروع، فأعلن فى حديث له فى ٢ أبريل أن العرض السوفيتى لتمويل المشروع مازال قائما، وأن مصر ستنظر فى أمر الموافقة عليه إذا انقطعت المفاوضات الخاصة بمساعدات الغرب، ورد على الأصوات التى ارتفعت فى بريطانيا تنادى بسحب العرض انتقاما من مصر، واتهم لندن بمحاولتها ضم السودان إليها بشأن الاقتراح المصرى الخاص بتوزيع مياه النيل[٢١]

ورغم أن الخارجية البريطانية نفت ما أعلنه عبد الناصر فيما يتعلق بالسودان[٢٢] ، إلا أن التحريض كان حقيقة، فقد أثارت الصحافة البريطانية السودان ضد السد العالى، كما تناولت الإذاعة البريطانية ومحطة الشرق الأدنى التابعة لبريطانيا نفس الاتجاه، وجمعت السفارة البريطانية فى الخرطوم هذه التعليقات فى كتيب وزعته على السودانيين[٢٣] .

وكتبت الخارجية البريطانية لسفيرها فى القاهرة لتعلمه باتفاقها مع الأمريكيين على التمهل فى المفاوضات الأولية الخاصة بالمشروع، وأن الوقت مازال مبكرا[٢٤] . لكنه يرد عليها بالقول «إنه من الصعب ترك المفاوضات بهذا الشكل لأن ذلك سيجعل عبد الناصر يذهب إلى الشيوعيين»[٢٥] . وبالفعل فقد دار بخلد الخارجية البريطانية ذلك، فهى تقر أن سحب العرض يعنى بناء السد العالى على أيدى السوفيت، وبالتالى سيكون بطاقة دعوة لتحويل مصر للشيوعية، وأن وزير المواصلات المجرى زار الموقع المقرر للبناء بصحبة وزير الإرشاد القومى المصرى، واقترحت لندن بعض الإجراءات للتضييق على مصر، فذكرت أن لديها نقصا كبيرا فى العملة الإسترلينية، ولما كانت تعتمد على الواردات البريطانية، فالنتيجة سوء الحالة الاقتصادية، أيضا تخفيض المعونة الاقتصادية الأمريكية، كذلك العمل على خلق قلاقل لها فى السودان، وأخيرا بذل قصارى الجهد لإجهاض الجهود السوفيتية وإبعاد مصر عن الخطر الشيوعى[٢٦] .

وعرض الموضوع على بساط البحث فى اجتماع المجلس الوزارى لحلف شمال الأطلنطى، وخيم التهديد الشيوعى على المجتمعين، ورئى أن أى سياسة ناجحة فى الشرق الأوسط لابد أن تضع مصر فى اعتبارها، وبالتالى يجب ألا يؤثر الخلاف القائم مع عبد الناصر على الموقف من مشروع السد العالى، وتم استعراض مزاياه، ثم أوضح الجانب البريطانى أن الاقتراحات المصرية جار بحثها، وأن عبد الناصر أبلغ لندن بعدم بدئه فى المشروع حتى يحصل على اتفاق مع الحكومة السودانية، وأنه لا يوجد ما يشير لذلك بعد، ومن ثم فالعمل الجدى فى السد لن يبدأ فى المستقبل القريب[٢٧] . وتحت هذا المعنى تمت مناقشة الموضوع فى اجتماع رؤساء وزراء دول الكومنولث عند استعراض سياسة الحكومة البريطانية[٢٨] .

أرادت بريطانيا إخفاء نواياها وراء السودان، حقيقة أن موافقة الأخيرة لم تكن

مصر قد حصلت عليها، ولكن من الواضح أن لندن قد لعبت دورها فى الخرطوم لإقامة العوائق أمام المشروع. واستمرارا للسياسة البريطانية فى عدم الجهر بالقول، أرسلت الخارجية البريطانية إلى جميع سفرائها فى الشرق الأوسط وواشنطن وباريس فى ٢٨ مايو التعليمات بتجنب الإدلاء بتصريحات رسمية موجهة ضد عبد الناصر لعدم إثارته - رغم نشاطاته العدائية المستمرة ضد المصالح البريطانية - وبينت أن السبب تحذيره حتى لا يعد نفسه لإجراءات مضادة يوجهها لبريطانيا، وأنه تحقيقا لهذه السياسة يجب أن تستمر المفاوضات - الخاصة بالمشروع - بصورة مبدئية(٢٩).

وفى الوقت نفسه يتفق همفرى Humphrey وزير المالية الأمريكى مع مساعد وزير الخارجية البريطانى على العمل من أجل سحب العرض الخاص بمشروع السد العالى، أيضا يتفق دالاس مع لويد فى بداية مايو على جعل هذا العرض يذبل(٣٠)، أى يموت تدريجيا. وبذلك توحدت السياسة الأنجلو أمريكية إزاء المشروع. وزاد اعتراف عبد الناصر بالصين الشعبية الموقف اشتعالا، فينقل السفير البريطانى فى واشنطن لحكومته انفعال دالاس وغضبه، وترجمة هذا الشعور فى لقائه مع السفير المصرى فى واشنطن(٣١). ويعلق تريڤليان على هذه المقابلة بأن أحمد حسين قد تلقى درسا صعبا على يد وزير الخارجية الأمريكى قبل سفره من واشنطن(٣٢).

ويبلغ السفير البريطانى فى القاهرة حكومته أن عبد الناصر فقد الأمل فى الحصول على المساعدة المالية لتمويل المشروع من الغرب، وأنه سيولى وجهه مرة أخرى شطر السوڤيت(٣٣). ويقصد بعد صفقة الأسلحة. واجتمع محمود فوزى مع تريڤليان وبايرود وتباحث معهما فى الموضوع، ويذكر السفير البريطانى أن الوزير تعامل معهما بأسلوب خشن(٣٤).

أصبحت الدلائل تشير إلى التصدع الذى ينذر بالانهيار، ففى ١٩ يونيو أبلغ يوچين بلاك رئيس البنك الدولى مصر، أنها إذا لم تقبل شروط البنك قبل أول يوليو، فإن الحكومة الأمريكية ستكون فى حلٍّ من العرض، وفى ٦ يوليو أبلغت واشنطن مصر، أنها أعادت إلى الخزانة الأمريكية المبلغ الذى كان قد خصص لمشروع السد العالى لإنفاقه على مشروعات أخرى، لكنها أشارت فى ذات الوقت إلى أن العرض الأمريكى مايزال قائما(٣٥). وكان ذلك إيذانا بالرفض رغم عدم الإعلان عنه صراحة.

والتقى محمود فوزى مع تريفليان محاولة من الأول تلطيف الأجواء وإبعاد تهمة الشيوعية عن مصر[٣٦] . ولكن لم تكن هناك أية نتيجة إيجابية.

واقتربت ساعة الفصل، وأصبح عبد الناصر يعى كلية التراجع الأنجلو أمريكى وإن قبلت مصر شروط البنك الدولى جميعها، لذا أراد كشف الأمور على حقيقتها، وطلب من سفير مصر فى واشنطن التبليغ بموافقة مصر، وقبل نقلها إلى دالاس، أعلن الأخير فى ١٩ يوليو سحب العرض الأمريكى لتمويل مشروع السد العالى[٣٧] .

وعلى الفور كتب وزير الخارجية البريطانى مذكرة فى هذا الشأن، وأرفق بها الحديث الذى جرى بين السفير البريطانى فى واشنطن ووزير الخارجية الأمريكى، ويؤكد على أن قرار السحب جاء نتيجة اتفاق أنجلو أمريكى، ويذكر لويد أن بريطانيا فى خلال الأشهر الستة السابقة كانت قلقة بشأن سياسة مصر المالية، ويمضى فى تحليلاته فيبين أن الأمر ربما يرجع إلى أن مصر قد أصبحت مرتبطة بالمساعدة المالية السوفيتية لمشروعات أخرى غير السد العالى، خاصة بعد التخطيط لنهضة صناعية، ورغبتها فى بناء ترسانة بحرية فى الإسكندرية، بالإضافة إلى أن شراءها الأسلحة السوفيتية - أى الصفقة التشيكية - لن يكون المرة الوحيدة، وإنما سوف تتواصل عمليات الشراء، وأخيرا فإن احتياطى الصرف الأجنبى لديها يواصل هبوطه مع ارتباط ذلك بالأرصدة الإسترلينية، ويستفسر وزير الخارجية البريطانى فى النهاية عن كيفية التوفيق بين هذه الأوضاع وشروط البنك الدولى لتنفيذ مشروع السد العالى[٣٨] .

وبذلك يظهر جليا تعاون السياسة الأنجلو أمريكية فى قرار السحب وليس كما يسجل إيدن فى مذكراته «وقد أبلغنا بالقرار دون أن نستشار مسبقا»[٣٩] . ويذكر ناتنج أن إيدن قد اتخذ نفس القرار الأمريكى منذ شهر يونيو، وهو لم يعترض لدى واشنطن عندما قدم ناتنج تقريرا إلى لويد عن محادثاته مع لودج Lodge المندوب الأمريكى الدائم لدى الأمم المتحدة، يتناول فيه أن دالاس ليس على استعداد للمجازفة والتعرض لرفض مؤكد من الكونجرس بسبب المساهمة فى مشروع السد[٤٠] .

وتعددت الأقوال، وكثرت التفسيرات حول أسباب الرفض، وكان للكونجرس الأمريكى موقفه المناوئ، رغبة فى المحافظة على سوق القطن الأمريكية؛ لأن السد العالى

سيرفع من قيمة القطن المصرى، وبالتالى يكتسح السوق العالمية ويؤثر على الأسعار، أيضا انتقاد الأعضاء لتصرفات عبد الناصر خاصة بعد الاعتراف بالصين الشعبية، وأنه لا يستحق أن يعطى أى شىء من المال[٤١]، وكما هو معروف فهناك الضغط الصهيونى داخل الكونجرس، والانتخابات الأمريكية على الأبواب، كذلك رأى دالاس أن عبد الناصر قد قضى على مبادرة الصلح بين العرب وإسرائيل، وأن السوفيت لن يساعدوا مصر فى بناء السد العالى لأنه مشروع ضخم يجهد مواردهم المالية، ثم أن سحب العرض يقضى على حلم عبد الناصر ويؤدى إلى خيبة أمله بين صفوف شعبه، وفى هذا ما يكفى للإطاحة به[٤٢]، أو على الأقل كسر شوكته، وقد أفضى أيزنهاور إلى وزير خارجيته قبل إعلان سحب العرض بيومين بأنه يريد إضعاف عبد الناصر[٤٣].

وفى اليوم التالى لإعلان دالاس سحب العرض الأمريكى لتمويل السد العالى، أعلنت بريطانيا تضامنها مع الولايات المتحدة وسحبت هى الأخرى العرض، ومن ثم سقط قرض البنك الدولى تلقائيا لارتباطه بمساهمة الدولتين. ولم يكن الرأى العام البريطانى مؤيدا للعرض نظرا لما وصلت إليه العلاقات البريطانية المصرية من تدهور خطير، وتساءلت الصحافة البريطانية «كيف تذهب أموال دافعى الضرائب إلى الكولونل ناصر»، «لماذا نساعد ناصر على أن يبقى فى السلطة»[٤٤]. حقيقة أن بريطانيا كانت تفضل استمرار اتباع سياسة النفس الطويل، واستخدام العرض لخدمة أغراضها، ولكن أمام تصرفات عبد الناصر تراجعت عن هذه السياسة ورأت التعجيل بالنهاية.

علم عبد الناصر بقرار سحب العرض الأمريكى أثناء عودته من مؤتمر بريونى، وكان يرافقه نهرو على نفس الطائرة، الذى وصف إعلان دالاس بأنه شديد اللهجة[٤٥]. وراح عبد الناصر يفكر فى إجراء الرد على ذلك. ومضت الصحافة المصرية تفند الأسباب التى اعتمد عليها الغرب فى تراجعه عن المشروع، سواء الخاصة بالاقتصاد المصرى، أو النشاط الصهيونى، وقرب الانتخابات الأمريكية، أو إرغام مصر على الصلح مع إسرائيل، كما نشرت أن الاتحاد السوفيتى على استعداد لتمويل المشروع دون شروط[٤٦].

وفى حفل افتتاح مشروع خط أنابيب البترول من السويس إلى مسطرد فى ٢٤

يوليو، خطب عبد الناصر وأعلن أن الاقتصاد المصرى سليم، وأن البريطانيين والأمريكيين لن يستطيعوا أن يتحكموا فى مصر، ثم وجه إليهم عبارة «موتوا بغيظكم، فلن تتمكنوا من فرض إرادتكم على مصر»[٤٧] . وتم استدعاء وزير التجارة المصرى على عجل من لندن، وأعلن فى نفس اليوم أن عبد الناصر وعدداً من مرافقيه سيقومون بزيارة إلى الاتحاد السوفيتى وبعض دول أوربا الشرقية فى منتصف أغسطس[٤٨] .

ووقف ويزر الخارجية البريطانى فى مجلس العموم يقول إن حكومته مهتمة باستغلال مياه النيل، وأن مزايا مشروع السد العالى كان يجب أن توزع بعدالة على شعوب حوض النيل جميعها، وأن المشروع لا يتطلب قدراً كبيراً من العون المالى الخارجى فحسب، بل يقتضى أيضا وجود إشراف صارم من جانب مصر على اقتصادها الداخلى، وأن سحب العرض هو بسبب توسع مصر فى أعمال الدفاع والتصنيع، ثم بين أن تنمية العلاقات بين بريطانيا ومصر تتوقف على رغبة مصر فى احترام المصالح البريطانية فى الشرق الأوسط[٤٩] . وردد السفير البريطانى فى القاهرة القول نفسه للمسئولين المصريين، معربا عن أمله فى ألا يؤثر ما حدث على العلاقات البريطانية المصرية[٥٠] . ولكن الواقع أن العلاقات كانت قد وصلت إلى حافة الانهيار.

وعلى أية حال فقد وضع الإجراء الأنجلو أمريكى الخاص بسحب عرض تمويل السد العالى حدا لنهاية فصل من مسلسل الصراع الذى احتدمت حلقاته، ليبدأ فصل آخر جديد.

هوامش الفصل الخامس

(١) * F. O. 371/ 115865, VR 1076/ 21, F. O. Feb. 12th, 1955.

(٢) * Ibid, 115468, Levant Dep. Feb. 24th, 1955.

(٣) ناتنج، المرجع المذكور، ص ١٣٣.

(٤) نفس المرجع، ص ١٦٧.

(٥) الأهرام، عدد ٢٥١٥٢ فى ١١ أكتوبر ١٩٥٥، عدد ٢٥١٥٣ فى ١٢ أكتوبر ١٩٥٥.

(٦) ناتنج، المرجع المذكور، ص ١٦٦.

(٧) * Kyle, Britain and the Crisis, 1955 - 1956, P. 108.

(٨) * Kyle, Suez, P. 83.

يذكر محمد حسنين هيكل فى كتابه «ملفات السويس» ص ص ٣٧٢، ٣٨١، ٧٧٧ أن بريطانيا لم تكن مقتنعة، ولكن إيدن رأى مسايرة الولايات المتحدة فى خططها الجديدة، ويسترشد بوثيقة هى خطاب من السفير المصرى بواشنطن عن العوائق التى كانت تضعها بريطانيا عن طريق الموظفين الإنجليز فى السودان وفى البنك الدولى. والواقع أن وثائق وزارة الخارجية البريطانية تفيد بتحمس لندن للمشروع، وأنها هى التى ضغطت على الولايات المتحدة وليس العكس، ولكنها تشير إلى أن المشروع قوبل بعدم ارتياح من السودان لأنه سيسبب حدوث فيضان أثناء بنائه، كما أنه يحد من نصيب هذا البلد فى المياه المتاحة له. * F. O. 371/ 115865, VR 1076/21, F.O. Feb. 12th, 1955.

(٩) * Ibid, 115469, V 1023/ 22, Washington - F. O. Nov. 7th, 1955.

(١٠) * Ibid.

(١١) نيف، المرجع المذكــور، ص ٧٧١، Kyle, Britain and the Crisis, 1955 - 1956, PP. 108, 109.

(١٢) * F. O. 371/ 118832, JE 1015/ A, F. O., Dec. 7th, 1955.

(١٣) الأهرام، عدد ٢٥١٧٨ فى ٦ نوفمبر ١٩٥٥، عدد ٢٥٢٢١ فى ١٩ ديسمبر ١٩٥٥، تشايلدرز، المرجع المذكور، ص ١٥٩.

(١٤) عبد الرؤوف عمرو، المرجع المذكور، ص ص ٣٤٤، ٣٤٥، نيف، المرجع المذكور، ص ١٧١، ناتنج، المرجع المذكـور، ص ١٦٧، الأهرام، عـدد ٢٥٢٢٣ فى ٢١ ديسمبر ١٩٥٥.

(١٥) صلاح بسيونى، المرجع المذكور، ص ٢٣.

(١٦) محمد عودة، المرجع المذكور، ص ٢٠٥.

(١٧) ناتنج، المرجع المذكور، ص ص ١٦٧، ١٦٨، تشايلدرز، المرجع المذكور، ص ١٦٣.

(١٨) ناتنج، المرجع المذكور، ص ص ١٦٨ - ١٧٠.

(١٩) * F. O. 371/ 121234, V 1054/ 41, F. O., Middle East, Feb. 27th, 1956, 118861, JE 1053/ 6, Cairo - F. O., March. 8th, 1956.

(٢٠) محمد صفوت، المرجع المذكور، ص ٢٩.

(٢١) الأهرام، عدد ٢٥٣٢٧ فى ٣ أبريل ١٩٥٦.

(٢٢) نفس الدورية، عدد ٢٥٣٢٩ فى ٥ أبريل ١٩٥٦.

(٢٣) محمد صفوت، المرجع المذكور، ص ٢٨.

(٢٤) * F. O. 371/ 118862, JE 1053/ 20, F. O. - Cairo, April 6th, 1956.

(٢٥) * Ibid, JE 1053/ 21, Cairo - F. O., April 9th, 1956.

(٢٦) * Ibid, F. O. - Cairo, April 6th, 1956.

(٢٧) * Ibid, 121236, V 1054/ 95, Ministerial Meeting of the Nato, April, 1956

(٢٨) * Ibid, 118864, JE 1053/ 73, Commonwealth Prime Minister's Meeting.

(٢٩) * Ibid, 118862, F. O., Shuckburgh, May 28th, 1956.

(٣٠) * Bowie, Robert, Eisenhower, Dulles, and the Suez Crisis, P. 192, In Suez 1956, The Crisis and its Consequences, Edited By WM. Roger Louis and Roger Owen.

(٣١) * F. O. 371/ 118855, JE 10345/ 2, Washington - F. O., June 8th, 1956.

(٣٢) * Ibid, 118843, JE 1022/ 28, Cairo - F. O., May 26th, 1956.

(٣٣) * Ibid, JE 1022/ 36, Cairo - F. O. June 16th, 1956.

(٣٤) * Ibid, JE 1022/ 28, Cairo - F. O., May 26th, 1956.

(٣٥) صلاح بسيونى، المرجع المذكور، ص ٢٤.

(٣٦) * F. O. 371/ 118843, JE 1022/ 43, Cairo - F. O., July 11th, 1956.

(٣٧) Bowie, op. cit., P. 193 ، صلاح بسيونى، المرجع المذكور، ص ص ٢٤، ٢٥.

(٣٨) F. O. 371/ 118864, JE 1053/ 74G, Memorandum by the Secretary of State * for Foreign Affairs, F. O., July 19th, 1956.

(٣٩) إيدن، المصدر المذكور، القسم الثانى، ص ٢٣١.

(٤٠) ناتنج، المرجع المذكور، ص ص ١٧٥، ١٧٦.

(٤١) F. O. 371/ 118843, JE 1022/ 30, Cairo - F. O., May 29th, 1956, Kyle, Suez, * P. 124.

(٤٢) ناتنج، المرجع المذكور، ص ١٧١.

(٤٣) نيف، المرجع المذكور، ص ٣٥٣.

(٤٤) * Kyle, Suez, P. 128, Kyle, Britain and the Crisis, 1955 - 1956, P. 110.

(٤٥) * Gopal, op. cit., P. 174.

(٤٦) الأهرام، عدد ٢٥٤٣١ فى ٢١ يوليو ١٩٥٦، عدد ٢٥٤٣٢ فى ٢٢ يوليو ١٩٥٦.

(٤٧) نفس الدورية، عدد ٢٥٤٣٥ فى ٢٥ يوليو ١٩٥٦.

(٤٨) نفس الدورية، عبد الرؤوف عمرو، المرجع المذكور، ص ٣٧٩.

(٤٩) نفس الدورية.

(٥٠) نفس الدورية، عدد ٢٥٤٣٦ فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦.

الفصل السادس

إعلان تأميم شركة قناة السويس
والموقف الدولى

ارتبطت قناة السويس بتاريخ مصر الحديث والمعاصر ارتباطا وثيقا، وشكلت جزءا من كفاحها الطويل طوال سنوات ملؤها المرارة والشقاء. ومنذ حفر القناة، والشركة الفرنسية التى حصلت على امتيازها تتحكم فيها، ومقرها باريس. ونتيجة لظروف مالية صعبة مرت بها مصر، آل نصيبها من الأسهم إلى بريطانيا، وغدت شريكة لفرنسا، ولم تكن مصر تحصل من أرباح القناة إلا على القدر الضئيل، وعلى سبيل المثال فقد وصل دخل القناة ٣٥ مليون جنيه أى مائة مليون دولار عام ١٩٥٥، وبلغ نصيب مصر مليون جنيه فقط[١] . وكان ميعاد انتهاء عقد امتياز الشركة يحين عام ١٩٦٨، وتعود بعد ذلك التاريخ لملكية مصر.

وإبان مفاوضات الجلاء انتاب القلق شركة قناة السويس، حيث تجد الأمان فى ظل الوجود البريطانى الذى يتخذ من منطقة القناة قاعدة له، ومع بداية عام ١٩٥٣ فكرت لندن وواشنطن فى إنشاء هيئة للمنتفعين بالقناة لتكون بديلا عن القاعدة البريطانية فيما يختص بحماية القناة، ونشط أعضاء مجلس إدارة الشركة البريطانيون، وأشار أحدهم إلى خطورة الأوضاع فى القناة بعد الجلاء وإمكانية تأميم المصريين للشركة، وتكون ما عرف باسم «جماعة السويس» من أعضاء البرلمان البريطانى، وتولت هذه الجماعة الدفاع عن الشركة، ووضعت نصب أعينها ما حدث فى إيران عندما تم تأميم البترول، وخشيت من إقدام مصر على مثل تلك الخطوة بالنسبة للقناة، وما يمكن أن يترتب على ذلك من أخطار على الملاحة[٢] .

على الجانب الآخر، وفى عام ١٩٥٥ رأت مصر أنه أصبح من حقها أن تعدل الأوضاع الاستغلالية للشركة، فكتب تريڤليان إلى حكومته يقول «تبنت الحكومة المصرية أساليب جديدة للتسلل إلى الشركة لتوسيع اشتراك مصر فى إدارتها وتيسير أعمالها إلى أقصى حد ممكن، وللحصول على أكبر قدر من المال»[٣] . ولكن الشركة رفضت المطالب المصرية.

وأثناء المحادثات الأنجلو فرنسية عن الشرق الأوسط، استعلمت الحكومة الفرنسية عن وضع الشركة بعد جلاء القوات البريطانية عن قاعدة القناة، فأبلغتها الخارجية البريطانية أن مصلحتها تتمثل فى ضمان حرية الملاحة فى قناة السويس[٤] . وتذكر لندن أن الحكومة الفرنسية تقربت من بعض الدول البحرية بعد توقيع اتفاقية الجلاء

مباشرة، ودعتها لتبليغ مصر اهتمامها بحرية الملاحة، ثم تتعرض الخارجية البريطانية لمسألة القيود المفروضة على السفن الإسرائيلية بالنسبة لقناة السويس[٥] .

سيطر التوتر على شركة قناة السويس، واستبعدت أن تعود القناة لمصر، وكثفت نشاطها، فذهب مديرها العام الفرنسي إلى نيويورك، واتصل بشركات البترول الأمريكية الكبرى صاحبة المصالح فى الشرق الأوسط لاهتمامها بالقناة طريق البترول إلى الغرب، وتحدث مع مسئوليها عن رغبة الشركة فى تعميق وتوسيع القناة، وأنه لما كان هذا الأمر مكلفا وعقد امتياز الشركة ينتهى عام ١٩٦٨ ، فلن تتمكن من تغطية مصروفاتها، وطلب أن تسانده شركات البترول فى مد امتياز الشركة عشرين سنة أخرى، أو أن تؤسس شركة جديدة تحصل على امتياز جديد ويكون للحكومة المصرية فيها نصيب[٦] . ومما يذكر أن شركة قناة السويس كانت قد أهملت القناة تماما فيما يتعلق بالتحسينات.

وفى لقاء جمع الصحفى محمد حسنين هيكل مع أحد أعضاء مجلس إدارة الشركة بالسفارة البريطانية فى القاهرة، فتح الأول موضوع مشروعات تعميق القناة وتوسيعها، فما كان من عضو مجلس الإدارة إلا أن أفصح عما تكنه الشركة، وفى اليوم التالى كتب الصحفى يقول «لو كان لى فى شركة قناة السويس صديق لقلت له صراحة: قل لأصحابك يسكتون عن الجرى والرمح، خير لهم أن يسكتوا أو يسكنوا»[٧] ، ونشر مساعى مدير عام شركة القناة فى نيويورك.

كان عبد الناصر يعى الموقف جيدا، ويدرك أن شركة قناة السويس تعد للأمر عدته، ولن تدعه يمر طبيعيا، ومنذ بداية عام ١٩٥٦ تحدث مع أحمد حسين سفير مصر فى واشنطن، وطلب منه إثارة المسألة، وبيان كيف أن الشركة تهمل القناة بهدف الضغط على مصر لتحقيق مطالبها[٨] .

والواقع أن اهتمام حكومة الثورة بموضوع قناة السويس ظهر مبكرا؛ ففى أعقاب توقيع اتفاقية الجلاء، كُلفت إدارة التعبئة العامة بالقوات المسلحة بالعمل للحصول على البيانات اللازمة والمعلومات الكافية عن نشاط الشركة وإيراداتها[٩] . وفى الخطبة التى ألقاها عبد الناصر فى ١٧ نوفمبر ١٩٥٤ أشار إلى الفترة المتبقية من عمر الامتياز،

وكيف ستكون فترة تحضير حتى يكون المصريون على أتم استعداد لإدارة القناة بعد تسلمها من الشركة، وفى فبراير ١٩٥٥ شكلت لجنة للقناة برئاسة نائب رئيس الوزراء، وقد أشار الرئيس اليوغوسلافى تيتو إلى أنه فى اجتماعه مع عبد الناصر فى هذا التوقيت، وبينما كانا على يخت فى القناة، حدث عبد الناصر ضيفه مصرحا بأنه مادامت مصر قد أصبحت مستقلة، فلن يسمح بإدارة أجنبية على أرض وطنه وسيؤمم شركة القناة، وفى خطبة له فى ١٢ أغسطس ١٩٥٦ أعلن أنه فكر فى تمصير القناة من قبل سنتين ونصف سنة[١٠] .

وأثناء لقاء عبد الناصر مع وزير الخارجية البريطانى فى أول مارس ١٩٥٦، تطرق الحديث إلى أهمية قناة السويس، وذكر لويد أن بريطانيا تعدها جزءا من مجمع بترول الشرق الأوسط، فبين عبد الناصر أن الدول العربية تتقاضى ٥٠٪ من أرباح البترول، فى حين لا تتقاضى مصر سوى ٥٪ من أرباح القناة، وأن المفروض أن تعامل مصر معاملة الدول المنتجة للبترول[١١] .

مثلت القناة أهمية كبرى على الساحة الدولية، وقد ذكر رئيس مجلس ادارة شركة قناة السويس تعبيرا تردد كثيرا فى خطابات إيدن إذ قال «القناة هى وريد الدورة الدموية للبترول فى العالم»[١٢] . وتعد بريطانيا من أكثر الدول انتفاعا بالقناة، فثلث السفن المارة بها هى سفنها، وبلغ البترول الذى ينقل إليها ٢٠ مليون طن عام ١٩٥٥، بالإضافة إلى تجارتها مع الشرق الأوسط التى مثلت ٢٥٪ من حجم تجارتها[١٣] ، كل ذلك يتم عبر القناة. وبجوار الأهمية الاقتصادية، هناك الأهمية الاستراتيجية للقناة، فهى طريق بريطانيا لدول الكومنولث، ويمر بالقناة ستون ألف جندى بريطانى، أيضا كانت بريطانيا صاحبة أكبر حصة فى القناة بما تملكه من أسهم إذ بلغت ٤٤٪ من إجمالى الأسهم[١٤] .

من أجل ذلك كانت لندن تخشى على القناة من عبد الناصر، وأثير هذا الموضوع مرارا فى الخارجية البريطانية من منطلق أن نمو قوة عبد الناصر وارتباطه بالاتحاد السوفيتى يعطيه قبضة خطيرة على الاستخدام الدولى للقناة[١٥] . وفى ذلك ما يثبت أن بريطانيا ترى فى القناة مؤسسة دولية. وتأكيدا لهذا المعنى؛ بعثت الخارجية البريطانية إلى سفيرها بالقاهرة تسجل له ضرورة المحافظة على المصالح البريطانية فى القناة، وأنه

على أعضاء مجلس إدارة شركة القناة البريطانيين والشركات الأمريكية للبترول مواصلة الاهتمام بحق استخدام القناة[١٦] .

وقلقت لندن بشأن وضع القناة بعد انتهاء مدة امتيازها، وأعلنت فى مايو ١٩٥٦ عن أهمية اتخاذ الترتيبات الصالحة واللازمة لضمان مستقبلها، ورأت ضرورة بحث ذلك مع الحكومة المصرية، كما أشارت إلى أن شركة قناة السويس تدرس هذه المسألة[١٧] . وجرت مناقشات فى مجلس العموم البريطانى، وصفت القناة بأنها ممر ملاحى دولى، وطالبت بإبعاد سيطرة عبد الناصر عليه، وطلب أعضاء المجلس إثارة المسألة مع واشنطن وباقى العواصم الغربية على أساس أنها صاحبة المصلحة لتقرير مستقبل القناة، ورد ناتنج على المناقشات بأن الحكومة البريطانية ترى ضرورة عقد اتفاق مرض بشأن مستقبل القناة عند انتهاء امتيازها[١٨] . هنا صرح أنور السادات قائلا «إن القناة جزء لا يتجزأ من مصر، وأن مصر لن تسمح بأن تؤلف ثغرة تهدد سياسة البلاد واستقلالها، وعلى بريطانيا أن تتوقف عن التدخل فى شئون مصر»[١٩] .

ويذكر ناتنج أنه أثناء مفاوضات السد العالى، ولما وجد عبد الناصر المماطلة فى الرد على اقتراحاته بشأن شروط البنك الدولى، أفضى إلى سفير مصر فى واشنطن بأنه إذا عدل الأمريكيون عن تعهداتهم فى عرض التمويل، فإنه سوف يحصل على النقد الأجنبى اللازم لبناء السد العالى بتأميم شركة قناة السويس وتحويل عائدها الضخم إلى الخزينة المصرية[٢٠] .

وهكذا يتبين أن عبد الناصر قد عقد العزم على اتخاذ خطوة التأميم كجزء متمم لإسدال الستار على النفوذ الأجنبى الذى عانت مصر منه طويلا، وذلك بعد أن أدرك هذه الخلفيات؛ إذ أصبح واضحا أن الخطط تحاك، والنتائج ليست فى صالح مصر، وأن عليه كسب الوقت والإقدام على مثل هذا الإجراء، خاصة بعد أن بلغت شهرته الآفاق وتثبت وضعه الشرعى عقب فوزه فى انتخابات رئاسة الجمهورية. ذلك جميعه دفعه لتأميم شركة قناة السويس.

والسؤال الذى يفرض نفسه، هل استشار عبد الناصر السوفيت فى هذه الخطوة؟ تذكر الخارجية البريطانية أنه - دون شك - كانت لديه مساندة الاتحاد السوفيتى[٢١].

والواقع أن الظروف قدمت نفسها لعبد الناصر، ومن المحتمل أنه تناقش مع موسكو حول الموضوع، لكنه حرص تماما على كتمان الأمر، وأعد له خطة محكمة بالاتفاق مع محمود يونس - ضابط المخابرات المسئول في منطقة القناة - كما لو كانت معركة حربية، وحدد معه ساعة الصفر ليضفي السرية التامة على التنفيذ حتى لا يجهض، ومن ثم فإنه لم يكشف أوراقه بالنسبة للوقت، لكن بالنسبة للمبدأ فهو أمر ملموس. هذا ونضع في الاعتبار أن الإحساس الداخلي لعبد الناصر كان يطمئنه إلى أن السوفيت سيكونون بجواره في كل تصرف يطيح بالمصالح الغربية. ومما يذكر في هذا الصدد أنه عندما تلقى نبأ سحب العرض الأمريكي لتمويل السد العالي تبادرت إلى ذهنه على الفور مسألة التأميم، وكان معه نهرو ولم يطلعه على ما دار بخلده، إذ أراد الانفراد بالقرار دون أي تأثير خارجي ربما يثبط من عزيمته.

كان عبد الناصر يتوقع خطورة ما سيقدم عليه، وأدرك إمكانية أن يقع عدوان بريطاني على مصر نتيجة التأميم، ولما كانت لمصر صلات مع منظمة أيوكا في قبرص وبعض القوى المتحررة في مالطة وعدن، فقد أرسل إليها لسبرغور الموقف الحربي لبريطانيا، ووضع رؤية نسبية بمعنى أن الخطورة تمثل ٩٠٪ قبل ١٠ أغسطس أي عقب أسبوعين من إعلان التأميم، ثم يكون العد التنازلي لانخفاض درجة الخطورة، فتصل إلى ٦٠٪ في سبتمبر، وإلى ٤٠٪ في النصف الأول من أكتوبر، وإلى ٢٠٪ بعد ذلك[٢٢] .

كذلك رأى عبد الناصر أن القوات البريطانية متناثرة، وأن التعبئة والتنظيم لإعداد حملة يتطلب على الأقل مدة شهرين، وبالنسبة لاحتمال اشتراك الولايات المتحدة في عمل عسكري ضد مصر، فقد وجد أن الانتخابات هي الشغل الشاغل لها، بالإضافة إلى أن دالاس لا يحبذ استخدام القوة ويفضل عليها الضغط الاقتصادي[٢٣] . أما عن التعاون العسكري بين بريطانيا وفرنسا، فقد سجل عبد الناصر أنه قائم بسبب غضب فرنسا من مساعدة مصر لثورة الجزائر[٢٤] . وليس كما ذكر ناتنج أنه استبعد اشتراك فرنسا نظرا لعدم تطابق السياسة الأنجلو فرنسية نتيجة حلف بغداد، ولانشغالها بثورة الجزائر[٢٥] . وبالنسبة لإسرائيل، فلم يكن يصدق أن تستخدمها بريطانيا وفرنسا ذريعة لمحاولة الاستيلاء على القناة بالقوة كما أبلغ ناتنج بذلك فيما بعد[٢٦] . إذ اعتقد أن

مثل هذا التعاون سيكون له أثره السيئ على الدول العربية، وكانت بريطانيا على وجه الخصوص تريد علاقة طيبة مع هذه الدول.

وبعد إعداد الخطة المحكمة لتأميم شركة قناة السويس، بدأ التنفيذ، ووقف عبد الناصر في يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٦ في ميدان المنشية بالإسكندرية ليلقى خطبته في عيدها بعد انقضاء أربع سنوات على رحيل فاروق عنها، واستعرض في الخطبة موضوعات متعددة، وركز على قصة تمويل السد العالى، وربط بين يوجين بلاك مدير البنك الدولى وبين دلسبس De Lesseps ، وكان الاسم الأخير هو الاسم الحركى لعملية التأميم، وردده كثيرا حتى يتأكد تماما محمود يونس الذى وكلت له مهمة الاستيلاء على مقر شركة قناة السويس، تلك التى انتقدها عبد الناصر، وذكر أن مصر ستبنى السد العالى من دخل القناة الذى يبلغ مائة مليون دولار سنويا، وفى نهاية خطبته أعلن «تأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية» وما يترتب على ذلك من إجراءات، أهمها تعويض المساهمين وحملة التأسيس عما يملكونه من أسهم وحصص بقيمتها مقدرة بحسب سعر الإقفال السابق عن تاريخ إعلان القرار في بورصة الأوراق المالية بباريس، وأن يتم دفع هذا التعويض بعد إتمام استلام الدولة لجميع ممتلكات الشركة المؤممة[٢٧] . وأحدث هذا القرار دويا بالغا عبر العالم، وهو يعد من أكثر القرارات أهمية فى تاريخ مصر المعاصر، وكانت له نتائجه البعيدة المدى.

تلقى إيدن خبر التأميم أثناء حفل عشاء أقامه تكريما لفيصل ملك العراق ورئيس وزرائه نورى السعيد، فنزل عليه كالصاعقة، حقيقة أنه كان هناك نوع من التوقع لما حدث، لكن لم يتصور رئيس الوزراء البريطانى أن يكون رد الفعل على عبد الناصر بتلك السرعة وبهذه الجرأة، فأنهى العشاء على الفور ونقل الخبر لضيفيه، واصفاً عبد الناصر بالطاغية، وأنه فقد صوابه ولابد من إعادته إليه، وزاده نورى السعيد حماسا فوق انفعاله ناصحا إياه باستخدام الضرب بالقسوة على وجه السرعة[٢٨] .

وانتقل إيدن على الفور إلى قاعة مجلس الوزراء، ومعه بعض الوزراء كما استدعى رؤساء أركان حرب القوات البريطانية والسفير الفرنسى والقائم بالأعمال الأمريكى. وفى البداية عبر عن الموقف بعبارة صادقة إذ قال «لقد وضع المصرى إبهامه على قصبتنا الهوائية»، ومضى يبين كيف أن الحياة الاقتصادية فى أوربا غدت مهددة،

وأصبح بإمكان عبد الناصر رفع رسوم المرور فى القناة، وأنه سيديرها بشكل بالغ السوء، ولذلك نتائجه السيئة على التجارة البريطانية، لذا لابد من التحرك الفورى للاستيلاء على القناة، وعدم السماح لعبد الناصر بالهروب بغنيمته. وأدلى المستشار القانونى بدلوه وقال إن التأميم لا يشكل خرقا لاتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ ، وأن عبد الناصر لم يخالف القانون، والأمر يتوقف على الخلل فى حركة الملاحة. وصرح إيدن بأن هذه الاتفاقية معرضة لأشد الأخطار، وصمم على أن عبد الناصر لن يفلت من العقاب، وقرر المجلس المنعقد رفع درجة استعداد القوات البريطانية فى البحر المتوسط، وأمر رئيس الوزراء البريطانى رؤساء الأركان بعقد اجتماع لإعداد خطة للاستيلاء على القناة، ثم طلب تنسيق الخطوات بين حكومات الدول الثلاث البريطانية والفرنسية والأمريكية. وقال وزير الخارجية البريطانى للقائم بالأعمال الأمريكى إن الحل يتمثل فى تشكيل «كونسورتيوم Consortuim» أوربى - اتحاد - لإدارة القناة، ويكون له حق استخدام القوة فى فرض نفسه إذا لزم الأمر. وصدر عن الاجتماع بيان يصف ما أقدم عليه عبد الناصر بأنه «إجراء تعسفى دون إخطار سابق، ويخالف عقد امتياز الشركة، ويمس المصالح الحيوية لدول كثيرة، وأن حكومة صاحبة الجلالة فى تشاور عاجل مع بعض الحكومات المهتمة بالأمر»[٢٩] .

كان من المتوقع أن يفكر إيدن بمثل هذا الأسلوب لعوامل متعددة: شخصيته المترنحة حتى داخل حزب المحافظين الذى انقسم على نفسه منذ بداية عام ١٩٥٦ بسبب السياسة البريطانية تجاه مصر[٣٠] ، وإحساس رئيس الوزراء البريطانى العميق بالضعف، بينما تزداد شخصية عبد الناصر قوة وشموخا، ثم الأوضاع المتردية التى تمر بها بريطانيا بصفة عامة والرغبة فى إثبات أنها مازالت تتمتع بالقوة، ذلك كله دفع إيدن إلى انتهاج أسلوب العنف مع عبد الناصر بعد أن سنحت له الفرصة.

راح رئيس الوزراء البريطانى يفكر فى حليف يؤازره ضد عبد الناصر، فوجد التعاون الوثيق من فرنسا، حيث ملأ الحقد قلب موليه Mollet رئيس الوزراء الفرنسى الذى شغف بعمل يمحو عبد الناصر من الوجود، وخاصة أن الجمهورية الرابعة كانت تمر بظروف صعبة بعد الحرب العالمية الثانية. ولم يكن التأميم السبب الرئيسى للرغبة فى الانتقام من مصر، حقيقة أن تلك الخطوة هى قضاء على ما تبقى من النفوذ

الفرنسي في مصر متمثلا في شركة قناة السويس وما يترتب على ذلك من نتائج، ولكن هناك حقيقة أخرى تمثلت فيما تقدمه مصر للثورة الجزائرية ليس فقط الأسلحة والتدريب، وإنما أيضا التشجيع المعنوى وصيحات التحرر وتيار القومية، وهذا جميعه لم يعد مقصورا على الجزائر وإنما شمال أفريقيا كله. وبناء على هذا الوضع الذى هدد وتوعد الوجود الفرنسي؛ جعل باريس تتكاتف مع لندن من أجل العمل ضد مصر.

وكان لابد من جذب الولايات المتحدة للميدان، ورغم أن هناك اهتماما أمريكيا بالشرق الأوسط؛ نظرا للمصالح الاقتصادية المرتبطة بالبترول، والأهمية الاستراتيجية المرتبطة بوقف أى تدخل سوفيتى فى المنطقة، إلا أن واشنطن لم تكن تؤيد هذا المنهج لاعتبارات كثيرة، أهمها: عدم التورط فى حرب تنعكس عليها بالسلبيات، أيضا فإن قناة السويس لا تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الأمريكى كما هو الحال بالنسبة لأوربا، وكانت نسبة سفن الولايات المتحدة تمثل ٢٫٧٪ من إجمالى السفن التى تعبر القناة؛ كما لم يكن لها حصص فى أسهم شركة قناة السويس[٣١] ، بالإضافة إلى انشغال واشنطن بالانتخابات التى كانت على الأبواب.

وفى صباح ٢٧ يوليو اجتمع إيدن مرة ثانية بمجلس الوزراء البريطانى وبحضور رؤساء الأركان لاستكمال المباحثات، ثم بعث برسالة إلى الرئيس الأمريكى يسجل فيها ما دار فى اجتماع مساء ٢٦ يوليو، وطلب منه المشاركة فى عمل متشدد لتحطيم عبد الناصر؛ لأنه لو لم يتم ذلك، فإن النفوذ البريطانى والأمريكى سيدمران فى الشرق الأوسط، وأنه مع زملائه مقتنعون بضرورة الاستعداد لاستخدام القوة بأسرع ما يمكن لإعادة عبد الناصر إلى رشده، كما أبلغه أنه أصدر أوامره لرؤساء الأركان لإعداد الخطة العسكرية. كذلك أشار إلى أن الضغوط الاقتصادية وحدها لن تحقق المرغوب فيه، وأخيرا يطلب رئيس الوزراء البريطانى من أيزنهاور أن يبعث إليه بمندوب لبحث الموقف[٣٢] .

وفى حقيقة الأمر فإن الرئيس الأمريكى لم يكن راضيا سواء عن التأميم أو عن تهور إيدن، واختار مورفى Murphy مساعد وزير الخارجية والدبلوماسى البارز - حيث كان دالاس خارج دولته - للسفر إلى لندن تلبية لطلب إيدن من ناحية، ولإنقاذ ما يمكن إنقاذه بعيدا عن الالتزام بالخط البريطانى من ناحية أخرى.

سلمت الخارجية البريطانية السفير المصرى بلندن فى اليوم التالى لصدور قرار التأميم مذكرة تحتج فيها بريطانيا على هذا العمل وتصفه بالتعسف، وأنه يشكل انتهاكا خطيرا لحرية الملاحة فى مجرى مائى له أهمية دولية حيوية، وأن بريطانيا تحتفظ بجميع حقوقها وحقوق رعاياها، وتلقى مسئولية النتائج على كاهل الحكومة المصرية. فما كان من عبد الناصر إلا أن أعاد المذكرة للسفارة البريطانية مرفقا بها قصاصة ورق مسطرا عليها «معادة للسفارة البريطانية»، وصرح على صبرى مدير المكتب السياسى لعبد الناصر بأن التأميم عمل صميم من أعمال السيادة المصرية(٣٣). ومما يذكر أنه لم تتبع قواعد البروتوكول فى تسليم مذكرة الاحتجاج للسفير المصرى، إذ سلمها أحد موظفى الخارجية البريطانية، كذلك سمحت لندن بإذاعة نصها قبل أن تصل لمن أرسلت إليه(٣٤).

وصل بينو Pineau وزير الخارجية الفرنسى إلى لندن فى ٢٨ يوليو، كما وصلها مورفى فى نفس اليوم، وأجرى لويد مباحثات معهما، واتفق الثلاثة على أن إدارة القناة يجب أن يعهد بها إلى إشراف دولى، وسيطر الحماس والانفعال على لويد وبينو، أما مورفى فقد ركز على الناحية القانونية لاتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ التى كان يرى أنها تضمن الصفة الدولية للقناة، ويصف إيدن فى مذكراته موقف المبعوث الأمريكى بالبرود والتردد(٣٥).

وبعث مورفى برسالة إلى أيزنهاور يصور له الأوضاع، ويبلغه أن القوة هى التى تتكلم، وأن الحكومة البريطانية تؤكد سهولة المهمة وسرعتها، وأن التحضير يستغرق ستة أسابيع، وقد اعتمدت مبلغ خمسة ملايين جنيه إسترلينى(٣٦). وعلى الفور اجتمع الرئيس الأمريكى بكبار مستشاريه، وحضر الاجتماع وزير خارجيته بعد عودته من الخارج – وقد وصف التأميم بأنه ضربة عنيفة أصابت الثقة الدولية – وناقش أيزنهاور الموقف، وصرح بأن القرار البريطانى غير حكيم، وفيه مجازفة، ونتائجه تعرض إمدادات البترول والنفوذ الغربى للخطر، وتجعل العالم من دكار إلى الفلبين ضد الغرب(٣٧). وبناء على هذا التصور، أرسل الرئيس الأمريكى وزير خارجيته إلى لندن للسيطرة على الموقف.

وانقلبت الأوضاع فى لندن، وفى اليوم التالى لصدور قرار التأميم، أصابت الخسارة

أصحاب أسهم شركات البترول فى بورصة الأوراق المالية، نتيجة لهبوط قيمة الأسهم، كما انخفض مستوى الصرف للجنيه الإسترلينى[٣٨] . وانتشرت دعاية إيدن الخاصة بتشبيه ما أقدم عليه عبد الناصر بما قام به هتلر Hitler فى ميونخ، عندما اجتمع الأخير برئيسَىْ وزراء بريطانيا وفرنسا، وسلما له بمطالب ألمانيا فى إقليم السوديت، مما دفعه للاستمرار فى الأعمال العدوانية، وعقدت المقارنة بين كتاب عبد الناصر «فلسفة الثورة» وكتاب هتلر «كفاحى»، وأن رغبة عبد الناصر فى إبادة إسرائيل هى تيمنا بما قام به هتلر، أيضا كان تشبيه عبد الناصر بموسولينى Mussolini وبيان كيف سحق الأخير تحت الأقدام. ورغم أن كتاب «فلسفة الثورة» قد ظهر فى شكل مقالات نشرت من إبريل إلى مايو ١٩٥٤، وكانت تترجم فى السفارة البريطانية، إلاّ أنه لم يعقد أحد من البريطانيين المقارنة السابقة.

وخدمت الصحف الموالية لإيدن هذا الاتجاه، فأطلقت على عبد الناصر «هتلر النيل» وأنه يرى فى نفسه رجل القدر الذى بعثته العناية الإلهية ليلعب دور البطل فى العالم العربى، وعلى سبيل المثال فقد وجدت صحيفة التايمز فيه الدكتاتور الذى إذا سمح له بالفوز بما فعله؛ فإن مصالح بريطانيا خاصة والغرب عامة فى الشرق الأوسط ستنهار، لأن ذلك يشجع الآخرين على القيام بإجراءات مماثلة فيما يختص بالبترول فى منطقة الخليج، وأيضا فيما يتعلق بالقواعد الاستراتيجية الغربية فى الشرق الأوسط، وأن العالم عانى من تصرفات مماثلة مثل زحف هتلر على الرين، وقضاء ستالين على الحرية فى تشيكوسلوفاكيا، وأن استيلاء عبد الناصر على قناة السويس هو عمل مماثل[٣٩] . كذلك نحت صحافة حزب العمال هذا النحو ماعدا التى تصدر باسم الجناح اليسارى للحزب.

فى هذا المناخ المفعم بالكراهية ضد عبد الناصر، واصل إيدن تحركاته، فشكل لجنة من الوزراء لتتولى توجيه دفة سياسة القوة، ضمت سالسبرى Salisbury ممثل الحكومة فى مجلس اللوردات، وماكميلان Macmillan وزير المالية، ولويد Lloyd وزير الخارجية، وهوم Home وزير علاقات دول الكومنولث، ومونكتن Monckton وزير الدفاع، عرفت باسم «لجنة مصر Egypt Committe» وتولى إيدن رئاستها، وانضم إليها أحيانا بعض الوزراء الآخرين إذا احتاج الأمر للاشتراك فى المداولات[٤٠] .

وعدت هذه اللجنة بمثابة مجلس وزراء مصغر حتى تتيسر أمور إدارة الأزمة بالشكل الذى يريده رئيس الوزراء، وأصبحت فى شبه اجتماع دائم، ووضعت أمامها قواعد تنظيم الرقابة على قناة السويس ومسألة إقامة نظام جديد فى مصر، وذلك بعد نجاح العمليات العسكرية[٤١] .

استرجعت اللجنة أحداث عام ١٨٨٢ وعام ١٩٤٢ وكيف كانت بريطانيا تجد التشجيع من حكام مصر، لكنه لم يعد هناك توفيق أو فاروق. وأكدت أن أى عمل عسكرى ضد مصر سيكون كفيلا بإسقاط عبد الناصر، وبالتالى لابد من البحث عن بديل له، واستعرضت الأسماء، فاستبعدت العسكريين، وبالنسبة لفاروق فقد رأت أنه أصبح موضع سخرية وأضاع الثقة فيه، وأن مسألة عودته لحكم مصر أمر لا نقاش فيه، ومن ثم استبعدته تماما، وتطرقت لاقتراح نورى السعيد الذى رشح الأمير عبد المنعم إبن عباس حلمى الثانى، وأن يكون رئيس وزرائه أحمد مرتضى المراغى وزير الداخلية فى العهد الملكى المتأخر، وكان يقيم فى بيروت[٤٢] . وبذلك يتضح أن الساسة البريطانيين يفكرون بنفس الأسلوب الذى كان يفكر به جلادستون Gladeston حين أرّقه الضابط المصرى الثائر أحمد عرابى.

ووقف إيدن يدوى بصيحاته فى مجلس العموم البريطانى الذى اجتمع فى ٣٠ يوليو لقياس أبعاد التصرف المصرى، وذكر أن حكومة جلالتها لا تقبل أية ترتيبات لمستقبل الممر المائى العظيم يكون من شأنها أن تتركه تحت الإشراف المطلق لدولة واحدة تستطيع استغلاله لمحض أهداف سياستها الوطنية، وبين أن ما يقدر من احتياطى البترول فى بريطانيا يكفى لحاجة الاستهلاك لمدة ستة أسابيع فقط، وأن تدفقه أصبح خاضعا لأهواء عبد الناصر، وأعلن رئيس الوزراء البريطانى عن الإجراءات العسكرية الاحتياطية - كما أسماها - لتقوية المركز البريطانى فى شرق المتوسط، وأضاف أن قرار التأميم صدر من جانب واحد دون سابق إنذار، وسيكون له الأثر السيئ على سير العمل فى القناة، وأنه جارى التشاور مع الحكومتين الأمريكية والفرنسية فى الموقف الخطير القائم، لأن الأمر لا يخص الغرب وحده، وإنما العالم بأسره، وفى نهاية كلمته هاجم عبد الناصر[٤٣] .

تمكن إيدن بمهارة من استغلال ثورة الرأى العام البريطانى على تصرف عبد

الناصر، واستقطب لجانبه حزب العمال المعارض، حتى إن جيتسكل زعيم الحزب أقر أن التأميم عمل تعسفى لا مبرر له ولا شرعية فيه، وأن الرئيس المصرى يتباهى بعزمه على إقامة إمبراطورية عربية تمتد من المحيط الأطلنطى إلى الخليج (الفارسى)، وهى نزعة هتلر وموسولينى نفسها، وهذا ما يجب ألا يتكرر، أيضا طالب بتجميد أرصدة مصر الإسترلينية، وترددت عبارات التشجيع للحكومة على استعمال الشدة[٤٤]. ويجب أن نضع فى الاعتبار أثر اللوبى الصهيونى فى إشعال الموقف ضد مصر.

وأثيرت فكرة رفع قضية التأميم أمام مجلس الأمن في مجلس العموم البريطانى، ولكن رفضها إيدن، وأشار إلى أن قرار مجلس الأمن الصادر عام ١٩٥١ الخاص بالسماح للسفن الإسرائيلية بالمرور فى قناة السويس، لم تنفذه مصر، ثم بين أن هذا الطريق يقبع فيه الاتحاد السوفيتى الذى سينتهز الفرصة وينزل إلى ساحة النزاع ويستخدم الفيتو لصالح مصر[٤٥]. ثم كيف لرئيس الوزراء البريطانى أن يستخدم القوة ضد مصر، والأمر معروض على مجلس الأمن. أيضا فقد أكد دالاس أن حكومته تعارض نقل القضية للأمم المتحدة لأنها سوف تتأخر فى اتخاذ الإجراءات اللازمة[٤٦].

فى صخب هذه التحركات، فرضت بريطانيا العقوبة الاقتصادية على مصر فى ٢٨ يوليو بتجميد أرصدتها الإسترلينية فى لندن، وجاء الإجراء فى صورة أمرين يتناولان الأموال المصرية وأموال شركة قناة السويس. الأمر الأول يمنع الحكومة المصرية ورعاياها من حرية التصرف فى الأرصدة الإسترلينية المحفوظة فى لندن إلا بموافقة الحكومة البريطانية، معنى ذلك أن مصر لم تعد تتمتع بامتيازات التحويل، ووجب عليها ضروة الحصول على ترخيص بموافقة لندن، ومن ثم أصبحت مصر ممنوعة من نظام الإسترلينى القابل للتحويل، وهو النظام المتبع فى العالم لتسوية الحساب بين طرف ثالث أو أكثر. وعليه قيدت مصر ولم تعد تستطيع الحصول على أرصدة إسترلينية من لندن لسداد مطلوبات عليها لدولة أخرى، وقد بلغت أرصدة مصر ١١٣ مليون من الجنيهات الإسترلينية، منها ١٠٣ مليون حساب مجمد يفرج عنه سنويا كمبلغ متفق عليه، أما الباقى فهو لدفع قيمة العجز فى التجارة مع الدول الأخرى بالإضافة إلى بريطانيا، وذلك لأن معظم التجارة تتم بالصرف الإسترلينى باستثناء جانب صغير من التجارة مع الغرب، جزء يستخدم فيه الدولار، وجزء آخر بالمقايضة مع الكتلة

الشيوعية. كذلك منعت بريطانيا شحن البضائع إلى مصر، إلا إذا كانت الإجراءات تمت قبل ٢٧ يوليو. ولم يكن هناك تقدير رسمى لمجموع الأموال والودائع الخاصة بالمصريين فى بريطانيا، إذ فرضت الرقابة على جميع حسابات البنوك المصرية فيها. أما الأمر الثانى فقد اختص بشركة قناة السويس، ويقضى بعدم تسليم ذهب الشركة وودائعها إلى مصر إلا بترخيص من وزارة المالية البريطانية، وامتنعت بريطانيا وفرنسا عن دفع رسوم عبور القناة وأودعتها لدى بنكيها[٤٧] . وصدرت الأوامر المصرية إلى فرع البنك العثمانى فى القاهرة لتسليم رصيد حساب شركة قناة السويس المؤممة المودعة لديه، وبلغ خمسة ملايين من الجنيهات[٤٨] .

كان الأمر البريطانى الأول بالغ القسوة ومناقضا لاتفاقية العملة المعدلة لعام ١٩٥٥ . هذا وقد حذت الولايات المتحدة حذو بريطانيا وجمدت أرصدة مصر الدولارية لديها، وأخضعتها لنظام الترخيص[٤٩] . وذلك ينطبق على المنهج الأمريكى الخاص بالضغط الاقتصادى على مصر. أيضا حظرت بريطانيا تصدير الأسلحة والمعدات لمصر رسميا، وكان لها أربع مدمرات فى موانى بريطانيا ومالطة، فأمر إيدن بتأجيل إبحارها[٥٠] .

وصل وزير الخارجية الأمريكى إلى لندن مصطحبا عبارته المشهورة «علينا أن نجعل ناصر يتقيأ ما ابتلعه ويوافق على تدويل القناة»[٥١] ، وحاملا معه رسالة شخصية من أيزنهاور إلى إيدن تنطوى على وجهة النظر الأمريكية، ركز فيها الرئيس الأمريكى على أنه يتعين عقد اجتماع من الدول الموقعة على اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ قبل القيام بأى عمل عسكرى، مبينا أنه قد تكون النجاحات العسكرية الأولى سهلة نسبيا، لكن الثمن النهائى قد يكون فادحا للغاية، وأفهم الرئيس الأمريكى رئيس الوزراء البريطانى ألا يعتمد على انضمام القوات الأمريكية، لأن مثل هذا العمل لابد من إقرار الكونجرس له، وهو فى أجازة، وإن استدعى لجلسة طارئة، فلن يوافق على استخدام القوة، وأخيرا طلب أيزنهاور أن تراجع لندن قرارها[٥٢] .

ومع هذا صرح دالاس بأن استخدام القوة هو الأسلوب الأخير إذا فشلت كل الوسائل الأخرى، وفى مؤتمر صحفى عقده أيزنهاور فى ٨ أغسطس وعندما سأله صحفى من وكالة رويتر عما إذا كان - أى الرئيس الأمريكى - ضد استخدام القوة؛ رد

عليه «أنا لم أقل ذلك»[٥٣] . وأثناء اجتماع لندن الذى جمع وزراء خارجية بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة فى أول أغسطس، جزم دالاس بأن سيطرة مصر على قناة السويس أمر لا يطاق، ولابد من تعبئة الرأى العالمى لتأييد فكرة إدارة القناة دوليا[٥٤] . ومن الملاحظ أنه كان يضع فى اعتباره نتائج الأزمة التى من الممكن أن تنعكس على قناة بنما، رغم تعلله بأن قناة السويس تعتمد على اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ التى تعطيها وضعا دوليا، بينما قناة بنما شقت كطريق مائى للولايات المتحدة ولمصالحها[٥٥] .

كانـــت الولايـــات المتحدة قد بحثت الوضع جيدا، ووجدت أن ما أقدم عليه عبـــد الناصـــر لا يمكن قبوله، لأنه لو ترك فسوف يؤثر على المنطقة، وبالتالى لابد من خطوات لإسقاط النظام يكون آخرها استخدام القوة التى من الممكن أن تشارك فيها بريطانيا وفرنسا على أن يكون الزمام فى يد واشنطن، وذلك حتى لا تنفرد الدولتـــان بمثل هذا العمل[٥٦] . وربما رأت أيضا أن كسب الوقت يكون فى صالح حل المســألة.

بعد انتهاء مباحثات وزراء خارجية الدول الثلاث، صدر بيان ٢ أغسطس، واستعرض أساس امتياز شركة قناة السويس، وأنها تحمل الطابع الدولى الذى يدل عليه حملة الأسهم، والمديرون، وموظفو الإدارة، ثم يتعرض البيان لاتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ وأنها تحمل الطابع الدولى للقناة وحرية الملاحة فيها وضمان استخدامها دون تمييز، وأن منفعة العالم فى بقاء صفة القناة الدولية صفة أبدية فى كل الأوقات بصرف النظر عن انقضاء مدة الامتياز الممنوح للشركة، وأن لمصر الحق فى تأميم المنشآت ولكن غير المرتبطة بالمصالح الدولية، وما قامت به يدخل فى نطاق الاستيلاء الاستبدادى من جانب واحد على وكالة دولية تقع على عاتقها مسئولية صيانة وإدارة قناة السويس، واستنكر البيان التجاء الحكومة المصرية لإكراه المستخدمين بشركة القناة على الاستمرار فى العمل تحت تهديد السجن، وأن الخطوات التى اتخذتها الحكومة المصرية تهدد حرية الملاحة وأمن القناة، مما يجعل من الضرورة اتخاذ خطوات لتأمين مصالح الدول المشتركة فى توقيع اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ وغيرها من الدول التى يحق لها التمتع بمنافع الاتفاقية، وتتمثل هذه الخطوات فى إنشاء نظام دولى لإدارة

القناة يستهدف ضمان استمرار الإدارة كما كفلتها الاتفاقية وفقا لمصالح مصر المشروعة، ثم يختتم البيان باقتراح الدول الثلاث عقد مؤتمر لندن فى ١٦ أغسطس(٥٧) . وكان ذلك أسلوبا عنيفا واتهاما صريحا وتحديا سافرا موجها للسيادة المصرية.

ومما تجدر الإشارة إليه أن دالاس لم يكن على وفاق من إيدن، ورغم اتفاقهما بشأن الإشراف الدولى على القناة، كان لكل منهما رؤيته المختلفة بخصوص التنفيذ، وقد وافق إيدن على عقد مؤتمر لندن حتى ينتهى من خطته العسكرية. وبذلك ينجلى موقف الدول الثلاث من التأميم، لكن ماذا عن أصداء هذا الحدث خارجها؟

بطبيعة الحال مثلت دول الكومنولث الأهمية، ولعب بعضها دورا إيجابيا لخدمة المصالح الغربية، وكان من الواضح أن الاختلاف بينها قائم، وأن الهيمنة البريطانية عليها قد خفت درجتها. وبناء على سياسة رئيس الوزراء البريطانى فى تعبئة القوى العالمية المضادة لقرار تأميم شركة قناة السويس، فقد بعث برسائله إلى دول الكومنولث ليشعل الحماس، مسجلا أن ما فعله عبد الناصر إجراء له أثره السيئ على إمدادات بترول الشرق الأوسط(٥٨) .

وجد إيدن ضالته المنشودة فى منزيس Menzies رئيس الوزراء الأسترالى الذى كان فى الولايات المتحدة وقت إعلان قرار التأميم، فعاد إلى لندن ليعرض خدماته، وهو قانونى قديم، واستعمارى اسكتلندى عريق، وصديق لتشرشل وإيدن، وأحد أعضاء المجلس الخاص للمملكة(٥٩) . وكان رأيه مسموعا حتى لقد دعاه إيدن ليشارك فى أحد اجتماعات مجلس الوزراء البريطانى(٦٠) ، كما استخدمه فى الدعاية الإعلامية ليجند الرأى العام البريطانى ضد عبد الناصر، ويظهر منزيس على شاشة التلفزيون البريطانى ويهاجم قرار التأميم وينتقده، معلنا أنه يخالف القانون ويهدد مستوى المعيشة فى بريطانيا، ويختتم حديثه بالقول «إن ترك مصالحنا الحيوية لنزوة إنسان واحد سيكون انتحارا، إننا لا نستطيع أن نوافق على ما قام به ناصر لا من الناحية الشرعية ولا من الناحية الأخلاقية»(٦١) . وكان يجهر فى مناسبات أخرى بضرورة استخدام القوة لحل مشكلة قناة السويس(٦٢) .

كذلك وصل رئيس وزراء نيوزيلندا إلى لندن قادما من سان فرانسسكو لينضم إلى ركب السياسة البريطانية[٦٣] . وقد بلغ به الأمر أنه صرح بالقول بأنه «أينما تقف بريطانيا فنحن نقف، وأينما تذهب فنحن نذهب، فى الأوقات الطيبة والأوقات العصيبة»[٦٤] . ويجب أن نضع فى الاعتبار أن أستراليا ونيوزيلندا يعتمدان فى تجارتهما على قناة السويس بشكل أساسى.

واختلف الوضع مع كندا، فلم يكن تأميم شركة قناة السويس يشكل لها أهمية، إذ أن تجارتها لا تعبر القناة، ومن هذا المنطلق لم تدع للمشاركة فى مؤتمر لندن، كما أنها ليست من الدول التى وقعت على اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨، ومع هذا فقد توخت الاعتدال، ورأت أن حل المشكلة لن يتأتى إلا عن طريق الأمم المتحدة ويكون فى شكل إدارة دولية[٦٥] . وقد قام بيرسون Pearson وزير خارجيتها بدور مهم، فعارض استخدام العنف مع مصر، لكنه فشل فى التأثير على بريطانيا، ولم يرحب بمحاولات الضغط على الرئيس الأمريكى وإفهامه أن عبد الناصر أصبح فى أيدى السوفيت مثلما كان موسولينى فى أيدى هتلر. أيضا فقد رفض مجلس الوزراء الكندى توريد الأسلحة لإسرائيل عندما طلب دالاس من كندا ذلك فى بداية مايو ١٩٥٦، وعلل المجلس السبب، وانحصر فى عدم رغبة الدخول فى سباق التسلح - لكن ليس معنى هذا أن كندا لم تتعامل فى هذا الميدان - وعقب إعلان قرار التأميم اتفقت الحكومتان الكندية والأمريكية على وقف تصدير السلاح لإسرائيل نظرا للظروف القائمة[٦٦] .

أما عن الهند فقد تأثر موقفها باتجاهين، الاتجاه الأول يتمثل فى أنها عضو فعال فى الكومنولث وذات علاقة وثيقة ببريطانيا، وكان نهرو يقدر إيدن نظرا لدوره فى مؤتمر جنيف فيما يتعلق بالهند الصينية[٦٧] . والاتجاه الآخر ينحصر فى تلك الصداقة التى ربطت الزعيم الهندى بعبد الناصر، وعليه انعكس ذلك على تصرفات الهند، وبالتالى أصبح هناك نوع من الريبة اشترك فيه الطرفان البريطانى والمصرى تجاه الهند، بمعنى أن لندن باتت تعتقد أن لعبة السياسة الهندية تفيد مصر، حتى لقد قال أحد المسئولين البريطانيين إنه يخشى من أن يكون الدور الذى تقوم به الهند إزاء مشكلة السويس مساعدة لمصر[٦٨] . بينما فكرت مصر - فى بداية الأمر - أن لعبة السياسة الهندية تخدم بريطانيا.

ورغم التوافق الذى جمع الزعيمين: الهندى والمصرى، واتحادهما فى انتهاج سياسة الحياد وعدم الانحياز؛ فإن عبد الناصر لم يخبر نهرو بخطته فى تأميم شركة قناة السويس عندما علم بنبأ سحب الولايات المتحدة عرض تمويل السد العالى، وكان الاثنان على طائرة واحدة فى طريق عودتهما من مؤتمر بريونى، وفى هذا دليل على إمكانية معارضة نهرو مثل هذا الإجراء فى ذلك الوقت، أو على الأقل أن يثبط من عزيمة عبد الناصر، وبالفعل لم يكن التأميم مفاجأة سارة للزعيم الهندى، إذ رأى أنه تصرف منفعل ومتعجل من عبد الناصر، وخشى من نتائجه المستقبلية التى من الممكن أن تزيد من التوتر الدولى[٦٩] . ومما تجدر الإشارة إليه أن قناة السويس هى شريان التجارة الهندية.

وفى الوقت ذاته، تأثر عبد الناصر من نهرو، الذى لم يقدر للصداقة حقها، وانتقدت مصر الهند لعدم انسحابها من الكومنولث[٧٠] ، تعبيرا عن تضامنها مع مصر ورفضها للتصرفات البريطانية. وفى ٣ أغسطس وبعد أسبوع من الصمت، بعث نهرو إلى عبد الناصر رسالة يقترح عليه عقد مؤتمر دولى لإمكانية توفيق الأوضاع، مما أقلق عبد الناصر تماما[٧١] . وبذلك يتبين أن موقف الهند كان من الصعب الوصول إلى أعماقه فى بداية أزمة السويس.

وبالنسبة إلى باكستان، فهى ترتبط مع بريطانيا بحلفين، حلف جنوب شرق آسيا وحلف بغداد، ومن ثم كان موقفها الرسمى متمشيا مع وجهة النظر البريطانية، وهو نفس الموقف الذى اتخذته تركيا العضو فى حلف شمال الأطلنطى وحلف بغداد، إذ كانت ناقمة على مصر لهجومها على حلف بغداد، وتأييدها لليونان بالنسبة لمشكلة قبرص، وينطبق الموقف ذاته على إثيوبيا الموالية للغرب، لأنها تخشى التأثير المصرى على شرق أفريقيا وتعد نفسها زعيمة لهذه المنطقة[٧٢] .

أما عن يوغوسلافيا، فرغم شخصيتها المستقلة، وتعاطف تيتو مع عبد الناصر، والتقاء الطرفين تجاه سياسة عدم الانحياز، إلا أن الرئيس اليوغوسلافى واكب نهرو فى موقفه من التأميم، حيث وجد أن عبد الناصر قد تسرع فى قراره، وأعطى – أى تيتو – تعليماته للصحافة التى كانت تساند مصر بحماس بأن تتخذ موقفا حذرا، كما قدم النصح لعبد الناصر ليكون معتدلا، واقترح أن يقوم نهرو بتهدئة الانفعالات فى بريطانيا، ولكن الأخير فشل فى ذلك[٧٣] . وعلى أية حال لم يكن القصد من ذلك

معاكسة السياسة المصرية، وإنما الخوف مما يترتب على التأميم من نتائج فى غير صالح مصر، هو الدافع لمثل هذه التصرفات. ومن الملاحظ أن يوغوسلافيا لم توجه إليها دعوة لحضور مؤتمر لندن، ويبن تيتو أن ذلك «لم يتم عفوا أو مصادفة مما يثير الشكوك حول الدوافع والأهداف التى عقد من أجلها المؤتمر»(٧٤).

وعن موقف الاتحاد السوفيتى من التأميم، فقد كان مؤيدا ومرحبا، مادام هذا الإجراء يقوض نفوذ الغرب، وصرح خروشوف بأن مصر تصرفت فى نطاق حقوقها ولم تخرق القانون الدولى، وأن التأميم لا يمس مصالح الغرب(٧٥) . وأعلنت موسكو أنه إذا كان الغرب يطالب بإدارة دولية للقناة بحكم أن دولا عديدة تستخدمها، فإن هذا المبدأ لابد أن ينطبق على قناة بنما وقناة كييل ومضيق الدردنيل. ولم يكن الاتحاد السوفيتى يرفض فكرة مؤتمر لندن، لكن كانت له رؤية اختصت بأن يعقد المؤتمر فى القاهرة، وتحضره دول شرق أوربا والدول العربية والصين الشعبية(٧٦) . والأخيرة أيدت مصر فى خطوة التأميم(٧٧) . وهذا أمر طبيعى، إذ اتفقت مع الاتحاد السوفيتى فى الهدف نفسه.

وحاولت الدبلوماسية المصرية فى الخارج استمالة التأييد لمصر، وقد حدث أنه وعدت دول بالتأييد مثل إيطاليا التى أعلنت أنها تسلم بمشروعية التأميم وترفض المساس بسيادة مصر، ولا توافق على مبدأ التدويل أو اتخاذ أية إجراءات عسكرية ضد مصر، واعترفت ألمانيا الغربية أيضا بمشروعية التأميم(٧٨) . ولكن سرعان ما تغير الرأى أثناء مؤتمر لندن بناء على الضغط الذى مورس على مثل هذه الدول من قبل القوى الغربية.

أما بالنسبة للدول العربية، فقد وضح تأييدها لمصر خاصة السعودية وسوريا والأردن، كما قامت المظاهرات المساندة لقرار التأميم فى لبنان، وأصدر اتحاد العمال العرب قراره بالإضراب احتجاجا على التهديدات الموجهة لمصر(٧٩) . ويسجل إيدن فى مذكراته أن الأصوات بدأت تردد فى العالم العربى أن قناة السويس هى قناة العرب، وأن كافة التأييدات تدفقت على مصر من ملوك العرب وقادتهم(٨٠) .

وبهذا يظهر جليا ردود أفعال قرار تأميم مصر لشركة قناة السويس، وكيف تفتحت الأبواب على مصراعيها، ليبدأ صراع على الساحة الدولية له خصائصه البارزة.

هوامش الفصل السادس

(١) خطبة عبد الناصر في ٢٦ يوليو ١٩٥٦، الأهرام عدد ٢٥٤٣٧ في ٢٧ يوليو ١٩٥٦، محمد صفوت، المرجع المذكور، ص ٣٦.

(٢) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، ص ص ٢٩٤ - ٢٩٦.

(٣) صلاح بسيوني، المرجع المذكور، ص ٣٣.

(٤) * F. O. 371/ 115468, F. O., Levant Dep. Feb. 24th, 1955.

(٥) * Ibid.

(٦) آخر ساعة، عدد ١١٣٨ في ١٥ أغسطس ١٩٥٦.

(٧) أخبار اليوم، عدد ٦٠٤ في ٢ يونيو ١٩٥٦.

(٨) آخر ساعة، عدد ١١٣٨ في ١٥ أغسطس ١٩٥٦.

(٩) عبد اللطيف البغدادي، المصدر المذكور، ص ٣١٨.

(١٠) * Kyle, Suez, P. 120.

(١١) عبد الرؤوف عمرو، المرجع المذكور، ص ٣٨٤.

(١٢) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، ص ٢٥٨.

(١٣) محمد عبد الرحمن برج، قناة السويس، ص ٣٢٩.

(١٤) نيف، المرجع المذكور، ص ٣٨٥.

(١٥) * F. O. 371/ 118855, V 1075/ 111 C, Dixon's Report, April 3rd - 5th, 1956.

(١٦) * Ibid, 118862, F. O. - Cairo, April 26th, 1956.

(١٧) صلاح بسيوني، المرجع المذكور، ص ٣٤.

(١٨) الأهرام، عدد ٢٥٣٦٢ في ٩ مايو ١٩٥٦.

(١٩) صلاح بسيوني، المرجع المذكور، ص ٣٤.

(٢٠) ناتنج، المرجع المذكور، ص ١٧٤.

(٢١) * F. O. 371/ 125427, F. O., Egypt and the Middle East, Sep. 30th, 1956.

(٢٢) صلاح بسيوني، المرجع المذكور، ص ٦٧، * Kyle, Suez, P. 132

(٢٣) ناتنج، المرجع المذكور، ص ١٨٥.

(٢٤) صلاح بسيونى، المرجع المذكور، ص ٦٦.

(٢٥) ناتنج، المرجع المذكور، ص ص ١٨٥، ١٨٦.

(٢٦) نفس المرجع، ص ١٨٦.

(٢٧) الأهرام، عدد ٢٥٤٣٧ فى ٢٧ يوليو ١٩٥٦، صدر بالقرار القانون رقم ٢٨٥.

(٢٨) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، ص ٤٧٠، وزارة الدفاع، المرجع المذكور، ص ٤٣، Kyle, Suez, P. 135.

(٢٩) Bowie, op.cit., P. 197، إيدن، المصدر المذكور، القسم الثانى، ص ٢٣٤، محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، ص ص ٤٧٠، ٤٧٢، نيف، المرجع المذكور، ص ص ٣٧٦، ٣٧٧.

نصت اتفاقية القسطنطينية الموقعة فى ٢٩ أكتوبر ١٨٨٨ فى مادتها الأولى على أن تظل قناة السويس البحرية بصفة دائمة حرة ومفتوحة فى زمن السلم كما فى زمن الحرب لجميع السفن التجارية والحربية دون تمييز بين جنسياتها... ولن تكون القناة خاضعة مطلقا لاستعمال حق الحصار البحرى. ونصت مادتها الثامنة على أنه فى حالة حدوث أمر من شأنه تهديد سلامة القناة أو حرية المرور فيها يجتمع المندوبون (الموقعون على الاتفاقية) لإجراء المعاينة اللازمة برئاسة قومسير (مندوب) تعينه حكومة السلطنه العثمانية، ويجوز لقومسير الحضرة الخديوية حضور الاجتماع. ونصت مادتها الرابعة عشرة على أن التعهدات غير محدودة بمدة الامتياز الممنوح لشركة قناة السويس العالمية. أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع المذكور، ص ص ١٧٤، ١٧٧، ١٧٩.

(٣٠) * Beloff, op.cit, P. 322.

(٣١) نيف، المرجع المذكور، ص ٣٨٤.

(٣٢) نفس المرجع، ص ص ٣٧٩، ٣٩٠، * Bowie, op.cit., P. 197

(٣٣) الأهرام، عدد ٢٥٤٣٨ فى ٢٨ يوليو ١٩٥٦.

(٣٤) نفس الدورية.

(٣٥) إيدن، المصدر المذكور، القسم الثانى، ص ٢٤٨.

(٣٦) Bowie, op. cit., PP. 197, 198، محمد عودة، المرجع المذكور، ص ٢٤٣.

(٣٧) * Ibid, P. 198.

(٣٨) الأهرام، عدد ٢٥٤٣٨ فى ٢٨ يوليو ١٩٥٦، عدد ٢٥٤٤١ فى ٣١ يوليو ١٩٥٦.

(٣٩) محمد عودة، المرجع المذكور، ص ٢٤١، ناتنج، المرجع المذكور، ص ١٨٧.

(٤٠) Bowie, op. cit., P. 198، إيدن، المصدر المذكور، القسم الثانى، ص ٢٤٥.

(٤١) * F. O. 371/ 118871, Record of a Meeting at No. 10 Dowining St on August 3rd, 1956.

(٤٢) * Kyle, suez, PP. 148, 149.

(٤٣) إيدن، المصدر المذكور، القسم الثانى، ص ص ٢٣٥، ٢٤١، ٢٤٨، ٢٥٧. حضر الجلسة ممثلون عن السفارة المصرية فى لندن، الأهرام، عدد ٢٥٤٤١ فى ٣١ يوليو ١٩٥٦.

(٤٤) محمد عودة، المرجع المذكور، ص ٢٤٣، تشايلدرز، المرجع المذكور، ص ٢٣٦. مما يذكر أن زعيم العمال تراجع عن هذا القول عندما استوعب الحدث جيدا.

(٤٥) إيدن، المصدر المذكور، القسم الثانى، ص ٢٣٧، Kyle, Suez, P. 139

(٤٦) بريسون، المرجع المذكور، ص ٤٨٢.

(٤٧) الأهرام، عدد ٢٥٤٣٩ فى ٢٩ يوليو ١٩٥٦، ناتنج، المرجع المذكور، ص ١٨٧، إيدن، المصدر المذكور، القسم الثانى، ص ٢٤٠، Bowie, op. cit., P. 198.

(٤٨) إيدن، المصدر المذكور، القسم الثانى، ص ٢٣٦.

(٤٩) * Kunz, Diane, The Importance of Having Money, The Economic Diplomacy of the Suez Crisis, P. 217, In Suez 1956, The Crisis and its consequences, Edited By WM. Roger Louis and Roger Owen.

(٥٠) إيدن، المصدر المذكور، القسم الثانى، ص ٢٤٠، وزارة الدفاع، المرجع المذكور، ص ٤٣، الأهرام، عدد ٢٥٤٤١ فى٣١ يوليو ١٩٥٦.

(٥١) نيف، المرجع المذكور، ص ٣٩٦، kyle, suez, P. 162

وقد أعجب إيدن بهذه العبارة وظلت تتردد فى أذنه عدة أشهر.

(٥٢) نفس المرجع، ص ٣٩١، Bowie, op. cit., P. 199

(٥٣) محمد صفوت، المرجع المذكور، ص ٥٧.

(٥٤) صلاح بسيونى، المرجع المذكور، ص ٦٠.

(٥٥) * Kyle, Suez, P. 159.

(٥٦) محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الثانى، ص ص ١٠٣ – ١٠٥.

(٥٧) محمد صفوت، المرجع المذكور، ص ٤٥ – ٤٧.

(٥٨) * Kyle, Suez, P. 156.

(٥٩) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، ص ٤٩٧.

(٦٠) الأهرام، عدد ٢٥٤٥٦ في ١٥ أغسطس ١٩٥٦.

(٦١) ناتنج، المرجع المذكور، ص ١٩٢، تشايلدرز، المرجع المذكور، ص ٢٤٨، Miller, J. D. B., Australia and the Crisis, P. 275, In Suez 1956, The Crisis and its consequences, Edited By WM. Roger Louis and Roger Owen.

(٦٢) * Kyle, suez, P. 157.

(٦٣) * Lyon, Peter, The commonwealth and the Suez Crisis, PP. 265, 266, In Suez 1956, The Crisis and its consequences, Edited By WM. Roger Louis and Roger Owen.

(٦٤) * Kyle, Suez, P. 158.

(٦٥) * Fry, Michael, Canada, the North Atlantic Triangle, and the United Nations, PP. 288, 290, 291, In Suez 1956, The Crisis and its Consequences, Edited By WM. Roger Louis and Roger Owen.

(٦٦) * Ibid, PP. 287, 288, 295, 297, 303.

(٦٧) * Gopal, op. cit., P. 174.

(٦٨) * Lyon, op. cit., P. 268.

(٦٩) * Gopal, op. cit., PP. 174, 175.

(٧٠) * Ibid, P. 186.

(٧١) * Kyle, Suez, P. 157.

(٧٢) صلاح بسيوني، المرجع المذكور، ص ٧٦.

(٧٣) * Gopal, op. cit., P. 175.

(٧٤) صلاح بسيوني، المرجع المذكور، ص ٧٧.

(٧٥) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع المذكور، ص ١٢٨.

(٧٦) صلاح بسيوني، المرجع المذكور، ص ٧٧ ، أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع المذكور، ص ١٢٨. قناة كيل تقع شمال ألمانيا وتصل بحر البلطيق ببحر الشمال.

(٧٧) صلاح بسيوني، المرجع المذكور، ص ٤٣.

(٧٨) نفس المرجع، ص ص ٧٢، ٧٣.

(٧٩) نفس المرجع، ص ص ٤١، ٤٢.

(٨٠) إيدن، المصدر المذكور، القسم الثاني، ص ٢٦٠.

الفصل السابع

المجهودات الغربية
لتدويــل قنــاة الســويــس

تولت بريطانيا التنظيم لمؤتمر لندن الأول، فدعت الدول التسع الموقعة على اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨، وهى بريطانيا، وألمانيا، والنمسا والمجر، وأسبانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وهولندا، وروسيا، وتركيا. كما وجهت الدعوة لست عشرة دولة أخرى معنية باستخدام الملاحة فى القناة إما بالنسبة لحمولة سفنها أو نوعية تجارتها وهى أستراليا، ونيوزيلندا، وأندونيسيا، واليابان، وسيلان، والهند، وباكستان، وإيران، واليونان، والسويد، والنرويج، والدانمرك، والبرتغال، وإثيوبيا، والولايات المتحدة، بالإضافة إلى مصر[١] .

لم يكن للدول العربية نصيب فى الدعوة رغم أنها المورد الأساسى لإنتاج البترول، ورفضت لندن طلب نهرو سواء فى دعوتها، أو فى تغيير مكان عقد المؤتمر[٢] . كذلك لم تدع دول أوربا الشرقية لموقفها المتعاطف مع مصر، وجلى أن الاختيار جاء بعناية إذ وقع على الدول التى تواكب الغرب، ومن الملاحظ أن هناك دولا من المدعوين أعضاء فى الأحلاف مثل حلف شمال الأطلنطى وحلف جنوب شرق آسيا وحلف بغداد، بالإضافة إلى دول رابطة الكومنولث، وقد دعيت دول مثل باكستان وإثيوبيا لم تنطبق عليهما شروط الدعوة تماما، فى حين لم تدع دول غيرهما ممن تنطبق عليها الشروط. وكانت هذه هى المرة الأولى التى تدعى إليها مجموعة من الدول ليعرض عليها نزاع دولى بعد الحرب العالمية الثانية خارج الأمم المتحدة.

ولما كانت اليونان على خلاف مع بريطانيا حول قبرص[٣] ، فقد رفضت دعوة المؤتمر، بالإضافة إلى تعاطفها مع مصر نظرا للعلاقات الطيبة بين الطرفين. وأشار وزير خارجيتها للسفير المصرى فى أثينا إلى دقة وحرج مركز بلاده بحكم ارتباطها بالغرب وأحلافه، واعتمادها على المساعدات الأمريكية، وأنها طلبت تأجيل المؤتمر وتغيير مكان انعقاده، تمشيا مع رغبة مصر، فلم يستجب لها[٤] .

والسؤال الذى يتبادر إلى الذهن، لماذا لم تدع إسرائيل إلى المؤتمر؟ الواقع أن فى دعوتها ما يثير الموقف، ولم تكن بريطانيا – ولوقت طويل أثناء أزمة السويس – تريد أن تجعل إسرائيل فى الصورة حتى لا تستفز العرب، وقد أعلنت الخارجية البريطانية أنها تأمل فى تسوية مشكلة قناة السويس بالطرق السلمية، وأن هذه المشكلة يجب أن تبحث بمنأى عن النزاع بين العرب وإسرائيل[٥] . ولم تفت إسرائيل الفرصة ووزعت

سفارتها فى لندن على أعضاء المؤتمر كتيبا يتضمن وجهة نظرها فى مسألة قناة السويس، ومطالبها بشأن حرية مرور سفنها فيها[٦].

كانت مصر قد أعلنت فى أعقاب تأميم شركة قناة السويس احترامها لكل من اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ ، والمادة الثامنة من اتفاقية الجلاء لعام ١٩٥٤ ، وبدأت حملة دبلوماسية دولية، وصدر كتاب أبيض فى هذا الصدد تم توزيعه فى مختلف أنحاء العالم، ودعت مصر الصحفيين العالميين ليسجلوا على الطبيعة كفاءة عمل القناة وإهمال الشركة لها، وأكدت على استمرار الرسوم الجارية[٧] .

وعندما تلقت مصر مذكرة البيان الثلاثى بشأن عقد مؤتمر لندن، رأت فى البيان أنه يعطى قناة السويس صفة غير صفتها الحقيقية، ويختلق الوسائل التى تبرر التدخل فى صميم السيادة المصرية، وصرح عبد الناصر فى ٤ أغسطس أن مصر ستحارب إذا سعى الغرب إلى تنفيذ ما يطلبه من تدويل لإدارة القناة، وبين أن هذا التدويل هو استعمار من نوع جديد، وأعلن عن تكوين الكتائب الشعبية والحرس الوطنى تمهيدا للمعركة[٨] .

فكر عبد الناصر فى حضور المؤتمر؛ إذ وجهت الدعوة إلى مصر فى ٣ أغسطس، وعقب استلامها؛ جمع سفراء الاتحاد السوفيتى والهند والولايات المتحدة وتناقش معهم، ورأى السفر ليدافع عن حق مصر ويعرض وجهة نظرها[٩] . ولكن فى ٨ أغسطس بثت لندن عبر الإذاعة والتلفزيون نص خطاب لإيدن - بعد أن عرض على الملكة، وترجم إلى أربع وأربعين لغة وتكرر بثه طوال الليل - تناول فيه أهمية تأمين حرية الملاحة فى قناة السويس بالنسبة للعالم بصفة عامة وبريطانيا بصفة خاصة، وكيف أنها تعتمد عليها فى وارداتها من البترول وصادراتها من البضائع، كما تمثل معبرا إلى الكومنولث، وأن وضعها تحت إشراف دولى هو مسألة حياة أو موت، وعدد مميزات هذا الإشراف، وتكلم عن مساوئ طريق رأس الرجاء الصالح، وصرح بالقول «إننا لسنا فى نزاع مع مصر ولا مع العالم العربى، وإنما مع الرئيس ناصر... إنه شن حملة شديدة من الدعاية ضد بريطانيا، فدل ذلك على أنه ليس بالرجل الذى يفى بالاتفاقات»[١٠] .

كان لهذا الخطاب رد فعل عنيف لدى عبد الناصر، وهنا أعلن رفض مصر حضور المؤتمر، وحدد أسبابها فى أن الدعوة للمؤتمر تمت دون استشارة مصر وهى الدولة صاحبة الشأن، وإنه لا يمكن اعتبار هذا المؤتمر دوليا، إذ انفردت بريطانيا بدعوة أربع وعشرين دولة، بينما يبلغ عدد الدول التى تمر سفنها فى القناة خمس وأربعون دولة من حقها حضور المؤتمر، وأنه ليس للمؤتمر حق فى أن يتعرض لأمر يتعلق بسيادة مصر، وأن ما أقدم عليه إيدن يعد تدخلا فى شئونها الداخلية[11]. وقد ذكر عبد الناصر لنهرو سبب رفضه للدعوة، لأنها ضد سيادة مصر وكرامتها، وكيف يكون أحد المدعوين لمؤتمر يبحث السيطرة على جزء من الأرض المصرية[12] . معنى ذلك أن رفض مصر لمؤتمر لندن قد جاء حتى قبل انعقاده.

وحاول عبد الناصر إحباط مسعى تدويل القناة، فأصدر بيانا فى ١٢ أغسطس تحدى به إيدن، شمل استعداد مصر للقيام مع الدول الأخرى الموقعة على اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ لعقد مؤتمر يضم أيضا الدول التى تمر سفنها فى قناة السويس، وذلك لإعادة النظر فى الاتفاقية، والبحث فى عقد اتفاقية أخرى تؤكد من جديد حرية الملاحة وتضمنها، وتسجل فى الأمم المتحدة، ويترك الباب مفتوحا لانضمام دول أخرى كلما دعت الحاجة، وسجل المراقبون السياسيون أن لهجة عبد الناصر كانت معتدلة، واعترف فى بيانه أن لقناة السويس أهمية دولية، ولكن رفضت بريطانيا اقتراح مصر[13] .

وفى اليوم نفسه عقد عبد الناصر مؤتمرا صحفيا حضره خمسمائة من الصحفيين والمراسلين الأجانب، عرض فيه قضية قناة السويس، واتهم الدول الثلاث بالتآمر، نظرا للإجراءات التى قامت بها بريطانيا والولايات المتحدة من تجميد للأرصدة المصرية، وما تقوم به بريطانيا وفرنسا من تعبئة للقوات الاحتياطية، وأن ذلك يعد تهديداً للشعب المصرى «لكى يسلم جزءا من أرضه وسيادته لهيئة دولية هى الاستعمار الدولى بعينه»[14] .

ومرة أخرى تبث الإذاعة البريطانية بيان لويد الذى أصدره قبيل المؤتمر، وأشار فيه إلى استعداد بريطانيا لاستخدام القوة فى حل مشكلة قناة السويس، لكنها ستكون الوسيلة الأخيرة، أما البداية فهى حل يضمن نوعا من الرقابة الدولية على القناة، وبين

أن تأميم شركة القناة عمل من أعمال العدوان، وتعرض لأزمتى حصار برلين والحرب الكورية، مشيرا إلى أن أزمة السويس أخطرها، وأكد على أن عبد الناصر قد استخدم القوة فى الاستيلاء على شركة القناة، إذ أرسل قوات عسكرية للاستحواذ على ممتلكاتها، وعبأ لهذا الغرض نحو ٧٥٪ من القوات، واتهمه بأنه دكتاتور عسكرى وحاكم مطلق، له أهداف ثورية تتمثل ليس فقط فى السيطرة على الدول العربية والبترول، وإنما أيضا على أفريقيا وجميع المسلمين فى العالم؛ وأنه يغير رأيه بين عشية وضحاها، وفى استطاعته خرق أى اتفاق دولى، وسجن أى بريطانى وفق هواه، وأخيرا يتساءل «إن لم نوقفه عند حده الآن؛ فمتى سنوقفه؟»[١٥].

وفى ١٥ أغسطس وعندما كتب محمد حسنين هيكل فى مجلة أخر ساعة عن توقيت إعلان قرار التأميم، وأن عبد الناصر كان مبيتا له قبل ذلك، وانتهز فقط فرصة سحب عرض تمويل السد العالى، كتبت الخارجية البريطانية تسوق المقال كدليل على أن عبد الناصر رجل مضلل، وتذكر أنه وقت توقيع اتفاقية الجلاء أكد أن عهدا جديدا قد بدأ فى علاقة الصداقة الأنجلو مصرية، ولكن ذلك لم يحدث، وحينما قال إنه ليست له سياسة، أى يواجه كل فعل برد فعل، فقد كذب فيما قاله وثبت أنه خطط لضربة قناة السويس مسبقا، وبالتالى سقطت قاعدة أى إدعاء بأن الغرب وضعه فى الخطأ، كما تشير إلى عدم صدقه فى أن تأميم شركة قناة السويس قد جاء بناء على رفض المساعدة فى بناء السد العالى، وتبين أن ذلك وفقا لما ذكره الصحفى القريب منه[١٦].

تكثفت الحملات الإعلامية الغربية ضد عبد الناصر، وأسهم فيها منزيس رئيس الوزراء الأسترالى، وكان قد تم الاتفاق بين لندن وواشنطن على مساندة الأخيرة فى هذا الميدان، فأذاع أيزنهاور خطابا نقل عبر الإذاعة والتلفزيون عبر فيه عن الصدمة العنيفة لما أقدم عليه عبد الناصر فيما يختص بتأميم شركة قناة السويس، وأنه بعث بوزير خارجيته إلى لندن للتشاور مع الأصدقاء البريطاليين والفرنسيين، ثم ينتقل الميكرفون إلى دالاس الذى يشن حملة على عبد الناصر، معلنا أنه حاول الاستيلاء على أموال الشركة وممتلكاتها ومستخدميها، ويسرد وزير الخارجية الأمريكى قصة القناة، ونسبة السفن التى تعبرها، وعدد مرشديها، وإنها ذات طابع دولى، وأن أمل عبد الناصر هو

مد نفوذه من المحيط الأطلنطى إلى الخليج (الفارسى)، وأنه ينتقم من الولايات المتحدة وبريطانيا لأنهما لم تمدا مصر بالمال لبناء السد العالى، ثم يتطرق إلى مؤتمر لندن ومهامه[١٧] . وأسعد هذا الاتجاه رئيس الوزراء البريطانى الذى كانت مراسلاته متلاحقة إلى الرئيس الأمريكى يستجدى فيها التعاون «لنبين لعبد الناصر وللعالم وجود جبهة متحدة تضم بلدينا وفرنسا»[١٨] ، ويرد عليه أيزنهاور ليؤكد على استحالة أن تكون القناة تحت إشراف رجل مثل عبد الناصر[١٩] .

وضعت مصر خطتها تجاه مؤتمر لندن، وتمثلت فى ثلاثة محاور: المحور الأول: ألا يصدر المؤتمر أى قرار، والمحور الثانى: أن صدور أى توصية أو رأى لابد من موافقة مصر عليه، وطالما أنها غير مشتركة فهى غير ملزمة بالتنفيذ، والمحور الثالث: المناورة خلال المؤتمر ليفشل أو يوافق على وجهة النظر المصرية[٢٠] . واعتمد التنفيذ على التحركات الدبلوماسية المصرية النشطة، تلك التى تمكنت من أن تجد من يعبر عن رؤيتها.

وعقد مؤتمر لندن الأول فى ١٦ أغسطس فى قاعة لانسكترهاوس وحضرته اثنتان وعشرون دولة، وافتتحه رئيس الوزراء البريطانى بكلمة عبر فيها عن أن الحدث سبب الاجتماع هو أخطر الأحداث منذ الحرب العالمية الثانية، ولم يطل فى كلمته وغادر القاعة. وتولى وزير الخارجية البريطانى رئاسة الجلسات، وأعلن أسفه لعدم حضور مصر المؤتمر. وفى البداية وقع خلاف على طريقة الإجراءات فيما يختص بأخذ الأصوات على القرار[٢١] . لكن سرعان ما حلت المسألة.

وتحدث دالاس فى المؤتمر عن أهمية قناة السويس وطابعها الدولى واتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ ، وأن ما أقدمت عليه الحكومة المصرية هو من جانب واحد ومن غير أى مفاوضات دولية، وأنها استولت على معدات الشركة، ومنعت موظفيها من ترك أعمالهم دون أمرها، وتحت التهديد بعقاب السجن، وأن عبد الناصر أصدر تصريحا علنيا عن أسباب تصرفه وأرجعه إلى امتناع الولايات المتحدة وبريطانيا عن تمويل السد العالى، لكنه عاد وقال إنه يفكر فى التأميم قبل ذلك بسنتين ونصف سنة، وأنه يريد استخدام القناة لخدمة أهدافه الوطنية، وأكد دالاس على أن قناة السويس بصفتها الدولية من الناحيتين القانونية والعملية هى آخر مكان يتسنى فيه البحث عن وسائل لكسب انتصارات محلية وتحقيق مطامع وطنية، وأن عمل عبد الناصر يجعل

استخدام قناة السويس تحت رحمة مصر التى تستطيع بطرق عدة أن تبطئ المرور فى القناة، وتزيد من نفقاته، وتجعله غير ذى جدوى بالنسبة للسفن التجارية؛ وذلك نتيجة لأسباب وطنية سياسية، ثم يبين وزير الخارجية الأمريكى أهمية البترول، وحرص شركات الملاحة على مرور سفنها، وشركات التأمين على عدم وجود عقبات وكوارث عبر القناة، وركز على ضرورة وجود إدارة دولية للقناة لا تتصل بالسياسة فى أعمالها، وأخيرا عرض مشروعه فى شكل مقترحات تمثلت فى أن تدار القناة بكفاية وحرية مكفولة بصفتها ممرا مائيا دوليا، تطبيقا للمبادئ المنصوص عليها فى اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ تحت إشراف هيئة دولية تنظمها معاهدة، وتخضع للأمم المتحدة، وأن تكون إدارة القناة منفصلة عن أثر السياسات الوطنية، ووجوب الاعتراف بحقوق مصر المشروعة ومصالحها فى إدارة القناة بما فى ذلك حصولها على دخل عادل، وضرورة اتخاذ الاحتياط لدفع التعويض لشركة القناة، وتكوين لجنة تحكيم لتسوية الخلافات فيما يتعلق بحقوق مصر المشروعة وتعويض الشركة(٢٢) .

وتكلم لويد وقال إن ما فعله عبد الناصر جعل المركز البريطانى فى غاية الدقة، نظرا للهجته العدائية، مما دفع الحكومة البريطانية لاتخاذ تدابير عسكرية لأنها لا تنسى ما حدث فى حريق القاهرة عام ١٩٥٢، كما أن فى مصر ١٣ ألف من الرعايا البريطانيين، وقاعدة يديرها مدنيون بريطانيون، وسفن بريطانية تعبر القناة، وأشار إلى عدم قانونية التأميم، وأن شركة قناة السويس عالمية، ومسألة الرقابة الدولية لا تمس مصر، وطالب وزير الخارجية البريطانى بتعويض مساهمى الشركة القديمة، وتوفير المهارة الفنية لإدارة القناة بنجاح، وأن تظل القناة بعيدة عن السياسة، وبين أن مشروع دالاس يحفظ التوازن بين حقوق مصر فى السيادة وبين مطالب الدول المستفيدة من القناة، وأن حكومة جلالتها تؤيد هذا المشروع، وذكر أن المرشدين البريطانيين الذين يعملون فى القناة أعلنوا ولاءهم لشركة قناة السويس، ولا يريدون العمل تحت الإدارة المصرية، والنتيجة أنه إذا لم يستمر هؤلاء فى العمل فمعناه هبوط كفاءة العمل، وهو أمر مزعج قد ينزل النكبة بالقناة(٢٣) .

وتتابعت البيانات الخاصة بالوفود، وكانت هناك أربع دول قد اتخذت موقفا متعاطفا مع مصر، يأتى فى مقدمتها الاتحاد السوفيتى، وتولى شبيلوف وزير الخارجية

مهمة مهاجمة المؤتمر، معلنا أن عقده يتعارض مع المبادئ التى يقوم عليها التعاون الدولى، وأن التحيز تجلى فى اختيار الدول التى دعيت للاشتراك فيه، وتقرير عقده دون استشارة الحكومة المصرية يعد انتهاكا لاتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ ، وإنه من الممكن أن يكون هذا المؤتمر خطوة أولى فى طريق المفاوضات، ومن ثم فلابد من الإعداد لمؤتمر دولى لبحث كفالة حرية الملاحة فى القناة على أساس الاعتراف بحقوق مصر فى السيادة التى بدون رضاها لن يصل المؤتمر إلى حل وتسوية للمشكلة، وأنها صاحبة حق فى اتخاذها قرار التأميم، وضرب أمثلة بشأن تأميم شركات تستثمر رأسمال أجنبى فى بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، وانتقد مشروع دالاس، ودحض صفة الدولية عن قناة السويس، وندد بالتهديد الأنجلو فرنسى لاستخدام القوة لما فى ذلك من انتهاك للسلام فى الشرق الأوسط.

واستنكر مندوب أندونيسيا قرار الحكومة البريطانية بتعبئة القوات المسلحة، وطالب بإعادة النظر فى الاتفاقية القديمة، وأعلن أن لمصر حقها فى أن تهيئ الوسائل لخدمة مصالح شعبها، وأن شركة قناة السويس مصرية، واستشهد بأحكام المحاكم المختلطة فى ذلك، ومعروف أن أندونسيا هى مقر لدول عدم الانحياز التى انتمت مصر إليها، كما أن العلاقات الطيبة ربطت سوكارنو بعبد الناصر. وأيد مندوب سيلان الموقف المصرى، وأضاف أن الوطنية المصرية عنصر يجب مراعاته. أما منون Menon مندوب الهند فقد رأى أن شركة القناة المصرية، والتأميم عمل من أعمال السيادة المصرية، لكنه علق بأنه كان من الأفضل أن يتخذ بعد إعطاء إنذار كامل وبطريقة أقل إثارة، واقترح إنشاء هيئة دولية استشارية تعاون الإدارة المصرية وتمدها بالإرشادات ولا يكون لها أى نفوذ. وعارض المؤتمرون هذا المشروع لتأكيده حق مصر فى ممارسة سيادتها على القناة.

وأظهرت الدول الثمانى عشرة تأييدها التام لمقترحات مشروع دالاس، وأوضحت أنه لابد من وضع النقاط على الحروف، ولو لم يقم عبد الناصر بالتأميم، فإن أجل الشركة قد قارب على الانتهاء، وأثارت السويد ونيوزيلندا حق الملاحة الإسرائيلية فى عبور القناة، الذى أعطته لها الأمم المتحدة فى عامى ١٩٥١ ، ١٩٥٣ ، وأن منعها يمكن تطبيقه فى المستقبل على دولة أخرى، وأن عدم الثقة فى الحكومة المصرية أصبح أمرا مفروغا منه.

ومما تجدر الإشارة إليه أن بعضا من هذه الدول لم تجد فى التأميم عملا مناقضا لقواعد القانون الدولى، وقد صرح بذلك كل من مندوبى السويد وأسبانيا وإيطاليا وإيران وباكستان، ومع هذا فإنهم طالبوا بضمان حرية الملاحة فى شكل يتفق عليه، ولكن باقى الدول عدت التأميم عملا يتسم بالارتجال وعدم التبصر، وعلى سبيل المثال؛ أشار مندوب تركيا إلى أن قرار التأميم اتخذ فى وقت غير ملائم، ودون استشارة الدول التى يهمها الأمر، ودافع عن المؤتمر، وهاجم المندوب الهولندى مصر، وبين أن عمل حكومتها لا يشجع على الثقة فى ارتباطها بأى اتفاقية، وما ذكره رئيس وزراء أستراليا قد فاق الحد، حيث كان مجندا كلية للدفاع عن وجهة النظر الغربية(٢٤) .

كان على صبرى مدير المكتب السياسى لعبد الناصر قد أوفد إلى لندن ليكون على مقربة من مجريات الأمور، ويمارس التأثير على الوفود ويزودها بالمعلومات، كذلك كثف محمود فوزى اتصالاته الدبلوماسية فى لندن، ونتج عن هذا مواقف إيجابية جاءت فى صالح مصر أثناء انعقاد المؤتمر، إذ حدثت محاولة للضغط على وزير خارجية أندونسيا من قبل لويد ودالاس عن طريق التلويح بالمساعدة الاقتصادية، لكن أخفقت المحاولة، وجرت محاولة أخرى للتأثير على وزير خارجية الاتحاد السوفيتى لإيقاف هجومه مقابل تحسين الغرب معاملاته مع موسكو، ولكن لقيت المحاولة مصير سابقتها. وزاد الهجوم السوفيتى على الغرب، ويصرح دالاس فى مؤتمر صحفى أنه أثناء انعقاد المؤتمر كان الاتحاد السوفيتى يقوم بدعاية مضادة للمؤتمر باللغة العربية عن طريق الإذاعة تحث مصر على أن أى حل يأتى من هذا المؤتمر يعتبر استعمارا وتوسعا إمبرياليا(٢٥) .

اختتم المؤتمر أعماله فى ٢٢ أغسطس مؤكدا مسألة الإشراف الدولى على القناة، وعاقت جهود مصر صدور أى قرار عنه، واقترح البيان الختامى الدخول فى مفاوضات لعقد ميثاق جديد، وأن توكل إدارة القناة إلى مجلس يشكل من مصر ودول أخرى تختار بموجب اتفاق بين الدول الموقعة على الميثاق مع النظر بعين الاعتبار إلى مسألة استخدامها للقناة ومدى تجارتها وموقعها الجغرافى، وأن يكون تأليف المجلس ضامنا تمكينه من تحمل مسئولياته، وتحقيق أحسن ما يمكن من نتائج فى إدارة القناة دون أى حوافز سياسية فى صالح أى دولة تستخدم القناة أو ضدها، كما اتفق على التحكيم فى المنازعات والعقوبات(٢٦) .

كان دالاس ما يسترو المؤتمر، فمشروعه تمت الموافقة عليه بالأغلبية، ومن ثم عرف أيضا بمقترحات الدول الثمانى عشرة، ورأى وزير الخارجية الأمريكى أن يكلف المؤتمر وفدا ليعرض الأمر الذى توصل إليه المؤتمرون على عبد الناصر، ووقع الاختيار على منزيس، فشكل لجنته من ممثلين عن القارات الخمس، فضمت خمسة أعضاء من أستراليا وإيران وإثيوبيا والسويد والولايات المتحدة، وبعث إلى عبد الناصر فى ٢٤ أغسطس يطلب مقابلته؛ فوافق الأخير على المبدأ، وهنا اقترح رئيس الوزراء الأسترالى أن تكون جنيف مكان اللقاء، وفى الوقت ذاته صرح بأنه إذا رغب عبد الناصر فى أن تجرى المقابلة على أرض مصر، فاللجنة على استعداد للحضور، وقد تكون الإسكندرية مكانا صالحا للاجتماع، ورد السفير المصرى بلندن على منزيس فى ٢٩ أغسطس بموافقة عبد الناصر على لقائه بالقاهرة يوم ٣ سبتمبر[٢٧] .

أعد عبد الناصر للأمرعدته، وأعلن فى مؤتمر صحفى أنه يرفض الإشراف الدولى على القناة، وأن مصر مستعدة لقبول أى حل سلمى لا يمس سيادتها مع استعدادها لتوقيع معاهدة تضمن حرية الملاحة[٢٨] . وبذلك ضرب عرض الحائط بما اتفقت عليه الدول الثمانى عشرة فى لندن. وقبل مغادرة منزيس العاصمة البريطانية، وفى لقاء له مع رئيس مجلس اللوردات أبلغه أن مهمة نجاحه لن تزيد عن ١٪ لأنه لم يكلف بالبحث عن تسوية وإنما عن الاستسلام[٢٩] . وهذا دليل على أن مشروع دالاس مجحف بمصر. ووصلت اللجنة إلى القاهرة فى الميعاد المحدد حاملة معها نصوص المداولات الخاصة بالمؤتمر، وقد بلغت ثمانمائة صفحة ليطلع عليها عبد الناصر[٣٠] .

تعددت اجتماعات عبد الناصر مع منزيس ولجنته، وكانت الخطة الموضوعة فى لندن ألا تطول المناقشات، واستعرض رئيس الوزراء الأسترالى مقترحات المؤتمر، وكان فظا فى أسلوبه، ملوحا بأن التحركات التى تقوم بها القوات الأنجلو فرنسية ليست خداعا[٣١] . وأثناء المباحثات أوضح عبد الناصر أن فصل القناة عن السياسة المصرية غير ممكن، لأن القناة فى أرض مصر وخاضعة لحكومتها منذ إنشائها، واحتدت المناقشة، وأحس عبد الناصر بنبرة التهديد، فأغلق الملفات التى أمامه، وأنهى الموقف، وأعلن رفض مصر لمشروع دالاس الذى أسماه مشروعا لاستعمار جماعى، وشكلا مقنّعا من أشكال الإمبريالية[٣٢] . وكان لذلك رد فعله، فانتقدت الصحافة منزيس

وهاجمته، وكتب أنور السادات فى صحيفة الجمهورية يستهزئ به، ويكيل التهم لرئيس الوزراء البريطانى[٣٣] .

تسلم منزيس رد عبد الناصر الذى أكد فيه حق مصر فى التأميم واستعدادها لعقد اتفاقية جديدة تكفل حرية الملاحة فى القناة، وحرصها على استمرار الملاحة بنظام وكفاية؛ رغم المصاعب التى خلقتها بريطانيا وفرنسا عن طريق التهديد باستخدام القوة، وتحريض المرشدين على ترك عملهم، وغير ذلك من التدابير الاقتصادية ضد مصر، وأن النظام الذى اقترحه مؤتمر لندن يعنى الاستيلاء على إدارة القناة، ويقوم على العدوان، وينتهك حق الشعب المصرى وسيادته، وأن أى محاولة لفرض هذا النظام ستكون نذيرا بصراع ليس فى الحسبان. وختم عبد الناصر الرد بإجمال سياسة مصر إزاء القناة، وتتلخص فى ضمان حرية الملاحة دون تمييز، وتحسين القناة، وفرض رسوم عادلة، وإدارة القناة على نحو يقوم على كفاية فنية[٣٤] .

استغرقت محادثات منزيس – عبد الناصر مدة أسبوع، وفى خلالها كتب رئيس الوزراء الأسترالى إلى إيدن يصف مصر بأنها دولة بوليسية، وينعت عبد الناصر بافتقاره إلى التدريب والخبرة[٣٥] . وعند عودته – أى منزيس – إلى لندن، صرح للصحفيين عقب وصوله ببيان مضلل ومستفز حمل فيه على عبد الناصر، وقال «إن مصر لن تشارك فى أى عمل سلمى لمشكلة القناة لا يترك لمصر وحدها السيطرة عليها»[٣٦] . وكان قد حدث خلاف داخل اللجنة الخماسية بسبب رأى هندرسون Henderson المندوب الأمريكى المخالف لموقف منزيس، حيث رغبت واشنطن فى ترك الباب مفتوحا لإجراء مفاوضات رغم الإخفاق الذى تعرضت له اللجنة، وهذا عكس ما أراده رئيس اللجنة[٣٧] . وبناء على موقفه قدم تقرير اللجنة وسجل فيه أن عبد الناصر لم يكن على استعداد لقبول المبادئ الأساسية للمقترحات، وأنه أصر على وجوب وضع القناة تحت سلطة مصر المباشرة[٣٨] ، واجتمع برئيس الوزراء البريطانى وذكر له «إن ناصر لن يتراجع عن موقفه، ولن يغير فكره، إلا إذا أرغم على ذلك بالقوة»[٣٩] . وهكذا لم تفشل لجنة منزيس فى مهمتها فقط، وإنما صعدت الموقف وفقا للتخطيط البريطانى.

حاول عبد الناصر مرة أخرى إحباط سياسة القوة بأن يتقدم بحل سلمى، خاصة عندما أيقن أن هناك إشارات أمريكية تساعده على ذلك، فعقب عودة دالاس من لندن

بعد حضوره المؤتمر، أعلن أن قناة السويس لا تشكل أهمية حيوية بالنسبة للولايات المتحدة[٤٠] . ويذكر البعض أن ذلك قد أسهم فى فشل مهمة منزيس[٤١] ، ولكن الواقع أن الفشل مكتوب عليها قبل ولادتها عندما أذاع عبد الناصر رفضه مقترحات مؤتمر لندن.

وفى أعقاب اتصالات مصرية مع واشنطن، تقدمت مصر بمذكرة رسمية إلى عواصم العالم فى ١٠ سبتمبر، اقترحت فيها المبادرة بإجراء محادثات بشأن تشكيل هيئة مفاوضة تمثل وجهات النظر المختلفة للدول المستخدمة لقناة السويس مع تحديد مكان انعقاد هذه الهيئة وموعدها، وأنه من الممكن أن تعهد لهذه الهيئة مهمة إعادة النظر فى اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ ، وأن تنظر فى وسائل تطوير القناة لاستيعاب احتياجات المستقبل بالنسبة للسفن الضخمة، ووضع الأسس لتحصيل الرسوم[٤٢] .

وعرض نهرو الوساطة، فبعث برسالة إلى إيدن يطلب منه أن تنال المذكرة المصرية فرصتها، وكتب أيضا إلى أيزنهاور على أساس موقف واشنطن المعارض لاستخدام القوة[٤٣] . ورفضت الخارجية البريطانية ما جاء فى المذكرة، ورأت أنها لا تنطوى على أى شىء جديد، وأعلن إيدن فى مجلس العموم البريطانى أن مصر رفضت كل مسعى لإيجاد تسوية سلمية[٤٤] . وبذلك يتبين أن لندن لم يكن لديها استعداد لقبول أى حل سوى استخدام القوة.

وأثناء الإجراءات الرسمية، لجأ عبد الناصر إلى محاولات أخرى غير رسمية من أجل التحرك فى إطار عدم الممانعة فى منح الدول المنتفعة بالقناة قدرا ما من المشاركة فى ظل المبدأ الأساسى الذى ينص على أن القناة ملك لمصر، فأوفد الأخوين مصطفى وعلى أمين إلى واشنطن ولندن لاستكشاف إمكانية التوصل إلى تسوية، وليؤكدا للساسة البريطانيين والأمريكيين أن القناة سوف تبقى فى كنف الإدارة المصرية مفتوحة أمام الملاحة البحرية العالمية، وأنها لن تستخدم كسلاح ضد أية دولة من الدول المنتفعة، ونجح مصطفى أمين فى واشنطن حتى إنه أقنع دالاس بأن إجراء مفاوضات بين مصر والدول المنتفعة بالقناة أمر يمكن تحقيقه، مما جعله أكثر معارضة لعزم إيدن على دفع الأمور إلى حد الدخول فى حرب مع عبد الناصر. وعلى العكس من ذلك كانت مهمة على أمين فى لندن، فعلى الرغم من نجاحه فى تهدئة ثائرة كثير من الغاضبين

من زعماء حزب العمال المعارض، والتأثير فى بعض أعضاء البرلمان من حزب المحافظين، إلا أن المجهودات التى بذلها لتمهيد السبيل إلى عقد اجتماع بين عبد الناصر وإيدن أو أى ممثل بريطانى باءت بالفشل؛ إذ رفض رئيس الوزراء البريطانى الفكرة تماما[٤٥]. وعبر على أمين عن هذه الرحلة عقب عودته من لندن فقال «أمضيت سبعة أيام فى لندن أرقب أزمة قناة السويس وما يدور على المسرح السياسى، وما يدور وراء الكواليس، أسمع ضجيج طبول الحرب، وأسمع همسات حمامات السلام... ولم أستطع خلال هذه المدن أن ألتقط صورة واضحة للموقف»[٤٦].

واتباعا للسياسة المصرية؛ تجنب عبد الناصر أى استفزاز لبريطانيا فى هذه الفترة؛ فأصدر أوامره بوقف نشاط الفدائيين ضد إسرائيل؛ محافظا على هدوء الحدود معها، وسمح بنقل الذخيرة الإنجليزية من القاعدة البريطانية السابقة فى منطقة القناة، رغم إدراكه أنها ترسل لقبرص لاحتمال استخدامها ضد مصر، ولم ينفذ المادة الخامسة الواردة بقرار التأميم التى تحظر على مستخدمى شركة القناة ترك عملهم دون إذن من الإدارة الجديدة وإلا عوقبوا بالسجن، وسمح لهم بترك العمل بشرط الإخطار قبل ذلك بشهر[٤٧].

واستمرار للجهود المصرية لإمكانية إنقاذ الموقف، كان التفكير فى عرض القضية على الأمم المتحدة، لأنها خير ضامن لحرية الملاحة فى القناة، كما صرح بذلك على صبرى أثناء انعقاد مؤتمر لندن الأول[٤٨]؛ وبالفعل سلم عمر لطفى مندوب مصر الدائم فى الأمم المتحدة مذكرة إلى السكرتير العام للأمم المتحدة، تقضى بإنشاء لجنة دولية تمثل ثمانى دول تستخدم القناة على أن يتم اختيار الأعضاء بالطرق الدبلوماسية، لتفاوض مصر وتبحث معها فى شكل الحل السلمى لمشكلة القناة بما يتفق مع مبادئ الأمم المتحدة وأغراضها، وطلب عبد الناصر من نهرو وتيتو استخدام نفوذهما فى المناقشات[٤٩]. وأعلنت الحكومة المصرية فى ١٧ سبتمبر أنها تلقت ردا من إحدى وعشرين دولة بالموافقة على مقترحاتها الخاصة بإنشاء اللجنة الدولية[٥٠]. ولكن لم يأت ذلك بأية نتيجة.

كان على مصر أن تحارب فى ميدان آخر، وهو ضمان سلامة الملاحة فى قناة السويس، ففى بداية أغسطس تمكنت المخابرات المصرية من اختراق السفارة الفرنسية

في القاهرة، وصورت وثيقة من الحقيبة الدبلوماسية تحتوى على معلومات عن اشتراك فرنسا مع شركة قناة السويس فى خطة لإيقاف الملاحة فجأة فى القناة ليلة ١٤/ ١٥ سبتمبر، وذلك بتوقف جميع مستخدمى الشركة الأجانب من مرشدين وعاملين وفنيين، وإرسال ستين سفينة تجارية فى نفس الليلة للمرور فى القناة، وهذا فوق طاقتها المرورية، والهدف توقف الملاحة، وتأليب الدول ضد مصر، وبيان إخفاقها فى إدارة القناة، وعندئذ تتدخل بريطانيا وفرنسا لإنقاذ القناة[٥١] .

والواقع أن مسألة نجاح مصر فى تسيير الخط الملاحى عبر القناة خطط له قبل اكتشاف هذه المؤامرة، إذ رأى عبد الناصر أن نجاح التأميم يعتمد أساسا على كفاءة العملية الملاحية، لذا فوض كل السلطة لمحمود يونس فى هذا الشأن[٥٢] . وكانت شركة قناة السويس تستخدم ٢٠٥ مرشدا، مثَّل عدد المرشدين المصريين منهم أقل من ٢٠٪، وعدد المرشدين البريطانيين والفرنسيين أكثر من ٣٦٪[٥٣] ، والنسبة الباقية موزعة على جنسيات أخرى. ومضى التخطيط الأنجلو فرنسى منذ بداية أغسطس، فيجتمع القنصلان البريطانى والفرنسى مع المرشدين وبعض المكلفين بأعمال الملاحة، بهدف التحريض والحض على الامتناع عن العمل وتركه[٥٤] .

وفى ١٤ أغسطس أعلن مدير شركة قناة السويس المؤممة أن جميع المرشدين مخلصون للشركة، وأنه قادر على إصدار التعليمات لوقف حركة الملاحة فى القناة، كما اكتشفت رسائل مرسلة منه إلى المرشدين يعرض عليهم دفع مرتب ثلاث سنوات مقدما إذا رفضوا العمل[٥٥] ، ومما تجدر الإشارة إليه أن شركة قناة السويس المؤممة كانت على صلة مباشرة بالخارجية البريطانية والأميرالية البحرية البريطانية[٥٦] . وردت مصر على هذه التحركات بإعلانات فى صحف غالبية الدول البحرية تطلب مرشدين، لكنها صادفت العقبات لضغط لندن وباريس على الصحف حتى لا تنشر الإعلانات المصرية، كما أثرت على بعض الحكومات لعدم تلبية طلب مصر[٥٧] .

وظهرت بوادر لتعطيل الملاحة عندما امتنع بعض المرشدين البريطانيين والفرنسيين عن إرشاد السفن، وراحت لندن تهدد بإنقاص عدد المرشدين بهدف عرقلة الملاحة، ومنعت سبعة منهم كانوا يقضون أجازاتهم فى بريطانيا وقت إعلان قرار التأميم من العودة إلى مصر[٥٨] . وحين أعلنت مصر فى نهاية أغسطس أن المعدل اليومى للسفن التى

مرت بالقناة خلال شهر التأميم قد ارتفع في ظل الإدارة الجديدة من ٤٢ إلى ٤٤ سفينة، ضاعفت الشركة المؤممة والحكومتان البريطانية والفرنسية الجهود ليتوقف العمل في القناة، وتم إبلاغ المرشدين صراحة أنهم سيفقدون معاشاتهم لو استمروا في وظائفهم(٥٩) .

وأثناء انعقاد مؤتمر لندن الأول، رأت الخارجية البريطانية أن يحث لويد المرشدين على البقاء في عملهم حتى نهاية المؤتمر، ثم عادت وطلبت استمرارهم إلى نهاية محادثات لجنة منزيس، وبينت أن رفض عبد الناصر لمقترحات اللجنة سيؤدى إلى موقف خطير(٦٠) . وكان ذلك تهديدا واضحا، أبلغ على أثره عبد الناصر السفير الأمريكي أنه إذا ترك المرشدون عملهم، فسوف يأتي بغيرهم من أماكن أخرى، وإذا لزم الأمر فمن الاتحاد السوفيتي(٦١) .

وصل موليه رئيس الوزراء الفرنسي إلى لندن في ١١ سبتمبر للعمل على تنفيذ قرار سحب المرشدين، وفي أثناء هذه الفترة كانت مصر قد تعاقدت مع ٧١ مرشدا جديدا منهم ٤٧ مرشدا مصريا، والباقي من بلاد مختلفة، وذلك بعد عرض الأجور المغرية. وفي ١٢ سبتمبر طلبت الخارجية المصرية من عمر لطفي إبلاغ همرشولد وجميع وفود الدول الأعضاء بالهيئة الدولية أن شركة قناة السويس المؤممة أصدرت أمرا إلى الموظفين غير المصريين بالقناة بترك عملهم اعتبارا من ليلة ١٤/ ١٥ سبتمبر، وموافقة بريطانيا وفرنسا على هذا الإجراء، وأن رئيس فرع الملاحة في قناة السويس أبلغ هيئة الإدارة الجديدة أن المرشدين البريطانيين والفرنسيين والنرويجيين والإيطاليين سوف يتوقفون عن العمل في التاريخ المحدد، ويمضى البلاغ المصرى ليؤكد أن مصر ستعمل من جهتها حسب الترتيبات التي وضعتها بشأن استمرار الملاحة في القناة، وأنه إذا حدث وتعطلت لأسباب خارجة عن إدارتها، فإن المسئولية تقع على الجهات التي تسببت في ذلك(٦٢) .

كان التخطيط الأنجلو فرنسي على يقين بأن سحب المرشدين يعقبه توقف للملاحة في قناة السويس مما يعطي الفرصة للتدخل المسلح. وفي ١٥ سبتمبر رحل المرشدون والعاملون الأجانب في القناة تنفيذا لأوامر الشركة المؤممة. واستعارت إدارة القناة عددا من ضباط البحرية المصرية، وتم تدريبهم بسرعة على عملية الإرشاد(٦٣) . وتمكن محمود يونس مع المرشدين المصريين واليونانيين - والأخيرون لم يتركوا

عملهم لظروف خاصة - من إدارة حركة الملاحة بكفاءة واقتدار حتى لقد شهد لهم الأعداء قبل الأصدقاء. وعلى الفور أعادت شركة «لويدز Lloyds» للتأمين الرسوم إلى معدلاتها(٦٤) ، وكان قد سبق أن رفعتها تحسبا للأخطار المرتقبة. وبذلك انتصرت مصر وسقط تذرع بريطانيا وفرنسا، ولكن لم يسقط المخطط.

فشل مؤتمر لندن الأول، وارتاح رئيس الوزراء البريطاني لنتائج بعثة منزيس السلبية، فهو يريد كسب الوقت لاتمام التجهيزات العسكرية، ويذكر أنه كان يقوم بدراسة الإجراءات في حالة رفض عبد الناصر التفاوض على أساس مشروع دالاس، وأنه عرض القضية على مجلس حلف شمال الأطلنطي، حيث تقدم لويد بتقرير للمجلس في ٥ سبتمبر يدور حول تدويل القناة، ولقى التأييد(٦٥) . ويواصل إيدن اتصالاته بالرئيس الأمريكي، ويؤكد له أن السلام أصبح مهددا، ووجوب إذعان مصر لمقترحات الدول الثماني عشرة، ويهاجم عبد الناصر، ويذكر أن بريطانيا وفرنسا تواصلان استعدادتهما العسكرية(٦٦) .

ومن الملاحظ أن الموقف الأمريكي قد طرأ عليه بعض التغيير، فعندما عرض إيدن على دالاس حرمان مصر من رسوم القناة، لم يتجاوب، حتى إن رئيس الوزراء البريطاني وصف الولايات المتحدة بالتردد(٦٧) ، وحينما أدلى أيزنهاور بحديث عن تدويل القناة؛ يبلغ عبد الناصر السفير الأمريكي أسف مصر لذلك، فيعلن البيت الأبيض إن الرئيس الأمريكي يقصد من تدويل القناة، استخدامها وفقا لاتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨(٦٨) .

ويكتب أيزنهاور لإيدن في ٢ سبتمبر عن مشكلتين: المشكلة الأولى تنحصر في ضمان الملاحة بقناة السويس، وضرورة حلها على وجه السرعة، والمشكلة الثانية تتمثل في عدم تهديد عبد الناصر للسلم ولمصالح الغرب، ثم يبين أيزنهاور أن الرأى العام الأمريكي يعارض فكرة استخدام القوة، وأن الاقتصاد البريطاني لا يتحمل عبء عمليات حربية يترتب عليها فقدان بترول الشرق الأوسط(٦٩) . ويصف إيدن الرسالة بأنها مزعجة، وأن الرئيس الأمريكي وموظفيه بعد أن تركوا له الانطباع بأنهم لا يستثنون احتمال استخدام القوة كحل أخير إذا استنفدت جميع وسائل التسوية الأخرى، عاد أيزنهاور وسحب ذلك، وأنه لا يمكن التفرقة بين مشكلة القناة ومشكلة

عبد الناصر لارتباطهما ولمدى تأثيرهما على الشرق الأوسط وأفريقيا، ويسجل إيدن أنه «لا يمكن عزل مشكلة القناة عن المشاكل الأخرى المتعلقة بمظاهر القومية العربية والمطامح المصرية»[٧٠] .

أعد رئيس الوزراء البريطانى رسالته للرد على الرئيس الأمريكى، يبلغه فيها أنه لابد من حل عاجل يضمن عدم السماح لعبد الناصر بالمضى بما أخذ، وراح يشبه عبد الناصر بهتلر عام ١٩٣٠، وأن الاستيلاء على قناة السويس ليس سوى البداية فى حملة مدروسة خططها عبد الناصر تستهدف طرد كل ما للغرب من نفوذ ومصالح فى كافة الدول العربية، وهو يعتقد أنه إذا تمكن من الفوز بغنيمته بنجاح متحديا ثمانى عشرة دولة؛ فإن سمعته فى الدول العربية ستصل إلى القمة؛ مما يمكنه من خلق ثورات يقوم بها ضباط شبان فى السعودية والأردن وسوريا والعراق، وستكون الحكومات الجديدة فى هذه الدول تابعة لمصر إن لم يكن لموسكو، وستوحد مصادر البترول تحت إشراف دولة عربية متحدة ترأسها مصر، وقد تقع تحت النفوذ السوفيتى، وعندئذ يتمكن عبد الناصر من حرمان أوربا الغربية من البترول ويصبح تحت رحمته، ويبين إيدن أن نورى السعيد وولى عهد العراق قد تحدثا إليه عن عواقب نجاح عبد الناصر، وينهى رسالته بأن بريطانيا مقدرة للأعباء والمخاطر التى سترافق التدخل العسكرى[٧١] .

من هنا نلاحظ الشقاق الذى بدأ يظهر فى العلاقات الأنجلو أمريكية، والواقع أن أيزنهاور وضع أمامه ضرورة حل النزاع بالطرق السلمية، وأن تأميم شركة القناة عمل شرعى ويدخل تحت حقوق السيادة المصرية، وبالتالى فاستخدام القوة ليس شرعا ولا قانونا، وخاصة أن عبد الناصر أدار القناة بمهارة، ومن ثم فإنه لم ينقض اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨[٧٢] . وعاد الرئيس الأمريكى وأعلن أثناء وجود لجنة منزيس فى القاهرة أن بلاده تحبذ إجراء محادثات سلمية وتعارض اللجوء لأسلوب القوة[٧٣] .

ومرة أخرى يبعث أيزنهاور إلى إيدن فى ٨ سبتمبر مؤكدا معارضته للقوة، محذرا إياه من خطورة أن يعطى عبد الناصر أهمية أكثر مما يستحق، مصرحا بأنه يتفق معه فى أن المشكلة خطيرة، ولها نوايا وأهداف لدى عبد الناصر، ولكن نقطة عدم الاتفاق هى الآثار المحتملة لأى رد فعل على العالم العربى، وأن تحجيم عبد الناصر يكون بالوسائل الهادئة، والأقل عنفا وليس عن طريق القوة العسكرية، ويمضى أيزنهاور فى عرض

الاقتراحات بالنسبة لذلك، مثل استخدام الضغوط الاقتصادية، وتشجيع إقامة هيئة منتفعين لإدارة القناة، وإقامة طرق بديلة للنفط، وإمكانية استخدام المنافسين العرب، ثم يبين أن عبد الناصر ينتعش بالمواقف الدرامية، وأنه إذا ركزت الجهود على كبح جماحه من خلال وسائل أبطأ؛ لكنها أكثر فاعلية؛ فالنتيجة المرجوة ستكون أفضل، ويحاول الرئيس الأمريكى المناورة رغبة منه فى ألا يصدم رئيس الوزراء البريطانى، فينهى رسالته بالإشارة إلى أنه لا مفر من استعمال القوة، ولكن ما دامت هناك أساليب أخرى لحل النزاع، فيجب استخدامها(٧٤) . عندئذ أدرك إيدن أنه لن يحصل على المساندة الأمريكية لخطته.

بعد التيقن من فشل لجنة منزيس، وفى إجابة لأيزنهاور على سؤال لأحد الصحفيين، ذكر أن بلاده تلتزم بحل سلمى، وأنها لن تتخلى عن الأمل فى التفاوض لتحقيق تسوية وإن واجهت الصعوبات، ونرى دالاس ينصح محمود فوزى بمواصلة الحوار مع البريطانيين والفرنسيين مهما كان الثمن، لأن الفرنسيين مصممون رغم المعارضة الأمريكية على خوض حرب الجزائر فى مصر، ويتلقون أقوى تشجيع من إيدن على القيام بذلك(٧٥) .

والسؤال الذى يفرض نفسه، ما هو سبب الانعطاف الأمريكى عن المسار السابق؟ كما يبدو أن الفترة الخاصة بمؤتمر لندن الأول قد تألق فيها الاتحاد السوفيتى، وأظهر تعاطفه التام مع مشكلة قناة السويس، وأعلن رسميا تأييده لما أقدمت عليه مصر، وحذر راديو موسكو من أن أى حرب بريطانية فرنسية من الممكن أن تؤدى إلى صراع عنيف فى الشرق الأوسط، وفى يوم سحب المرشدين أصدر الاتحاد السوفيتى بيانا حول ضرورة حل مسألة قناة السويس بالطرق السلمية، وأشار إلى الاستعدادات العسكرية من جانب بريطانيا وفرنسا لاستخدام القوة ضد مصر، وما ينتج عن ذلك من زيادة التوتر فى المنطقة، وبالتالى فإنه لا يمكن أن يقف ساكنا إزاء أى إخلال بالسلام فى الشرق الأوسط، لأن معنى ذلك؛ المساس بأمنه ومصالحه(٧٦) .

ويذكر خروشوف فى وجود عدد من الدبلوماسيين أنه إذا شنت الدول الاستعمارية حربا على مصر، فلن تترك وحدها فى المعركة، ويعلن فى ٢٣ أغسطس أنه لو جاء ابنه يطلب التطوع ليحارب من أجل مصر لشجعه على الذهاب(٧٧) . أيضا ينذر بوجانين

رئيس الوزراء السوفيتى الغرب بتدفق المتطوعين والأسلحة إلى مصر إذا اعتدى عليها[٧٨] .

ولم يقتصر الموقف السوفيتى على البيانات والتصريحات، وإنما تعداه لأبعد من ذلك، فقد بعث رئيس الوزراء السوفيتى إلى إيدن برسالة فى ١١ سبتمبر اتهم فيها بريطانيا وفرنسا بتهديد حقوق مصر المشروعة عن طريق استخدام القوة مشيرا إلى التصريحات الرسمية باستعداد الدولتين تحت ستار الدفاع عن مصالحهما لسوق قواتهما إلى مصر، وخرق حرمة كيانها وسلامة إقليمها، وأن هذا العمل سيؤدى إلى التخريب الشامل لقناة السويس، وأنابيب البترول، وثورة العرب، وإشعال نار الكراهية فى نفوس الدول الأسيو أفريقية، وأن الحروب الصغيرة يمكن انقلابها لحروب كبيرة. ورد عليه إيدن فى ١٦ سبتمبر مسطرا أن الهدف هو الوصول إلى حل سلمى، وأن عبد الناصر أقدم على عمل غير قانونى، واستولى على ممتلكات شركة القناة، وهدد موظفيها، وذلك لم يحرك موسكو ولم يثر استنكارها، وأن الظروف تبرر التدابير العسكرية الاحتياطية[٧٩] .

إذن فإن الموقف السوفيتى المتحمس تجاه مصر - الذى من الممكن أن يكون سببا فى احتكاك مباشر، وينهى الحرب الباردة لتحل مكانها حرب أخرى وخاصة أن موسكو تمتلك القوة النووية - دفع السياسة الأمريكية إلى التفطن والاعتدال إزاد التصرفات والتصريحات، ورغم أن إيدن كان مدركا لأبعاد الخطر السوفيتى، لكنه لم يعالج الأمر بحكمة، وإنما زاده تعنتا حتى إنه كتب لأيزنهاور فى أول أكتوبر يهاجم عبد الناصر ويصفه بأنه أصبح فى أيدى السوفيت كما كان موسولينى فى يدى هتلر[٨٠] .

وعلى صعيد آخر، فقد تمكنت الولايات المتحدة من هندسة الموقف وقياس أبعاده بقدرة وتفوق، إذ تشابكت عدة عوامل داخلها دفعتها للحذر والحيطة، فهى تريد أن تظهر بمظهر راعية السلام فى الشرق الأوسط، وحتى لا تكون أقل من الاتحاد السوفيتى فى مد يد العون ضد الشكل البغيض للاستعمار الذى تمثله كل من بريطانيا وفرنسا، وهى فى نفس الوقت تريد إذابة نفوذهما فى الشرق الأوسط ليتربع على العرش نفوذها حيث مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية، بالإضافة إلى رغبة أيزنهاور فى دعاية انتخابية تتيح له النجاح لفترة رئاسية أخرى، ومع هذا جميعه كانت أساليب المداراه والمناورة

والمداهنة تلعب بها واشنطن جيدا دون التصريح عما فى أعماقها. ومن ثم حدث شيء من التقارب بين الولايات المتحدة ومصر، حتى لا ترتمى الأخيرة فى أحضان الاتحاد السوفيتى كلية.

بجوار الموقف الأمريكى الذى عانى منه رئيس الوزراء البريطانى كثيرا، كان الموقف الداخلى مدعاة للمعاناة أيضا، فيحذر جيتسكل زعيم حزب العمال عقب مؤتمر لندن الأول من استخدام القوة ضد مصر، وتهاجم إحدى عضوات الحزب سياسة إيدن تجاه مشكلة السويس، معلنة أن الشعب البريطانى لن يحارب لمجرد رغبة الجناح اليمينى لحزب المحافظين لكى يستعبد شعبا ضعيفا، وأن ثمانية ملايين عامل يطالبون بإحالة المشكلة للأمم المتحدة(٨١) ، وبالفعل عقد مؤتمر عمالى كبير فى ميدان الطرف الأغر بلندن حضره ثلاثون ألفا أكدوا هذا المطلب، وهددوا بالوقوف ضد الحكومة إذا حاربت مصر(٨٢) ، وانتشرت المظاهرات فى لندن خاصة أمام البرلمان حاملة اللافتات المعارضة لسياسة القوة والتى تطالب باستقالة إيدن، وكانت صيحات المتظاهرين تدوى «لا حرب بسبب قناة السويس»(٨٣) .

واتخذت بعض الصحف البريطانية موقفا متعقلا، فانسحبت صحيفة الديلى ميرور Daily Mirror من صفوف المعارضين لمصر، وانتقدت صحيفة المانشستر جارديان الطريقة التى تعالج بها بريطانيا وفرنسا مشكلة السويس، واستفسرت كيف تحارب مصر دون سبب عادل، ورأت صحيفة الديلى هيرالد ضرورة أن تتمسك بريطانيا بميثاق الأمم المتحدة، وأظهر الكاريكاتير فى هذه الصحف عبد الناصر فى صورة الحارس الذى يطارد اللصوص(٨٤) .

ولم تأت تصريحات الساسة البريطانيين بنتيجة فى تهدئة الأوضاع، فقد ألقى هيد وزير الحربية خطابا أشار فيه إلى أن البترول الذى يصل عن طريق السويس هو دم الحياة لبريطانيا، وأنه ليس من المعقول أن يتحكم رجل فى القناة، خرق الاتفاقيات، ووقف من البريطانيين موقفا غير ودى، وأنه لا يمكن لأى حكومة أن تقبل ذلك، وذكر أن كل ما تم مجرد نقل بعض القوات البريطانية واتخاذ التدابير الوقائية، وأنه من الضعف أن تقف الحكومة مكتوفة الأيدى إزاء حالة يتوقف عليها مستقبل بريطانيا الذى هو بين يدى رجل ثبت استحالة الاعتماد عليه إطلاقا(٨٥) .

وخدمت الصحافة البريطانية اليمينية هذا الاتجاه، فتنشر صحيفة الإفننج ستاندارد Evening Standard سلسلة مقالات تهاجم فيها مصر، وتبين صحيفة ديلى تلجراف أن تصرفات عبد الناصر تهدد السلام، وتذكر صحيفة التايمز أنه ليس فى الإمكان استبعاد القوة، أما صحيفة الديلى سكتش Daily Sketch - لسان حال حزب المحافظين - فتقول إن إيدن أعد خطة للضغط الشديد على عبد الناصر لإقرار الإشراف الدولى على القناة، ويتناول كاريكاتير هذه الصحف عبد الناصر بسخرية تامة، ويبرز خطوط وجهه بصورة تدل على القسوة والعنف، ويشبهه بقرصان يربط منديلاً أحمر حول رأسه وفي فمه خنجر يقطر دما. وقد ذكر عبد الناصر لمراسل صحيفة النيوز كرونيكل News Chronical أنه عندما رأى الرسم خطر له أن يطير إلى لندن ليراه البريطانيون ويثبت كذب الصحافة وخداعها[٨٦] .

كذلك وجهت الإذاعة البريطانية B. B. C خدمتها من محطة جنوب فرنسا ضد عبد الناصر، وقد افتتحت برامجها بأغنية محمد عبد الوهاب «أحب عيشة الحرية» وطالبت المصريين بإسقاط عبد الناصر، واصفة إياه بأنه مرتش وزعيم لعصابة لصوص تسرق أموال الشعب، وأن مصر أصبحت أسوأ مما كانت عليه قبل ٢٣ يوليو، وأنه خان الإسلام من خلال تعامله مع الاتحاد السوفيتى الملحد، وقد حانت ساعة الخلاص، وأطلقت عليه الإذاعة اسم «جمالوف» الشيوعى الذى يعمل بأوامر من موسكو، ويوهم الشعب أنه رجل متدين ويضع فى سيارته كتاب الله وما هو إلا كتاب لينن، وأنه يلتقى مع الصهاينة، فهناك يخت يرسو فى بورسعيد يستخدمه فى المقابلات السرية معهم، وأن اللواء محمد نجيب الأمين سوف يستدعى ليكون رئيسا لمصر وليعيد إليها الحياة الدستورية[٨٧] .

وبحثت الدعاية البريطانية المضادة لمصر عن وسائل أخرى، فوزعت عن طريق البريد نشرة تحمل الشكل الرسمى تحت عنوان «مصر - معلومات عامة» بتاريخ ١٠ سبتمبر على أعضاء البرلمان ورؤساء تحرير الصحف ومديرى شركات البترول والمؤسسات الهامة وكبار الشخصيات داخل بريطانيا وخارجها، وتتضمن أن مصر تقترح إنشاء منظمة عربية جامعة تحت إشرافها تختص بالبترول وتتولى تشغيل مستودعاته فى منطقة القناة، وبناء مصاف جديدة للتكرير، وذلك عن طريق مساعدة

الحلفاء الجدد - أي الكتلة الشيوعية - وتختم النشرة قولها «وسيؤدى خلق هذه المنظمة إلى حرمان أعداء مصر من البترول في حين تضمن الدول العربية التي تحظى بحسن نيات مصر تأمين حاجاتها»[٨٨] . وعلى الفور كتبت مجلة أسبوع البترول اللندنية عن مخطط مصر لبترول الشرق الأوسط، وبادرت القاهرة على وجه السرعة إلى إعلان زيف هذه النشرة[٨٩]. وقد كان مجرد التلميح بموضوع البترول كفيل بتعبئة الرأى العام الغربى ضد مصر.

هذا ما قدمته الحكومة البريطانية في الحرب الدعائية، في وقت تحرج موقفها، وما كاد إيدن يعلم بإخفاق لجنة منزيس حتى دعا مجلس الوزراء لمناقشة أبعاد الموقف بعد رفض عبد الناصر مشروع دالاس، ورئى أن المقترحات التى قدمتها مصر لا تصلح أن تكون أساسا للمفاوضات، وأعلن إيدن دعوة البرلمان إلى جلسة طارئة[٩٠] . وكان في أجازته الصيفية ليعرض عليه موقف الحكومة من أزمة السويس.

وعقد رئيس الوزراء البريطاني اجتماعا في ١٠ سبتمبر، حضره موليه رئيس الوزراء الفرنسى وبينو وزير خارجيته ومنزيس رئيس اللجنة الخماسية، وذلك للتداول والنظر في الموقف الخطير بعد رفض عبد الناصر الموافقة على مفاوضات أساسها مقترحات الدول الثمانى عشرة، والمناقشة في التدابير الخاصة بمستقبل قناة السويس[٩١] .

استتبع هذا اجتماع مجلس العموم البريطاني، وحضره تشرشل، وألقى فيه إيدن خطابه المرتقب وقال إنه يسعى لإيجاد حل سلمى للمشكلة، ولكنه إن لم تتعاون مصر، فإن بريطانيا وحليفاتها ستكون حرة في اتخاذ ما ترى من الإجراءات لحماية حقوقها، وراح يبرر الاستعدادات العسكرية التى أقدمت عليها الحكومة، وهنا ارتفعت أصوات نواب العمال مرددين «لا حرب»، فاستكمل قوله مبينا أن الدوران حول أفريقيا يجعل الطريق طويلا، وبريطانيا ليس لديها العدد الكافى من الناقلات لاستمرار وصول البترول، وأنه إذا توقفت حركة قناة السويس؛ أدى الأمر إلى إصابة اقتصاد أوربا الغربية بصفة عامة واقتصاد بريطانيا بصفة خاصة بضربة قاضية، ووصف تأميم شركة قناة السويس بأنه عمل غير قانوني، وذكر أنه من الأصح القول بأن عبد الناصر استولى على الشركة لا أممها، وأن اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ لا تكفى لصون حقوق الدول التى تستخدم القناة، وأن الشركة المؤممة هى جزء من النظام الذى اتفق عليه،

والتأميم أخل بالتوازن، وأن الرأى العام الدولى أيد مؤتمر لندن، وأشاد بمشروع دالاس الذى نال موافقة الدول الثمانى عشرة.

وأعلن إيدن فى أثناء حديثه عن أنه ستؤلف هيئة من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وأهم الدول التى تستخدم القناة لتهيئ للمنتفعين بها الفرصة لممارسة حقوقهم، وتكون ذات طابع مؤقت، وتحصل الرسوم، وتزود السفن بالمرشدين، وتدير العمليات الملاحية، وتتحمل مسئولية حركة المرور، وتدفع لمصر الإيراد المعقول فى مقابل التسهيلات التى تقدمها لها، وبين أن هناك مشاورات بين الدول الثلاث بشأن ذلك، ثم قال منذرا إنه إذا لم تتعاون مصر مع تلك الهيئة أو إذا أعاقت أعمالها، فإن الحكومة المصرية فى هذه الحالة تكون قد خرقت مرة أخرى اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨، ويصبح من حق الدول الثلاث أن تتخذ التدابير الجديدة سواء عن طريق الأمم المتحدة أو بوسائل أخرى، وهنا قاطعه نواب المعارضة رافضين هيئة المنتفعين مرددين أنها استفزاز لدولة ذات سيادة، ولا تقدم حلا لإقرار السلام، وطالبوا إيدن بالاستقالة.

وراح رئيس الوزراء البريطانى يتكلم عن التدابير العسكرية، وأنها وقائية، وليس فى نية الحكومة تخفيفها أو انتهاج سياسة التهدئة، لأنها لم تنس المذابح التى حلت بالأجانب فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ومات فيها عشرة من البريطانيين، ولذا يجب أن تترك الحرية للحكومة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الحقوق البريطانية، وأنها قدمت التسهيلات لفرنسا لتتمكن من حماية رعاياها فى مصر.

وتناول إيدن مسألة المرشدين، وأعلن أن بريطانيا وفرنسا لم تفرضا عليهم القرار الخاص بترك العمل. ولم يستبعد عرض المشكلة على الأمم المتحدة، وقال إنه تم الاتفاق مع فرنسا على إرسال خطاب إلى رئيس مجلس الأمن عن الحالة، ولكن دون طلب بحث المسألة أو اتخاذ قرار بشأنها، وإنما بهدف التبليغ والتمهيد للبحث إذا لزم الأمر[٩٢].

أيد المحافظون خطاب إيدن، بينما تصدى جيتسكل للموقف، وتحدث معبرا عن أن رأى العمال يجب أن تضعه الحكومة فى الاعتبار، وذكر أن التأميم حق من حقوق الدول، كما أن عبد الناصر وافق على حرية الملاحة وتعويض المساهمين، وأن التدابير

العسكرية مبالغ فيها، وعارض استخدام القوة، وأوضح أن موقف بريطانيا جعل الدول العربية والهند وأوربا ماعدا فرنسا تؤيد عبد الناصر، وأن الولايات المتحدة وكندا تعترضان على استخدام القوة التى ستفقد بريطانيا البترول وتقضى على الكومنولث، وأن الأمر سيكون جد خطير؛ إذا أرسل الاتحاد السوفيتى متطوعين إلى مصر، وتساءل زعيم العمال هل بريطانيا على استعداد لخوض حرب عظمى؟ وأجاب أن النتيجة ستتمخض عن أن هذا الجزء من العالم سيصبح فى قبضة الشيوعيين، وطالب الحكومة بأن تصدر تصريحا حاسما بأنها لن تستخدم القوة إلا بموافقة الأمم المتحدة، وترضخ لأى قرار يصدر عن هذه الهيئة. وحذا رئيس حزب الأحرار حذو جيتسكل؛ فانتقد سياسة الحكومة وقال إن من يسمع خطاب إيدن يعتقد أن ميثاق الأمم المتحدة ليس له وجود، وأنه يحسن لدول مؤتمر لندن أن تعقد اجتماعا آخر[٩٣] .

استأنف مجلس العموم البريطانى جلساته، وتكلم لويد مدافعا عن الحكومة، فأعلن أن هيئة المنتفعين سوف تستخدم المرشدين الأوربيين، وأن بريطانيا وفرنسا تعتزمان دعوة جميع الدول الرئيسية التى تستفيد من القناة إلى عقد اجتماع لمناقشة كيفية قيام الهيئة الجديدة بعملها، وأن هذا المشروع يحظى بتأييد الولايات المتحدة واشتراكها، ثم شرح وزير الخارجية البريطانى السبب الذى حدا ببريطانيا إلى تجاهل الأمم المتحدة؛ مبينا أن الخطر السوفيتى ينتظر فى مجلس الأمن، وإذا عرضت المشكلة على الجمعية العامة، فإن المناقشات تستغرق أسابيع طويلة، وعدد لا يحصى من التعديلات، وتكون النهاية مجرد توصية، وعندما لوح باستخدام القوة، قاطعه نواب العمال وطالبوا بإسقاط الحكومة، مما اضطر رئيس الوزراء فى نهاية الجلسة إلى التصريح بأنه سيحيل المسألة إلى مجلس الأمن إذا لم تتعاون مصر مع هيئة المنتفعين، وطرحت الثقة بالحكومة، فعارضها ٢٥١ نائبا وأيدها ٣٢١ نائبا[٩٤] .

وفى الوقت نفسه بحث الموضوع فى مجلس اللوردات البريطانى، وانقسمت الآراء، وافتتح رئيس المجلس المناقشات بشن هجوم على مصر، واتهمها بالاستيلاء عنوة واقتدارا على ممتلكات شركة قناة السويس، وبالتالى فإنها ارتكبت عملا من أعمال العدوان، وذكر لورد هانكى Hanky أنه ليس فى وسع هيئة المنتفعين أن تجعل السفن تمر بالقناة دون تعاون مصر أو دون احتلالها عسكريا. وعلى جانب آخر كان هناك مؤيدون لمصر، فأشار لورد ستانسجيت Stansgate أن بريطانيا أساءت معاملة

المصريين، واقترح لورد أتلى Attlee حجب الثقة عن إيدن، لأن تصرفاته تجعل بريطانيا ودول الكومنولث معرضة للخطر، وبين لورد فرى Fry أنه يجب على الحكومة ألا تستخدم القوة قبل عرض الأمر على الأمم المتحدة، وتجدر الإشارة إلى أن بعض الوزراء أيدوا هذا الرأى الأخير(٩٥) . وأجرت صحيفة إكسبريس استفتاء أسفر عن أن ٤٩٪ من البريطانيين يقفون وراء إيدن، وذكرت ديلى ميرور أن النظام الخاص بهيئة المنتفعين يدمر المرور فى القناة، وأن عبد الناصر سوف يرفضه(٩٦) .

كذلك واجه إيدن انقساما داخل حزبه، فهناك جماعة السويس المقربة إليه، وهى ترى أن بريطانيا استخدمت اللين أكثر مما ينبغى تجاه سياستها فى الشرق الأوسط، وأن عليها استخدام القوة لتدويل القناة دون أدنى تأخير، وهناك جماعة أخرى ترى أن أى عمل يتخذ على وجه السرعة قد يؤدى إلى صراع واسع المدى فى المنطقة(٩٧) . وعقدت الجماعة الأخيرة اجتماعا ووجدت أن سياسة إيدن تدفع بريطانيا إلى خطر جسيم، واستقر الرأى على ضرورة اللجوء إلى مجلس الأمن، وأصبح من الضرورى أن يذعن رئيس الوزراء لهذه الضغوط، فأعلن أنه سيلجأ لمجلس الأمن، وهذه هى المرة الأولى التى يتراجع فيها رئيس الوزراء عن رأيه أمام البرلمان خلال أربع وعشرين ساعة(٩٨) . والواقع أن ذلك لم يكن أكثر من مشهد مسرحى، لكنه فى الوقت نفسه يدل على أن إيدن لم يعد يحظى بالتأييد الذى اكتسبه عند إعلان قرار التأميم، وأن الانقسام يبشر بعواقب وخيمة.

وتسلم رئيس مجلس الأمن رسالة مشتركة فى ١٢ سبتمبر من مندوبى بريطانيا وفرنسا تتضمن أن رفض الحكومة المصرية لحل عادل للمشكلة التى نشأت عن التأميم يجعل الموقف خطيرا، وإذا استمر هذا الموقف تعرض السلام والأمن الدوليان لخطر داهم، وأشار المندوبان إلى أن مصر رفضت المقترحات التى عرضتها عليها اللجنة الخماسية(٩٩) . ومما يلاحظ أن الرسالة لم تطلب من مجلس الأمن القيام بأى عمل، وإنما إعلامه فقط، وذلك رغبة فى إطالة الأمر لصالح التجهيزات العسكرية.

يعد نظام «هيئة المنتفعين SCUA» من بنات أفكار دالاس، فعقب عودته من مؤتمر لندن الأول، استدعى القائم بالأعمال البريطانى بواشنطن فى ٤ سبتمبر – أثناء وجود لجنة منزيس فى القاهرة – وبين له أن الوضع القانونى لقناة السويس فى غير

صالح الغرب، وأن التهديد باستخدام القوة أصبح أمرا واقعا، والمخرج هو أن يجتمع المنتفعون بالقناة ويكونون رابطة تقوم بإدارة القناة[١٠٠] . وكان ذلك منفذا للوضع الشائك، ووسيلة للاحتفاظ بدرجة من السيطرة على الاندفاع الأنجلو فرنسي العدواني، وباختصار فإن هذه الهيئة تعني الرغبة في كسب الوقت نظرا للمفاوضات التي ستجرى بشأن تكوينها واختصاصاتها.

وتتشكل هيئة المنتفعين من مندوبين عن عصبة الدول الثماني عشرة لمؤتمر لندن، ولم يكن هدف هذه الهيئة واضحا تماما، إذ تعين على الأعضاء الاجتماع لتوصيف وظيفتها، واقترح دالاس - بشكل أوّلي - أن تكون بمثابة شركة جديدة للقناة تعمل بالوكالة عن المنتفعين، وتمارس نيابة عنهم الحقوق التي كفلتها لهم اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨، وتسعى إلى نوع من التعاون مع مصر، وتستأجر المرشدين، وتدير دفة الملاحة، وفي حالة إثارة مصر لصعوبات، تقيم الهيئة على ظهر سفينتين ترسوان في بورسعيد والسويس، حيث تحصل رسوم المرور، وتدفع لمصر حصتها في الأرباح[١٠١] .

عرض المشروع على إيدن في ١٠ سبتمبر أثناء اجتماعه مع رئيس الوزراء الفرنسي، وبينما رأى الأخير أنه يعني مماطلة الولايات المتحدة بقصد منع استخدام القوة ضد مصر، وجد فيه رئيس الوزراء البريطاني وسيلة تؤدي إلى منع رسوم القناة من الوصول ليد عبد الناصر، وكما يسجل إيدن أن من أسباب قبوله؛ المحافظة على الوحدة مع الولايات المتحدة[١٠٢] . والواقع أن السبب الرئيسي لقبول إيدن هذا النظام أنه أراد اللعب بتلك الورقة الجديدة، فهو يعلم تماما أن مصر سترفض ذلك المشروع، وفي هذه الحالة يكون ضامنا للمساندة الأمريكية في استخدام القوة ضدها.

التقط إيدن الخيط، وأراد استثمار هذا الشكل الجديد، وانتهز فرصة اجتماع مجلس العموم البريطاني، وطرح عليه فكرة هيئة المنتفعين كما لو كان هو صاحبها، وأراد دمغها ببصمته، فلوّح باستخدام القوة في حالة عدم تعاون مصر مع الهيئة، وعلى الفور صرح دالاس في مؤتمر صحفي عقده في ١٣ سبتمبر أن الولايات المتحدة لا تنوي شق طريقها بالقوة إلى قناة السويس، ومن ثم فإنها سوف ترسل سفنها عبر طريق رأس الرجاء الصالح، وأبدى الاستعداد لتقديم المساعدة لحلفائه لتغطية نفقات الطريق الطويل[١٠٣] .

ورفض وزير الخارجية الأمريكى محاولة بريطانيا وفرنسا استغلال مشروعه عن طريق إرسال سفينة على سبيل التجربة، يرفض قبطانها معونة المرشدين المصريين أو دفع الرسوم، فإذا رفضت مصر السماح بمرورها عبر القناة، يوجه إليها الاتهام بخرق اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨، ويصبح استخدام القوة ضد مصر أمرا مقبولا[١٠٤] . وعلى أثر ذلك ارتفع مؤشر سوء العلاقات بين إيدن ودالاس، واعتبر رئيس الوزراء البريطانى ما صرح به دالاس هو دعوة لعبد الناصر ليرفض المشروع[١٠٥] . وفى الوقت نفسه سلم السفير الأمريكى فى لندن؛ رسالة إلى لويد تحث على العمل لمنع النزاع الناشب من أن يتطور إلى نزاع مسلح[١٠٦] . لذا بدا واضحا أن مسألة هيئة المنتفعين هى حركة لتهدئة الموقف.

وجهت بريطانيا الدعوة إلى الدول الثمانى عشرة لوضع حجر الأساس لهيئة المنتفعين، ولم يدع الاتحاد السوفيتى لأنه لم يكن من هذه الدول، بالإضافة إلى اعتراضه على إنشائها، إذ أعلن أن أى محاولات لفرضها بالقوة ستؤدى إلى دمار شامل لقناة السويس وحقول البترول، وأنه لن يقف مكتوف الأيدى. وتقدم باحتجاج لمجلس الأمن يعارض فيه الهيئة المقترحة، واصفا إياها بأنها لا تتفق مع سيادة مصر، وتهدد السلام[١٠٧] . كما بعث بولجانين فى ٢٨ سبتمبر رسالة إلى إيدن يذكر فيها أن هذا المشروع ينتهك اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨، وتعرض للتجهيزات العسكرية القائمة، ورد عليه رئيس الوزراء مبينا أن ما يتخذ من احتياطات عسكرية يتفق مع مبادئ الأمم المتحدة، وله ما يبرره من سلوك مصر وتصرفاتها[١٠٨] .

رفضت مصر هذا المشروع، وأطلق عليه أنور السادات «جمعية إعلان الحرب» وكتب يقول «كان الأكرم بمستر إيدن أن يكون شجاعا، فيعلن أن الغرب مصمم على الحرب بدلا من أن يعلن عن ذلك الاقتراح الغامض الذى يتوسل به لإعلان الحرب»[١٠٩] . وفى ١٥ سبتمبر ألقى عبد الناصر خطابا فى حفل تخرج كلية الطيران ببلبيس، هاجم فيه هيئة المنتفعين، مصرحا أنها ستؤدى إلى فوضى دولية، وبين أن القصد اغتصاب سيادة مصر وحقوقها فى السيطرة على القناة التى اعترفت بريطانيا فى اتفاقية الجلاء بأنها جزء لا يتجزأ من مصر، وأعلن أن مصر ستحارب المعتدين حربا شاملة، واتهم بريطانيا وفرنسا بتدبير مؤامرة كبرى لتعطيل الملاحة فى القناة[١١٠] .

وفى ١٧ سبتمبر قدمت مصر مذكرة إلى مجلس الأمن قالت فيها إنها ترى فى هيئة المنتفعين تعارضا مع كرامة مصر وحقوق سيادتها، وتعدها انتهاكا خطيرا لاتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ ولميثاق الأمم المتحدة، وأن الهدف من إنشائها إقامة منظمة تخول لنفسها سلطات داخل أراضى دولة ذات سيادة وعضو فى الأمم المتحدة، وأن هذا التدخل ليس فقط تهديدا لحرية الملاحة، وإنما أيضا تهديد للسلام والأمن الدوليين، ودللت مصر على حسن إدارتها للقناة بزيادة حركة المرور فيها منذ تأميم الشركة[١١١].

وضرب بالمحتجين عرض الحائط، وفى ١٩ سبتمبر افتتح مؤتمر لندن الثانى بقاعة لانكستر هاوس برئاسة وزير الخارجية البريطانى، وحضره وزراء خارجية الدول الثمانى عشرة، وتمت دراسة تقرير لجنة منزيس، وتكلم لويد مشيرا إلى أن الموقف لم يتغير منذ اجتماع مؤتمر لندن الأول، وأن حكومته ترى إخضاع إدارة القناة لإشراف دولى، وأن تحل المشكلة حلا سلميا، لأنها لا تريد فرض حل على مصر بالقوة، ومضى يشرح المشروع، وحدث خلاف بين الأعضاء على تسديد الرسوم لهيئة المنتفعين، هل يكون إجباريا أم اختياريا؟ ورأت ألمانيا الغربية وإيطاليا أن تدفعها لمصر، كما أعلن دالاس أنه ليس هناك التزامات على أعضاء الهيئة، وأن عبد الناصر سمح للسفن البريطانية والفرنسية بالمرور فى القناة دون رسوم، ولكن إلى متى سيستمر فى ذلك؟ ثم ما لبث أن وقع خلاف آخر على سلطة استخدام المرشدين. ورأى المؤتمر أن الاقتراح الذى قدمته مصر فى ١٠ سبتمبر غير محدد ولا يسمح بأن يكون أساسا صالحا لمباحثات، وفى الجلسة الأخيرة زاد الضغط بشأن عرض المشكلة على الأمم المتحدة، وأكد ممثلو الدول أن ذلك يسهل لهم الاشتراك فى الهيئة[١١٢].

وانتهى المؤتمر فى ٢١ سبتمبر بإصدار ثلاثة بيانات: البيان الأول تضمن الإعراب عن الأسف لرفض عبد الناصر مشروع دالاس الخاص بالإشراف الدولى على القناة؛ مع كونه مشروعا لايزال يصلح كأساس للوصول إلى حل سلمى، وأن المؤتمر يرى عرض المشكلة على الأمم المتحدة عندما يبدو أن ذلك ييسر تسويتها، وأشار إلى أن كل من بريطانيا وفرنسا قد بعثتا برسالة إلى مجلس الأمن، وكذلك قدمت مصر شكوى له، وفى هذا تسهيل للوصول إلى حل. والبيان الثانى يضم تصريحا بشأن إنشاء هيئة من الدول التى تستخدم القناة أطلق عليها اسم «هيئة المنتفعين». والبيان الثالث عبارة عن

رسالة من دالاس إلى لويد تتضمن رغبة الولايات المتحدة فى الاشتراك فى التصريح الخاص بإنشاء هيئة المنتفعين(١١٣) .

وأنيط بالهيئة عدة مهام؛ تتمثل فى تسهيل الوصول إلى حل نهائى للمشكلة القائمة، ومساعدة الأعضاء على ممارسة حقوقهم باعتبارهم مستعملين لقناة السويس طبقا لاتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ مع مراعاة حقوق مصر، وضمان الملاحة الآمنة المنتظمة الفعالة الاقتصادية لسفن أية دول من الدول الأعضاء ترغب فى التمتع بالتسهيلات التى تمنحها لها الهيئة، والعمل للفوز بتعاون الهيئات المصرية المسئولة لتحقيق هذا الغرض، وتوفير التسهيلات لسفن الدول غير الأعضاء التى ترغب فى الاستفادة من القناة، وأن تتسلم الهيئة وتحتفظ وتنفق الإيرادات المتحصلة من رسوم المرور وغيرها من المبالغ التى قد تدفعها أى دولة من الدول المستخدمة للقناة؛ مع عدم المساس بالحقوق القائمة؛ وذلك انتظارا للتسوية النهائية، وأن تبحث أى تطور هام يؤثر فى استخدام القناة أو عدم استخدامها ويُرفع بذلك تقرير إلى الدول الأعضاء، وتساهم فى علاج أى مشكلة تنشأ عن إخفاق القناة فى خدمة غرضها المعهود والمقصود منها، وتدرس الوسائل التى تجعل من الممكن تقليل الاعتماد عليها، وأخيرا أن تساعد على تنفيذ أى حل مبدئى للمشكلة قد تقرره الأمم المتحدة(١١٤) .

وكما هو واضح فإن التشويش ملحوظ على هذا النظام، كما أنه يخدم إسرائيل لما نص عليه من توفير الهيئة التسهيلات لسفن الدول غير الأعضاء. وعلى أية حال؛ انفض المؤتمر فى مناخ من الغموض، وجرى الاتفاق على أن يكون اللقاء فى أول أكتوبر لإتاحة الفرصة للمؤتمرين لرفع المقترحات لحكوماتهم.

وفى ٢٢ سبتمبر بعث لويد الدعوات للدول التى اشتركت فى مؤتمرى لندن للحضور إلى العاصمة البريطانية لوضع اللمسات الأخيرة لهيئة المنتفعين، وافتتح وزير الخارجية البريطانى مؤتمر لندن الثالث فى أول أكتوبر، وحضره سفراء الدول الثمانى عشرة، وأعلنت اليابان وباكستان وإثيوبيا رفضها الاشتراك فى الهيئة، وقرر المؤتمر تأليف ثلاث لجان: اللجنة الأولى تنفيذية، وتضم ممثلى الدول الثلاث الكبار والنرويج وإيطاليا وإيران، واللجنة الثانية: لبحث شئون النقل البحرى، واللجنة الثالثة: لبحث الشئون المالية، واتخذ من لندن مقرا للهيئة، وتم تعيين قنصل الدانمرك فى نيويورك مديرا لها(١١٥) .

وبطبيعة الحال لم تمارس هيئة المنتفعين مهامها، واستمرت الخلافات بين أعضائها، وعارضت الولايات المتحدة دفع الرسوم لها، إذ رأت أن تدفع لمصر بعد خصم مبلغ مناسب في حالة استخدام بعض السفن لمرشديها الخصوصيين بدلا من المرشدين الذين تقدمهم مصر[١١٦] . وتعرض دالاس للنقد البريطانى عندما نصح الشركات الملاحية الأمريكية بإضافة رسوم المرور إلى حساب مصر الدولارى المتجمد فى الولايات المتحدة[١١٧] .

وبصفة عامة، فقد تجمدت الأوضاع على ما هى عليه، حيث بدأت جولة جديدة مع الأمم المتحدة، وذلك بعد أن أخفق الغرب فى تنفيذ مشروعات تدويل القناة، حيث وقفت مصر له بالمرصاد.

هوامش الفصل السابع

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع المذكور، ص ١٧٤، محمد صفوت، المرجع المذكور، ص ١٢، الأهرام، عدد ٢٥٤٤٤ في ٣ أغسطس ١٩٥٦.

(٢) نفس الدورية، عدد ٢٥٤٤٨ في ٧ أغسطس ١٩٥٦.

(٣) * Kyle, Suez, P. 185.

(٤) صلاح بسيوني، المرجع المذكور، ص ٧٣.

(٥) الأهرام، عدد ٢٥٤٥٠ في ٩ أغسطس ١٩٥٦.

(٦) أخبار اليوم، عدد ٦١٥ في ١٨ أغسطس ١٩٥٦.

(٧) صلاح بسيوني، المرجع المذكور، ص ٣٩. تنص المادة الثامنة من اتفاقية الجلاء على أن «تقرر الحكومتان المتعاقدتان أن قناة السويس البحرية - التي هي جزء لا يتجزأ من مصر - طريق مائي له أهميته الدولية من النواحي الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية، وتعربان عن تصميمهما على احترام الاتفاقية التي تكفل حرية الملاحة في القناة الموقع عليها في القسطنطينية في ٢٩ أكتوبر ١٨٨٨». الأهرام، عدد ٢٤٨٠١ في ٢٠ أكتوبر ١٩٥٤.

(٨) نفس المرجع، ص ٧٨.

(٩) وزارة الدفاع، المرجع المذكور، ص ٤٨.

(١٠) الأهرام، عدد ٢٥٤٥٠ في ٩ أغسطس ١٩٥٦، Kyle, Suez, PP. 183, 184,

(١١) نفس الدورية، عدد ٢٥٤٥٤ في ١٣ أغسطس ١٩٥٦.

(١٢) * Kyle, Suez, P. 185.

(١٣) الأهرام، عدد ٢٥٤٥٤ في ١٣ أغسطس ١٩٥٦، ناتنج، المرجع المذكور، ص ١٩١.

(١٤) نيف، المرجع المذكور، ص ص ٤٠٤، ٤٠٥.

(١٥) الأهرام، عدد ٢٥٤٥٦ في ١٥ أغسطس ١٩٥٦.

(١٦) * F. O. 371/ 118865, JE 1053/ 85, F. O., Suez Canal, Aug. 20th, 1956.

(١٧) محمد صفوت، المرجع المذكور، ص ص ٤٨ - ٥٣.

(١٨) إيدن، المصدر المذكور، القسم الثاني، ص ٢٦٥.

(١٩) نفس المصدر.

(٢٠) صلاح بسيوني، المرجع المذكور، ص ٨١.

(٢١) محمد صفوت، المرجع المذكور، ص ٦٩، الأهرام، عدد ٢٥٤٥٨ فى ١٧ أغسطس ١٩٥٦. الدول التى حضرت المؤتمر هى: أستراليا، سيلان، الدانمرك، إثيوبيا، ألمانيا الغربية، فرنسا، الهند، أندونسيا، إيران، إيطاليا، اليابان، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، باكستان، البرتغال، أسبانيا، السويد، تركيا، الاتحاد السوفيتى، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.

(٢٢) محمد صفوت، المرجع المذكور، ص ص ٧١ – ٧٨، مصطفى الحناوى، المرجع المذكور، ص ٥٩٥، الأهرام، عدد ٢٥٤٥٨ فى ١٧ أغسطس ١٩٥٦، عدد ٢٥٤٦١ فى ٢٠ أغسطس ١٩٥٦.

(٢٣) محمد صفوت، المرجع المذكور، ص ص ١١٩ – ١٢٥، الأهرام، عدد ٢٥٤٦٠ فى ١٩ أغسطس ١٩٥٦، آخر ساعة، عدد ١١٣٩ فى ٢٢ أغسطس ١٩٥٦. كلمة العالمية التى تدخل فى اسم شركة القناة هى علامة تجارية فقط.

(٢٤) محمد صفوت، المرجع المذكور، ص ص ٦٩ – ١١٩، ١٢٥ – ١٤٤، صلاح بسيونى، المرجع المذكور، ص ص ٨٥ – ٨٧، مصطفى الحناوى، المرجع المذكور، ص ص ٦٠٤، ٦٠٦، الأهرام، عدد ٢٥٤٥٨ فى ١٧ أغسطس ١٩٥٦، Gopal, Op. Cit., P. 179.

(٢٥) آخر ساعة، عدد ١١٤٠ فى ٢٩ أغسطس ١٩٥٦، محمد صفوت، المرجع المذكور، ص ١٧٦.

(٢٦) إيدن، المصدر المذكور، القسم الثانى، ص ص ٢٦٩ – ٢٧١، Higgins, op. cit, P. 224.

(٢٧) محمد صفوت، المرجع المذكور، ص ص ١٨١ – ١٨٣.

(٢٨) الأهرام، عدد ٢٥٤٧٥ فى ٣ سبتمبر ١٩٥٦.

(٢٩) ناتنج، المرجع المذكور، ص ١٩٢.

(٣٠) نيف، المرجع المذكور، ص ٤٠٧.

(٣١) إيدن، المصدر المذكور، القسم الثانى، ص ٢٩٦.

(٣٢) Higgins, op. cit., P. 224.، الأهرام، عدد ٢٥٤٧٩ فى ٧ سبتمبر ١٩٥٦، ناتنج، المرجع المذكور، ص ص ١٩٢، ١٩٣.

(٣٣) الجمهورية، عدد ٩٣٣ فى ٩ سبتمبر ١٩٥٦.

(٣٤) الأهرام، عدد ٢٥٤٨٢ فى ١٠ سبتمبر ١٩٥٦.

(٣٥) * Miller, op. cit., P. 276.

(٣٦) ناتنج، المرجع المذكور، ص ١٩٣.

(٣٧) الأهرام، عدد ٢٥٤٨٢ فى ١٠ سبتمبر ١٩٥٦، عدد ٢٥٤٨٣ فى ١١ سبتمبر ١٩٥٦.

(٣٨) محمد صفوت، المرجع المذكور، ص ١٩٨.

(٣٩) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، ص ٥٠٣.

(٤٠) إيدن، المصدر المذكور، القسم الثانى، ص ٢٩٨.

(٤١) بريسون، المرجع المذكور، ص ٤٨٤.

(٤٢) الأهرام، عدد ٢٥٤٨٣ فى ١١ سبتمبر ١٩٥٦.

(٤٣) * Gopal, op. cit., P. 181.

(٤٤) تشايلدرز، المرجع المذكور، ص ٢٥٩.

(٤٥) ناتنج، المرجع المذكور، ص ص ١٨٩، ١٩٠.

(٤٦) أخبار اليوم، عدد ٦١٧ فى أول سبتمبر ١٩٥٦.

(٤٧) ناتنج، المرجع المذكور، ص ١٨٨، نيف، المرجع المذكور، ص ٣٨٧.

(٤٨) الأهرام، عدد ٢٥٤٦١ فى ٢٠ أغسطس ١٩٥٦.

(٤٩) نفس الدورية، عدد ٢٥٤٨٣ فى ١١ سبتمبر ١٩٥٦، Gopal, op. cit., P. 181.

(٥٠) نفس الدورية، عدد ٢٥٤٩٠ فى ١٨ سبتمبر ١٩٥٦، Kyle, op. cit., P. 250.

(٥١) محمد شكرى حافظ، المرجع المذكور، ص ص ١٢٤، ١٢٨.

(٥٢) * Hewedy, Amin, Nasser and the Crisis of 1956, P. 165, In Suez 1956, The Crisis and its Consequences, Edited By WM. Roger Louis and Roger Owen.

(٥٣) عبد الرازق حسن، تأميم القناة وتجميد الأرصدة، ص ١٧٦، ضمن مجموعة أبحاث تحت عنوان قناة السويس، حقائق ووثائق.

(٥٤) الأهرام، عدد ٢٥٤٥٠ فى ٩ أغسطس ١٩٥٦.

(٥٥) ناتنج، المرجع المذكور، ص ١٩٤.

(٥٦) تشايلدرز، المرجع المذكور، ص ٢٥٦.

(٥٧) صلاح بسيونى، المرجع المذكور، ص ٨٠، تشايلدرز، المرجع المذكور، ص ٢٥٦، الأهرام، عدد ٢٥٤٦٨ فى ٢٧ أغسطس ١٩٥٦.

(٥٨) نفس الدورية، عدد ٢٥٤٦١ فى ٢٠ أغسطس ١٩٥٦، عدد ٢٥٤٦٤ فى ٢٣ أغسطس ١٩٥٦، عدد ٢٥٤٦٥ فى ٢٤ أغسطس ١٩٥٦.

(٥٩) ناتنج، المرجع المذكور، ص ١٩٥.

(٦٠) الأهرام، عدد ٢٥٤٦٦ فى ٢٥ أغسطس ١٩٥٦، عدد ٢٥٤٦٨ فى ٢٧ أغسطس ١٩٥٦، عدد ٢٥٤٧١ فى ٣٠ أغسطس ١٩٥٦. من الطريف أن وزير الحربية البريطانى

السابق طلب من حكومته حفر قناة جديدة تصل بين الغرب والشرق عبر إسرائيل لتكون بديلة لقناة السويس، الأهرام، عدد ٢٥٤٣٨ فى ٢٨ يوليو ١٩٥٦.

(٦١) إيدن، المصدر المذكور، القسم الثانى، ص ٢٩٦.

(٦٢) وزارة الدفاع، المرجع المذكور، ص ٥٦، الأهرام، عدد ٢٥٤٨٦ فى ١٤ سبتمبر ١٩٥٦.

(٦٣) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، ص ٥٠٣.

(٦٤) إيدن، المصدر المذكور، القسم الثانى، ص ٢٩٦، ناتنج، المرجع المذكور، ص ١٩٥.

(٦٥) نفس المصدر، ص ٢٨٢، الأهرام، عدد ٢٥٤٧٢ فى ٣١ أغسطس ١٩٥٦، عدد ٢٥٤٧٨ فى ٦ سبتمبر ١٩٥٦.

(٦٦) إيدن، المصدر المذكور، القسم الثانى، ص ص ٢٧٤، ٢٨٤.

(٦٧) نفس المصدر، ص ص ٢٧٨، ٢٧٩.

(٦٨) الأهرام، عدد ٢٥٤٧٢ فى ٣١ أغسطس ١٩٥٦، عدد ٢٥٤٧٣ فى أول سبتمبر ١٩٥٦.

(٦٩) * Bowie, op. cit., P. 200, Kyle, Suez, P. 224.

(٧٠) إيدن، المصدر المذكور، القسم الثانى، ص ٢٩٠.

(٧١) * Kyle, Suez, PP 224, 225.

(٧٢) * Bowie, op. cit., PP. 200, 201.

(٧٣) بريسون، المرجع المذكور، ص ٤٨٣.

(٧٤) نيف، المرجع المذكور، ص ص ٤١٠، ٤١١، Kyle, Suez, P. 225.

(٧٥) ناتنج، المرجع المذكور، ص ص ١٩٣، ١٩٤.

(٧٦) الأهرام، عدد ٢٥٤٤٢ فى أول أغسطس ١٩٥٦، عدد ٢٥٤٧٥ فى ٣ سبتمبر ١٩٥٦، عبد الرؤوف عمرو، المرجع المذكور، ص ٤١٥، محمد عودة، المرجع المذكور، ص ص ٢٢٥٥، ٢٥٦، Kyle, Suez, P. 250, Campbell, John, The Soviet Union, the United States, and the Twin. Crisis of Hungary and Suez, P. 245, In Suez 1956, The Crisis and its consequences, Edited By WM. Roger Louis and Roger Owen.

(٧٧) * Kyle, Suez, P. 180, campbell, op. cit., 245.

(٧٨) الأهرام، عدد ٢٥٤٨٦ فى ١٤ سبتمبر ١٩٥٦.

(٧٩) نفس الدورية، عدد ٢٥٧٠٧ فى ٢٤ ابريل ١٩٥٧، إيدن، المصدر المذكور، القسم الثانى، ص ص ٣٢٠، ٣٢١.

(٨٠) إيدن، المصدر المذكور، القسم الثانى، ص ٣٣٦، ناتنج، المرجع المذكور، ص ٢٢١.

(٨١) الأهرام، عدد ٢٥٤٧٩ فى ٧ سبتمبر ١٩٥٦.

(٨٢) نفس الدورية، عدد ٢٥٤٨٨ فى ١٦ سبتمبر ١٩٥٦.

(٨٣) نفس الدورية، عدد ٢٥٤٨٥ فى ١٣ سبتمبر ١٩٥٦، عدد ٢٥٤٨٦ فى ١٤ سبتمبر ١٩٥٦.

(٨٤) نفس الدورية، عدد ٢٥٤٧٩ فى ٧ سبتمبر ١٩٥٦، عدد ٢٥٤٨٣ فى ١١ سبتمبر ١٩٥٦، أخبار اليوم، عدد ٦١٤ فى ١١ أغسطس ١٩٥٦، آخر ساعة، عدد ١١٤٠ فى ٢٩ أغسطس ١٩٥٦.

(٨٥) الأهرام، عدد ٢٥٤٧٤ فى ٢ سبتمبر ١٩٥٦.

(٨٦) نفس الدورية، عدد ٢٥٤٨٣ فى ١١ سبتمبر ١٩٥٦، آخر ساعة، عدد ١١٤٠ فى ٢٩ أغسطس ١٩٥٦، عدد ١١٤١ فى ٥ سبتمبر ١٩٥٦.

(٨٧) Kyle, Suez, PP. 151, 152. مما يذكر ان جولدا مائير احتجت على فقرة انه كان يلتقى بالصهاينة سرا، Ibid, PP. 238, 239.

(٨٨) تشايلدرز، المرجع المذكور، ص ص ٢٥٦، ٢٥٧.

(٨٩) نفس المرجع، ص ٢٥٨.

(٩٠) الأهرام، عدد ٢٥٤٧٩ فى ٧ سبتمبر ١٩٥٦، عدد ٢٥٤٨٠ فى ٨ سبتمبر ١٩٥٦، عدد ٢٥٤٨٣ فى ١١ سبتمبر ١٩٥٦.

(٩١) نفس الدورية، عدد ٢٥٤٨٣ فى ١١ سبتمبر ١٩٥٦، عدد ٢٥٤٨٤ فى ١٢ سبتمبر ١٩٥٦، محمد صفوت، المرجع المذكور، ص ٢٠٠.

(٩٢) نفس الدورية، عدد ٢٥٤٨٥ فى ١٣ سبتمبر ١٩٥٦.

(٩٣) نفس الدورية.

(٩٤) نفس الدورية، عدد ٢٥٤٨٦ فى ١٤ سبتمبر ١٩٥٦.

(٩٥) نفس الدورية، عدد ٢٥٤٨٥ فى ١٣ سبتمبر ١٩٥٦، عدد ٢٥٤٨٦ فى ١٤ سبتمبر ١٩٥٦، عدد ٢٥٤٨٠ فى ٨ سبتمبر ١٩٥٦.

(٩٦) نفس الدورية، عدد ٢٥٤٨٧ فى ١٥ سبتمبر ١٩٥٦.

(٩٧) نفس الدورية، عدد ٢٥٥١٠ فى ٨ أكتوبر ١٩٥٦.

(٩٨) نفس الدورية، عدد ٢٥٤٨٧ فى ١٥ سبتمبر ١٩٥٦.

(٩٩) نفس الدورية، عدد ٢٥٤٨٥ فى ١٣ سبتمبر ١٩٥٦، Higgins, op. cit., P. 224.

١٠٠) * Kyle, op. cit., P. 223, Bowie, op. cit., P. 203.

١٠١) Higgins, op. cit., 224. ، نيف، المرجع المذكور، ص ص ٤١٥، ٤١٦، ناتنج، المرجع المذكور، ص ١٩٦، محمد صفوت، المرجع المذكور، ص ٢٠٥.

١٠٢) إيدن، المصدر المذكور، القسم الثانى، ص ص ٣٠٩، ٣١٠.

١٠٣) Higgins, op. cit., P. 225.، محمد صفوت، المرجع المذكور، ص ٢٠٦، صلاح بسيونى، المرجع المذكور، ص ١٠٩، أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع المذكور، ص ١٣٦.

١٠٤) تشايلدرز، المرجع المذكور، ص ٢٦١.

١٠٥) نيف، المرجع المذكور، ص ٤١٩.

١٠٦) الأهرام، عدد ٢٥٤٨٥ فى ١٣ سبتمبر ١٩٥٦.

١٠٧) نيف، المرجع المذكور، ص ٤٣٥، Higgins, op. cit., P. 225

١٠٨) الأهرام، عدد ٢٥٧٠٧ فى ٢٤ أبريل ١٩٥٧.

١٠٩) الجمهورية، عدد ٩٩٧ فى ١٣ سبتمبر ١٩٥٦.

١١٠) الأهرام، عدد ٢٥٤٨٨ فى ١٦ سبتمبر ١٩٥٦.

١١١) نفس الدورية، عدد ٢٥٤٩٠ فى ١٨ سبتمبر ١٩٥٦، Kyle, op. cit., P. 250, Higgins, op. cit., P. 225.

١١٢) نفس الدورية، عدد ٢٥٤٩٢ فى ٢٠ سبتمبر ١٩٥٦، عدد ٢٥٤٩٥ فى ٢٣ سبتمبر ١٩٥٦، محمد صفوت، المرجع المذكور، ص ٢٢٦، Kyle, op. cit., PP. 252, 253.

١١٣) نفس الدورية، عدد ٢٥٤٩٤ فى ٢٢ سبتمبر ١٩٥٦.

١١٤) نفس الدورية، محمد صفوت، المرجع المذكور، ص ص ٢٣٢، ٢٣٣.

١١٥) نفس الدورية، عدد ٢٥٤٩٥ فى ٢٣ سبتمبر ١٩٥٦، عدد ٢٥٥٠٤ فى ٢ أكتوبر ١٩٥٦، عدد ٢٥٥٢٢ فى ٢٠ أكتوبر ١٩٥٦، إيدن، المصدر المذكور، القسم الثانى، ص ٣٤٠.

١١٦) نفس الدورية، عدد ٢٥٥٢٣ فى ٢١ أكتوبر ١٩٥٦، إيدن، المصدر المذكور، القسم الثانى، ص ٣٤٢.

١١٧) نفس الدورية، عدد ٢٥٤٩٧ فى ٢٥ سبتمبر ١٩٥٦.

الفصل الثامن

طرح القضية على مجلس الأمن

أصبح التباعد واضحًا بين بريطانيا والولايات المتحدة، وقد أعرب وزير الخارجية البريطانى عن ذلك فى ٨ سبتمبر ١٩٥٦ ، ورغم حثه واشنطن ـ للضرورة القصوى ـ على اتخاذ إجراء فعال إزاء الأزمة، لأن التسويف يؤدى إلى كارثة، حيث تزداد كل يوم قبضة عبد الناصر على القناة، وأن العار سيلحق بالدول الغربية من جراء ذلك، إلا أن دالاس أعلن أن بلاده لا تنوى استخدام القوة، وإن كان لها الحق فى استخدامها، كما صرح الناطق بلسان الولايات المتحدة بأنه من حق كل دولة أن تقرر لنفسها ما تراه[١] .

وفى ٢٣ سبتمبر سلمت كل من بريطانيا وفرنسا خطابا رسميا إلى رئيس مجلس الأمن عن طريق مندوبيهما الدائمين فى الأمم المتحدة، وذكرت الخارجية البريطانية أن فحوى الخطاب يتضمن الموقف الناشئ عن العمل الذى قامت به الحكومة المصرية من جانب واحد ـ أى التأميم ـ ووضعت به حدًا لنظام الإدارة الدولية لقناة السويس، وهو النظام الذى كان متبعًا وقائمًا بمقتضى اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ ، وأن الالتجاء إلى مجلس الأمن لا يؤثر فى مهام هيئة المنتفعين، وأن الخارجية البريطانية أبلغت الدول الثمانى عشرة بخطوة اللجوء إلى مجلس الأمن، وطلب الخطاب إدراج المشكلة فى جدول أعمال المجلس[٢] .

كان الموعد المتفق عليه لرفع الأمر إلى مجلس الأمن هو أول أكتوبر، لكن جاء التعجيل بسبب خشية بريطانيا وفرنسا أن يسبقهما عبد الناصر أو الاتحاد السوفيتى، إذ يعد الدبلوماسيون الغربيون أن الأسبقية ـ كخطوة نفسية ـ يستفيد منها من يلجأ إلى الهيئة الدولية أولا[٣] . أيضًا من أسباب التعجيل، تلك المواجهة التى كانت تنتظر إيدن مع حزب المحافظين والمحدد لها ٢ أكتوبر وهو ميعاد المؤتمر السنوى للحزب، وقد أعد المحافظون ٣٩٤ سؤالاً أغلبها تضمن نقدا للحكومة[٤] . وبذلك أراد رئيس الوزراء البريطانى وقف الحملات ضده سواء داخل حزبه أو من المعارضة، فى الوقت الذى يكسب فيه الدول المؤيدة لهذا الاتجاه.

أقدم إيدن على ذلك التصرف دون أخذ رأى الولايات المتحدة التى رأت فيه تعزيزًا لموقفه من ناحية، وانتقادا للوزارة الفرنسية من ناحية أخرى[٥] ووصف المندوب الأمريكى الدائم فى الأمم المتحدة هذه الخطوة بأنها حيلة ترمى إلى استرضاء الرأى العام العالمى[٦] ، وتوقعت واشنطن فشلها، لكن ليس معنى هذا أنها تعارض كلية اللجوء

إلى مجلس الأمن، فقد سبق أن اقترح أيزنهاور ذلك بعد إخفاق لجنة منزيس، ومع ذلك فهي تقدر الموقف الذى سيضعه أمامها الڤيتو السوڤيتي، وكيف يشكل الاختيار صعوبة لها.

وجدت تصريحات دالاس التي ناوأ فيها إيدن أذناً صاغية لدى عبد الناصر الذى رغب في التفاوض سراً مع الولايات المتحدة، ذلك ما أفضى به لمبعوث دبلوماسى إيطالى أثناء لقائهما فى القاهرة، والأخير نقل إلى دالاس الحديث، وبين أن عبد الناصر عبر له عن رغبته فى تسوية سريعة لأزمة قناة السويس قبل أن يجد نفسه مضطراً للاعتماد على الاتحاد السوڤيتي، ولكن وزير الخارجية الأمريكى خشي من توريط نفسه، وطلب من الدبلوماسى الإيطالى السفر مرة أخرى للقاهرة ليعرف تماماً ما يمكن أن يقدمه عبد الناصر(٧).

وعلى أية حال، فقد استفادت مصر من الموقف، وعندما طلبت فى ٢٤ سبتمبر من رئيس مجلس الأمن دعوة المجلس لبحث شكواها تجاه ما تقوم به بريطانيا وفرنسا ضدها من أعمال تعد خطراً على السلام العالمى وتتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة، ساعدت الولايات المتحدة على إدراج الشكوى فى جدول أعمال المجلس، لأن تكوين المجلس فى ذلك الوقت بالنسبة للدول المنتخبة لم يكن فى صالح مصر، فهو يضم مندوبى أستراليا وبلجيكا وكوبا وإيران وبيرو ويوغوسلافيا، والأخيرة الوحيدة المتعاطفة مع مصر، هذا بالإضافة إلى محاولات بريطانيا وفرنسا المضادة(٨).

لم يعد أمر التباين بين واشنطن من ناحية ولندن وباريس من ناحية أخرى خافياً على أحد، فقد اعترف دالاس علانية فى مؤتمر صحفى بأن هناك اختلافا فى الرأى حول أزمة السويس، وأن الرأى الأمريكى لا يتفق ١٠٠٪ مع الرأى الأنجلوفرنسى، وأن الولايات المتحدة كانت تفضل عرض المشكلة على الجمعية العامة ليتهيأ الأمر لبذل المساعى الحميدة؛ لأن بريطانيا وفرنسا قد ينجحان فى حمل مجلس الأمن على إصدار قرار معين لا تقبله مصر، ووضح من خلال تعبيراته؛ هجومه على النزعة الاستعمارية، وبالطبع غضبت لندن، مما جعل وزير الخارجية الأمريكى يعدّل فى تصريحاته(٩). لكن ذلك لم يغير من الموقف شيئاً.

وعلى الفور اجتمعت لجنة مصر ـ الوزارة البريطانية المصغرة ـ فى أول أكتوبر، لتخطيط استراتيچية معركة مجلس الأمن، وهددت بريطانيا وفرنسا بانسحابهما من حلف شمال الأطلنطى إذا لم تعمل دولة معهم باتفاق تام ضد مصر، وبعث إيدن إلى أيزنهاور يكيل التهم لعبد الناصر[١٠]، ويكرر ما سبق قوله مراراً عبر مراسلاته، وبنفس الطريقة المنفرة، إذ تملكه الحقد وسيطرت عليه رغبة الانتقام. ووصل وزير الخارجية البريطانى إلى نيويورك قبل انعقاد مجلس الأمن بثلاثة أيام، وصرح بأن المهمة الملقاة على المجلس مهمة خطيرة، وأن هناك عدداً كبيراً من الدول شرقى القناة وغربيها فى القارات الخمس ترى أن حقوقها ومصالحها الحيوية فى القناة أصبحت مهددة من جراء ما فعله عبد الناصر بوضعها تحت إشرافه المطلق[١١].

لم تكن السياسة البريطانية لتتراجع عن بذل المحاولات المستميتة لجذب الولايات المتحدة، فصوّر لويد لوزير الخارجية الأمريكى خطورة الموقف، وأن عبد الناصر يدبر انقلابا فى ليبيا، وقد كشفت مؤامرة لقتل الملك هناك وأن الخطر يهدد الملك سعود، كما أنه ـ أى عبد الناصر ـ اخترق الأردن بقوة، وأصبحت سوريا تحت هيمنته. أيضا فهو يقدم مساعدات كبيرة إلى أيوكا فى قبرص ثم يبين لويد وبينو لوزير الخارجية الأمريكى أنهما يسعيان لاستخدام القوة، وأنه لا يمكن استعادة مركز الغرب فى الشرق الأوسط وأفريقيا دون استسلام عبد الناصر[١٢]. وبذلك تزايد النشاط الأنجلوفرنسى فى مواجهة مصر، ومع هذا بدا الشقاق واضحًا، الأمريكيون فى جانب، والبريطانيون والفرنسيون فى جانب آخر، وقد ذكر عن دالاس أنه قال «لن أدعهم يشقون لأنفسهم طريقا فى القناة بواسطة المدافع»[١٣].

أعدت مصر هى الأخرى استراتيچيتها، فسافر محمود فوزى ليمثل مصر فى مناقشات مجلس الأمن، ويقوم بالاتصالات السياسية المطلوبة، وسافر على صبرى إلى نيويورك ليكون مسئولاً عن الاتصال بين نيويورك والقاهرة، وسافر حلمى بهجت بدوى رئيس مجلس إدارة هيئة قناة السويس إلى الولايات المتحدة لإجراء لقاءات مع شركات الملاحة والبنوك لطمأنتها على خطط مصر المستقبلية بالنسبة للقناة، ومشروعات توسيعها، وزيادة كفاءتها، وسافر محمد حسنين هيكل إلى نيويورك للاتصال بالصحافة الأمريكية والعالمية[١٤].

ومضى محمود فوزى فى تحركاته النشطة، وكان على درجة عالية من الحنكة والفطنة والذكاء والدبلوماسية والهدوء، وكثف لقاءاته رغبة فى ضمان الكسب والتأييد لمصر، فاجتمع مع السكرتير العام للأمم المتحدة، وعرض عليه وجهة نظر مصر، مبيناً أن مسألة قناة السويس لم تعد أزمة بالنسبة لمصر فقط، وإنما أيضا أزمة للدول الغربية التى اصطنعتها(١٥). وأجابه همرشولد بضرورة الحصول على حلول جديدة للأزمة، وأن لويد يرغب فى ذلك، والخطر هو إيدن المتحفز لاستخدام القوة، وأبدى همرشولد اعتقاده بأنه كلما طال الوقت بعد احتمال إقدام الإنجليز على استخدام القوة(١٦).

وتعددت لقاءات محمود فوزى مع ممثلى الدول، فأيد وزير الخارجية اليوغوسلافى الموقف المصرى، وانتقد وزير الخارجية السوفيتى سياسة تدويل القناة، وبين وزير خارجية بلچيكا أنه لا فائدة من قرار ينصف إحدى وجهات النظر لرفض الطرف الثانى له، وحاول وزير الخارجية المصرى إقناع ممثل إيران بحق مصر فى إدارة القناة إذ كان مؤمناً بمشروع هيئة المنتفعين، أيضا قام محمود فوزى بالتأكيد على موقف سيلان فى تضامنها مع مصر(١٧). وطلب عبد الناصر من نهرو استخدام نفوذه، حيث كان له تأثير شخصى فى الدوائر الغربية المهمة، وذلك حتى يضمن مناقشات معتدلة تكون بعيدة عن فرض رقابة دولية على إدارة القناة(١٨). وبذلك يتبين كيف واصلت مصر تخطيطها على الساحة الدولية.

كان الاتجاه السائد قبل اجتماع مجلس الأمن أن تسوى الأزمة عن طريق المفاوضات، ورغم اعتراض الوفدين البريطانى والفرنسى، فإن السكرتير العام للأمم المتحدة قد ساعد على هذا الاتجاه عن طريق المباحثات المباشرة التى أجراها مع مختلف الوفود بطريقته الدبلوماسية الهادئة، فهو يعمل دون ضجة ومن وراء ستار، وناشد الجميع الامتناع عن استخدام الألفاظ العنيفة والعبارات الجارحة(١٩).

وفى ٥ أكتوبر افتتح مجلس الأمن أولى جلساته فى جو مفعم بالتوتر، ورأس الجلسة بينو وزير خارجية فرنسا بوصفه رئيس المجلس لهذا الشهر، وحضرها محمود فوزى رئيس وفد مصر للاشتراك فى المناقشات دون أن يكون له حق التصويت، وذلك على اعتبار أن لمصر شكوى مدرجة بجدول الأعمال، وازدحمت القاعة حتى اضطر كثيرون للجلوس فى قاعة الوصاية المجاورة والاكتفاء بتتبع المناقشات على شاشة

التليفزيون، واتخذت التدابير داخل المجلس لإذاعة المناقشات إلى مختلف أنحاء العالم بخمس عشرة لغة، ومما يذكر أن رئيس مجلس إدارة شركة قناة السويس المؤممة ومديرها حضرا إلى نيويورك لمتابعة الموقف.

استهلت الجلسة بإرجاء النظر فى الطلبات المقدمة من سبع دول عربية وكذلك من إسرائيل بشأن الاشتراك فى المناقشات، وبطبيعة الحال كانت الأخيرة ترغب فى إثارة مسألة مرور السفن الإسرائيلية عبر قناة السويس. وتحدث لويد وسرد تاريخ قناة السويس، وعرض مشروع قرار باسم بريطانيا وفرنسا يؤكد مبدأ حرية الملاحة طبقا لاتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨، وضرورة صون الضمانات والحقوق التى تتمتع بها جميع الدول المنتفعة بالقناة، أى إدارة القناة بواسطة هيئة ذات طابع دولى كما طالب المشروع بأن يعلن المجلس موافقته على مقترحات الدول الثمانى عشرة التى أسفر عنها مؤتمر لندن الأول، وأن يوصى المجلس مصر بالتفاوض على أساس هذه المقترحات والتعاون مع هيئة المنتفعين، وذكر وزير الخارجية البريطانى أن على الأمم المتحدة تصحيح موقف يعرض الحياة الاقتصادية لعدد كبير من الدول للخطر، وختم حديثه بإعلانه أن بريطانيا عقدت العزم على التمسك بحقوقها فى الممر المائى الدولى، وأنها تسعى للوصول إلى حل سلمى، وبين أنه لا اعتراض لها على حق مصر فى التأميم بشرط ألا يعنى إلغاء الحقوق الدولية، وأنه لا يمكن لمصر أن تنتظر من الدول المنتفعة بالقناة أن ترضى بإدارة مصرية بحتة لهذا المرفق المهم.

وتكلم بينو، وهاجم عبد الناصر، واقتبس بعض فقرات من كتابه «فلسفة الثورة» ومن خطبه وتصريحاته وفسرها وفق هواه، وأشار إلى أن التدابير العسكرية الأنجلو فرنسية هى رد فعل لأعمال عبد الناصر، وتعرض لشركة القناة المؤممة وأكد على عالميتها، وطالب بإقامة هيئة دولية لإدارة القناة، ووصف التأميم بأنه تدبير انتقامى. وعندما جاء الدور فى الحديث على دالاس طلب إرجاء خطابه إلى جلسة أخرى، وأعلن تأييده لمشروع القرار الأنجلوفرنسى، وبين أهمية الجلسة، وأن أمام المجلس ٧٣٥ وثيقة موزعة على الأعضاء[٢٠].

وتم الاتفاق بناء على اقتراح همرشولد ودالاس على أن تكون هناك جلسات مغلقة محاولة للتوصل إلى تسوية فى مناخ يتسم بشىء من الهدوء؛ إذ قال وزير

الخـارجيـة الأمـريكى «إننا نريد خلق جـو مـلائم للوصـول إلى اتفـاق عن طريق المفاوضات»[٢١] أيضا حتى لا يتم التصويت سريعاً، وربما يكون لصالح مشروع القرار البريطانى الفرنسى؛ لذا رغب همرشولد فى اتباع سياسة النفس الطويل.

وقبل انعقاد الجلسة الثانية لمجلس الأمن، مارس كل طرف مهامه فى اكتساب النقاط لصالحه، ولما كانت الولايات المتحدة تبذل مساعيها لإيجاء أساس للمفاوضات بين مصر والغرب، فقد التقى محمود فوزى مع دالاس، وذكر الأخير أن بعض المسئولين فى بريطانيا وفرنسا لا يريدون حلا سلميا، فرد عليه وزير الخارجية المصرى بأن بلاده لا تقبل إدارة دولية للقناة تشترك هى فيها ولا العكس، أى إدارة مصرية تشترك فيها دول أجنبية، وتطرق الحديث لمسألة سحب العرض الأمريكى لتمويل السد العالى والسبب الذى دفع واشنطن لذلك[٢٢].

وجاءت جلسة ٨ أكتوبر لتقول مصر كلمتها، وكانت واضحة فى معالمها، منطقية فى تفسيرها، تعرض فيها محمود فوزى للصراع بين الحرية والاستبداد، مبينا أن تأميم القناة حق مشروع، واستحضر تاريخ القناة وأهميتها، واستعداد مصر لتعويض حملة الأسهم، وتأكيدها على حرية الملاحة، وتناول بالشرح المذكرة التى رفعتها مصر للأمم المتحدة بشأن تأسيس هيئة مفاوضة، وعبر عن الأسف لما تقوم به بريطانيا وفرنسا من استعراضات لقواتهما الحربية، وخطة سحب الخبراء الفنيين والمرشدين، ونجاح المرشدين الجدد الذين بلغ عددهم ١٨٨ مرشدا منهم ٨٠ مصريا والباقى من جنسيات متعددة، وزيادة حركة الملاحة فى القناة إذ عبرت ٣٠٠٠ سفينة فى ٧٣ يوما، واستشهد وزير الخارجية المصرى بقرار الأمم المتحدة رقم ١٢٦٢٦ الصادر فى ٢١ ديسمبر ١٩٥٢ بشأن حق الشعوب فى استخدام موارد ثروتها، وامتناع الدول عن الأعمال المباشرة أو غير المباشرة التى تهدف إلى تعطيل أعمال السيادة لكل دولة، ثم أشار إلى الهجوم على رئيس مصر، وما صرح به منزيس بأن استخدام القوة لا ينبغى استعباده أو منعه، وأخيرا أعلن أن مصر ترفض مشروع القرار البريطانى الفرنسى، وتقترح تأليف هيئة مفاوضة تتولى البحث عن حل لأزمة القناة[٢٣] وبذلك نلمس الأسلوب الدبلوماسى الواعى الذى سلكه الوزير المصرى.

وألقى شبيلوف وزير الخارجية السوفيتى خطابه، واقترح على المجلس تأليف لجنة

من مندوبى ثمانى دول للمفاوضة، وإيجاد تسوية لمسألة القناة تكفل مصالح الدول الرئيسية بما فيها بريطانيا وفرنسا على أن يعقد مؤتمر دولى يضم جميع الدول التى تستخدم القناة لإقرار مشروع معاهدة جديدة تحل مكان اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ ، وهاجم السياسة الاستعمارية الاحتكارية، وأيد حق مصر فى التأميم وشرعيته، وأشاد بالإدارة المصرية للقناة، وقارن بين موقف الدول الاستعمارية من قناة السويس وموقفها من قناة بنما التى تتحكم فيها دولة واحدة، وعارض التدويل، بين أن التسوية الإيجابية فى نطاق الأمم المتحدة هى لصالح الجميع، وأنه على مجلس الأمن اغتنام الفرصة وإثبات القدرة على مواجهة الموقف، وانتقد شركة القناة المؤممة وعدها قلعة من قلاع الاستعمار وحصونه فى الشرق الأوسط، وتكلم عن الحقوق المشروعة للشعوب ووجه حملته على الأمريكيين الذين يريدون تحويل خطوط الملاحة إلى رأس الرجاء الصالح، ورفض مشروع القرار البريطانى الفرنسى، وصرح بأن الغرض من هيئة المنتفعين هو التدخل فى شئون مصر الداخلية، وختم خطابه بالقول «إن بريطانيا وفرنسا تعلبان بالنار، وأنهما يريدان إيهام الرأى العالمى بأن مصر مذنبة ويجب صلبها»(٢٤) وهكذا كانت وجهة النظر السوفيتية خير من تمثل مصر.

وفى الجلسة المسائية لنفس اليوم تحدث مندوب بيرو موضحا أن مصر من حقها التأميم، ولكن على صاحب الحق أن يكونوا حريصا وهو يتمتع بممارسة حقوقه بحيث لا يغير على حقوق غيره، ورحب بإجراء مفاوضات سرية، وأيده مندوب إيران، بينما هاجم مندوب أستراليا مصر، وذكر أن التأميم عمل غير قانونى، وأن مصر أخلت بالنظام الدولى للقناة، وندد مندوب كوبا بمصر، مصرحا بأن عدم مراعاة الالتزامات الدولية يعد بمثابة دعوة لاستخدام القوة، واحتج على منع مصر مرور سفن إسرائيل بالقناة، وأنهى كلمته بتأييد مشروع القرار البريطانى الفرنسى، وساند مندوب الصين الوطنية هيئة المنتفعين واتهم مندوب بلجيكا مصر بأنها قامت بعمل من أعمال الانتقام بتأميمها شركة القناة، وطالب بالموافقة على مقترحات الدول الثمانية عشر(٢٥).

واستأنف مجلس الأمن جلساته فى ٩ أكتوبر، واستمع فى جلسته الصباحية إلى مندوب يوغوسلافيا الذى أيد مصر فى قرار التأميم، وحمل على تدابير الضغط الاقتصادى ومظاهرات التهديد بالقوة التى اتخذتها بريطانيا وفرنسا ضد مصر، وعارض

مشروع القرار البريطاني الفرنسي. وتحدث دالاس عن مؤتمر لندن الأول ورفض مصر لاقتراحاته، ومعارضتها قيام هيئة المنتفعين، ثم أوضح أن القناة تمر فى أرض مصرية، بيد أنها لم تكن أبدا من الشئون الداخلية لمصر، وإنما هى منذ افتتاحها ممر مائى دولى، وصفة الدولية ضمنتها اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨، واستعرض مقترحات الدول الثمانية عشر، وحمل على شبيلوف لهجومه على الولايات المتحدة، واتهمه بمحاولة الصيد فى الماء العكر، وأعلن تأييده لمشروع القرار البريطانى الفرنسى وانتهى إلى أنه إذا لم توافق مصر على ألا تستخدم القناة كأداة للسياسة القومية، فلن يكون هناك أمل فى التسوية عن طريق المفاوضات[٢٦].

وبدأت الجلسات السرية فى المساء للبحث فى علاج الأزمة عن طريق المفاوضات، واستكملت فى اليوم التالى، وتحولت إلى اجتماع مصغر مغلق جمع محمود فوزى ولويد وبينو وهمرشولد، ودار النقاش حول اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ وأبدى محمود فوزى استعداد مصر لإعطاء الضمانات الواردة فيها، وأنكر هيئة المنتفعين، مما أثار لويد الذى استفسر عن إمكانية إحالة الأزمة إلى محكمة العدل الدولية أو التحكيم، فأجابه وزير الخارجية المصرى بأن الأزمة ليست ناشئة عن خلاف بين الدول، وإنما عن إجراء اتخذته مصر يختص بحقوق سيادتها، وعندما تحدث بينو تناول مشكلة جديدة، وهى منع مصر للسفن الإسرائيلية من عبور قناة السويس، وشاركه لويد بحجة أنه يصعب عليهما مواجهة إسرائيل بحل الأزمة دون موضوعها، هنا أوضح محمود فوزى أن المشكلة القائمة معقدة ولا حاجة إلى جعلها أكثر تعقيد، وخرج لويد من الاجتماع ليعلن أنه لا تغيير فى سياسة بريطانيا[٢٧].

وخارج الاجتماعات المغلقة، جرت مناقشات جانبية، همرشولد يجتمع مع دالاس ولودج المندوب الأمريكى، بينما يجتمع محمود فوزى مع منون المندوب الهندى الذى كان يتنقل كثيرا بين لندن والقاهرة ونيويورك مصطحبا معه الاقتراحات، معتقدا فى نفسه وبطريقته الدرامية أنه يمتلك المفتاح الذى يمكنه من القيام بدور صانع السلام الأول[٢٨]، لذا فلم يكن أحد يرتاح إليه خاصة همرشولد والمندوب السوفيتى[٢٩]. وقد استفاد وزير الخارجية المصرى من نصائح شبيلوف، حيث تبنى وجهة النظر المصرية، حتى إنه فى إحدى المقابلات طلب من محمود فوزى

أن يفضى إليه بما يرغب فى تناوله مع همرشولد[٣٠].

راحت بريطانيا تهدد، فأعلن ناتنج «أنه إذا تبين أن الأمم المتحدة عاجزة لسبب ما عن أداء واجبها، فإن هذا لا يعفينا من أداء ما علينا من واجب، ويحتم علينا فى هذه الحالة أن نبحث عن خير وسيلة يجب اتباعها»[٣١]، وصرح لويد للصحفيين بضرورة إخضاع القناة للإشراف الدولى[٣٢]، وفى الوقت نفسه تمسكت مصر بموقفها، ومع هذا استمرت المناقشات بين الأطراف، وكان بينو عنيدا عصبى النقاش حاداً طوال الاجتماعات، حريصا على تعويق وتعقيد الأمور كماذكر همرشولد[٣٣]، ولم يكن يقبل بأى صورة الوصول إلى اتفاق، بينما ظهر لويد بشكل فيه شيء من المرونة، وبالفعل فقد كان وزير الخارجية الفرنسى صادقاً فى مشاعره مترجما لما يخطط له من نية مبيتة للعدوان على مصر، مؤمنا بأن ما يجرى على الساحة الدولية هو مجرد تمثيلية هزلية، وعندما حاول همرشولد أن يخفف من غلوائه رد عليه بالقول «إن سياسة حكومته لا تمكنه من الموافقة على شيء هنا، وأنه متعجل للعودة إلى باريس غداً»[٣٤].

واصل المندوب الهندى نشاطه، محاولا التوفيق بين وجهات النظر المختلفة، وأعد مشروعا جمع وبين المحافظة على حقوق مصر وبين الصالح العام للدول المنتفعة بالقناة (٣٥)، لكن هذا المشروع لم يؤخذ فى الاعتبار، واستطاع السكرتير العام للأمم المتحدة من خلال هذه الاجتماعات الإمساك بالخيوط ووضع خطوط عريضة وأسس عامة جعلها ركيزة للاتفاق بين الأطراف المتنازعة، تلك التى عرفت باسم المبادئ الستة، وقد أدلى دالاس بدلوه فيها.

وفى اجتماع علنى لمجلس الأمن عقد فى ١٣ أكتوبر قدمت بريطانيا وفرنسا مشروع قرار جديد تضمن القسم الأول منه المبادئ الستة التى ستعد قاعدة للمفاوضات بين مصر وبريطانيا وفرنسا لتسوية أزمة القناة، وتقضى بأن تكون حرية العبور مكفولة والقناة مفتوحة للجميع دون أى تمييز، وأن تحترم سيادة مصر، وتعزل القناة عن السياسة، وتحدد الرسوم بين مصر ومستخدمى القناة بطريقة يتفق عليها، وتخصص نسبة عادلة من الرسوم لإنماء القناة والنهوض بها وتشغيلها، وأخيراً فإنه عند حدوث نزاع بين شركة قناة السويس والحكومة المصرية فيما يختص بالشئون المعلقة، يحل هذا النزاع بطريقة التحكيم. بينما تضمن القسم الثانى من مشروع القرار

مقترحات الدول الثمانية عشر بشأن تدويل القناة وهيئة المنتفعين وأن تبقى القناة مفتوحة أمام جميع السفن مهما كانت جنسيتها ـ وهذه إشارة إلى إسقاط الحظر المصرى على السفن الإسرائيلية ـ ودعوة مصر لتقدم على وجه السرعة مقترحاتها فى هذا الشأن. وهذا القسم لم يكن قد نوقش فى الجلسة السرية؛ لكنه أضيف فجأة لمشروع القرار، مما أدى إلى تأجيل الجلسة بعض الوقت ليتمكن الأعضاء من التشاور[٣٦].

كان دالاس أول المتكلمين، وأعلن اقتراحا ـ قدم للمجلس ـ يطالب فيه بتقدم مندوبى إسرائيل والدول العربية لإبداء آرائهم، ولكن المجلس رفض ودعاهم إلى شرح وجهات نظر حكوماتهم كتابة على أن تقدم لرئيس مجلس الأمن. وأثنى وزير الخارجية الأمريكى على المجلس، وعلق على مشروع القرار بقسميه ودافع عن القسم الأخير، وبين أن حكومته ستصوت لصالح مشروع القرار. وعرض وزير الخارجية البريطانى المشروع، وتمسك بالقسم الثانى منه، وأيده بينو فى كلمته، ثم تحدث محمود فوزى، وأعلن قبوله للقسم الأول ورفضه للقسم الثانى، وناشد المجلس ألا يوافق على هذا القسم، لأن الموافقة تعنى القذف بالقناة فى مرجل يغلى فيصيب دولا عديدة لا دولة واحدة. أما شبيلوف فقد أيد محمود فوزى، وذكر أن القسم الثانى من مشروع القرار يحتوى على تدابير مبيتة ضد مصر التى أظهرت حسن نيتها واستعدادها لوضع نظام للمرور والرسوم. كذلك أيد المندوب اليوغوسلافى الموقف المصرى [٣٧]. وتمكنت بريطانيا وفرنسا من حشد المساندين لهما، وحتى لقد أراد مندوب بلجيكا إضافة تحفظات تتضمن التدويل وقرارات مؤتمر لندن الأول، فتصدى له وزير الخارجية المصرى، وعاونه موقف همرشولد الرافض لذلك[٣٨].

وجاء وقت التصويت على مشروع القرار، فحظى القسم الأول منه على الموافقة بإجماع الدول الإحدى عشرة. أما القسم الثانى فحصل على تسعة أصوات لصالحه وصوتين ضده، وهما الاتحاد السوفيتى ويوغوسلافيا، والأول له حق الفيتو، وعليه أسقط القسم الثانى من مشروع القرار[٣٩]. وتحقق ما كانت تتوقعه دول الغرب الثلاث فيما يتعلق باستخدام السوفيت لحقهم فى المجلس، ولهذا أقدمت بريطانيا وفرنسا على تلك المناورة وقدمتا مشروع القرار فى شكل قسمين، حتى يمكن التصويت عليهما كل قسم

على حده، لأنه إذا قدم فى صيغة موحدة تعرض للفيتو السوفيتى.

وأثناء بحث همرشولد مع لويد وبينو ومحمود فوزى الخطوط العامة للمفاوضات بعد الموافقة الجماعية على أسسها، أدلى إيدن بتلميحات ـ أثناء انعقاد مؤتمر حزب المحافظين ـ بشأن استخدام القوة ضد مصر، مما حدا بوزير الخارجية المصرى برفع مذكرة لرئيس مجلس الأمن ضمنها احتجاجا شديدا على ذلك، وأشار إلى مواصلة بريطانيا وفرنسا اتخاذ الإجراءات العسكرية والاقتصادية ضد مصر بما يتعارض مع توصيات مجلس الأمن بخلق جو مناسب للمفاوضات(٤٠). وحول المعنى نفسه الذى قصده رئيس الوزراء البريطانى، صرح لويد قبل مغادرته نيويورك بالقول «إنه أمكن إحراز قليل من التقدم فى مجلس الأمن، ولكن لا تزال ثمة خلافات واسعة، وإن لم تستجب مصر للقسم الثانى من مشروع القرار، فسوف تنشأ حالة خطيرة للغاية»(٤١).

ومما تجدر الإشارة إليه أن أبا إيبان سفير إسرائيل فى الولايات المتحدة قدم مذكرة باسم حكومته إلى مجلس الأمن يهاجم فيها الحظر المصرى على السفن الإسرائيلية بالنسبة للمرور فى قناة السويس، ويشير إلى أن المبادئ الستة ينعدم التوفيق بينها وبين استمرار مصر فى سياستها الملاحية ضد إسرائيل (٤٢) وبطبيعة الحال فإن تل أبيب وجدت الفرصة للحصول على مكسب فى هذه الظروف.

طار إيدن إلى باريس فى ١٦ أكتوبر، وأجرى محادثات مع موليه، صدر على إثرها بيان رسمى تضمن دعوة مصر إلى اقتراح نظام لإدارة القناة يكفل للمنتفعين ضمانات فعالة مثل التى وردت فى مقترحات الدول الثمانية عشر، كما أكد على تمسك بريطانيا وفرنسا بالقسم الثانى من مشروع قرارهما، وعرض إيدن نتائج المحادثات على مجلس الوزراء البريطانى، ورئى ألا تستأنف مفاوضات مع مصر مالم تعرض مقترحات محددة لحل المسألة حلا عمليا، وأنه ليس معنى هذا نية الانتظار إلى ما لا نهاية، وصرح لويد أن الغرب سيمضى قدما نحو تطبيق نظام هيئة المخلفين(٤٣).

ورد عبد الناصر على ذلك، فأعلن أنه لا يتردد فى السفر إلى جنيف لمقابلة إيدن وموليه إذا كان هذا من شأنه أنه يؤدى إلى تسوية أزمة القناة، وأضاف أن مصر مستعدة لإعادة النظر فى اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨، وأن تتعاون وتتفاوض مع الدول التى تستخدم القناة، لكنها ترفض نظام هيئة المنتفعين، وترى أن دفع رسوم المرور لتلك

الهيئة عمل عدائى موجه ضد مصر [٤٤]. وبذلك يتبين أن مصر حاولت اتباع سياسة اللين مع التمسك بموقفها.

وفى نيويورك كان همرشولد يضع خطة المباحثات بين وزراء خارجية بريطانيا وفرنسا ومصر، وقد طلب لويد من السكرتير العام للأمم المتحدة التعجيل بمزاولة هيئة المنتفعين لعملها، أيضا طلب ألا تدفع السفن الأمريكية رسوم المرور فى القناة للإدارة المصرية [٤٥] وفى الوقت نفسه تقدم منون المندوب الهندى باقتراح يتمثل فى تشكيل هيئة مصرية لإدارة القناة، وهيئة أخرى استشارية تنوب عن المنتفعين بالقناة، وقدمه إلى همرشولد الذى وجد فيه أنه يفتح الباب لتفسيرات متعددة، كذلك لم يكن الأخير راضيا عن هيئة المنتفعين[٤٦].

قام السكرتير العام للأمم المتحدة باتصالات بين لندن وباريس والقاهرة للاتفاق على موعد استئناف المباحثات للنظر فى المبادئ الستة التى أقرها مجلس الأمن لتكون أساسا للمفاوضات لحل مشكلة القناة، ثم وجه الدعوة للأطراف الثلاثة، وتحدد يوم ٢٩ أكتوبر موعدا للقاء بمقر الأمم المتحدة فى جنيف، ولم تقدم مصر مقترحات جديدة تلبية لرغبة الطلب الأنجلو فرنسى، واكتفت بالمباحثات التى عرضها محمود فوزى سواء فى الجلسات السرية أو فى خطابه أمام مجلس الأمن[٤٧].

حدث هذا فى وقت كان الجانب المضاد لمصر يضع لمساته الأخيرة لاستخدام القوة، وأظهرت بريطانيا أمام الرأى العام العالمى أنها مازالت متمسكة بموقفها، فأعلن لويد فى خطابه السياسى الذى ألقاه فى اجتماع حزب المحافظين فى ليفربول أن مصر لم ترسل مقترحاتها، من ثم فإن المسئولية تقع عليها، وهاجم الاتحاد السوفيتى والمعارضة البريطانية[٤٨] كما ألقى بيانا فى مجلس العموم البريطانى صرح فيه بأن بلاده غير راضية تماما عن المناقشات التى دارت فى مجلس الأمن حول مسألة قناة السويس، وأنهال على مصر بالاتهامات[٤٩].

ومرة أخرى، ووفقا للتخطيط الأنجلوفرنسى كانت العودة إلى مجلس الأمن، ورئى إضافة فقرة ملحقة لمشروع القرار الأخير تنطوى على الشكوى ضد مصر لعدم تقديمها المقترحات، ومطالبتها بمشروع يتفق مع الأسس التى أبلغها منزيس لعبد الناصر فى القاهرة، ووجوب موافقتها على تسليم رسوم المرور لهيئة المنتفعين، والهدف واضح، فقد

رغبت بريطانيا وفرنسا فى الحصول على الفيتو السوفيتى، وبالتالى فلا مفر من استخدام وسائل أخرى بعيدة عن مناقشات مجلس الأمن، وفى ذات اللحظة التى كان فيها المجلس على وشك الاقتراع، يطلع رئيس الوزراء الفرنسى زميله البريطانى على خطة الاستيلاء على القناة والإحاطة بعبد الناصر بالقوة بمساعدة الإسرائيليين[٥٠].

فى ذلك الوقت كان رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة فى القاهرة، والتقى مع عبد الناصر، وصرح فى مؤتمر صحفى عن رغبته فى ألا تكون القوة أساسا لحل المشكلات الدولية، وأن الحلول السلمية هى خير الوسائل، وأن عبد الناصر لديه الاستعداد للسلم بما يتفق مع مصالح مصر[٥١].

ولم تسمع بريطانيا وفرنسا إلا لصوت العنف الذى أصبح الطريق مفتوحا له، ومعنى هذا أن موافقتهما على طرح القضية أمام مجلس الأمن لم يكن إلا ألعوبة سياسية كمن وراءها التصميم على استخدام القوة ضد مصر.

هوامش الفصل الثامن

(١) إيدن، المصدر المذكور، القسم الثانى، ص ص ٣٠٥، ٣٠٦، ٣١٦.

(٢) نفس المصدر

(٣) الأهرام، عدد ٢٥٤٩٦ فى ٢٤ سبتمبر ١٩٥٦.

(٤) نفس الدورية، نفس العدد، عدد ٢٥٥٠٠ فى ٢٨ سبتمبر ١٩٥٦.

(٥) نفس الدورية، نفس العددين، Bowie, op.cit, p.205

(٦) نيف، المرجع المذكور، ص ٤٣٨.

(٧) Kyle, Suez, p. 259.

(٨) الأهرام، عدد ٢٥٤٩٧ فى ٢٥ سبتمبر ١٩٥٦، عدد ٢٥٥٠٠ فى ٢٨ سبتمبر ٩٥٦ عبد الرؤوف عمرو، المرجع المذكور، ص ٤٢٠، إيدن، المصدر المذكور، القسم الثانى، ٣٤٠.

(٩) نفس الدورية، عدد ٢٥٥٠٥ فى ٣ أكتوبر ١٩٥٦، عدد ٢٥٥٠٦ فى ٤ أكتوبر ٩٥٦ عدد ٢٥٥٠٧ فى ٥ أكتوبر ١٩٥٦.

(١٠) Kyle, Suez, p.272.، نفس الدورية، عدد ٢٥٥٠٧ فى ٥ أكتوبر ١٩٥٦.

(١١) نفس الدورية، عدد ٢٥٥٠٥ فى ٣ أكتوبر ١٩٥٦.

(١٢) نيف، المرجع المذكور، ص ص ٤٤٨، ٤٤٩.

(١٣) وزارة الدفاع، المرجع المذكور، ص ٥٦.

(١٤) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، ص ٥١٢.

(١٥) الأهرام، عدد ٢٥٥٠٦ فى ٤ أكتوبر ١٩٥٦.

(١٦) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، ص ص ٥١٤، ٨٢٨.

(١٧) نفس المرجع، ص ص ٥١٤، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣١ ـ ٨٣٣.

(١٨) Kyle, Suez, P.157, Gopal, op. cit., p.181.

(١٩) الأهرام، عدد ٢٥٥٠٧ فى ٥ أكتوبر ١٩٥٦.

(٢٠) نفس الدورية، عدد ٢٥٥٠٨ فى ٦ أكتوبر ١٩٥٦، محمد صفوت، المرجع المذكور، ص ٢٣٦ ـ ٢٥٨.

(٢١) نفس الدورية، عدد ٢٥٥٠٩ فى ٧ أكتوبر ١٩٥٦.

(٢٢) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، ص ص ٥١٥، ٨٣٤، ٨٣٥.

(٢٣) الأهرام، عدد ٢٥٥١١ فى ٩ أكتوبر ١٩٥٦.

(٢٤) نفس الدورية.

(٢٥) نفس الدورية، محمد صفوت، المرجع المذكور، ص ص ٢٨٢ ـ ٣٠٦.

(٢٦) نفس الدورية، عدد ٢٥٥١٢ فى ١٠ أكتوبر ١٩٥٦، نفس المرجع، ص ص ٣٠٦، ٣١٥.

(٢٧) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، ص ص ٥١٩، ٨٤٠، ٨٤١، نفس الدورية، عدد ٢٥٥١٣ فى ١١ أكتوبر ١٩٥٦.

(٢٨) Kyle, Suez, p.279. ، نفس الدورية .

(٢٩) * Gopal, op.cit, p. 184.

(٣٠) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حزب الثلاثين سنة، ص ٨٤٤.

(٣١) الأهرام، عدد ٢٥٥١٤ فى ١٢ أكتوبر ١٩٥٦.

(٣٢) نفس الدورية، عدد ٢٥٥١٥ فى ١٣ أكتوبر ١٩٥٦.

(٣٣) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، ص ص ٨٤٨، ٨٥٤.

(٣٤) نفس المرجع. ص ٨٥٤.

(٣٥) الأهرام، عدد ٢٥٥١٥ فى ١٣ أكتوبر ١٩٥٦، عدد ٢٥٥١٦ فى ١٤ أكتوبر ١٩٥٦.

(٣٦) نفس الدورية، عدد ٢٥٥١٦ فى ١٣ أكتوبر ١٩٥٦، Higgins, op. cit., P. 225.

(٣٧) نفس الدورية، محمد صفوت، المرجع المذكور، ص ٣٢٠.

(٣٨) نفس الدورية.

(٣٩) نفس المرجع، ص ص ٣٢٣، ٣٢٤، صلاح بسيونى، المرجع المذكور، ص ص ١٥٠ ـ ١٥٢، Bowie, op. cit, p.207.

الدول الإحدى عشرة هى: بريطانيا، فرنسا، الولايات المتحدة، الاتحاد السوفيتى، أستراليا، بلجيكا، إيران، الصين، كوبا، بيرو، يوغوسلافيا.

(٤٠) الأهرام، عد ٢٥٥١٨ فى ١٦ أكتوبر ١٩٥٦.

(٤١) نفس الدورية.

(٤٢) نفس الدورية، عدد ٢٥٥١٧ في ١٥ أكتوبر ١٩٥٦.

(٤٣) نفس الدورية، عدد ٢٥٥٢٠ في ١٨ أكتوبر ١٩٥٦، عدد ٢٥٥٢١ في ١٩ أكتوبر ١٩٥٦.

(٤٤) نفس الدورية، عدد ٢٥٥٢٣ في ٢١ أكتوبر ١٩٥٦.

(٤٥) نفس الدورية، عدد ٢٥٥١٨ في ١٦ أكتوبر ١٩٥٦.

(٤٦) نفس الدورية، عدد ٢٥٥١٦ في ١٤ أكتوبر ١٩٥٦، محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، ص ٨٥٦.

(٤٧) نفس الدورية، عدد ٢٥٥٢٣ في ٢١ أكتوبر ١٩٥٦.

(٤٨) نفس الدورية.

(٤٩) نفس الدورية، عدد ٢٥٥٢٦ في ٢٤ أكتوبر ١٩٥٦.

(٥٠) ناتنج، المرجع المذكور، ص ١٩٩.

(٥١) الأهرام، عدد ٢٥٥٢٥ في ٢٣ أكتوبر ١٩٥٦.

الفصل التاسع

تخطيط استخدام القوة

لم يكن تأميم مصر لشركة قناة السويس هو الذى جدد وصال الوفاق الودى بين بريطانيا وفرنسا، وإنما تواجدت أيضا إرهاصات مضادة لمصر وحدت بينهما، وكان لتيار القومية العربية الذى تزعمه عبد الناصر ومساعداته التى قدمها للدول الواقعة تحت سيطرتهما الأثر البالغ فى تآلفهما. وبالنسبة لفرنسا، فقد أحرزت السبق فى رغبة الثأر من عبد الناصر، حتى إن رئيس وزرائها هدد فى نوفمبر ١٩٥٤ أثناء إلقاء كلمته أمام الجمعية الوطنية باتخاذ تدابير انتقامية مالم توقف مصرر إذاعتها الملتهبة الموجهة إلى شمال أفريقيا التى تحرض فيها الوطنيين ضد فرنسا، وتوقف كذلك إمدادهم بالأسلحة[١].

رأت فرنسا فى البداية التقرب من الولايات المتحدة للتوسط لدى مصر، وتبلغ الخارجية البريطانية سفيرها فى القاهرة أن باريس لم تلجأ إلى البريطانيين بشأن الصعوبات التى تواجه الفرنسيين مع المصريين، وأن واشنطن تدخلت، ومن ثم خفت حدة هجوم الإذاعة المصرية[٢]. وربما لم تطلب فرنسا معونة بريطانيا فى ذلك الوقت، لأن الأخيرة كانت تقوم بمجهوداتها لتشكيل حلف بغداد الذى رأت فيه باريس تكتيكا بريطانيا لإبعاد نفوذها عن الشرق الأوسط، ودافعا لتدخل الاتحاد السوفيتى فى اللقانت[٣].

لكن رغم ذلك، فإن العداء لعبد الناصر كان أقوى، وبالتالى فتحت قناة الاتصالات بين بريطانيا وفرنسا، وأبلغت الأخيرة لندن أنها أصدرت تعليماتها إلى ممثليها – أى سفرائها – فى الشرق الأوسط لتبادل المعلومات مع زملائهم البريطانيين، وأن يكونوا متعاونين إلى أقصى حد وعلى صلة منتظمة بهم، وردت لندن بالمثل، فأبلغت ممثليها الشىء نفسه[٤].

وعاقبت فرنسا مصر، فطبقت عليها حظر تصدير الأسلحة، ويذكر السفير البريطانى فى چنيف لحكومته أن فرنسا من الممكن أن تستأنف التصدير إذا اعتدلت الإذاعة المصرية الموجهة لشمال أفريقيا، وأوقفت مصر تدريب الجزائريين – يطلق عليهم اسم الإرهابيين – وقللت من تهريب الأسلحة إليهم[٥]. وكانت مصر تقدم المساعدات بمختلف أنواعها للثورة الجزائرية، وبالتالى آمنت فرنسا أن عبد الناصر محركها والرأس المدبرة لها، ومعروف أن فرنسا تعد الجزائر جزءا من أراضيها.

مع بداية مارس ١٩٥٦ أخذ العمل المشترك بين بريطانيا وفرنسا يأخذ طابعًا متميزاً، ففي هذه الفترة بلغ التذمر مداه من عبد الناصر، فعقب عزل جلوب فكر رئيس الوزراء البريطاني توجيه ضربة قاضية باحتلال السويس[٦] ، ودعا موليه رئيس الوزراء الفرنسي لإجراء محادثات خاصة، وتمت في شيكرز Cheqwers ـ مقر إيدن الريفي ـ إبان يومي ١١، ١٢ مارس، حيث استعرض الجانبان مشاكل الشرق الأوسط، ورغم أن موليه كان متكدرا من حلف بغداد[٧]، بالإضافة إلى اختلاف نوعية الشخصيتين خاصة في الإيديولوجية، إلا أن ذلك انزوى جانبا أمام الانسجام العاطفي تجاه استعادة المجد الاستعماري وهيبة الإمبراطورية، ولأول مرة منذ الوفاق الودي لعام ١٩٠٤ يحدث هذا التقارب لمحاربة العدو المشترك، وتركز الحديث بين الطرفين على عبد الناصر، واستحالة هزيمة الغرب على يديه[٨].

كان بينو وزير الخارجية الفرنسي قد مر على القاهرة في ١٤ مارس ١٩٥٦ بناء على نصيحة نهرو ـ التقى به في اجتماع حلف جنوب شرق آسيا بكراتشي ـ لإمكانية تسوية مشكلة الجزائر، لكن عبد الناصر أظهر لوزير الخارجية الفرنسي أنه غير مسئول عن الثورة الجزائرية، وبالتالي عاد بينو إلى باريس ناقمًا عليه، ونعته بالصفات النازية ووصفه بأنه شبيه هتلر[٩]. وذلك هو نفس إحساس موليه الذى رأى في عبد الناصر هتلر ثانيا، وأن كتاب «فسلفة الثورة» هو كتاب «كفاحى» لهتلر[١٠]. لذا تلخصت الرؤية الفرنسية في ضرورة القضاء على عبد الناصر قبل فوات الأوان مثلما حدث مع قرينه الألمانى.

وأصبح عبد الناصر العدو الأول للغرب، هكذا وصف في التصريحات والبيانات، وسيقت الأدلة والبراهين، وأضحت الإشارات واضحة لاستخدام القوة ضده، ثم حدث تأميم شركة قناة السويس، فوضعت النقاط على الحروف، وبدئ في التخطيط للتدخل العسكرى، وهنا يجب التنويه إلى أنه كان يصعب على بريطانيا القيام بمفردها بعمل حربى لأسباب تتعلق بها، فهى لم تعد بريطانيا القوية مثلما كانت قبل الحرب العالمية الثانية، وظروفها العسكرية سيئة، حيث القواعد المتفرقة، أيضا الأوضاع الاقتصادية لم تكن لتسمح لها بعمل منفرد، هذا مع التيقن بوجود قوة جديدة فتية على مسرح الأحداث وهى الولايات المتحدة. كذلك هناك أسباب أخرى تتعلق بمصر، فقد اختلفت

أوضاعها بعد اتفاقية الجلاء، وتبلورت شخصيتها بتلك العلاقات العريضة، إذ قادت تيار القومية العربية، وساندت التحرر الأفريقى، واتبعت سياسة الحياد الإيجابى، وانفتحت على الكتلة الشيوعية. من أجل هذا جميعه، لم تتخذ بريطانيا قرار استخدام القوة بمفردها، وهى الأسباب نفسها التى لم تجعل فرنسا تتخذ نفس القرار. لذا أصبح من الأهمية أن يربط التعاون بينهما. حقيقة كانت بريطانيا تأمل فى أن تقدم الولايات المتحدة المساعدة لها، وخاصة أن الاسطول الأمريكى السادس موجود فى البحر المتوسط، ودارت المراسلات حول ذلك، ولكن بعد أن تأكد إيدن من رفض أيزنهاور تقديم المساعدة والمشاركة فى أى عمل عسكرى، ركز رئيس الوزراء البريطانى على فرنسا.

كان إيدن قد فقد صوابه عندما علم بقرار عبد الناصر بتأميم شركة قناة السويس، فعقد الجلسات العاجلة للمسئولين وحضر معهم رؤساء أركان الحرب لوضع خطة للاستيلاء على قناة السويس، وقرر رؤساء الأركان فى ٢٧ يوليو أن أوضاع القوات البريطانية فى البحر المتوسط لا تسمح لها بأى عمل عسكرى ضد مصر إلا بعد فترة لا تقل عن ستة أسابيع، وتم استعراض الصعوبات القائمة[١١]. وكان لذلك رد فعله على إيدن الذى أراد حربا سريعة، ومما شجعه أن وجد التأييد داخل بريطانيا، إذ ارتفعت الصيحات الغاضبة تطالبه باستخدام القوة لحماية الشريان البريطانى - والمقصود قناة السويس - ووقف أمام مجلس العموم البريطانى ليتعهد بالعمل بكل حزم ليضرب بيد من حديد إزاء ما حدث[١٢].

واجتمعت لجنة مصر - الوزارة البريطانية المصغرة - فى ٣٠ يوليو لتضع ترتيبات السيطرة على قناة السويس، وترسم التخطيط للنظام الجديد بعد نجاح العمليات العسكرية المشتركة مع فرنسا، وانتهت اللجنة إلى التأكيد على أن الاحتلال العسكرى لمصر أمر ضرورى[١٣] وفى ٣١ يوليو أعلنت بريطانيا عن تحركات قواتها فى البحرين المتوسط والأحمر، وصدرت الأوامر إلى ملاحى حاملة الطائرات «أوشين» بالعودة إلى سفينتهم بميناء ديفنبورت فى بريطانيا ليكونوا على استعداد للرحيل، وأعدت قيادة الأسطول فى مالطة قواتها لمواجهة حالة الطوارئ، واجتمع إيدن مع الجنرال تمبلر رئيس أركان حرب القوات الإمبراطورية لمناقشة الخطة الخاصة بالقوات البرية[١٤]. وصدر مرسوم ملكى فى ٢ أغسطس بدعوة رجال الاحتياطى التابعين للجيش

البريطاني، وأشارت الحكومة البريطانية على رعاياها المقيمين في مصر بالرحيل إذا لم يكن لديهم أسباب تضطرهم للبقاء[١٥].

وجاء بيان إيدن أمام مجلس العموم البريطاني في اليوم نفسه ليعلن أن ما اتخذ من إجراءات عسكرية هو لتقوية المركز البريطاني في شرق البحر المتوسط، وأن التحركات شملت جميع الوحدات البرية والبحرية والجوية، ولم تعترض المعارضة وزعيمها على استخدام القوة، ولكنها رأت أن تكون عن طريق الأمم المتحدة[١٦]. وفي يوم التالي دعت ملكة بريطانيا المجلس الخصوصي إلى الاجتماع، ووقعت مرسوم حالة الطوارئ، وصدر قرار الحكومة بالاستيلاء على عدد من السفن التجارية لمواجهة الحالة[١٧]. وتناقلت الأخبار بين قبرص ومالطة حول الاستعدادات التي تجرى فيها من حيث توفير المساكن لإيواء الإمدادات العسكرية ، وترتيب القرى لحشد الجنود[١٨].

وفي ٥ أغسطس استدعى إيدن الجنرال ستوكويل Stockwell وكان قد سبق له العمل في منطقة قناة السويس، وكلفه بقيادة عمليات الخطة «فارسMusketeer» ضد مصر، على أن يكون التنفيذ في موعده أقصاه ١٥ سبتمبر، وتقضي الخطة بنزول القوات في الإسكندرية والزحف إلى القاهرة[١٩]. وسارعت بريطانيا بالاتصال بعملائها، ورأت في المعاهدة الليبية متنفسا لها، فطلبت من رئيس وزراء ليبيا ـ عن طريق سفيرها في طرابلس ـ السماح بإنزال قوات إضافية في قاعدتها بالأراضي الليبية، وأخذت السفن البريطانية المحملة بالأسلحة والذخيرة تصل إلى ليبيا التي أصبحت مركزا لتموين قاذفات القنابل[٢٠]. ومضت بريطانيا تبحث عن الحلفاء، وعندما أخفقت في الحصول على أي مساعدة من الولايات المتحدة لتحقيق خطتها في العدوان المسلح، طرحت على بساط البحث إمكانية الاستعانة بإيطاليا أو تركيا[٢١]، لكن ذلك لم يخرج إلى حيز الوجود، وهو دليل للتعطش لحشد أكبر قوة ممكنة لتحقق هدفها.

توحدت السياسة الأنجلوفرنسية المشتركة ضد مصر، وتعددت اللقاءات، وكثرت الاجتماعات، وبعثت الخارجية البريطانية في ١٠ أغسطس لسفيرها بالعاصمة الفرنسية قواعد الترتيبات، وشملت إسقاط عبد الناصر ونظامه، لأن الكراهية القائمة هي له وليست للشعب المصري، وإيجاد حكومة مصرية أخرى تكون صديقة للغرب، وفي نفس الوقت تتمتع بمساندة شعبية، وتبدى استعدادها لقبول تسوية دولية جديدة لقناة

السويس، وأنه حتى تتم هذه الترتيبات لابد من احتلال منطقة القناة لضمان حرية مرور حركة الملاحة لجميع المنتفعين بالقناة، ومن ثم تدفع رسوم المرور لحساب الشركة القديمة، وتؤسس حكومات عسكرية فى مدن القناة ـ بورسعيد والإسماعيلية والسويس ـ وفى مناطق أخرى يرى أنها ضرورية للقناة، وذلك أثناء فترة الانتقال بين نظام عبد الناصر، وقيام النظام الجديد الذى تعقد معه اتفاقية يتم بموجبها جلاء القوات الأنجلوفرنسية عن منطقة القناة بعد عمل اللازم لتأسيس شركة عالمية جديدة لإدارة القناة يدفع لها الرسوم، ثم تذكر لندن أن احتلال منطقة القناة ربما يتبعه احتلال مصر كلها، وتستعرض الإيجابيات، فتسجل أن العمليات العسكرية المشتركة سوف تغير أوضاع المنطقة، وأن الضربة ضد عبد الناصر من المحتمل أن تهيئ الفرصة لقيام مشروع مثل مشروع الهلال الخصيب، لأنه بالإطاحة بالنظام السورى الذى هو أكثر التصاقا بعبد الناصر، تتقوى العلاقة بين سوريا والعراق، وبالتالى تتمزق المعارضة القوية خلف بغداد، وتختتم الخارجية البريطانية تعليماتها بخطة للتمويه أمام الرأى العام العالمى، تتضمن الظهور أمام الولايات المتحدة وآسيا بما يفهم منه أن الغرض من العمليات العسكرية محدود وينحصر فى تأسيس ما يضمن تأمين الملاحة فى الطريق المائى، وأن هذه العمليات لا تحمل تخطيطا سياسيا ضد النظام المصرى[٢٢]. من هنا يتبين أن لندن هى التى تعد الخطط وتعرضها على فرنسا فى هذه المرحلة.

وكانت قد شكلت فى باريس لجنة من الجانبين البريطانى والفرنسى لبحث جميع الترتيبات ومناقشتها، وتكلم السفير البريطانى فى باريس عن العقبات التى يمكن أن تواجه الأعضاء، وتمثلت فى الحكومة الملائمة التى ستتولى حكم مصر بعد إسقاط عبد الناصر، فرد عليه أحد الأعضاء الفرنسيين مستبعدا إحضار فاروق، وصعوبة إعادة أحد أفراد الأسرة الملكية السابقة بوجه عام لتقلد الحكم فى مصر، وانضم وزير الخارجية الفرنسى للمناقشة، واتفق الحاضرون على إنشاء النظام الدولى للقناة قبل بدء العمليات العسكرية، وحتى ذلك الوقت، تودع الرسوم فى حساب يمنع التصرف فيه، وتطرق الحديث إلى مؤتمر لندن وأنه إذا فشل فى تدويل القناة، أو إذا رفضت الحكومة المصرية قراراته، تكون العمليات العسكرية واجبة. ومرة أخرى يجرى البحث عن الدول التى يمكن أن تنضم فى العمل العسكرى، واقترح المجتمعون أستراليا ونيوزيلندا، وعادوا وكرروا ضرورة إسقاط النظام المصرى القائم، وإحلال حكومة غير عسكرية

وديموقراطية مكانه، تعطى الضمانات لمستقبل القناة، وتكون للسياسة الأنجلوفرنسية المركز لديها[٢٣].

ومضى العمل على قدم وساق فى جميع الاتجاهات، ولعبت الدعاية البريطانية دورها، وتولت الإذاعات التى وجهت لمصر المهمة، ففى قبرص قاد فيرجوسن Verjoson الحملة الدعائية التى كان أهم دعائمها تحريض المصريين على الثورة، ووفقا لهذا المنهج وجهت البرامج فى إذاعات عدن وتركيا والعراق وفرنسا، وظهر إيدن على شاشة تليفزيون لندن فى ٨ أغسطس ليكون حامل لواء الدعاية ضد عبد الناصر[٢٤]. أيضا راحت الخارجية البريطانية تبحث عن الطرق لوأد التأثير المصرى فى الأردن والسعودية والكويت، وتعترف بعدم تمكنها من إقصاء الخليج عن نفوذ عبد الناصر، وكانت ترى أن المدرسين المصريين هم الذين يقومون بالدعاية ضد بريطانيا هناك[٢٥].

وأثناء الإعداد للخطة العسكرية «فارس» أجرى إيدن ولويد اتصالاتهما مع نورى السعيد الذى كان فى لندن، وقد أوصى من جديد بإسقاط عبد الناصر، كما أعدت خطة سرية لتدبير انقلاب موال للعراق فى سوريا بهدف سحب حليف قوى من جانب مصر[٢٦]. وعندما أصبحت الخطة العسكرية جاهزة، استبعدت مما يدل على تأرجح السياسة، إذ رئى أن النزول فى الإسكندرية والزحف إلى القاهرة والإطاحة بعبد الناصر، سيظهر أمام الرأى العالمى أن المقصود هو عبد الناصر شخصيا، وليس قناة السويس، ويكون الأمر مفضوحا؛ لذا أعيد النظر فى الخطة مرة أخرى، وأدخلت عليها تعديلات فى أول سبتمبر، تقضى بإنزال القوات فى بورسعيد ثم الزحف إلى السويس مع حملة فرعية على القاهرة، وأن تختلق ذريعة، حيث ترسل قافلة سفن لعبور القناة، ومن الممكن أن تكون معها سفينة إسرائيلية، فيحتجزها المصريون، وعليه يبدأ الهجوم[٢٧]. وأطلق على هذه الخطة «فارس المعدلة»، وكان قد سبق أن تحدد التنفيذ يوم ١٥ سبتمبر عند سحب المرشدين الأجانب وارتباك حركة الملاحة، ولكن تأجل الموعد لاستكمال الترتيبات وإلى أن تنتهى لجنة منزيس من مهمتها[٢٨]. وبالطبع كان المتوقع لها الإخفاق، وعليه تكون الفرصة مهيأة للهجوم العسكرى.

كان الإعداد العسكرى للغزو ـ وكما رأى كبار العسكريين ـ يحتاج إلى العون الأمريكى، ومرة أخرى يحاول إيدن مع دالاس، ويقول له فى ١٢ أغسطس «إن اللغة

الوحيدة التى يفهمها عبد الناصر هى القوة، وقد بدأنا نحن وحلفاؤنا الفرنسيون فى الاستعداد لتصحيح الوضع، ولرد القناة المغتصبة» فرد وزير الخارجية الأمريكى «إننى لا أريد أن أعرف شيئا عن العمليات أو الاتفاقات، ومن الأفضل أن تظل بينكم وبين الفرنسيين»(٢٩). ومن ثم خاب أمل إيدن تجاه أى مساعدة عسكرية أمريكية، ومعروف أنه لم يكن يحظى بحب أحد من المسئولين الأمريكيين، إذ يدركون أنه يريد استخدامهم لحماية المصالح البريطانية، وبالطبع فإنهم غير راغبين فى ذلك.

تجمعت القوات البريطانية والفرنسية ـ كان قد تم الاتفاق على أن يكون قائد الحملة بريطانيا ونائبه فرنسيا ـ فى قبرص ومالطة وليبيا والعقبة، وأصبح هناك جسر من أسراب الطائرات بين بريطانيا وشرق المتوسط، ورد عبد الناصر على هذه التحركات بأنها لا تهم مصر التى ستحرر العالم العربى من المحيط الأطلسى إلى الخليج العربى(٣٠) وكان ذلك استفزازا للدولتين.

وبدأ رئيس الوزراء البريطانى يواجه مصاعب معارضة حزب العمال وحزب الأحرار ـ بعد استيعاب حدث التأميم ـ ومطالبتهما بعدم استخدام القوة، وأن عبد الناصر لم يقم بما يبرر ذلك، وعبرت الصحافة المعارضة عن هذا الاتجاه وسخرت من الحكومة، وتساءلت كيف تتحكم بما يشاء هواها، وبينت أن إيدن لن يتمكن من تحقيق غرضه وإسقاط عبد الناصر(٣١). وانتشرت مقولة فى لندن تقول «إن الفرنسيين مستعدون للحرب بسبب قناة السويس إلى آخر جندى بريطانى»(٣٢). وقد تسببت أزمة القناة فى الانقسام حتى داخل الأسرة الواحدة «وهو مالم تحدثه قضية قومية أخرى منذ أيام ميونخ»(٣٣). لكن هذه المعارضات لم تجد أذنا لدى إيدن.

ومحاولة لامتصاص الغضب من ناحية، والتمويه من ناحية أخرى، أعلن وزير الخارجية البريطانى فى ١٥ أغسطس أن نقل القوات إلى البحر المتوسط هو تدبير لحماية المصالح البريطانية، وأن هذا الأمر لا يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، وأن لبريطانيا ثلاثة عشر ألفا من الرعايا فى مصر، ولها قاعدة يديرها مدنيون بريطانيون، وسفن تستخدم القناة، وذكر لويد أن عبد الناصر استخدم القوة عندما أرسل قوات عسكرية للاستيلاء على ممتلكات شركة القناة(٣٤). ودعت السفارة البريطانية فى القاهرة مراسلى الصحافة البريطانية والأمريكية إلى الاجتماع، وطلبت منهم نشر

توضيح بشأن التدابير العسكرية القائمة وأنها احتياطية وقائية، وأن بريطانيا ليست فى نزاع مع مصر، ولكن نزاعها مع عبد الناصر فقط[٣٥].

ولم يتوقف الإعداد العسكرى أثناء انعقاد مؤتمر لندن الأول، فكان نقل الجنود مستمرا مع عدتهم وعتادهم، ومضت التحركات البحرية والدوريات والمناورات فى البحرين المتوسط والأحمر، واستمرت عمليات الحشد العسكرى، وعززت قوات الاحتياطى، وتلقت القوات التى كانت فى الملايو الأوامر بالإبحار إلى بريطانيا لتوزيعها، وأعطت الملكة الإذن لأستراليا بإرسال قواتها إلى قبرص، كما سمحت لفرنسا بذلك دون إبلاغ حلف شمال الأطلنطى[٣٦]. وكانت هذه النشاطات نوعا من التهديد أثناء وجود لجنة منزيس فى القاهرة.

وضع المسئولون البريطانيون والفرنسيون أمامهم مسألة إمكانية عرض القضية على مجلس الأمن فى ظل خطة الغزو، وشرح لويد الأبعاد فى ٢٤ أغسطس، وبيّن أن يكون اللجوء للمجلس وفقا للمادة ٣٥ من ميثاق الأمم المتحدة، وتكون الجلسة قصيرة، وتستعرض فيها الظروف القائمة والخطر المحدق بالرعايا البريطانيين والفرنسيين فى مصر، وأن الإجراءات العسكرية ماهى إلا تدابير احتياطية، ووافق وزير الخارجية الفرنسى على ذلك [٣٧]، وأكد إيدن على خطوات استخدام القوة، وكانت مسألة الحكومة الجديدة الصديقة البديلة لحكومة عبد الناصر تشغل فكره تماما[٣٨].

وقت انتهاء مؤتمر لندن الأول، أكد رئيس الوزراء البريطانى مرة أخرى لوزير الخارجية الأمريكى أن الخطة الحربية سوف تنفذ فى ظرف أسبوع أو عشرة أيام عندما ينجلى الموقف[٣٩]. معنى هذا أن الأمور كانت واضحة كلية باقتراب الغزو، وأن واشنطن لم تتخذ موقفا إيجابيا تجاه إثناء بريطانيا عن نيتها المبيتة للعدوان، وسلمت بذلك حتى أن الملحق الثقافى المصرى هناك فى لقاء له مع أحد مسئولى وزارة الخارجية الأمريكية، وبعد مناقشة صرح الأخير بأنه «لن توجد مصر فى الأسبوع القادم»[٤٠].

ورغم جميع هذه التوقعات، يستنكر السفير البريطانى فى القاهرة إجراءات الأمن المصرية، ويذكر لحكومته أن البريطانيين متهمون بتهديد مصر والهجوم عليها[٤١]. وكان تيقن مصر من أمر الحرب واردا، فقد التقى عبد الناصر بالسفير الأمريكى الذى جاء ليودعه ـ بعد انتهاء محادثات لجنة منزيس ـ وإبان محادثتهم أشار عبد الناصر إلى

أن حشود القوات البريطانية والفرنسية ستبقى فى المنطقة إلى أن يتم اختلاق ذريعة للهجوم على قناة السويس [٤٢]. وأشار أنور السادات فى مقالاته بصحيفة الجمهورية منذ بداية سبتمبر إلى المؤامرة التى تحكيها بريطانيا وفرنسا ضد مصر، وأن هدفهما العدوان عليها، وأن إيدن لا يريد سوى الحرب[٤٣]. كذلك رفعت شركة لويدز الملاحية رسوم التأمين على السفن المارة فى قناة السويس ضدمخاطر الحرب بنسبة ٢٥٠٪[٤٤]. كما طلب إيدن من مجلس العموم فى ١٢ سبتمبر الحرية لاستخدام كل الطرق الممكنة لاستعادة قناة السويس[٤٥]. إذن جميع الشواهد تدل على أن سحب الحرب قادمة.

وحضر رئيس الوزراء الفرنسى ووزير خارجيته إلى لندن فى ١٠ سبتمبر لمناقشة تقرير منزيس، واستعراض الخطة العسكرية المعدلة، واجتمع مجلس الوزراء البريطانى بكامل هيئته ليحدد الخطوة المقبلة[٤٦]. وتردد على لسان المسئولين البريطانيين أن السوفيت هم الذين تسببوا فيما حدث، فقد سلموا عبد الناصر السلاح، واشتروا محصول القطن، وأعطوا الإشارات للمساعدة فى تمويل السد العالى، ليضمنوا استمرار اعتماد عبد الناصر عليهم[٤٧].

وأرسلت الخارجية البريطانية إلى سفرائها فى الشرق الأوسط لتتعرف على مركز عبد الناصر هناك حتى تكون على بينة من رد الفعل عند إسقاطه، وذلك عقب مؤتمر لندن الثانى ، ووصلت التقارير إلى الخارجية البريطانية، فيبين السفير البريطانى فى طهران أن عبد الناصر مكروه، والإيرانيون يحقدون عليه، وسيكونون سعداء بسقوطه[٤٨]. ويذكر السفير البريطانى فى جدة أن السعوديين متعاطفون مع عبد الناصر من منطلق أن المسألة صراع بين الأمم الشرقية الوليدة والاستعمار الغربى، وأن هناك رسميين ورجال أعمال يرون فى تصرفات عبد الناصر تهديدا لعائدات البترول والاقتصاد، وخاصة أن الحجاز يعتمد على قناة السويس فى حركته[٤٩].

ويشير السفير البريطانى فى دمشق إلى أن الصعوبات القائمة فى سوريا متعلقة بالرأى العام، وأن الجناح اليسارى الصاخب ذا التنظيم الجيد يساند مصر[٥٠] ويؤكد السفير البريطانى فى أنقرة شعبية عبد الناصر فى العالم العربى، ويقول إن موقف الرأى العام فى تركيا يسجل أنه لم يقدم على اتخاذ خطوة مهمة خلال الفترة الأخيرة[٥١]. ويوضح السفير البريطانى فى الخرطوم أن السودانيين يعتبرون عبد الناصر «حصانا

جامحا» نظرا لما أقدم عليه، ويحملونه المسئولية[٥٢].

هكذا كانت رؤية الشرق الأوسط لعبد الناصر كما سجلها السفراء البريطانيون، ولم يكن ما جاء في التقارير يشبع لندن، كذلك وصلتها معلومات من سفيرها في القاهرة تفيد أن عبد الناصر كسب أرضية خاصة بين الشباب، ويعلق تريفليان بأن الوقت لم يعد في صالح بريطانيا إذا استقر الوضع على ما هو عليه، وأن الميزان من الممكن أن يتغير في حالتين، إذا بدأ الشعب المصرى يعانى، وإذا لفظ العالم العربى مساعدته لمصر[٥٣]. إذن لم يكن من السهل الإطاحة بعبد الناصر وتحقيق الهدف البريطانى.

ويصف السفير البريطانى بالقاهرة لحكومته في ٢٨ سبتمبر استعدادات مصر العسكرية، وكيف قوّت صفقة الأسلحة التشيكية العرب ضد إسرائيل، وأن هناك إجراءات خاصة بالتعبئة تتم تحسبا لهجوم خارجي مسلح، وأن التصريحات التى تتردد بالاستعداد للحرب حتى النهاية ضد المعتدى قد ثبتت من مركز عبد الناصر، ثم يبين مدى إمكانية أن يقدم الشرق الأوسط المساعدة له، وأنه استحوذ على المؤيدين في آسيا، ويواصل تريفليان اقتراحاته، وتتخلص في استمرار اتباع منهج الضغط الاقتصادى والسياسى كجزء من الضغط العام على النظام، مع التهديد، وليكنْ بقطع مياه النيل[٥٤]. وهذا يعنى أن تريفليان لم يكن من مؤيدى استخدام القوة.

وظهر وزير الخارجية البريطانى ـ قبل ذلك بأربعة أيام ـ على شاشة التليفزيون، وهدد بمنع مياه النيل عن مصر، كما ذكر وزير المستعمرات البريطانى، أن خزان أوين بأوغندة – وهى تحت الحماية البريطانية – يسيطر على مياه النيل الأبيض، وعن طريقه يمكن حجز المياه عن مصر، ثم علق لويد بالقول «إنه إذا كان من حق عبد الناصر نقض الاتفاقات الدولية، فمن حق بريطانيا هى الأخرى القيام بذلك»[٥٥] ولكن هذه التهديدات لم تفت في عضد عبد الناصر، واستمرت مصر متمسكة بموقفها.

وكانت فرنسا في ذلك الوقت قد بدأت تستاء من التأخير، فطار إليها إيدن ولويد في ٢٦ سبتمبر وأجريا محادثاتهما مع موليه وبينو اللذين أوضحا أن التحرك العسكرى لابد أن يتم مبكرا، لأن المناخ ـ خاصة في البحر المتوسط – سيجعله مستحيلا بعد آخر أكتوبر[٥٦]. ويقول إيدن «أردت أن أؤكد لحلفائنا بأننا لن نتخلى عن أهدافنا الرئيسية في انتزاع القناة من سيطرة حكومة واحدة أو

رجـل واحد»[٥٧]. وبذلك عززت الوحدة الأنجلوفرنسية.

وبعد ثلاثة أيام من زيارة رئيس الوزراء البـريطانى ووزير خـارجيتـه لبـاريس، بدأت المباحثات بين فرنسا وإسرائيل وهنا يتبادر إلى الذهن سؤال، هل كانت الأخيرة بعيدة عن تخطيط استخدام القوة ضد مصر؟ الواقع أن عداء عبد الناصر قد جمع الطرفين، وتوطدت العلاقة بينهما مع ثورة الجزائر، ورأت باريس أن إسرائيل هى الأداة الفعالة لتحطيم مصر وحاكمها الذى تعده الأب الروحى للثورة الجزائرية، ومن ثم كان إمداد إسرائيل بالأسلحة، ومنذ عام ١٩٥٥ أصبح معروفا أن هناك صلة بين هيئة الدفاع الفرنسية وإسرائيل[٥٨].

واستمرت مسألة بيع الأسلحة الفرنسية لإسرائيل طوال النصف الأول من عام ١٩٥٦ ـ شملت طائرات موستير مارك ودبابات إيه إم إكس وشيرمان ـ عن طريق الوكالات الرسمية الفرنسية، بالإضافة إلى أن الأسلحة الأمريكية كانت تصل إسرائيل عن طريق فرنسا، وقد صرح وزير الخارجية الأمريكى فى ٢ مايو أن الولايات المتحدة لم تورد السلاح لإسرائيل بانتظام حتى لا تعطى العرب والسوفيت الفرصة لدخول سباق التسلح، لذا وافقت على بيع طائرات لإسرائيل بواسطة فرنسا[٥٩]. ويذكر موشى ديان أنه بدأ الإعداد للخطط العسكرية السرية بين إسرائيل وفرنسا منذ أبريل[٦٠]، أى قبل ستة أشهر من العدوان على مصر. وتواصلت زيارة المسئولين الإسرائيليين إلى باريس، حيث يجرى إطلاعهم على نتائج المباحثات الأنجلو فرنسية.

أما عن الموقف البريطانى تجاه إسرائيل، فقد كان مشوبا بالحذر رغم ما قدمته لها من مساعدات عسكرية، فقد وافقت على أن تبيع لها طائرات ميتور المقاتلة الليلية النفاثة[٦١]، كما شكل اللوبى الصهيونى قوة كانت تضعها أى حكومة فى الاعتبار، وعندما التقى إيدن مع موليه فى ١١، ١٢ مارس، أظهر رئيس الوزراء البريطانى تعاطفا غير معهود تجاه إسرائيل[٦٢]، وعقب عودة موليه إلى باريس يجتمع بالسفير الإسرائيلى ويحيطه علما بمحادثاته مع رئيس الوزراء البريطانى[٦٣]. وبذلك ظهرت إسرائيل فى الصورة، وراحت فرنسا تعدها للموقف القادم بمزيد من الأسلحة.

وجاءت الفرصة حين أعلن عبد الناصر تأميم شركة قناة السويس فى ٢٦ يوليو، فغادر وزير الخارجية الفرنسى إلى لندن حيث التقى مع إيدن الذى اتصل به موليه فى

اليوم التالى ليقترح عليه فكرة تعاون إسرائيل معهما، لكن رئيس الوزراء البريطانى كان متخوفا من هذه الخطوة، نظر لرغبته فى عدم إغضاب العرب، ليس فقط للمصالح الاقتصادية والاستراتيجية، وإنما هناك أيضا مشروع تعاونى وثيق مع نورى سعيد يرمى إلى توسيع رقعة العراق بضم الأردن أو على الأقل بعضه، كما أن رئيس الوزراء العراقى قد نبه إيدن من عاقبة أى تواطؤ مع إسرائيل، كذلك حلف بغداد وسعى بريطانيا لتوسيعه بضم دول عربية أخرى، كل ذلك جعلها حريصة على أن تتجنب كلية أى عمل يحمل طابع علاقة ظاهرية مع إسرائيل(٦٤). ومما تجدر الإشارة إليه أن موقف فرنسا وإسرائيل من حلف بغداد جعلهما أكثر التصاقا.

وعندما أثارت الخارجية البريطانية مسألة إشراك دول أخرى فى غزو مصر، استبعدت إسرائيل، إذ خشى المسئولون البريطانيون أن تنتهز الظروف التى تمر بها مصر وتهاجمها أو على الأقل تستولى على قطاع غزة أو أراضى مصرية أخرى، لذا يؤكد السفير البريطانى فى باريس على ضرورة بذل قصارى الجهد لتوضيح أنه فى حالة حدوث عملية إسرائيلية، فإنها لا تعد جزءا من الخطة البريطانية، لما فى ذلك من أثر على الدول العربية(٦٥).

ووصلت تعليمات الخارجية البريطانية إلى سفيرها فى باريس بشأن المحادثات الأنجلوفرنسية فيما يختص بإسرائيل، وتضمنت أن يكون هناك استعداد لردها إلى الحدود فى حالة عدوانها، وأن العمل الأنجلو فرنسى تجاه قناة السويس ـ فى حالة مشاركة إسرائيل ـ يكون بمثابة خسارة، حيث سيعتبره العالم العربى جزءاً من مؤامرة إمبريالية مخططة مع إسرائيل، وأنه من الضرورى اتفاق البريطانيين والفرنسيين والأمريكيين على استخدام تأثيرهم لبقاء إسرائيل بعيدا عن النزاع(٦٦).

وأثناء اجتماع اللجنة الأنجلوفرنسية فى باريس، رأى السفير البريطانى عدم إقحام إسرائيل فى التخطيط، ووجوب أن تكون بمنأى عن المشكلة، نظرا لعلاقة بريطانيا بالعرب، وعمل كل ما هو ممكن لمنع تل أبيب من أن تقتنص الفرصة وتهاجم مصر أو الأردن، ومن الطريف أن أحد أعضاء اللجنة الفرنسية ذكر أن حكومته تتفق مع ذلك تماما، وأنه قد تم تبليغ السفير الإسرائيلى فى باريس بأن تبقى حكومته بعيدة عن أزمة السويس. واختتم الاجتماع بنتائج، منها بذل الجهود لفصل النزاع العربى الإسرائيلى

عن نزاع القناة (٦٧).

كانت لندن وباريس تأملان في أن الحكومة المصرية الجديدة التي ستتولى الحكم بعد إسقاط عبد الناصر تكون على يديها تسوية النزاع العربي الإسرائيلي، ورأت الخارجية البريطانية ألا تتعجلها في ذلك حتى لا تسبب لها معوقات مع الدول العربية(٦٨). ويذكر موشى ديان أن إسرائيل كانت تتمنى أن ترى نظاما جديدا في مصر يحل مكان نظام عبد الناصر ويقيم علاقات سلام مع إسرائيل(٦٩).

على أية حال، فقد اتبعت فرنسا سياسة المداراة، وسايرت بريطانيا في استبعاد إسرائيل من عملية الغزو، وينقل السفير البريطاني في باريس سعادته لهذا الاستبعاد(٧٠). ومن هنا يتضح حرص فرنسا على المضي في الخطة كما تراها بريطانيا حتى لا يعرقل التنفيذ بإقحام إسرائيل، وتدريجيا وعندما تقترب الساعة، وتصبح الحاجة ملحة للنجاح تظهر على خريطة الغزو.

انفردت فرنسا بالعمل مع إسرائيل إبان هذه الفترة، فاتصل وزير الدفاع بالملحق العسكري في السفارة الإسرائيلية بباريس للحصول على معلومات عن القوات المسلحة المصرية للاستعانة بها في الإعداد للغزو(٧١)، واجتمع بن جوريون مع موشى ديان للتخطيط العسكري، ووجد الأخير حصر العمليات الإسرائيلية في الاستيلاء على شبه جزيرة سيناء حتى قناة السويس التي تكون الرقابة الدولية قد فرضت عليها، ومن ثم تعبرها السفن الإسرائيلية، أيضا الاستحواذ على ميناء شرم الشيخ المطل على مضيق تيران كي تتاح للسفن الإسرائيلية ـ القادمة من الشرق الأقصى وشرق أفريقيا ـ عبور خليج العقبة مما يضفي الأهمية على ميناء إيلات،، وبالتالي تدب الحياة في أرض النقب، ولكن لم يكن بن جوريون متحمسا كلية؛ إذ لم تستلم إسرائيل الأسلحة الثقيلة بعد، ورأى التحلي بالصبر وانتهاز فرصة قادمة(٧٢).

وفي نهاية أغسطس قررت الحكومة الفرنسية إشراك إسرائيل في الغزو، وأبلغت الملحق العسكري بالسفارة الإسرائيلية بالخطة التي أبلغها بدوره إلى موشى ديان في أول سبتمبر، ووافق بن جوريون على التعاون - بعد ضمان الصالح الإسرائيلي ـ ومضت الاتصالات والمقابلات بين الجانبين الفرنسي والإسرائيلي(٧٣). وراحت باريس تمارس من جديد الضغط على لندن عقب انتهاء مؤتمر لندن الثاني، واستعرض بينو مع إيدن

خطة أوجه التعاون الإسرائيلى، وفى هذه المرة لم يعارضها رئيس الوزراء البريطانى ما دامت إسرائيل لن تهاجم الأردن[٧٤]. وعلى هذا الأساس تأجلت العملية العسكرية لتعديل بعض الخطوط البسيطة الخاصة بإسرائيل. ولم يكن المسئولون الإسرائيليون يرتاحون لإيدن، لأن له أحيانا مواقف متعاطفة مع العرب، وله أحيانا أخرى مواقف سلبية مع الإسرائيليين، نظرا لسياستهم الإرهابية عقب الحرب العالمية الثانية ضد الرعايا البريطانيين، وكانت القيادة الإسرائيلية لا تثق فيه، وبررت ذلك بتشابك المصالح البريطانية مع العرب[٧٥].

التفت الظروف الصعبة حول رئيس الوزراء البريطانى، سواء داخليا بتصعيد المعارضة من هجماتها عليه، أو خارجيا بتخلى الولايات المتحدة عنه فيما يختص باستخدام القوة، وبنجاح مصر فى إدارة الملاحة بقناة السويس، وبحماقته التى وصلت لأعلى مؤشراتها ضد عبد الناصر. واستغلت فرنسا ذلك، وأسفر الاجتماع الذى جرى فى ١٠، ١١ سبتمبر وجمع موليه وبينو مع إيدن ولويد عن اقتناع رئيس الوزراء البريطانى بإمكانية إشراك إسرائيل فى العدوان على مصر[٧٦]. وجاء الاجتماع الأنجلو فرنسى فى ٢٦ سبتمبر، ليوافق إيدن تماما على تعاون إسرائيل فى الغزو، ولكن ليس بوصفها حليفة، وإنما كذريعة للتدخل البريطانى الفرنسى المسلح[٧٧].

وهكذا تراجعت السياسة البريطانية عن موقفها المشوب بالحذر تجاه إسرائيل، وأسدلت على تمنعها ستارا، وليس صحيحا ما ذكره موشى ديان أن بريطانيا وكلت فرنسا فى الاتصال بإسرائيل منذ البداية، لأنها ـ أى بريطانيا ـ كانت تكره فكرة ارتباط اسمها بإسرائيل فى عملية عسكرية ضد العرب[٧٨]. وطلبت فرنسا من بن جوريون إرسال وفد لإجراء محادثات رسمية مع رئيس الوزراء ووزيرى الخارجية والدفاع، وسافر الوفد الذى ضم جولدا مائير، وموشى ديان، وشيمون بيريز، وموشى كارمل، وأسبغت السرية التامة على هذه التحركات[٧٩].

فى ذلك الوقت اشتدت هجمات إسرائيل على الحدود الأردنية لتوجيه اهتمام عبد الناصر إليها، وبذلك يتحقق إبعاد ظنه عن عدوان إسرائيلى على مصر، وتوريطه فى دخول معركة مع الأردن، لكنه كان متنبها لهذا الأمر، حتى إنه نصح الأردن ألا تتحرش بإسرائيل ما دامت أزمة السويس قائمة[٨٠]. وعلى الجانب الآخر رأت بريطانيا تشجيع

العراق لإرسال قواته إلى الأردن لإخماد الحركة الوطنية المؤيدة لعبد الناصر، ولإقامة خط مضاد له، وأنه في حالة قيام رد فعل من إسرائيل بالاعتداء على الأردن، تقدم بريطانيا للأخيرة المساعدة وفقا للمعاهدة بينهما، ولكن بن جوريون أبلغ أبا إيبان سفيره في واشنطن أن إسرائيل لن تقوم بحركة رد فعل، ونقل دالاس ذلك لإيدن[٨١]. أيضا بعث إيدن برسالة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي يطلب منه عدم التدخل ضد الأردن، وأن مصر أمامه، وإذا هاجمها، فإن بريطانيا ستؤيد إسرائيل، وإن اضطرت إلى استنكار هذا أمام الأمم المتحدة[٨٢]. وذلك كنوع من المداراة. ويسجل إيدن في مذكراته أن هجوم إسرائيل على مصر هو الأفضل، لأنها منبع النشاط والوحي السياسي لكل تهديد يوجه إلى إسرائيل[٨٣]. من هنا يبدو جليا أن لندن قد تخلت عن سياستها الأولى، وغدت إسرائيل الورقة الرابحة التي تلعب بها أمام عبد الناصر.

وفي ١٤ أكتوبر وصل وفد فرنسي إلى بريطانيا، حيث عقد اجتماع في شيكرز مع إيدن، ودار الحديث حول مشكلة دخول العراقيين للأردن، وسأل جازييه Gazier القائم بأعمال وزير الخارجية الفرنسي إيدن عما تفعله بريطانيا لو هاجمت إسرائيل مصر، فأجابه أنه لا يمكن أن يحارب لينقذ عبد الناصر، ثم نقل له جازييه الاقتراح الفرنسي بشأن تشجيع الإسرائيليون على ذلك، وأوضح أن عليهم احتلال سيناء حتى خط القناة، وعندئذ فإن بريطانيا وفرنسا توجهان إنذارا بالانسحاب، وأن تتخذ قوة بريطانية فرنسية مكانها على طول القناة من بورسعيد حتى السويس لتفصل بين المتحاربين من القوات الإسرائيلية والقوات المصرية، ولم يعط رئيس الوزراء البريطاني إجابة، وإنما وعد جازييه بدراسة الموضوع والرد في اجتماعه المقبل مع موليه[٨٤].

كان إيدن يدرك صعوبة الأمر، وخاصة أن المعارضة قد زادت حدتها، وراحت تستنكر سياسة الحكومة وتهددها وتطالب بتسريح القوات العسكرية والمفاوضة مع مصر، وشبهت رئيس الوزراء البريطاني بالسائق الثمل الذى لا يدرى كيف يقود سيارته، واتهمته بالغباء، وعقدت الاجتماعات التى نددت باستخدام القوة، ونشرت صحفها المقالات تحت هذا المعنى[٨٥]. ولم يقتصر الأمر على المعارضة وحدها، وإنما شاركها أيضا بعض المقربين من إيدن، فيعلق مونتكتون وزير الدفاع عن عزمه الانسحاب بسبب معارضته لسياسة الحرب، وكتب بذلك إلى إيدن في ١١ أكتوبر، ثم ما لبث أن أعلن

عن استقالته، كذلك لم يكن الأميرال اللورد مونتباتن قائد الأسطول البريطانى راضيا عن الوضع، ووصف إيدن بالتهور، وشاركه ناتنج فى نقد سياسة رئيس الوزراء[٨٦]. ورغم أن الأخير سبق له التلويح باستخدام القوة ضد مصر فى حالة عجز الأمم المتحدة عن حل المشكلة[٨٧]، لكن تداركه للموقف جيدا ،جعله يتراجع.

تمسك رئيس الوزراء البريطانى بموقفه الذى زاد صعوبة بالموافقة على إشراك إسرائيل فى خطة الغزو، ولم يكن لويد يحبذ الخطة الفرنسية، وبين جذب دعوة إسرائيل لمهاجمة مصر، وسانده ناتنج الذى رأى حماقة هذا التصرف، وكان رأى المعارضين أن الإقدام على ذلك سيوحد العرب لمساندة مصر، ومع اعتراف إيدن بصعوبة الموقف، إلا أنه عندما وضعه فى ميزان بإزاء تحطيم عبد الناصر ونفوذه فى الشرق الأوسط، رجحت كفة التحطيم[٨٨].

وإبان النشاط المكثف الذى كان يدور فى الأمم المتحدة حول حل مشكلة قناة السويس، استدعى إيدن وزير خارجيته من نيويورك، وكذلك فعل موليه مع وزير خارجيته، وفى باريس التقى الطرفان فى ١٦ أكتوبر، وأحيط اجتماعهما بسرية كاملة، حيث عرضت خطة الغزو المشتركة النهائية، وتقضى بأن تقوم إسرائيل بالهجوم على سيناء فى اتجاه قناة السويس، ثم توجه بريطانيا وفرنسا إنذارا للطرفين المتحاربين بوقف إطلاق النار وسحب قواتهما بعيدا عن جانبى القناة لمسافة عشرة أميال حتى لا تتأثر الملاحة فيها ولا تدمر مرافقها، وعليه تحتل القوات البريطانية والفرنسية المراكز الرئيسية فى بورسعيد والإسماعيلية والسويس احتلالا مؤقتا. وعندما تقبل إسرائيل الإنذار وترفض مصر، تقوم قاذفات القنابل البريطانية بتدمير سلاح الطيران المصرى، وتمزيق مواصلات مصر، وقدرتها العسكرية، استعدادا لغزو أنجلوفرنسى يقوم به مظليون من قبرص، وقوات محمولة بحرا من مالطة. وبعد أن تحتل هذه القوات القناة من بورسعيد حتى السويس يجرى بحث شن هجوم آخر هدفه احتلال القاهرة، ما لم يكن قد أطيح بعبد الناصر حتى ذلك الحين، وأن يصاحب الغزو العسكرى حملة تستخدم فيها الإذاعة والمنشورات لإثارة الشعب المصرى ضد عبد الناصر[٨٩]. وبالفعل جهزت بريطانيا وسائل إعلامها، ففى حديث لعبد الناصر مع السفير الأمريكى فى ١٦ أكتوبر، ذكر الأول أن هناك ثلاث محطات لاسلكية سرية، علم أن أثنان منها فى قبرص وعدن،

ولم يستقر بعد على مكان الخطة الثالثة، وأنه يستطيع الرد على ذلك بخلق اضطرابات لبريطانيا فى الشرق الأوسط إذا أراد(٩٠) .

تكتم الجانبـــان البريطانى والفرنسى بشأن الخطة، وتقرر قطع جميع الاتصالات العاديـــة مع الموظفين الأمريكيين حتى لا تتسرب أنباؤها إلى أيزنهاور الذى بعث برســالة إلى إيدن فى الوقـــت نفســه، يعده فيـهـا بحل أزمة السـويس أعـقـاب الانتخابات التى كان مقـــررا لها يوم ٦ نوفمبر(٩١) . وجرى نوع من التمويه، إذ أبلغ وزير الخارجية البريطـــانى السفيـــر الأمريكى فى لندن عما يساوره من قلق لإمكانية مهاجمة إسرائيل للأردن(٩٢) .

أدركت إسرائيل موقف بريطانيا، وأنها تريد أن تتخذها ذريعة، وانعكس ذلك على خطب بن جوريون أمام الكنيست فى ١٥ أكتوبر، حيث وجه الشكر لفرنسا وكندا على إمدادهما بالأسلحة لإسرائيل، وهاجم بريطانيا وعدد مواقفها المضادة، وانتقد حلف بغداد، ومشروع «ألفا»، وعدم دعوة إسرائيل إلى مؤتمر لندن(٩٣) . لذا لم يكن يثق فيها، لكنه عندما اقترحت فرنسا عقد مؤتمر ثلاثى رحب ، إذ تساوت الرؤوس، كما كان يرى ضرورة توزيع الأدوار، ليأخذ كل واحد ما يخصه. وتم الاتفاق على أن يكون مكان الاجتماع سيفر Sévres ، وهى إحدى ضواحى باريس، بقصر بونيه لا شابل، ووصل بن جوريون ومعه موشى ديان وشيمون بيريز فى ٢٢ أكتوبر، وأحيت تحركاتهم بسرية بالغة، حتى بلغوا المكان المحدد، وحضر لويد من لندن، وكان متضررا حتى إنه جلس فى غرفة أخرى(٩٤) .

وفى الاجتماع عرض بينو الخطة التى سبق عرضها فى لقاء إيدن مع موليه الذى عقد فى ١٦ أكتوبر، وفى البداية عارض بن جوريون أن تكون إسرائيل البادئة بالهجوم، ولكن عندما عرض على بساط البحث الخطورة التى أصبح عبد الناصر يشكلها، وتوطد علاقاته مع السوفيت، قبل رئيس الوزراء الإسرائيلى الخطة، ونوقشت مسألة التوقيت، وأوضح وزير الخارجية الفرنسى أن الأسبوع المتبقى من أكتوبر هو أصلح وقت للغزو، فالولايات المتحدة مشغولة فى انتخابات ٦ نوفمبر، وكذلك الاتحاد السوفيتى مشغول بمظاهرات بولندا والمجر. أما بعد أكتوبر فسيكون البحر المتوسط عاصفا وعمليات الإنزال فيه صعبة(٩٥) .

وأبدى بن جوريون خشيته من تعرض تل أبيب وحيفا ويافا والقدس من هجوم جوى بحرى مصرى، وهنا وعده موليه بأن تؤمن القوة الجوية الفرنسية الغطاء الكافى لهذه المدن، وأن تتولى البوارج الفرنسية الحراسة الساحلية. وتقرر بدء الغزو الإسرائيلى لمصر يوم ٢٩ أكتوبر، وتوجيه الإنذار الأنجلوفرنسى لإسرائيل ومصر فى ٣٠ أكتوبر، ويكون التهديد بهجوم القوات البريطانية الفرنسية فى اليوم التالى، وأن تبعث إسرائيل بقواتها لاحتلال الشواطئ الشرقية لخليج العقبة وتيران وصنافير لتضمن حرية الملاحة فى الخليج. وطار لويد وبينو إلى لندن لعرض الأمر على إيدن فى كمال صورته، وعاد وزير الخارجية الفرنسى بالموافقة، ووقع الأطراف الثلاثة فى ٢٤ أكتوبر على الاتفاق، بينو وبن جوريون ووكيل وزارة الخارجية البريطانى الذى وكله لويد ليقوم بهذه المهمة[٩٦]. تعبيرا عن عدم الرضا لإقحام إسرائيل.

وجمع إيدن وزارته فى ٢٥ أكتوبر، وشرح كيف أن عبد الناصر يهدد الوجود الإسرائيلى، وأن إسرائيل تعد تجهيزاتها العسكرية للهجوم على مصر، وتناول مسألة الإنذار الأنجلوفرنسى، وهنا أدركت الوزارة الأمر، وأنه قد خرج من يدها[٩٧]. ومما زاد من صعوبة الموقف بالنسبة لإيدن مروره بأزمة صحية بالغة حتى إنه كان يستقبل الوزراء والقادة العسكريين والمستشارين فى حجرة نومه[٩٨]. وبالتالى أثرت هذه المسألة على صنع قراراته. وكثفت النشاطات الخاصة بالتجهيزات والترتيبات والتحركات العسكرية بمختلف أنواعها.

أما على صعيد مصر، فقد أشارت الدلائل إلى عدوان أنجلوفرنسى عليها، ومن ثم تقدمت بشكوى إلى مجلس الأمن بشأن الاستعدادات العسكرية، ومن المفارقات أن تحدث اضطرابات بين الفرنسيين وشمال أفريقيا، وتتقدم فرنسا بشكوى ضد مصر فى مجلس الأمن، وتتهمها بالاعتداء على السيادة الفرنسية، وإمداد الجزايريين بالأسلحة[٩٩].

لم يكن عبد الناصر يضع فى اعتباره إمكانية تعاون بريطانيا مع إسرائيل، فهو يعلم مدى حرص لندن على كسب صداقة العرب، كما انصب اهتمامه على التحرشات الإسرائيلية على الحدود الأردنية، إذ كانت الجبهة المصرية الإسرائيلية هادئة، مما دفعه لسحب الجيش من سيناء ما عدا ست كتائب، وذلك لمواجهة الغزو البريطانى الفرنسى الذى كان متوقعا[١٠٠]. وفى مقابلة له مع السفير الأمريكى بالقاهرة فى ١٦

أكتوبر، تشكك عبد الناصر فى أن يكون البريطانيون قد حرضوا على الهجوم الإسرائيلى الذى وقع على الأردن، وعبر عن اعتقاده أن دخول قوات عراقية إلى الأردن هو مخطط بريطانى، وليس دفاعا ضد إسرائيل، وإنما من أجل أغراض سياسية تهدف لعزل الأردن عن مصر[١٠١]. ولم تنجح هذه السياسة، وفازت الجبهة الوطنية الأردنية فى الانتخابات، وتولى زعيم المعارضة سليمان النابلسى رئاسة الوزراء، وفى ٢٤ أكتوبر وافقت الأردن على الانضمام للتحالف المصرى السورى، وعقدت اتفاقية دفاع مشترك بين الدول الثلاث، وتولى اللواء عبد الحكيم عامر قيادة الجيوش الموحدة[١٠٢]. وكان ذلك حركة رد فعل لما يحدث؛ وقد زاد من رغبة الانتقام الإسرائيلى.

ويذكر تريفليان أن عبد الناصر فى هذه الفترة، لم يكن يخشى الموقف، وصرح أنه إذا هوجم، سيصبح مثل شمشون ويهدم أعمدة البيت، ويدعو إلى تنظيم فدائى ليغتال أى رئيس يأتى به البريطانيون فى ظرف أربع وعشرين ساعة[١٠٣]. وكانت الخارجية البريطانية تخشى نفوذه وتقيم له حسابا حتى آخر لحظة، ومرة أخرى تبعث لممثليها فى أنحاء الشرق الأوسط، ليبعثوا إليها بالتقارير عن مركزه فى المنطقة، وجاء بعضها يسجل أنه مازال يتمتع بمكانة عالية ويمثل البطولة بموقفه الندى للغرب، والبعض الآخر يرى أن هذا الموقف من الممكن أن يكون سببا فى تهديد الشرق الأوسط[١٠٤].

وتمكنت المخابرات المصرية من الحصول على بعض الوثائق ومنها خطة «الفارس» الأولى، ومعلومات عن التحركات العسكرية لبريطانيا وفرنسا، وأعدت خطة الدفاع المصرية، وأعلنت حالة الطوارئ، وتم استدعاء الاحتياطى، وشكلت كتائب الحرس الوطنى[١٠٥]. أيضا وضعت خطة لتعطيل الملاحة فى قناة السويس بإغراق سفينة محملة بالأسمنت فى عرض المجرى[١٠٦]. ومع هذا لم يوضع تآمر إسرائيل مع بريطانيا وفرنسا فى الحسبان لدرجة أنه فى ظهر يوم ٢٩ أكتوبر وصلت عبد الناصر رسالة من ثروت عكاشة الملحق العسكرى بالسفارة المصرية فى باريس، تبلغه بقصة التواطؤ، وأنه علم بذلك من ضابط فرنسى، فاستنكر عبد الناصر ورأى استحالة نزول بريطانيا وفرنسا إلى هذا المستوى[١٠٧]. وكان ذلك قصر نظر منه.

ورغم التكتم الشديد الخاص بخطة العدوان الثلاثى على مصر، إلا أن الولايات المتحدة نما إلى علمها بعض المعلومات، فعقب الاجتماع الذى عقد بين إيدن ومولبه

فى ١٦ أكتوبر حيث وضعت خطة التعاون الإسرائيلى، علم السفير الأمريكى فى باريس عن طريق أحد أصدقائه أن فرنسا وبريطانيا يخططان لعملية عسكرية ضد مصر بالاشتراك مع إسرائيل، وفى ٢٦ أكتوبر رصد الملحق العسكرى الأمريكى فى تل أبيب تلك الاستدعاءات التى لم تحدث منذ عام ٤٨/ ١٩٤٩، وذكر أنه قد وصلته معلومات عن التحالف الفرنسى الإسرائيلى، وأن الهدف مضايق تيران، ووفقا للتقارير التى وصلت إلى واشنطن وصورت حالة الطوارئ فى إسرائيل، بعث الرئيس الأمريكى على الفور برسالة إلى بن جوريون، يستفسر عن حالة التعبئة القائمة، مشيرا إلى أنها لا تطمئن[١٠٨].

وفى ٢٧ أكتوبر عقد ألن دالاس Allen Dulles مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية اجتماعا، وأعلن فيه أن هناك اتفاقا بين بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على غزو مصر، وأظهر حيرته من التحالف البريطانى الإسرائيلى، وكيف أن بريطانيا تضحى بمصالحها وعملائها فى الدول العربية، فأرجع أحد مستشاريه السبب إلى أن إيدن يسيطر عليه شبح عبد الناصر[١٠٩]. وبالفعل فقد كان من الممكن أن يتحالف رئيس الوزراء البريطانى مع الشيطان فى سبيل القضاء على غريمه. وأبلغ ألن دالاس الخارجية الأمريكية بتوقع الهجوم على مصر، ومع هذا أنكرت بريطانيا، وأثناء لقاء السفير الأمريكى فى لندن مع وزير الخارجية البريطانى فى ٢٨ أكتوبر، نفى الأخير أن لديه أى معلومات عن إمكانية أن تهاجم إسرائيل مصر، مصرحا بأن أى هجوم لإسرائيل على الأردن أو مصر سيضع بريطانيا فى مركز حرج سواء من حيث التصريح الثلاثى لعام ١٩٥٠ أو المعاهدة البريطانية مع الأردن، وعاد ألن دالاس فى صباح ٢٩ وأكد على ما سبق ذكره بشأن العدوان على مصر[١١٠].

أما الاتحاد السوفيتى، فقد كان يحذر من أى عمل عسكرى فى الشرق الأوسط، وكتب بذلك بولجانين إلى إيدن ومولیه طوال شهرى سبتمبر وأكتوبر[١١١]. ونشرت صحيفة البرافدا السوفيتية فى ٢٧ أكتوبر تقول إن اجتماعا سريا عقد فى باريس بين لويد وبينو بحث العدوان على مصر[١١٢]، ولم تكن موسكو تعلم شيئا عن الطرف الثالث.

وفى النهاية تمكنت بريطانيا وفرنسا من إخراج التهديد باستخدام القوة كرد فعل على تأميم عبد الناصر شركة قناة السويس إلى حيز التنفيذ، فى وقت كانت تبذل فيه المجهودات الدولية لحل أزمة السويس.

هوامش الفصل التاسع

(١) الأهرام، عدد ٢٤٨٢٥ في ١٣ نوفمبر ١٩٥٤، عدد ٢٤٨٣٢ في ٢٠ نوفمبر ١٩٥٤.

(٢) * F.O.371/ 108781, J10511/ 34, F.O._ Cairo, Dec.9th, 1954.

(٣) * Ibid, 115470, V10 24/ 15,Geneva _ F.O., Nov. 2 nd, 1955.

(٤) * Ibid, 115468, V1022/ 7, F.O., Levant Dep. April 19th, 1955.

(٥) * Ibid, 115470, V1024/ 15, Geneva _ F.o., Nov. 2 nd, 1955.

(٦) محمود حسن صالح منسي، فرنسا وإسرائيل ، ص ١٤٣.

(٧) * Kyle, Britain and the Crisis, 1955 _ 1956, p.112.

(٨) نيف، المرجع المذكور، ص ص ٢٨٠ ـ ٢٨٢.

(٩) * kyle, Suez, p. 116.

(١٠) نيف، المرجع المذكور، ص ٢٧٩.

(١١) وزارة الدفاع، المرجع المذكور ،ص ٤٣، Kyle, Britain and the crisis, 1955 - 1956, p.113.

(١٢) الأهرام، عدد ٢٥٤٣٩ في ٢٩ يوليو ١٩٥٦. وصل حقد اللورد كيلرن Killearn سفير بريطانيا السابق في مصر بمطالبة حكومته بالإسراع لاحتلال مصر، وقطع مياه النيل عنها من أوغنده، وعقد ميثاق بين بريطانيا وإسرائيل، ووضع قناة السويس تحت إشراف الأمم المتحدة. نفس الدورية، عدد ٢٥٤٤٠ في ٣٠ يوليو ١٩٥٦.

(١٣) F.O. 371/ 118871, Record Of Meeting at No 10 Downing st. on Aug. 3rd, 1956.

(١٤) الأهرام ، عدد ٢٥٤٤٢ في أول أغسطس ١٩٥٦.

(١٥) نفس الدورية، عدد ٢٥٤٤٤ في ٣ أغسطس ١٩٥٦.

(١٦) نفس الدورية، إيدن، المصدر المذكور، القسم الثاني ، ص ٢٥٧، Higgins, OP cit., pp. 223, 224.

(١٧) نفس الدورية، عدد ٢٥٤٤٥ في ٤ أغسطس ١٩٥٦.

(١٨) نفس الدورية.

(١٩) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، ص ٤٨٢، وزارة الدفاع، المرجع المذكور، ص ٢٤٣.

(٢٠) الأهرام، عدد ٢٥٧٤٥ في ٣ يونيو ١٩٥٧، عدد ٢٥٧٤٧ في ٥ يونيو ١٩٥٧.

(٢١) * F.O. 371/ 118871, JE 1073. 13, Paris - F.O. Aug. 9 th, 1956.

(٢٢) * Ibid, JE 1073/ 3G, F.O.- Paris, Aug. 10 th, 1956, Joint Anglo - French policy towards Egypt.

(٢٣) * Ibid, The siez Canal Crisis, Anglo - French talks, Aug. 11 th, 13 th, 1956.
مثّل الجانب البريطاني = جيب Jebb ا لسفير البريطاني في باريس، ريلي Reilly، دف Duff، فابر Faber. ومثل الجانب الفرنسي = جوكس Joxe، دريدان Daridan، رو Roux

(٢٤) تشايلدرز، المرجع المذكور، ص ٢٨١، ناتنج، المرجع المذكور، ص ١٩٠، الأهرام، عدد ٢٥٤٥٠ في ٩ أغسطس ١٩٥٦.

(٢٥) * F.O. 371/ 118865, JE 1053/ 82A, F.O. Aug. 15 th, 1956.

(٢٦) Kyle, suez, p.170، ناتنج، المرجع المذكور، ص ١٩٠.

(٢٧) محمود حسن صالح منسي، المرجع المذكور، ص ١٥١.

(٢٨) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، ص ٥٠١.

(٢٩) موسلي، ليونارد، عبد الناصر والولايات المتحدة، ص ص ١٨٧، ١٨٨، ضمن مجموعة أبحاث تحت عنوان عبد الناصر بقلم رفاقه ومعاصريه.

(٣٠) وزارة الدفاع، المرجع المذكور، صى ص ٤٧ ـ ٤٩، ١٧٩؛ الأهرام، عدد ٢٥٤٥٤، في ١٣ أغسطس ١٩٥٦.

(٣١) نفس الدورية، عدد ٢٥٤٥٥ في ١٤ أغسطس ١٩٥٦، عدد ٢٥٤٥٦ في ١٥ أغسطس ١٩٥٦.

(٣٢) نفس الدورية، عدد ٢٥٤٥٩ في ١٨ أغسطس ١٩٥٦.

(٣٣) نيف، المرجع المذكور، ص ٤٥٦.

(٣٤) الأهرام، عدد ٢٥٤٥٦ في ١٥ أغسطس ١٩٥٩.

(٣٥) أخبار اليوم، عدد ٦١٥ في ١٨ أغسطس ١٩٥٦.

(٣٦) الأهرام، الأعداد من ٢٥٤٦٤ في ٢٣ أغسطس إلى ٢٥٤٧٥ في ٣ سبتمبر ١٩٥٦، آخر ساعة، عدد ١١٤٠ في ٢٩ أغسطس، Fry, Op. cit., 298

(٣٧) * F.o. 371/ 118872, JE 1073/ 17, Record Conversation, Aug. 24th, 1956.

(٣٨) * Ibid, 121237, Prime Minister, Egypt and the Middle East, Aug. 24 th, 1956.

(٣٩) * Kyle, Suez, p. 199.

(٤٠) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، ص ٨٢٢.

(٤١) * F.o. 371. 118865, JE 1053/ 84, Cairo - F.O.sept. 4 th, 1956.

(٤٢) ناتنج ، المرجع المذكور، ص ١٩٤ .

(٤٣) الجمهورية، عدد ٩٩٠ فى ٦ سبتمبر ١٩٥٦، عدد ٩٩٩ فى ١٥ سبتمبر ١٩٥٦ .

(٤٤) ناتنج، المرجع المذكور، ص ١٩٤ .

(٤٥) * Bowie, Op. cit. p. 204.

(٤٦) * Kyle, suez, pp. 230. 231, 242.

(٤٧) * F.O. 371/ 118844, JE 1022/ 53, Soviet Attitude to Suez, Sept. 21, 1956.

(٤٨) * Ibid, F.O. - Cairo, sept. 22 th, 1956, JE 1022/ 50, Tehran - F.o., Sept. 25 th, 1956.

(٤٩) * Ibid, JE 1022/ 50D, Jedda - F. o. Sept. 25 th, 1956.

(٥٠) * Ibid, JE 1022 / 50 E, Damascus- F. O., Sept. 25 th, 1956.

(٥١) * Ibid, JE 1022/ 51, Ankara - F.o. Sept. 26 th, 1956.

(٥٢) * Ibid, JE 1022/ 52, khartum - F.o. Sept. 26 th, 1956.

(٥٣) * Ibid, JE 1022 / 50B, Cairo - F.o. Sept. 25th, 1956.

(٥٤) * Ibid, 118865, JE 1053 / 86, Cairo - F. o., Sept. 28 th ,1956.

(٥٥) الأهرام ، عدد ٢٥٤٩٧ فى ٢٥ سبتمبر ١٩٥٦ .

(٥٦) نيف، المرجع المذكور، ص ٤٣٩ .

(٥٧) إيدن، المصدر المذكور، القسم الثانى، ص ٣٣٣ .

(٥٨) * Kyle, suez, p. 111.

(٥٩) Vaisse, op. cit, p. 134. ، محمود حسن صالح منسى، المرجع المذكور، ص ١٤٨ .

(٦٠) * Dayan, op. cit., 182.

(٦١) محمود حسن صالح منسى، المرجع المذكور، ص ١٤٨ .

(٦٢) نيف، المرجع المذكور، ص ٢٨١.

(٦٣) صلاح بسيوني، المرجع المذكور، ص ١٦٧، وزارة الدفاع، المرجع المذكور، ص ٣٥.

(٦٤) تشايلدرز، المرجع المذكور، ص ٢٦٤، Kyle, Suez, p. 170.

(٦٥) * F.o. 371/ 118871, JE 1073/ 13, Paris - F.o., Aug. 9 th, 1956.

(٦٦) * Ibid, JE 1073/ 3 G, F.o. - Paris, Aug. 10 th, 1956, Joint Anglo - French Policy towards Egypt.

(٦٧) Ibid, the siez Canal crisis, Anglo - French talks, Aug. 11 th 1956 ويذكر موشى ديان فى مذكراته أن بريطانيا كانت ترحب بفرصة استغلال النزاع الإسرائيلى العربى لتوجه ضربتها لمصر Dayan, Op. cit., p. 196 ، ولم يكن ذلك صحيحا فى هذا الوقت.

(٦٨) * F.o. 371, JE1073/ 4G, F.o. - paris Aug, 13 th, 1956.

(٦٩) * Dayan, op. cit., p. 201.

(٧٠) * F.o. 371, JE 1073/ 6, 13, Paris - F.o. Aug. 11 th, 13 th, 1956.

(٧١) محمود حسن صالح منسى، المرجع المذكور، ص ١٤٩.

(٧٢) * Dayan, op. cit., pp. 183, 184, 233, 235.

(٧٣) * Ibid, p. 185.

(٧٤) * Ibid p. 190

(٧٥) نيف، المرجع المذكور، ص ٢٨١، محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، ص ٥٠٣.

(٧٦) وزارة الدفاع، المرجع المذكور، ص ٨٥.

(٧٧) نفس المرجع، ص ٨٠.

(٧٨) * Dayan, op. cit., pp. 196, 197.

(٧٩) مائير، المصدر المذكور، ص ٢٧٩.

(٨٠) تشايلدرز، المرجع المذكور، ص ٢٧١، صلاح بسيوني، المرجع المذكور، ص ١٨٥، Kyle, Suez, p. 300

(٨١) * Ibid, pp. 291, 292.

(٨٢) صلاح بسيوني، المرجع المذكور، ص ١٨٥، تشايلدرز، المرجع المذكور، ص ٢٦٨.

(٨٣) إيدن، المصدر المذكور، القسم الثاني، ص ص ٣٥٤ ـ ٢٥٦.

(٨٤) * Kyle, Suez, pp. 296, 297.

(٨٥) الأهرام، الأعداد من ٢٥٥٠٢ في ٣٠ سبتمبر ١٩٥٦ إلى ٢٥٥٢٢ في ٢٠ أكتوبر ١٩٥٦.

(٨٦) نيف، المرجع المذكور، ص ٤٥٦.

(٨٧) الأهرام، عدد ٢٥٥١٤ في ١٢ أكتوبر ١٩٥٦.

(٨٨) kyle, Suez, pp 302,326. ، نيف، المرجع المذكور، ص ص ٤٥٩، ٤٦٠.

(٨٩) ناتنج، المرجع المذكور، ص ص ٢٠٠، ٢٠١، محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، ص ٥٢٣، Dayan, op. cit, pp. 211, 217, 218, Higgins, op. cit. p. 225, 226.

(٩٠) * F.o. 371/ 118865, JE 1053/ 87, Cairo - F. o., Oct. 17 th, 1956.

(٩١) تشايلدرز، المرجع المذكور، ص ٢٨٠.

(٩٢) * Higgins, op. cit., p. 226.

(٩٣) kyle, suez, p. 298 كان بن جوريون قد قاد حملة ضد الانتداب البريطاني، كما لم ينس موقف البريطانيين من حرب فلسطين عام ١٩٤٨.

Bar -- on, Mordechai, David Ben - Gurion and the sévres Collusion, pp 148, 149, In suez 1956, the Crisis and its Consequences, Edited By WM. Roger louis, and Roger Owen..

(٩٤) * Dayan, op. cit., p. 217.

(٩٥) * Ibid, pp. 212, 216, 219.

(٩٦) Kyle, suez, pp. 327, 329 ، صلاح بسيوني، المرجع المذكور، ص ص ١٨٧، ١٨٨، محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، ص ٥٢٨، وزارة الدفاع، المرجع المذكور، ص ٦١.

(٩٧) * Kyle, suez, pp. 322, 333.

(٩٨) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سننة، ص ٥٤٢.

(٩٩) الأهرام، عدد ٢٥٥١٧، في ١٥ أكتوبر ١٩٥٦، عدد ٢٥٥٢٧ في ٢٥ أكتوبر ١٩٥٦، عدد ٢٥٥٢٩ في ٢٧ أكتوبر ١٩٥٦.

(١٠٠) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، ص ٥٣٠.

(١٠١) * F.o. 371/ 118865, JE 1053/ 87, Cairo - F. o. Oct. 17 th, 1956.

(١٠٢) Ibid, 125427, Egypt and the Middle East, Sept 30 th 1957, Kyle , Suez, pp. 323, 324,

ناتنج، المرجع المذكور، ص ٢٠٢.

(١٠٣) * Ibid, 118834, JE 1015/ 97, Cairo - F.o., Dec. 6 th, 1956.

(١٠٤) * Ibid, JE 1022/ 55, 59.

(١٠٥) صلاح بسيوني، المرجع المذكور، ص ص ١٩٠ ـ ١٩٢.

(١٠٦) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، ص ٥٣٦.

(١٠٧) * Kyle, Suez, p. 350

(١٠٨) * Ibid, pp. 310, 338, 344.

(١٠٩) موسلي، المرجع المذكور، ص ص ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠.

(١١٠) * Bowie, op. cit., p. 208, Kyle, Suez, p. 339.

(١١١) * Campbell, op. cit., p. 245.

(١١٢) صلاح بسيوني، المرجع المذكور، ص ٢٠٠.

الفصل العاشر

العــدوان والتفاعــل الــدولى

أصبح كل شيء معدا للعدوان وفق الخطة المشتركة، وحانت ساعة الصفر، وكانت قد حددت بغروب شمس يوم الاثنين ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ ـ وهو اليوم الذى تقرر فيه أن يعقد اجتماع جنيف للمفاوضات الخاصة بمشكلة قناة السويس ـ وبدأ هجوم إسرائيل على سيناء، واحتلت ثلاثة مواقع فى الكونتلا ورأس النقب ونخل، وصدر أول بيان عسكرى إسرائيل فى التاسعة مساء، يزعم أن القوات الإسرائيلية على مشارف قناة السويس[١]. وكان ذلك بعيدا عن أى حقيقة.

وفى صباح ٣٠ أكتوبر وصل موليه وبينو إلى لندن واجتمعا مع إيدن ولويد لتوجيه الإنذار وفقا للخطة المرسومة، وصدر بعد ظهر نفس اليوم ليطلب من إسرائيل ومصر وقف إطلاق النار وسحب قواتهما إلى مسافة تبعد عشرة أميال عن كلا جانبى قناة السويس، ومن الملاحظ أن الإنذار لم يقل جانبى خط الهدنة أو حتى جانبى النقطة التى كانت فيها قوات الفريقين عند تسلمهما الإنذار، بمعنى أنه كان دعوة صريحة لتتقدم إسرائيل غربا نحو قناة السويس، وعلى الفور استدعى عبد الناصر السفير البريطانى فى القاهرة الذى بين أنه برىء تماما من سياسة الإنذار، حيث استلمه لتوه[٢]. وحددت المهلة باثنتى عشرة ساعة.

واجتمع مجلس العموم البريطانى فى نفس اليوم، وألقى إيدن بيانه، وهاجم مصر ورئيسها كعادته، وتحدث عن وحدة القيادة العسكرية بين مصر وسوريا والأردن، وغارات الفدائيين المصريين على إسرائيل. واستقبل المجلس الإنذار بالوجوم، ثم أكد إيدن أنه إذا اضطرت القوات البريطانية والفرنسية إلى التحرك لاحتلال مواقع «مفتاحية» فى القناة، فإن هذا التحرك سيكون مؤقتا[٣]. وتم الاقتراع على الثقة فى الحكومة، ففازت بنسبة ٢٧٠ إلى ٢١٨، وبالطبع صوت حزب العمال ضدها، ولم يكن رئيس الوزراء قد بلغ زعيم العمال بمخططاته وفقا لما جرى عليه العرف البريطانى، وذلك هو أسلوب إيدن الاستبدادى[٤].

وتحركت الولايات المتحدة سريعا، إذ كان رد فعل العدوان الإسرائيلى عليها قويا، ورغم قرب الانتخابات، ووجود ما بين خمسة ملايين ونصف مليون، وستة ملايين يهودى على أرضها[٥]، فإن أيزنهاور لم يضع ذلك فى اعتباره. وعلى الفور اجتمع مع دالاس وباقى المسئولين ليقرروا ماذا سيفعلون والدلائل تشير إلى التدخل الأنجلوفرنسى.

وفى هذا الاجتماع صرح الرئيس الأمريكى بأنه ليس سعيدا بتقديم المساعدة لمصر، ولكن التصريح الثلاثى لعام ١٩٥٠ يلزمه بتقديمها للمجنى عليها مهما كلفه ذلك، وأشار إلى عملية الانتخابات. ورأى المجتمعون الإسراع فى دعوة مجلس الأمن قبل حدوث تحرك سوفيتى، وأعلن البيت الأبيض أن الولايات المتحدة ستجرى مشاورات مع حليفتيها المشاركتين فى التصريح الثلاثى لعام ١٩٥٠ ورفع الأمر لمجلس الأمن[٦]. وفى الوقت نفسه تقرب لودج المندوب الأمريكى الدائم فى الأمم المتحدة من زميليه البريطانى والفرنسى، فأفاداه أن بلادهما لن تشتركا فى أى حل ضد إسرائيل[٧].

وأجرى أيزنهاور محاولة لوقف بريطانيا، فكتب رسالة إلى إيدن فى صباح ٣٠ أكتوبر وقبل توجيه الإنذار يقول إنه لا يكتب له بصفته الرسمية، ولكن كصديق منذ أمد طويل، وناشده المعاونة موضحا أن ما جرى يتنافى مع التصريح الثلاثى لعام ١٩٥٠ حيث مدت فرنسا إسرائيل بالأسلحة بما فيها الطائرات، بالإضافة إلى الاتصالات الأخرى التى جرت بين الجانبين، ويستفسر منه عما يكون عليه الوضع إذا رأت الأمم المتحدة أن إسرائيل هى المعتدية، عندئذ ستطلب مصر مساعدة السوفيت[٨]، ويبدو أن أيزنهاور تناسى أنه كان يورد الأسلحة لإسرائيل عن طريق فرنسا.

رد إيدن على الرئيس الأمريكى مسطرا أن بريطانيا لا تشعر بالالتزام تجاه مساعدة مصر وفقا للتصريح الثلاثى لعام ١٩٥٠، وختم قوله «لقد حررنا ناصر وصحافته من أى التــزام من هذا النوع»[٩]. وعاد أيزنهاور وكتب رسالتين ـ بعد سماعه الإنذار الأنجلوفرنسى ـ إلى رئيسى الوزراء البريطانى والفرنسى بصيغة حادة اللهجة، معبرا فيهما عن عميق الأسى لهذا الحدث العنيف[١٠]. وفى الوقت نفسه تقرر استدعاء القائم بالأعمال البريطانى إلى البيت الأبيض، وبين له الرئيس الأمريكى أن مركز الولايات المتحدة وبريطانيا مرهون بالتطورات فى الشرق الأوسط، وأنه يجب الالتزام بالوعد فى دعم الطرف الذى يتعرض للعدوان، وجرى الشىء نفسه مع السفير الفرنسى، وكذلك أمر أيزنهاور بإرسال برقية إلى إسرائيل نهرها فيها وهددها بموقف مضاد فى الأمم المتحدة[١١]. ولكن لم تؤثر هذه المحاولات فى الموقف الذى ازداد اشتعالا.

واتجهت الأنظار إلى مجلس الأمن؛ فتقدمت مصر بشكوى له فى ٣٠ أكتوبر

تضمنت العدوان الإسرائيلي والإنذار الذى تلاه، وتقدمت الولايات المتحدة بمشروع قرار يدعو إلى وقف القتال فى الحال بين إسرائيل ومصر، وانسحاب الأولى إلى خط الهدنة، ومطالبة جميع أعضاء الأمم المتحدة الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها فى منطقة النزاع، وتجنب تقديم أى عون لإسرائيل مالم تمتثل للقرار وتنفذه(١٢).

واجتمع همرشولد على أثر عبور القوات الإسرائيلية الحدود المصرية بمندوبى الدول فى الأمم المتحدة، وكانت الأنباء قد وصلته قبيل انعقاد مجلس الأمن لإدراج شكوى فرنسا من مصر لمساعدتها الجزائريين(١٣). وأسرع الاتحاد السوفيتى ليحلق بالولايات المتحدة، وقدم هو الآخر مشروع قرار فى اليوم التالى لمجلس الأمن يماثل المشروع الأمريكى، ولكن فشل المجلس فى الحصول على موافقة تامة من أعضائه الدائمين، وذلك لاستخدام بريطانيا وفرنسا حق الڤيتو(١٤) وهذه الواقعة هى المرة الأولى فى تاريخ الأمم المتحدة.

كانت لهذه الأحداث الأصداء الواسعة، لدرجة أن السكرتير العام للأمم المتحدة عرض استقالته من منصبه احتجاجا على التدخل الأنجلوفرنسى السافر فى مصر، وألقى بيانا أوضح فيه كيف ضاعت الجهود الضخمة التى بذلت سواء للوصول إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل، أو للوصول إلى إقرار المبادئ الستة للمفاوضات بشأن مشكلة قناة السويس، وذلك نتيجة للإنذار، وخاصة أن بريطانيا وفرنسا صاحبتا عضوية دائمة فى الأمم المتحدة، وأنه من أجل هذا يطلب من المجلس إعفاءه من منصبه إذا لم يوافق على سياسته فى الشرق الأوسط، وذكر أنه كان سيطلب منه عقد جلسة لبحث الإنذار، وسيطلب أيضا من إسرائيل سحب قواتها إلى ما وراء خط الهدنة، وذلك وفقا للسلطة التى يمنحها له ميثاق الأمم المتحدة، وبين أن النزاهة والحياد اللذين هما الواجب الأول للسكرتير العام للأمم المتحدة يجب ألا ينهارا بتحولهما إلى سياسة التسرع الأهوج فى حل الأمور، وطالب الدول الأعضاء باحترام ومراعاة ميثاق الأمم المتحدة. ولكن لم تتم الموافقة على استقالته(١٥). وكان ذلك فى حد ذاته تعبيرا عن التضامن مع مصر وشجب العدوان عليها.

وأثناء اجتماع مجلس الأمن فى ٣١ أكتوبر، كان مجلس العموم البريطانى منعقدا، ووقف إيدن يبرز فيه أسباب لجوئه لاستخدام الڤيتو، وأن العمل العسكرى الذى

ستقوم به بريطانيا وفرنسا؛ إجراء مؤقت بهدف حماية قناة السويس، وخدمة لجميع المنتفعين بها، وصعد هجومه ضد الولايات المتحدة ومندوبها فى الأمم المتحدة الذى ألقى اللوم على إسرائيل كدولة معتدية، وأشار رئيس الوزراء البريطانى إلى أن الحقيقة تكمن فى نمو التهديد المصرى للسلام فى الشرق الأوسط[١٦].

الواقع أن الدور الأمريكي الإيجابى كان واضحا، وتلخصت وجهة نظر أيزنهاور فى أن الالتجاء إلى استخدام القوة فى الحالة القائمة مسألة غير عادلة وفقا لميثاق الأمم المتحدة، لأن تأميم شركة قناة السويس هو عمل شرعى وقانونى، وخاصة أن القناة تدار بكفاءة، وأن اتباع هذا الأسلوب ضد عبد الناصر لن يبعد العرب ودول الشرق الأوسط عن الغرب فقط، وإنما أيضا الدول النامية ـ الأسيوأفريقية ـ وعندئذ يستغل الاتحاد السوفيتى الموقف ويمد نفوذه للشرق الأوسط، حيث قناة السويس، وبترول الخليج، وتكون هذه هى النتائج الخاسرة لاتباع منهج القوة[١٧]. بالإضافة إلى ذلك فإن واشنطن أرادت الظهور بمظهر القيادة، والأخذ بزمام المبادرة فى ذلك الموقف قبل أن تسبقها موسكو وتحصل على الأولوية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لتبرهن للعالم؛ أنه رغم العلاقات الحميمة التى تجمعها بدولتى الغرب، فإن التزامها باتباع الحق دفعها لهذا الموقف، وبالتالى تتجمل صورتها أمام الدول خاصة دول العالم الثالث.

من هذا المنطلق تحرك المندوب الأمريكى فى الأمم المتحدة بنشاط وفاعلية داخل الأروقة ووراء الكواليس، ليكسب التأييد الدبلوماسى لسياسته، واجتمع مع همرشولد بعد الڤيتو الأنجلوفرنسى، وتباحث بشأن دعوة الجمعية العامة لعقد جلسة طارئة لإصدار قرار بوقف إطلاق النار والانسحاب الإسرائيلى من الأراضى المصرية، إذ لاحق للڤيتو فيها. وكان المندوب اليوغوسلاڤى قد قدم اقتراحا فى هذا الشأن بناء على فكرة المندوب المصرى، وعارض المندوب البريطانى على اعتبار أن ذلك لا تنطبق عليه اللائحة، كما حاولت فرنسا وأستراليا الحيلولة دون اتخاذ قرار بشأن مشروع القرار اليوغوسلاڤى، ولكن مجلس الأمن أقره فى ٣١ أكتوبر بأغلبية سبعة أصوات، وعارضته بريطانيا وفرنسا، وامتنعت أستراليا وبلجيكا عن التصويت[١٨].

ولم تفت هذه الإجراءات فى عضد التحالف العدوانى، وبالطبع قبلت إسرائيل الإنذار الأنجلوفرنسى، ولم تقبله مصر، واجتمع مجلس الوزراء البريطانى فى ٣١ أكتوبر

لتخويل كيتلى Keightley القائد العام للقوات المشتركة فى تنفيذ الخطة المتفق عليها، وبدأ فى غسق هذا اليوم قصف الطيران البريطانى والفرنسى للقاهرة والإسكندرية ومدن القناة، وأمر عبد الناصر بالانسحاب من سيناء إلى شرقى قناة السويس للمواجهة، ثم بدأت قوات المظلات البريطانية والفرنسية تهبط فوق المنطقة الشمالية من قناة السويس، كما تقدمت حاملات الجنود تحت حماية مدافع الأسطول بالنزول على الشواطئ[١٩]. وهكذا كان التحدى البريطانى الفرنسى سافرا، وضرب عرض الحائط بالمواثيق والأعراف الدولية، وسيطر الحقد على قلبى إيدن ومولية فجعلهما لا يريان أمامهما سوى الانتقام من عبد الناصر.

وكان للعدوان الأصداء على العالم، وتباينت دول الكومنولث فى رد فعلها، ومعروف هوية كل من أستراليا ونيوزيلندا المؤيدة والمساندة لبريطانيا، ومع هذا فإن المعارضة الأسترالية سجلت موقفا يتنافى مع سياسة منزيس، إذ رأت أن يكون حل المشكلة عن طريق الأمم المتحدة[٢٠]. أما عن كندا؛ فقد توخت الاعتدال استمرارا لسياستها منذ إعلان التأميم، وعندما ناشد إيدن رئيس الوزراء الكندى فى ٣٠ أكتوبر المشاركة فى الأعمال العسكرية، رفض وذكر أن بلاده لا تقبل تبرير الهجوم الإسرائيلى على مصر[٢١]. وكانت وزارة الدفاع الكندية قد علمت بالخطة العسكرية للعدوان، حيث وصلتها معلومات فى هذا الشأن، وتناقش السفير الكندى بواشنطن مع دالاس حول ذلك، وعارض بيرسون وزير الخارجية استخدام القوة فى تسوية النزاع لسوء عواقبها، كما لعب دورا فى عدم تشجيع استقالة همرشولد، إذ ذكره أن الشيوعيين كسروا ميثاق الأمم المتحدة قبل ذلك مرارا، ومع هذا لم يفكر ـ أى همرشولد ـ فى الاستقالة، ومارس بيرسون تأثيره على الوفود الأسيوأفريقية فى الأمم المتحدة ، واتصل بمندوب الهند لما لبلاده من نفوذ على دول عدم الانحياز ودول الكومنولث، كل ذلك محاولة لإنقاذ الوضع من التردى وانتشال الأطراف المتحاربة[٢٢].

ولم تتردد الهند فى اتخاذ موقف إيجابى يساند مصر، فأصدرت الحكومة الهندية بيانا فى ٣١ أكتوبر أعلنت فيه أنها تعتبر العدوان الإسرائيلى والإنذار المشترك خرقا صارخا لميثاق الأمم المتحدة، وقد يؤدى إلى حرب واسعة النطاق مالم يتداركه العقلاء[٢٣]. أيضا شجب نهرو العدوان على مصر فى تصريحاته، ولم يخف شعور

الندم العميق تجاه بريطانيا التى عادت مرة أخرى رمزا للاستعمار، وطلب من دول باندونج التكاتف لاتخاذ موقف موحد فى تأييد مصر، وناشد واشنطن التدخل[٢٤].

وبالنسبة لباكستان، فإنها لعبت دورها بدقة وعناية، فمن الناحية الرسمية هى ملحقة بالسياسة البريطانية، ومن ثم فإن الرئيس الباكستانى ووزير خارجيته قد استقبلا ممثل المندوب السامى البريطانى عقب الإنذار الأنجلوفرنسى لمصر، وذكرا له أن الحل المرضى لمشكلة قناة السويس لن يتأتى إلا باستخدام القوة التى ستجبر عبد الناصر على التفاوض، وكتبت صحيفة داون Dawn الكراتشية فى أول نوفمبر مقالا بعنوان «هتلريولد من جديد» وحذت حذوها صحف أخرى[٢٥] . وعلى الصعيد غير الرسمى، فإن الشعب الباكستانى تعاطف مع مصر، وانتقد بريطانيا إذ قامت المظاهرات فى الشوارع تطالب الحكومة ليس فقط بالانسحاب من الكومنولث، بل من حلف بغداد أيضا، كما أيدت بعض الصحف مصر[٢٦] . أما سيلان وهى إحدى دول الكومنولث فقد قامت فيها المظاهرات المؤيدة لمصر[٢٧] .

وفى أندونسيا قاطع اتحاد عمال الموانى السفن البريطانية والفرنسية، وقامت المظاهرات الساخطة على العدوان. وعن الصين الشعبية ، فقد وجهت أكثر من إنذار لدول المعتدين محتجة ومطالبة بوقف العمليات العسكرية وانسحاب المعتدين، وقدمت معونة مالية لمصر، وسارت المظاهرات فى شوارع بيكين تندد بالعدوان. بالإضافة إلى البرقيات التى وصلت عبد الناصر من رؤساء هذه الدول يعربون فيها عن تقديرهم ويدينون [illegible] العدوان[٢٨] .

أما عن رد الفعل العربى، فقد أعلنت سوريا التعبئة العامة، وصرحت خارجيتها أنها ستلتزم بالاتفاقية العسكرية الثلاثية ـ المصرية السورية الأردنية ـ وقطعت علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا، وحطمت بعض أنابيب البترول الممتدة من العراق عبر أراضيها، ولكن عبد الناصر أوقف الإجراء الأخير، كما قام السوريون بالمظاهرات معبرين عن تأييدهم لمصر. وبالرغم من أن الأردن لم تقطع علاقاتها إلا بفرنسا فقط، لكنها أبدت استعدادها لتقديم مساعدة عسكرية على أساس ارتباطها بالاتفاقية العسكرية الثلاثية، ورفض عبد الناصر هذا العرض خوفا على السوريين والأردنيين من التآمر الأنجلوفرنسى. وأعلنت السعودية التعبئة تنفيذا لاتفاقية الدفاع المشترك، وأوقفت

شحن البترول إلى بريطانيا وفرنسا. وفى لبنان كاد الأمر يقتصر على المظاهرات، وإلقاء المتفجرات على النوادى البريطانية. أما العراق، فكان له الموقف الرسمى الذى لم يتأثر بالطبع، وتمثل الموقف الشعبى فى صورة الاضطرابات والمظاهرات[٢٩]. بالإضافة إلى الاحتجاج على العدوان الذى قامت به الدول العربية أمام الأمم المتحدة.

ولم يكن هؤلاء وحدهم الذين صدموا من العدوان، فنجد حلف شمال الأطلنطى قد تأثر الآخر، فعقد جلسة استثنائية فى ٣١ أكتوبر، أوضح فيها المندوب الأمريكى أن حكومته لم تكن على معرفة بالإنذار الأنجلوفرنسى، وقد بدا على ألمانيا الوجوم فى هذه الجلسة لما حدث[٣٠]. وكان ذلك هو الموقف الدولى قبيل انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة.

عقدت الجلسة الطارئة للجمعية العامة فى أول نوفمبر، وحضرها وفود ست وسبعين دولة، وامتلأت القاعات والكواليس بالحاضرين، وشاهد الجلسة ٢٣٤ صحفيا، وافتتحها همرشولد، ودعا مندوب شيلى ليرأسها، وبدأت بالابتهال، ثم تحدث الرئيس عن أن أنظار العالم تتجه لهذه المؤسسة الدولية بعد أن تهدد السلام فى الشرق الأوسط، وأصبح لابد من حل يؤدى إلى السلام على يد الأمم المتحدة. وكان أول المتكلمين المندوب الفرنسى، فاعترض على جدول الأعمال، واستفسر عن سر دعوة الجمعية العامة لجلسة طارئة، وفى أعقاب ذلك تحدث عمر لطفى المندوب المصرى، واستعرض الأحداث الجارية والعدوان الثلاثى، وبين أن بريطانيا وفرنسا أغرقتا سفينة فى قناة السويس فتوقفت الملاحة، وألقى المندوب السيلانى كلمته وهاجم العدوان وطالب بوقف إطلاق النار، وعندما جاء الدور على المندوب البريطانى اعترض وأعلن تضامنه مع زميله الفرنسى، وذكر أن سبب استخدام القوة هو ضمان حرية الملاحة فى قناة السويس، وانتقد الاتحاد السوفيتى واتهمه بالتدخل فى شئون الشرق الأوسط، ونفى أن اعتداء إسرائيل مؤامرة مدبرة بين الأطراف الثلاثة، ووصف ما قامت به بريطانيا وفرنسا بأنه إجراء بوليسى لا يمس السيادة المصرية، وهدفه صيانة السلام وحرية الملاحة فى القناة. وتحدث دالاس وأدان استخدام القوة، وسمى ما حدث مأساة، وعرض مشروع قرار يقضى بوقف إطلاق النار الفورى، وفى أعقابه تسحب بريطانيا وفرنسا جميع قواتهما خلال مدة معينة من الأراضى المصرية، وتعود القوات المصرية والإسرائيلية إلى

أماكنها المحددة باتفاقية الهدنة، وتمنع الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة من إرسال العتاد الحربى إلى الشرق الأوسط، وتعود الملاحة لقناة السويس وتؤمن(٣١).

ووافقت الجمعية العامة على المشروع الأمريكى فى ٢ نوفمبر بأغلبية ٦٥ صوتا، ومعارضة بريطانيا وفرنسا وإسرائيل وأستراليا ونيوزيلندا، وامتناع هولندا وبلجيكا والبرتغال ولاوس وجنوب أفريقيا وكندا، والأخيرة كانت تدرس مشروع آخر يقضى بإنشاء قوة بولسية، وطالب وزير الخارجية الأمريكى أن تظل الجمعية العامة منعقدة فى جلسة طارئة حتى يتم تنفيذ القرار(٣٢). وكما هو واضح جاءت الموافقة بأغلبية ساحقة، وهذا معناه أن الرأى العالمى متمثلا فى الولايات المتحدة والكتلة الشيوعية وكتلة عدم الانحياز وقف بجوار مصر، حقيقة لقد اختلفت الأهداف، لكن الطريق واحد.

الواقع أن الولايات المتحدة قامت بدور مهم تجاه هذه الأحداث، وقد توحدت جهود الرئيس الأمريكى ووزير خارجيته، وعمل الاثنان فى شكل متكامل، رغم طبيعة الاختلاف بين الشخصتين. ويصف دالاس ما أقدمت عليه بريطانيا وفرنسا بأنه «جرس الجنازة»(٣٣). ويظهر أيزنهاور على شاشة التليفزيون الأمريكى ليقول للمشاهدين إن الولايات المتحدة عارضت منذ البداية اللجوء إلى استخدام القوة، وأنها لم تستشر من قبل المعتدين، وأن واشنطن لن تتورط فى الصراع، وستقدم مساعيها لإنهاء المشكلة بالطرق الدبلوماسية(٣٤). وسجل نائب الرئيس الأمريكى قوله «هذه هى المرة الأولى التى نبدى فيها للعالم استقلالا فى سياستنا تجاه آسيا وأفريقيا عن سياسات بريطانيا وفرنسا التى تعكس التقاليد الاستعمارية» ويعلق إيدن على ذلك «وقد ترك هذا الاستقلال دويا مكهربا فى جميع أنحاء العالم»(٣٥).

وجاء هير Hare السفير الأمريكى الجديد إلى القاهرة فى أول نوفمبر ليترجم سياسة الولايات المتحدة المضادة للعدوان على مصر، وبعث لحكومته يسجل المكانة التى استحوذت عليها بلاده فى المنطقة، وكيف يمكن انتهاز هذه الفرصة لإعادة تدعيم مركزها(٣٦). ورأى عبد الناصر استثمار هذا الموقف لصالحه، فأعطى تعليماته إلى محمود فوزى بأن يستخدم المرونة وسرعة الحركة مع الولايات المتحدة، وإن كان مدركا أنها تتفق مع حليفتيها فى الهدف، لكنها تختلف معهما فى الوسائل(٣٧).

ولما لم يقدم السوفيت العون الحربى لعبد الناصر، أصدر أوامره إلى الأخوين على ومصطفى أمين بإعادة طبع مقال نشرته مجلة لايف Life الأمريكية عن عملية القمع الوحشية التى قام بها الاتحاد السوفيتى ضد ثورة المجر، حتى يظهر أنه لم يعد مخدوعا بأصدقائه السوفيت، كذلك أراد إقناع واشنطن بأنه ليس ألعوبة فى يدهم. وأدركت الولايات المتحدة المغزى، وأكد السفير الأمريكى فى القاهرة أن بلاده لن تتدخل ضد حليفتيها، ولكنها ستبذل جهدها لوقف القتال عن طريق العمل الدبلوماسى داخل الأمم المتحدة[٣٨]. وهذا يعنى أنه لن تكون هناك مساعدة من أى نوع آخر.

ورغم صدر قرار الجمعية العامة بوقف إطلاق النار وما يتبعه، واصلت بريطانيا وفرنسا عدوانهما، وأسرع السكرتير العام للأمم المتحدة، وشكل لجنة ثلاثية لمراقبة تنفيذ القرار، وضمت اثنين من مساعديه والمستشار القانونى للأمم المتحدة[٣٩]. وبعث إلى لندن يطلب ترك العداء جانبا والاستجابة للإدارة الدولية[٤٠]. وفى نفس الوقت تقدمت الهند بمشروع قرار للجمعية العامة باسم الدول الأسيوأفريقية، يقضى بوقف القتال، وسحب القوات المعتدية فى الحال، وتخويل السكرتير العام للأمم المتحدة ذلك، وتقديم تقرير فى هذا الشأن خلال اثنتى عشرة ساعة، وقد تمت الموافقة على هذا المشروع[٤١].

ومن الواضح أنه منذ بدء العدوان على مصر، وصوت الاتحاد السوفيتى خافت، من ثم تمكنت الولايات المتحدة من الأخذ بزمام المبادرة والتحرك على الساحة الدولية، ويرجع ذلك إلى انشغال السوفيت منذ ١٩ أكتوبر بالثورة التى قامت فى بولندا وامتدت إلى المجر، واشتدت فى الأخيرة مما تطلب استدعاء القوات السوفيتية لإخمادها، وانتقلت القضية المجرية إلى الأمم المتحدة. مما جعل الاتحاد السوفيتى ينشغل فترة عن الشرق الأوسط، بالإضافة إلى خشيته من أنه إذا تدخل؛ ربما يدفع ذلك الولايات المتحدة إلى التدخل هى الأخرى فى أزمة المجر. وقد ذكر خروشوف لشكرى القوتلى الذى كان وقت العدوان فى زيارة إلى موسكو أنه لا يستطيع تقديم المساعدة العسكرية لمصر، كما أبلغ ذلك للسفير المصرى مشيرا إلى العوائق الجغرافية[٤٢]. معنى ذلك أن الاتحاد السوفيتى لن يغامر ويورط نفسه فى موقف قد يتسبب عنه قيام حرب عالمية. وعليه أبلغت موسكو عبد الناصر أنها ستقدم له كل تأييد أدبى، ونصحته بضرورة عقد

صلح على وجه السرعة مع بريطانيا وفرنسا[٤٣]. وقد وضح التأييد السوفيتى لمصر فى الأمم المتحدة.

ومع أن السوفيت رفضوا تقديم العون الحربى لمصر، إلا أنهم رأوا استخدام القوة لدرء العدوان فى حالة التعاون مع الأمريكيين، ففى ٥ نوفمبر بعث بولجانين رسالة إلى أيزنهاور يعرض فيها هذا الاقتراح، متطرقا إلى الأخطار الناجمة عن الموقف القائم وإمكانية قيام حرب عالمية ثالثة، وأنه لابد من سحق المعتدين نظرا لامتلاك موسكو وواشنطن كل أنواع الأسلحة الحديثة بما فى ذلك الأسلحة الذرية والهيدروجينية، وأن عليهما مسئولية إيقاف العدوان[٤٤]. ويبدو جليا أن الاتحاد السوفيتى أراد استغلال حرب السويس ليحصل على المكاسب ويسجل الأهداف لصالحه، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فقد انتهز فرصة اختلاف الغرب، وأراد أن يوسع الشقاق ويعمق الشرخ بهذا العمل. ولكن كانت الولايات المتحدة متيقظة، فرفضت تماما وحذرت بأنها «ستتصدى لأى قوات أخرى تتحرك إلى المنطقة»[٤٥].

وكخطوة إيجابية من جانب الاتحاد السوفيتى لتسجيل موقف، بعث بولجانين فى ٥ نوفمبر بثلاث رسائل حادة اللهجة إلى المعتدين، وجه الرسالة الأولى إلى إيدن وتضمنت تهديدا غير مباشر «ماذا ستفعل بريطانيا إذا وجدت نفسها تتعرض لهجوم دول أقوى تملك كل أنواع أسلحة الدمار الحديثة، إن هذه الدول يمكنها بدلا من إرسال أساطيلها وطائراتها إلى شواطئ بريطانيا، أن تستخدم وسائل أخرى مثل الصواريخ»[٤٦]. وحملت رسالة رئيس الوزراء السوفيتى الثانية إلى موليه نفس المعنى، أما الرسالة الثالثة فكانت لرئيس الوزراء الإسرائيلى، ووصف فيها بولجانين إسرائيل بأنها تعمل كأداة فى يد القوى الإمبريالية الخارجية، وحذرها من العبث بمصير السلام، وبين أن سياسة بن جوريون تثير الشكوك فى وجود إسرائيل ذاتها كدولة، وطلب أن تعود حكومتها إلى رشدها وتوقف عمليتها العسكرية ضد مصر قبل فوات الأوان، ثم ما لبث أن أعلن الكرملن عن استدعاء سفيره فى تل أبيب[٤٧].

عدت هذه الرسائل بمثابة إنذارات إلى الحكومات الدول الثلاث المعتدية، ووصفتها جولدا مائير بأنها إنذارات مخيفة توحى بتهديد يؤدى إلى قيام حرب عالمية ثالثة[٤٨]. وأحست الولايات المتحدة أن السوفيت قادمون، خاصة بعد هدوء أحداث

المجر، وفى الوقت نفسه وجه شبيلوف وزير الخارجية السوفيتى رسالة عاجلة إلى الأمم المتحدة يطلب فيها عقد مجلس الأمن بسبب تجاهل الدول المعتدية لقرار الجمعية العامة الصادر فى ٢ نوفمبر بوقف القتال فى الحال، وسجل أن بلاده على استعداد للاشتراك مع الأمم المتحدة فى إرسال معونة عسكرية جوية وبحرية لضحايا العدوان فى مصر. كما طلب من مجلس الأمن فى ٥ نوفمبر إصدار قرار بإنذار بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بوقف العدوان والعمليات العسكرية فى خلال اثنتى عشرة ساعة من موافقة المجلس على القرار، وأن تنسحب جميع القوات الأجنبية المعادية من مصر خلال ثلاثة أيام[٤٩]. ولكن عند التصويت على إدراج الطلب السوفيتى فى جدول أعمال مجلس الأمن رفضه لعدم حصوله على أغلبية السبعة أصوات، إذا اعترضت بريطانيا وفرنسا وأستراليا والولايات المتحدة، وامتنعت بلجيكا والصين وكوبا وبيرو عن التصويت، أما الدولتان اللتان وافقتا على الطلب السوفيتى فهما يوغوسلافيا وإيران[٥٠].

خشى أيزنهاور من بروز الدور السوفيتى، وقد ذهب البعض إلى القول بأنه كان دورا استعراضيا، وحتى إذا صح ذلك، فإن واشنطن حرصت على إقصاء هذا الدور بأى شكل، فصدرت الأوامر للأسطول السادس فى البحر المتوسط بإعلان حالة الطوارئ، وراح الرئيس الأمريكى يمارس الضغط على بريطانيا؛ فاتصل تليفونيا فى منتصف ليلة ٦ نوفمبر برئيس الوزراء البريطانى يستعجله فى قبول وقف إطلاق النار دون قيد أو شرط، مشيرا إلى الهدف «بقاء الولد الأحمر الذى يطلب نصيب الأسد بعيدا»[٥١]. وفى نفس هذا اليوم أعيد انتخاب أيزنهاور رئيسا للولايات المتحدة، مما أعطى له المزيد من الثقة للمضى فى تحقيق سياسته.

وأعلن الرئيس الأمريكى أنه لن يمد يد المساعدة لبريطانيا لإنقاذ الإسترلينى المترنح، أو يعاون فى تمويل شحنات البترول البديلة من مصادر الدولار ما لم يتوقف غزو مصر[٥٢]. وقد لعب بهذه الورقة جيدا، خاصة بعد هذا التدهور الاقتصادى، وتلك الأزمة الحادة التى تعرضت لها بريطانيا فى أعقاب حرمانها من بترول الشرق الأوسط نتيجة توقف الملاحة فى قناة السويس، وبالتالى هبوط قيمة الجنيه الإسترلينى وأسعار الأسهم فى البورصات ونقص الرصيد من الذهب والدولار، لذا قامت الولايات المتحدة باستغلال الضعف المالى لبريطانيا لإجبارها على تنفيذ قرار الجمعية العامة.

واتخذت واشنطن أولى خطواتها فى هذا الصدد بسحب مبلغ كبير من الدولارات من صندوق النقد الدولى، وذلك لتشترى أكبر قدر ممكن من الجنيهات الإسترلينية، أيضا مارست تأثيرها لدى الصندوق بحقها فى الاعتراض على أى عملية سحب بوصفها أكبر المساهمين، وبالتالى لا تتمكن لندن من سحب وديعتها، ووعد وزير الخزانة الأمريكى بتقديم عون مالى لبريطانيا، ورئى منحها قرضا بمبلغ مليار ونصف المليار من الدولارات مع تأجيل سداد الفوائد، كل ذلك شريطة الالتزام بقرار وقف إطلاق النار[٥٣].

وسرعان ما أن صرح ماكميلان وزير المالية البريطانى أن احتياطى الذهب انخفض بمقدار مائة مليون جنيه إسترلينى، وحذر من أنه ما لم يعلن عن قبول وقف إطلاق النار «فإنه لن يكون مسئولا عن مالية حكومة صاحبة الجلالة»[٥٤]. وانعكست الأزمة على المجتمع، لدرجة أن صحيفة الديلى سكتش ـ لسان حال حزب المحافظين ـ كتبت تقول «إن عبد الناصر كلف صاحب السيارة ثلاثين قرشا عن كل صفيحة بنزين يشتريها، وكل دافع ضرائب جنيها من كل عشرين جنيها يكسبها»[٥٥].

وصاحب الأوضاع الاقتصادية المتردية فى بريطانيا، تلك المعارضة التى واجهتها الحكومة نتيجة لسياسة العدوان حتى من المقربين إلى إيدن، فيستقيل ناتنج وزير الدولة للشئون الخارجية من منصبه[٥٦]. ورغم أنه لم يعلن صراحة عن سبب استقالته خوفا على مصالح بريطانيا، فإن جميع الظروف تشير إلى أن الاستقالة هى احتجاج على العدوان. كما استقال أيضا من عضوية مجلس العموم، حيث رفض العضوية فى برلمان يؤيد سياسة القوة[٥٧]. وتوهجت المعارضة فى مجلس العموم وصرح جيتسكل بقوله «نستطيع أن نحتل مساحة من الأرض، وأن نهزم الجيش المصرى، ولكن تركه المرارة والحقد التى سنخلفها وراءنا ستكون أضخم مما كانت فى يوم من الأيام»[٥٨].

وشنت الصحافة البريطانية حملتها، فذكرت صحيفة الأوبزرفر أن بريطانيا وفرنسا لم يمثلا نفسيهما كرجال بوليس ولكن كلصوص، وطالبت باستقالة إيدن، ووصفت صحيفة النيوكرونيكل قرار العدوان بأنه حماقة منقطعة النظير، وهاجمت رئيس الوزراء مصرحة بفقدان الثقة فيه، وأنه وصل ببلاده إلى تلك الحالة الخطيرة من الخزى والتشوش، وعلقت صحيفة الديلى ميرور بأنه لا توجد عقوبة دولية تتناسب مع هذا

الفعل الأحمق، وأطلقت بعض الصحف الأخرى على ما حدث اسم «حرب إيدن»[٥٩]. واستكمالا للموقف المعارض قدم أعضاء هيئة التدريس بجامعة أكسفورد عريضة يشجبون فيها العدوان البريطانى، وخرجت المظاهرات فى الشوارع، وتجمعت فى الميادين تدوى صيحاتها بسقوط إيدن، وتردد ما معناه أنه إذا كانت بريطانيا أقوى من مصر، فهناك من هو أقوى من بريطانيا[٦٠].

كما أعلنت الإذاعة البريطانية ـ بعد رسائل بولجانين المتشددة ـ أن الشعور بالضيق من احتمال نشوب حرب عالمية ثالثة بدأ ينتشر بين أفراد الشعب البريطانى، حتى إن نواب المحافظين راحوا يتساءلون عما إذا كان فى استطاعة إيدن أن يستمر فى حرب ضد مصر[٦١]. إذن أصبحت الظروف تفرض على إيدن الخضوع والموافقة على قرار وقف إطلاق النار.

وكانت مصر وإسرائيل قد قبلتا القرار، وبذلك أقصى السبب المباشر للتدخل الأنجلوفرنسى، واحتلت إسرائيل شرم الشيخ وجزر خليج العقبة، وحققت هدفها وأصبح البحر الأحمر مفتوحا للسفن الإسرائيلية، ووقف بن جوريون ليعلن بالكنيست فى ٧ نوفمبر أن تجارة إسرائيل ستعود كما كانت فى عهد الملك سليمان عندما كانت إيلات أول ميناء عبرى منذ ثلاثة آلاف سنة، وصرح أن إسرائيل لن تتراجع عن أى شبر من الأرض وضعت قدمها عليه، وعلى أثر ذلك، وقف أعضاء الكنيست وأنشدوا النشيد القومى[٦٢].

وأخيرا رأى إيدن أنه لا مفر أمامه سوى الرضوخ، خاصة بعد موافقة الجمعية العامة على إنشاء قوة الطوارئ الدولية، أيضا فقد مس الضغط الكندى الوتر الحساس فيما يختص بوحدة الكومنولث، لذا أعلن فى مجلس العموم البريطانى المنعقد فى ٦ نوفمبر الموافقة على وقف العمليات الحربية ضد مصر، وتبعه موليه[٦٣]، لأنه من غير الممكن أن تستمر فرنسا بمفردها تحارب مصر وبالذات فى ظل الظروف الداخلية الصعبة التى تمر بها. وفى تلك الأثناء كانت الغارات الجوية البريطانية والفرنسية قد دمرت مدينة بورسعيد، وفى يوم إعلان وقف إطلاق النار، أنزلت القوات المشتركة على ساحل المدينة التى واصلت مقاومتها.

وفى اليوم التالى لوقف إطلاق النار، أبلغ عبد الناصر السفير الأمريكى أنه يأمل فى تحسن العلاقات مع واشنطن، وطلب الحصول على إمدادات طارئة من الأغذية والوقود والأدوية، فامتنعت الولايات المتحدة، كذلك رفضت الإفراج عن بعض أرصدة مصر الدولارية لشراء هذه السلع، مما أثار عبد الناصر، واتهم واشنطن بأنها تحاول تجويع الشعب المصرى، ولم يوجه لها أى شكر على ماسبق أن قامت به. وأعرب محمود فوزى عن استيائه بصفة شخصية للمندوب الأمريكى فى الأمم المتحدة، فرد عليه بأن مصر لم توافق على الوقوف مع الولايات المتحدة ضد التهديد الشيوعى مثلما فعلت العراق والسعودية وتونس، وأن عبد الناصر كان معاديا لواشنطن فى الماضى(٦٤). وبذلك نلمس الرواسب المتراكمة.

اقتنص الاتحاد السوفيتى الفرصة، وتدخل بنقل العقاقير والأدوية والقمح إلى مصر، وأراد إضافة نقطة أخرى لصالحه تحافظ على مظهره كصديق لمصر وصانع للسلام، ففى ١١ نوفمبر أعلنت موسكو عن عزمها إرسال متطوعين إذا لم تنسحب القوات المعتدية ليشاركوا المصريين كفاحهم من أجل الاستقلال(٦٥). ورغم التشكك فى هذا العرض، فإنه أقلق الولايات المتحدة، خاصة أن الصين الشعبية أعلنت هى الأخرى عن استعدادها لإرسال متطوعين لمصر للغرض نفسه، لذا أصدرت واشنطن أوامرها للأسطول الأمريكى بالتحرك من المحيط الهادى(٦٦). وذلك خشية من تحقيق مثل هذه الخطوة التى من الممكن أن تولد اشتعالا للموقف فى المنطقة. ولكن من الملاحظ أ العرض السوفيتى جاء بعد تنفيذ قرار وقف إطلاق النار ولم يأت قبله، من هذا المنطلق كانت هناك ريبة فى جديته.

ومضت العيون الأمريكية ترقب النشاط السوفيتى المضاد للاتجاه الأمريكى فى قاعات الجمعية العامة وأروقتها، وعقد أيزنهاور مؤتمرا صحفيا فى ١٤ نوفمبر وصرح بأنه يجب على الأمم المتحدة والتى تدخل تحتها الولايات المتحدة أن تعارض مثل هذا النشاط(٦٧). وحرصت واشنطن على وأد أى علاقة بين السوفيت وكل من العالم العربى والكتلة الأسيوأفريقية، ويتعرض أحد المسئولين البريطانيين لهذه السياسة، فيذكر أن ما يقوم به الأمريكيون - من مواقف إيجابية - هو بهدف ألا تنظر القوى المحلية فى هذه المناطق إلى الاتحاد السوفيتى على أنه الصديق الوحيد(٦٨). كذلك فإن بريطانيا

رصدت تحركات موسكو فى الأمم المتحدة، وبالإضافة إلى المعلومات التى كان ينقلها إليها ممثلوها، تطوعت النرويج لتنقل إليها أخبار هذه التحركات، وبالذات تلك التى تتم مع الدول الأسيوأفريقية(٦٩). كما راحت بريطانيا تشكو من النشاط السوفيتى المضاد لها الذى يمارس عن طريق القنصلية السوفيتية فى بورسعيد، وتذكر الخارجية البريطانية أن هذه القنصلية تقدم المساعدات وتستخدم أسلوب الدعاية بين المصريين(٧٠). وبذلك تمكن الاتحاد السوفيتى من أن يشكل عقبة أمام السياسة الغربية.

ومما سبق يتبين تباين مواقف الدول تجاه العدوان، وكيف تسبب فى كشف أهدافها، وكان علامة واضحة غيرت من مجرى رتابة طريق الحرب الباردة، واستحضر القوتين الكبيرتين إلى ساحة الشرق الأوسط، وبينما هوى بالمعتدين، فإنه ساعد على تدشين كتلة دول باندونج.

هوامش الفصل العاشر

(١) الأهرام، عدد ٢٥٥٣٢ فى ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦، تشايلدرز، المرجع المذكور، ص ٢٩٤، محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، ص ٥٣٢.

(٢) تشايلدرز، المرجع المذكور، ص ص ٢٩٤، ٢٩٥، Dayan, Op. cit, p. 239

(٣) إيدن، المصدر المذكور، القسم الثانى، ص ٣٧٨.

(٤) Kyle, Suez, p. 359.، نيف، المرجع المذكور، ص ص ٥١٦، ٥٣١.

(٥) مائير، المصدر المذكور، ص ٢٩٣.

(٦) * Bowie, Op.cit., p.208

(٧) * Ibid.

(٨) * Ibid., Kyle, Suez, P. 356.

(٩) نيف، المرجع المذكور، ص ٥١١.

(١٠) نفس المرجع، ص ص ٥١١، ٥١٢، Bowie, Op. cit., p. 209.

(١١) نفس المرجع، ص ص ٥٠٠، ٥٠٢، الأهرام، عدد ٢٥٥٣٢ فى ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦، Dayan, Op. cit., p.239,

(١٢) ناتنج، المرجع المذكور، ص ٢١٣، إيدن، المصدر المذكور، القسم الثانى، ص ٣٨١.

(١٣) الأهرام، عدد ٢٥٥٣٢ فى ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦.

(١٤) نفس الدورية، عدد ٢٥٥٣٤ فى أول أكتوبر نوفمبر ١٩٥٦، نيف، المرجع المذكور، ص ٥١٦، Bowie, op. cit., p. 209 الدول التى وافقت هى الولايات المتحدة، الاتحاد السوفيتى، الصين الوطنية، كوبا، إيران، يوغوسلافيا، بيرو.

(١٥) نفس الدورية، Kyle,Suez, p. 379

(١٦) إيدن، المصدر المذكور، القسم الثانى، ص ص ٣٨٠، ٣٨٤، Kyle, Suez, p. 377.

(١٧) Bowie, op. cit., pp. 209, 210.

(١٨) الأهرام، عدد ٢٥٥٣٤ فى أول نوفمبر ١٩٥٦، فى عام ١٩٥٠ اتخذت الجمعية العامة قرارًا يتضمن أنه لتدعيم السلم، وفى حالة عجز مجلس الأمن عن اتخاذ قرار بسبب بذور شقاق أو عدم اتفاق بين أعضائه الدائمين، واستخدام بعض الأعضاء لحق الفيتو، تدعى الجمعية العامة لذلك، وحينئذ يتطلب الأمر موافقة سبعة أعضاء من مجلس الأمن كما أن

معارضة أى عضو من الأعضاء الدائمين لا تعنى إسقاط القرار، وبينما يعد مجلس الأمن هو القوة التنفيذية، فإن الجمعية العامة هى هيئة المناقشة والمجادلة، محمد عبد الرحمن برج، المرجع المذكور، ص ٣٤١، إيدن، المصدر المذكور، القسم الثانى، ص ٣٣٣.

(١٩) نفس المصدر، ص ص ٤٨٣، ٣٨٤، محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، ص ص ٥٥٠، ٥٥١، الأهرام، عدد ٢٥٥٣٤ فى أول نوفمبر ١٩٥٦.

(٢٠) * Kyle, Suez, pp. 394,395, Miller, op. cit., pp 277, 278.

(٢١) صلاح بسيونى، المرجع المذكور، ص ٢٤٥.

(٢٢) * Fry, op. cit., pp. 293, 294, 307.

(٢٣) صلاح بسيونى، المرجع المذكور، ص ٢١٩.

(٢٤) * Kyle, Suez, p. 395, Gopal, op. cit., p. 185.

(٢٥) * Kyle, Suez, pp. 158, 395, 396, Gopal, op. cit., p. 185.

(٢٦) * Kyle, Suez, pp., 158, 396, Lyon, Op. cit., p. 262.

(٢٧) صلاح بسيونى، المرجع المذكور، ص ٢٢٠.

(٢٨) نفس المرجع، ص ص ٢١٨ ـ ٢٢٠، ناتنج، المرجع المذكور، ص ٢٢٤.

(٢٩) صلاح بسيونى، المرجع المذكور، ص ص ٢٢٠، ٢٢١، ناتنج، المرجع المذكور، ص ص ٢١٠، ٢١٢، الأهرام، عدد ٢٥٥٣٤ فى أول نوفمبر ١٩٥٦.

(٣٠) * Kyle, Suez, Op. cit., p. 401.

(٣١) الأهرام، عدد ٢٥٥٣٥ فى ٢ نوفمبر ١٩٥٦، عدد ٢٥٥٣٦ فى ٣ نوفمبر ١٩٥٦.

(٣٢) نفس الدورية.

(٣٣) * Kyle, Suez, P. 366.

(٣٤) Ibid، بريسون، المرجع المذكور، ص ٤٩٤.

(٣٥) * Ibid, p. 439.

(٣٦) Ibid, p. 387.، نيف، المرجع المذكور، ص ٥٧١.

(٣٧) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، ص ٥٦٦.

(٣٨) ناتنج، المرجع المذكور، ص ٢١٠، الأهرام، عدد ٢٥٥٣٦ فى ٣ نوفمبر ١٩٥٦.

ومما يذكر أن مسألة التلويح بما يقدم عليه الاتحاد السوفيتى من أساليب القمع استمرت، فتقوم صحيفة الأخبار بترجمة تحقيق صحفى نشرته مجلة look الأمريكية عن أسقف المجر

الذى اعتقله الروس ولجأ إلى السفارة الأمريكية وروى كيف عذبه البوليس السرى الشيوعى تسعة وعشرين يوما بالليل والنهار قبل تقديمه إلى المحاكمة، كما نشرت أخبار مظاهرات المجريين العزل من السلاح فى بودابست، ومقاومتهم للقوات الروسية المؤيدة بالسيارات المصفحة. الأخبار، عدد ١٣٨٣ فى ٧ ديسمبر ١٩٥٦.

(٣٩) الأهرام، عدد ٢٥٥٣٦ فى ٣ نوفمبر ١٩٥٦.

(٤٠) * Kyle, Suez, p. 439.

(٤١) الأهرام، عدد ٢٥٥٣٨ فى ٥ نوفمبر ١٩٥٦، Fry, Op. Cit., P. 308

(٤٢) * Campbell, Op. cit., p.246.

(٤٣) ناتنج، المرجع المذكور، ص ٢٠٩.

(٤٤) * Kyle, Suez, p. 457.

(٤٥) * Ibid, p.456, Bowie, Op. cit., p. 212

(٤٦) نيف، المرجع المذكور، ص ٥٥٢.

(٤٧) نفس المرجع، Dayan, op. cit., p.252

(٤٨) مائير، المصدر المذكور، ص ٢٨٣.

(٤٩) الأهرام، عدد ٢٥٥٣٩ فى ٦ نوفمبر ١٩٥٦.

(٥٠) صلاح بسيونى، المرجع المذكور، ص ٢٥٧.

(٥١) * Campbell, op. cit., p. 248.

(٥٢) ناتنج، المرجع المذكور، ٢١٩.

(٥٣) بريســون، المرجع المذكــور، ص ص ٤٩٦، ٤٩٧، نيف، المرجع المذكــور، ص ٥٦١، Higgins, op. cit., p. 227.

(٥٤) نيف، المرجع المذكور، ص ٥٦١.

(٥٥) الأخبار، عدد ١٣٨٦ فى ١١ ديسمبر ١٩٥٦.

(٥٦) الأهرام، عدد ٥٥٣٧ فى ٤ نوفمبر ١٩٥٦.

(٥٧) الأخبار، عدد ١٣٧٩ فى ٣ ديسمبر ١٩٥٦.

(٥٨) صلاح بسيونى، المرجع المذكور، ص ٢٢١.

(٥٩) Kyle, Suez, p. 405. **، نيف، المرجع المذكور، ص ٥٦٠.**

(٦٠) * Ibid, pp. 406, 441.

(٦١) صلاح بسيوني، المرجع المذكور، ص ٢١٧.

(٦٢) Kyle, Suez, p. 477. ، أخبار اليوم، عدد ٦٢٧ في ١٠ نوفمبر ١٩٥٦.

(٦٣) الأهرام، عدد ٢٥٥٤٠ في ٧ نوفمبر ١٩٥٦، Higgins, op. cit., p. 227,

(٦٤) ناتنج، المرجع المذكور، ص ص ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٣.

(٦٥) * Campbell, op. cit., p 249

(٦٦) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع المذكور، ص ١٤٣، عبد الرؤوف عمرو، المرجع المذكور، ص ٤٣٨.

(٦٧) * F.o. 371/ 121230, V10345/ 3,Washington - F.O., Nov. 14 th, 1956.

(٦٨) * Ibid, 118855, JE 10345/ 4, U. S. Policy in the Middle East, Watson, Nov. 27 th, 1956.

(٦٩) * Ibid, 121220, V105/ 7, Royal Norwegian Embassy, London, Nov. 1956.

(٧٠) * Ibid, 118872, JE 1073/ 25, F.O., Nov. 14 th, 1956.

الفصل الحادى عشر

تشكيل قـــوة الطوارئ الدوليـــة
والمماطلة فى الجلاء

كان بيرسون وزير خارجية كندا صاحب فكرة قوة الطوارئ الدولية، إذ اعتمد على أن بريطانيا وفرنسا أعلنتا أن تدخلهما عسكريا للفصل بين المتحاربين، إذن فالقوة المقترحة تقوم بهذه المهمة. كما حرص على إنقاذ ما يمكن إنقاذه بشأن المحافظة على التحالف الأوربى. ولهذا عرض اقتراحه على الجمعية العامة فى ٢ نوفمبر، ويقضى بأن يقدم همرشولد مشروعا بشأن تشكيل هذه القوة للإشراف على قرار وقف إطلاق النار فى مدة أقصاها ثمان وأربعين ساعة، وتمت موافقة الجمعية العامة على المشروع فى ٥ نوفمبر بأغلبية ٧٥ صوتا، وعارضته الكتلة الشيوعية، وامتنعت مصر عن التصويت، ونص القرار على تعيين الجنرال بيرنز - كبير مراقبى الهدنة - رئيسا للقوة، وفوضه فى تأليف هيئة محدودة من مراقبى الهدنة الدولية التابعين للدول التى ليست لها عضوية دائمة فى مجلس الأمن، وأن يقوم بعد استشارة السكرتير العام للأمم المتحدة بتجنيد العدد الإضافى من الضباط اللازمين للهيئة بنفس الطريقة السابقة[١].

وأدلت الولايات المتحدة بدلوها فى هذا الشأن، إذ رأت فى هذه القوة وسيلة لحفظ ماء وجه بريطانيا وفرنسا، وأصرت على عدم مشاركة الدول الكبرى[٢]، وذلك لإبعاد السوفيت نهائيا عن مسرح الأحداث، حتى لا يكون لهم موطئ قدم يمكن أن ينفذوا من خلاله. وأمر طبيعى أن تستبعد بريطانيا وفرنسا، وحث أيزنهاور إيدن على الموافقة، وبين له أن أى هجوم على هذه القوة سيتقابل برد فعل فورى من جميع دول الأمم المتحدة[٣].

ومضى همرشولد فى مفاوضاته بشأ قوة الطوارئ، ومع هذا ظل القتال دائرا، وطلبت مصر التحقيق بشأن استخدام القوات المشتركة طائرات وأسلحة أمريكية مقدمة إلى حلف شمال الأطلنطى[٤]. أيضا طلبت من الجمعية العامة حتمية انسحاب القوات المعتدية، فأستأنف جلساتها فى ٧ نوفمبر وتحدث عمر لطفى معلنا أن قرار وقف اطلاق النار لم يحترم، وعدد الخسائر التى وقعت وما أصاب النساء والأطفال والشيوخ من جراء قذف القنابل. وتتابعت كلمات الوفود، وتناولت معظمها مسألة قوة الطوارئ الدولية، وكيف أنها تمثل حلا سلميا فى مسألة انسحاب المعتدين، وطالب مندوبو كندا والسويد والبرتغال وتركيا والمكسيك وكوبا والبرازيل وإيران والصين والفلبين وأستراليا ونيوزيلندا بسرعة تشكيلها، وأبدى المندوب الأمريكى استعداد بلاده

لتقديم ما يلزم لنقل القوة واحتياجاتها من مؤن ووسائل نقل وخلافه، ورحب المندوب البريطانى بهذه القوة، لكنه بيّن رفض حكومته لمشروع الانسحاب الفورى مصرحا بخشية تجدد القتال بين مصر وإسرائيل، وردد المندوب الفرنسى ما قاله زميله البريطانى، وتقرر فى هذه الجلسة ألا تستخدم قوة الطوارئ الدولية كقوة عسكرية للضغط على مصر، وأنها ليست لها أغراض أو مهام عسكرية، ودخولها مصر هو بموافقة الحكومة المصرية وحدها[٥].

وكان السكرتير العام للأمم المتحدة قد قدم للجمعية العامة مشروع قرار الدول التسع عشرة، ويقضى بسحب إسرائيل لقواتها إلى ما وراء خط الهدنة، وأن تبادر بريطانيا وفرنسا بسحب قواتهما، وأيد الأعضاء المشروع، وتحدث مندوبو النرويج ويوغوسلافيا واليونان وأفغانستان والهند وبورما وسيلان وأندونسيا وإثيوبيا وأورجواى وبوليفيا، ونددوا بالعدوان، وطالبوا بضرورة الانسحاب وتصفية آثار العدوان، وكان لمندوبى الأردن وسوريا والعراق وليبيا دورهم، فقد أشادوا بموقف مصر، وطالبوا بضرورة جلاء المعتدين، ثم أعلن همرشولد أنه إذا رفضت إسرائيل تنفيذ قرار الانسحاب، فسيبلغ مجلس الأمن والجمعية العامة بالإجراءات الكفيلة بتحقيق انسحابها، وأرسل إلى تل أبيب مهددا باتخاذ عقوبات صارمة ضدها[٦].

وفى ٨ نوفمبر أعلنت إسرائيل رسميا أنها ستسحب قواتها من مصر، وتتعاون مع قوة الطوارئ الدولية، وسلم المندوب الإسرائيلى رسالة إلى همرشولد بذلك[٧]. وهو نفس اليوم الذى أوقفت فيه بريطانيا وفرنسا القتال، وكان عمر لطفى قد أبلغ السكرتير العام للأمم المتحدة عدم التزام الدولتين بقرار وقف إطلاق النار، فطلب منهما الأخير ضرورة التنفيذ[٨].

طار الجنرال بيرنز إلى القاهرة فى ٨ نوفمبر بناء على تكليف من همرشولد ليستطلع الرأى فى مهمة قوة الطوارئ الدولية، والواقع أن مصر لم تكن تؤيدها، بل أنها امتنعت عن الإدلاء بصوتها أثناء التصويت على مشروع القرار الخاص بهذه القوة، وذهبت مجهوداتها سدى فى إحباط صدور القرار[٩]، وإن كانت محاولات المندوب المصرى الدائم فى الأمم المتحدة قد نجحت مع دول باندونج فى المساهمة لإبعاد اشتراك بريطانيا وفرنسا فى القوة، وقام المندوب الهندى بدور فى هذا الشأن، وعلى جانب آخر

طلب بيرسون من نهرو المساعدة فى اقناع عبد الناصر بقبول مهمة القوة(١٠). وبالطبع كان ضروريا أن تقبلها مصر وترضخ لقرار الأمم المتحدة.

ودارت المباحثات بين بيرنز والمسئولين المصريين بشأن تكوين القوة، وتعثرت أحيانا، وعندما ذكر اسم كندا كدولة مشاركة فى التشكيل، اعترض عبد الناصر لأكثر من سبب، فقد كانت كندا هى صاحبة اقتراح إنشاء القوة التى لم تكن مصر راغبة فيها، أيضا تبعية كندا للكومنولث وأثر ذلك على جنودها فى طريقة الملبس وأسلوب التنظيم مما يخشى منه أن يعدهم المصريون جزءا من جنود الإمبراطورية البريطانية، ومن ثم يتعرضون للخطر، وكذلك عضوية كندا فى حلف شمال الأطلنطى، ورفض مصر لدول تشارك فى القوة تكون مرتبطة بأحلاف. وأخيرا تم الاتفاق على أن يكتفى بدورها فى التزويد بوحدات نقل واستطلاع وتسهيلات إدارية(١١). ومما تجدر الإشارة إليه أن بيرنز كان كنديا.

تم الاتفاق النهائي بشأ مهمة قوة الطوارئ الدولية فى ١٢ نوفمبر، ونص على ضرورة الحصول على موافقة مصر لإشراك أى دولة فى القوة، أيضا موافقتها على مكان مرابطتها، وأن تنهى عملها فى منطقة القناة عقب انسحاب المعتدين، ثم تنتقل إلى خط الهدنة بين مصر وإسرائيل شريطة موافقة مصر على بقائها، وأن وجودها لا يسىء أو يحد من حقوق مصر السيادية. ولم يصر عبد الناصر على وجوب تمركز قوة الطوارئ الدولية على الجانب الإسرائيلى من الحدود بعد رفض بن جوريون بحجة أنها انتهاك لسيادة إسرائيل، ووافق عبد الناصر على منع عمليات تسلل الفدائيين فى المستقبل، وأن ترابط القوة فى شرم الشيخ عقب انسحاب الإسرائيليين(١٢).

وأسدل الستار على الحظر المصرى المفروض على خليج العقبة، لكن فى نفس الوقت أبلغ عبد الناصر واشنطن أن مصر لن تتخلى عن أى حق من حقوقها فى هذا الخليج ثمنا للمساعدة الأمريكية فى حمل إسرائيل على الانسحاب من شرم الشيخ، وأن القاهرة لا تستطيع تقديم تعهد بالسماح للسفن الإسرائيلية فى الإبحار من إيلات وإليها لأجل غير مسمى(١٣). ومضى الإعلام المصرى يهيئ الأذهان لتقبل قوة الطوارئ الدولية، فعلى سبيل المثال، يكتب على أمين «إنهم يقولون لك أن البوليس الدولى هو قوة أجنبية جاءت لتحتل بلادك بدلا من الإنجليز والفرنسيين، وهذا كذب، إن مهمتها

أن تشرف على جلاء القوات الأجنبية فى أقصر وقت، ويقولون إنها ستحتل قناة السويس وتحولها لقناة دولية، وهذا كذب...»[١٤] وتدريجيا كان تقبل الأمر الواقع.

وتشكلت قوة الطوارئ الدولية من الدانمرك وفنلندا والنرويج والسويد ويوغوسلافيا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا وكولومبيا وأندونسيا وسيلان وبورما، واعترضت مصر على نيوزيلندا وباكستان، لأن الأولى صنيعة بريطانيا، والثانية عضو فى حلف بغداد. ورفض محمود فوزى فى البداية إشراك الهند على اعتبارها من دول الكومنولث، ولكن عبد الناصر عالج المسألة، مبينا أن موقف وزير خارجيته نشأ عن أن المصريين سينظرون إلى الجنود الهنود كقوة احتلال[١٥]. ومن المعروف أنهم فيما سبق شكلوا جزءا من جيش الإمبراطورية البريطانية، وشاركت الهند فى القوة، وعين همرشولد الجنرال كولتر Colter مستشارا عسكريا لتنظيم عملية انسحاب القوات المعتدية[١٦].

وفى غمرة هذه الأحداث، حاولت الولايات المتحدة استغلال الوضع لإيجاد تسوية للنزاع العربى الإسرائيلى، وقدمت بشأن ذلك مشروعين لقرارين، ولكن رفضتهما الكتلة الأسيوأفريقية والدول العربية، وناشدتا المندوب الأمريكى عدم الضغط فى هذا الأمر، مادامت مسألة مصر لم تنته بعد، أيضا عارض المندوب السوفيتى المشروعين[١٧]. ولم تكد تمر خمسة أيام حتى عادت واشنطن وتطرقت فى الجمعية العامة لمسألة البحث فى المشروعات طويلة الأجل الخاصة بالتسوية فى الشرق الأوسط وهنا تصدى عمر لطفى وأعلن أن مصر ترفض البحث فى أية مسألة سياسية تتعلق بالشرق الأوسط إلا بعد انسحاب جميع القوات الأجنبية من أراضيها[١٨]. وانزوت هذه المسألة جانبا.

قدمت الولايات المتحدة طائراتها لقوة الطوارئ الدولية على أن تنقلها إلى نابولى، ثم تتولى الطائرات السويسرية نقلها إلى مصر، وغادر همرشولد نيويورك حيث اجتمع مع طلائع القوة فى نابولى رغبة فى اصطحابها لمصر، ووصلوا إليها، واجتمع السكرتير العام للأمم المتحدة مع عبد الناصر وعلى صبرى ومحمود فوزى فى يومى ١٦، ١٧ نوفمبر[١٩]. وكان لهمرشولد مكانته لدى عبد الناصر نظرا لمواقفه العادلة منذ أن بدأت الأزمة، وقد شكت منه جولدا مائير، فتقول فى مذكراتها «لم اعتبره صديقا لإسرائيل، ومع أنى حاولت جاهدة ألا أفصح عن ذلك، إلا أنى أظن أنه لمس شعورى بأنه لم يكن

محايدا كما ينبغى؛ فيما يتعلق بالموقف في الشرق الأوسط، إذا قال العرب لا في أي أمر ـ وهذا ما فعلوه دائما ـ ظل همرشولد جامدا لا يتحرك»[٢٠].

انتهزت مصر وجود همرشولد، وقدمت له مذكرتها الرسمية التى تضمنت الشكوى من أنه مضى على قرار انسحاب الدول الثلاث ثلاثة عشر يوما، ولم يجر أى انسحاب، وبالعكس فهناك تجاهل تام لحقوق السيادة المصرية، فضلا عن الاعتداءات في بورسعيد على المدنيين ونهب بيوتهم ومتاجرهم[٢١]. وعندئذ لفت السكرتير العام للأمم المتحدة نظر عبد الناصر إلى مسألة المقاومة الشعبية في بورسعيد، وأن ضباطا من الجيش يتولون تدريب المقاتلين، السلاح يصل إليهم عن طريق بحيرة المنزلة، وأن هناك ضباطا وجنودا بريطانيين بعضهم قتل، والبعض الآخر خطف، وفي هذا ما يؤدى إلى تعطيل الانسحاب، ونفى عبد الناصر أن الجيش يقوم بأية مجهودات، وأن ما يحدث صادر عن الشعب[٢٢]. والواقع أن المصريين قاموا ببطولات فائقة في بورسعيد، وكان المناخ مشحونا بالمواقف الوطنية التى شهد بها الأعداء قبل الأصدقاء، وزاد التعلق بعبد الناصر الذى مارس هوايته فى الخطابة، وراح يحمس ويشجع وينقل آخر التطورات على الساحة للشعب بكل شموخ مركزا على منهجه «إن سياستنا التى أعلناها هى أن نعيش أحرارا كراما فى بلادنا. إن سياستنا هى أن مصرنا سياستها مستقلة، ولن تكون ذيلا لأحد، ولن نكون تابعين لأحد»[٢٣].

فى أثناء حوار عبد الناصر مع همرشولد، تحدث الأخير عن صعوبة انسحاب إسرائيل وكان عمر لطفى قد تلقى برقية من وزيرة خارجية إسرائيل تفيد أن بلادها لا تعتزم الجلاء عن قطاع غزة لأنها تعده جزءا لا يتجزأ من إسرائيل، وعلى الفور حذرها السكرتير العام للأمم المتحدة من الإخلال بما وعدت به، كما طالب بولجانين تل أبيب باحترام قرارات الأمم المتحدة، ودفع تعويضات عاجلة لمصر[٢٤].

وزادت الأوضاع توترا بالاعتداءات الوحشية على المدنيين فى بورسعيد والعريش ورفح وغزة، وطالبت مصر بالتحقيق، والتقى همرشولد بجولدا مائير فى نيويورك، ووجد منها الصلابة والعناد، ومضى فى مشاوراته مع ممثلى الدول، فى الوقت الذى استلمت فيه قوة الطوارئ الدولية عملها[٢٥]. وسرعان ما جرى احتكاك بينها وبين القوات الإسرائيلية فى قطاع غزة، واستولى الإسرائيليون على أجهزة الإرسال

والاستقبال اللاسلكية الخاصة بالقوة،وكشف رئيس قوة المراقبين عما تقوم به إسرائيل بشأن إجبار أعيان غزة على التوقيع برغبتهم فى دخول القطاع تحت إدارتها[٢٦].

وأمام الجمعية العامة، صرح همرشولد فى ٢١ نوفمبر بأنه من جراء تباطؤ القوات المعتدية فى الانسحاب تعطلت قوة الطوارئ الدولية فى أداء مهامها، وأضاف أنه وجه إلى كل من الدول المعتدية رسالة يتعجلها سحب قواتها، ويستفسر عن خطتها إزاء ذلك والأسباب التى أخرتها، وتعرض لمهام قوة الطوارئ الدولية[٢٧].

اعتمد السكرتير العام للأمم المتحدة على الولايات المتحدة فى مسألة جلاء القوات المشتركة، فقد اتصل وزير الخارجية الأمريكى بزميله البريطانى موضحا أن واشنطن لن تقدم لبريطانيا أى عون إلا بعد أن تصدر بيانا عن موعد مبكر لانسحابها[٢٨]، أيضا مارست الولايات المتحدة ضغطها على إسرائيل، وبذلت الوعود لإغرائها، فكتب أيزنهاور رسالة شخصية إلى بن جوريون، يبلغه فيها أنه إذا انسحبت دولته من الأراضى التى احتلتها «فإن خطوات جديدة وحثيثة ستتخذ لحل المشاكل الأساسية التى أدت إلى الأزمة»[٢٩]. وكان التلميح واضحا ويخص حرية الملاحة الإسرائيلية فى المياه المصرية.

وفى ٢٢ نوفمبر أعلن همرشولد أن بريطانيا وفرنسا وإسرائيل قد بدأت فى سحب قواتها، وأنها أبلغته استعدادها للانسحاب الكامل حينما تكتمل قوة الطوارئ الدولية، ونقل السكرتير العام للأمم المتحدة هذه الردود للجمعية العامة، وأعلنت الحكومة البريطانية فى مجلس العموم أنها تشترط أن تتوافر فى القوة القدرة على حفظ السلام بين مصر وإسرائيل، وأن تتكفل بتطهير قناة السويس وعودة الملاحة إليها وفقا للمبادئ الستة[٣٠].

وعقدت الجمعية العامة جلستها فى اليوم التالى لمناقشة مشروع قرار قدمته إليها مجموعة الدول الأسيوأفريقية، وأيدته إحدى وعشرون دولة[٣١]، ويقضى بمطالبة بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بالإذعان لقرارى الجمعية العامة فى ٢ ، ٧ نوفمبر بشأن الانسحاب. وقدم المشروع محمد أحمد محجوب وزير خارجية السودان، وشرح كيف كان العدوان على مصر، ومدى تحدى أصحابه لقرارات الأمم المتحدة، وتكلم مندوبو تشيكوسلوفاكيا وكولومبيا وباكستان وبولندا والعراق، وأيدوا المشروع ، وتحدث وزير الخارجية السوفيتى، وأعلن أن مصير السلام فى الشرق الأوسط رهن بتنفيذ قرارات

الأمم المتحدة، وأشار إلى مطامع الدول الاستعمارية فى بترول الشرق الأوسط، وأشاد بسالة المصريين، وذكر المندوب التشيكى أن عمليات الانسحاب الرمزية التى أخطر بها همرشولد لا يمكن أن تعد تنفيذا لقرارى الجمعية العامة، وأن إسرائيل تستفز العرب. وعندما جاءت كلمة لويد، أنكر أن بريطانيا حرضت إسرائيل على الهجوم أو أن الحكومتين قد اتفقتا على ذلك، وبيّن أن بلاده تدخلت لمنع انتشار العمليات الفدائية، وأرادت إقامة درع واق بين القوات المتحاربة، وأن بريطانيا ترغب فى التعاون مع قوة الطوارئ الدولية عندما تصبح قادرة على تنفيذ مهامها بجدارة، وعندئذ يمكن الانسحاب، وأشار إلى الكتيبة البريطانية التى سُحبت. أما عن المندوب الأمريكى فقد أيد موقف همرشولد الذى يتوافق مع المشروع. ووافقت الجمعية العامة على مشروع القرار فى ٢٤ نوفمبر بأغلبية ٦٣ صوتا، ورفضته بريطانيا وفرنسا وإسرائيل وكندا وبلجيكا، وامتنعت عشر دول عن التصويت[٣٢].

وبذلك يتضح التلكؤ فى الانسحاب، والواقع أن الفيتو الذى استخدم فى مجلس الأمن، وحول القضية إلى الجمعية العامة قد أسهم فى هذا الوضع؛ لأن الجمعية العامة لا تملك إلا حق التوصية التى لا تكفى للردع. واتباعا لسياسة المماطلة، راحت الدول المعتدية تسحب بعض اللواءات، وأقامت لذلك دعاية واسعة، وتدور الرسائل بين مندوبى الدول الثلاث والسكرتير العام للأمم المتحدة فى هذا الشأن، ويتعجل الجنرال بيرنز الانسحاب، ويعقد اجتماعا فى ٢٥ نوفمبر مع الجنرال كيتلى القائد العام للقوات الأنجلوفرنسية فى بورسعيد لبحث وضع خطة تفصيلية للانسحاب السريع وتيسير مهمة قوة الطوارئ الدولية، وفتح ميناء بورسعيد لوصول دفعات القوة الجديدة[٣٣].

ورغم هذه المجهودات المكثفة، فإن النتائج اتسمت بالسلبية، ويقف محمود فوزى فى الجمعية العامة يوم ٢٧ نوفمبر ليصرح بما تواترت به الأنباء عن حشود بريطانية فرنسية جديدة فى بورسعيد، ويناشد الأمم المتحدة أن تطالب الدول المعتدية بتحديد مواعيد معينة لسحب قواتها، فإذا لم تمتثل، فمن واجب المنظمة الدولية وقف عضويتها أو طردها، وحدد مهمة قوة الطوارئ الدولية التى تنحصر فى إنهاء العدوان، وندد بالأعمال الوحشية التى ارتكبتها القوات المعتدية ضد السكان وعرض الصور الفوتوجرافية ليدلل على صدق اتهاماته، وطالب بالتحقيق ودفع التعويضات. وفى هذه الجلسة وضح التأييد التام لمصر الذى أظهرته الدول الصديقة[٣٤]. واستتبع ذلك بيان

مصرى أرسل إلى كل من همرشولد وأعضاء ورؤساء البعثات الدبلوماسية فى القاهرة، يطالب بالتحقيق فى الجرائم الانتقامية التى ارتكبها المعتدون على المدنيين فى بورسعيد ودير البلح والعريش ورفح وخان يونس وغزة، وحمّل البيان بريطانيا مسئولية العدوان، وأوضح كيف أن المعتدين يتحدون قوة الطوارئ الدولية(٣٥).

وعلى الجانب الآخر، بدأت بريطانيا وفرنسا فى التخطيط للانسحاب، فقد حضر بينو إلى لندن لمناقشة الأمر مع لويد فى ٣٠ نوفمبر، وفى هذه المرة رأى الطرفان أنه لابد من إعلام الأمريكيين بخطة الانسحاب، وأن يوافقوا عليها، ويضعوا كامل ثقلهم وراء قوة الطوارئ الدولية، ويسارعوا فى مسألة تطهير قناة السويس بطريقة فعالة، ويعملوا على ضمان مستقبل مرض لها(٣٦). إذن أصبح من المسلم به الاعتماد على الدور الأمريكى فى ضمان المصالح الغربية فى المنطقة.

قلقت بريطانيا وفرنسا بشأن مسألة التعويضات فيما يختص بالخسائر التى لحقت بمصر خاصة مدن القناة، وفى لقاء جمع وزيرى خارجية البلدين، ذكر بينو أن المسئولية تقع على مصر لأنها هى التى جلبت لنفسها ماحدث، وبين لويد كيف أن مسألة التعويضات تثير انزعاجا فى الجمعية العامة، وأن منون المندوب الهندى شغوف بتصعيدها، ولكن همرشولد تمكن من كبح جماحه، وكان باتريك ـ السكرتير الخاص ومساعد وزير الخارجية البريطانى ـ يحضر المقابلة، فعلق بأنه إذا نظر فى هذا الموضوع، فسيفتح بابا لدفع التعويضات فى مناطق أخرى من العالم مثل ألبانيا وكشمير، وأخيرا توصل وزير الخارجية الفرنسى إلى ضرورة الإسراع فى الانسحاب قبل أن ترسل الأمم المتحدة لجنة لتقدير الخسائر(٣٧). ومن هنا يتضح أن قضية التعويضات قد عجلت بالجلاء.

واصلت الجمعية العامة جلساتها، واستمرت مناقشاتها، واستأنف رؤساء الوفود إلقاء كلماتهم، وكرر مندوبو الدول الأسيوأفريقية والكتلة الشيوعية طلباتهم بشأن انسحاب الدول المعتدية(٣٨). وفى الوقت نفسه تكررت حوادث انتهاك وقف إطلاق النار من جانب المعتدين، رغبة فى الانتقام قبل الرحيل، وتكثفت اتصالات واشنطن مع لندن، وأمر أيزنهاور فى ٣٠ نوفمبر بإرسال شحنات بترول عاجلة إلى بريطانيا، والبدء فى مفاوضات تقديم المساعدات المالية(٣٩).

وكانت الحالة الاقتصادية لبريطانيا قد بلغت أقصى درجة من السوء، حتى إن احتياطى الذهب هبط بمقدار ١٧٠٠ مليون دولار عن معدل عام ١٩٤٩[٤٠]، واعترف وزير المالية البريطانى بأن الحملة على بورسعيد كلفت الخزانة ستون مليون جنيه إسترلينى وأدت إلى انخفاض الجنيه، كما صرح كبار الاقتصاديين البريطانيين أن بلاده تخسر كل يوم مليون دولار محاولة منها لوقف ذلك الانخفاض[٤١]. لذا كان لابد أن تتخلى بريطانيا عن عنادها، وشاركتها فرنسا التى ساءت هى الأخرى حالتها الاقتصادية، إذ اعترف وزير ماليتها بأن العمليات الحربية كلفتها أكثر من مليون جنيه يوميا، وأن احتياطى الذهب ينقص بمقدار ثمانين مليون دولار شهريا[٤٢]. ومن هذا المنطلق اقتنعت الدولتان بخطورة الأوضاع.

وأخيرا بناء على الضغوط من جميع الجهات، وفى ٣ ديسمبر أعلن لويد فى مجلس العموم البريطانى أنه تم الاتفاق بين الحكومتين البريطانية والفرنسية على سحب قواتهما من مصر على وجه السرعة، مصرحا أنه قد صدرت تعليمات إلى الجنرال كيتلى قائد القوات البريطانية والفرنسية بالاتفاق مع الجنرال بيرنز على جدول مواعيد الانسحاب التام، وتبليغ همرشولد بذلك، وأشار إلى مستقبل قناة السويس، وبين أن السكرتير العام للأمم المتحدة سيعمل على استئناف المفاوضات وفقا للمبادئ الستة. وفى اليوم نفسه أعلن بينو فى الجمعية الوطنية الفرنسية عن قرار سحب القوات الفرنسية من مصر بناء على أن الأمم المتحدة ستتولى تطهير قناة السويس وفتحها فى أسرع وقت ممكن، وفى لندن وباريس اجتمع مجلسا الوزراء البريطانى والفرنسى وأصدرا تصريحا يطالبان فيه الأمم المتحدة بالمضى قدما للوصول إلى سلام كامل فى الشرق الأوسط مقابل الانسحاب الكامل[٤٣]. ويعنى إنهاء النزاع العربى الإسرائيلى، ولكن لم يحظ ذلك بالاهتمام إبان هذه الفترة.

وأصدر همرشولد تعليماته إلى الجنرال بيرنز للاتصال بالقائد البريطانى لإعداد ترتيبات الجلاء الكامل دون تأخير مع المحافظة على الأمن العام فى المنطقة[٤٤]. وبالفعل وضعت هذه الترتيبات فى حيز التنفيذ، وأثناء انسحاب القوات الأنجلوفرنسية حدثت اعتداءات منهم على المدنيين ومساكنهم، وتقدمت مصر بمذكرة عاجلة إلى همرشولد فى هذا الصدد وعددت القتلى والجرحى وبينت منافاة تلك الأعمال

للمواثيق الدولية[٤٥]. وفى ٢٢ ديسمبر انسحبت قوات الدولتين تماما وتسلمت قوة الطوارئ الدولية مدنية بورسعيد، وتولت حراستها بمساعدة قوات البوليس المصرى، وتمت عملية تبادل الأسرى بين الطرفين[٤٦]. ولم تمض خمسة أيام، إلا ودخلت قوات الجيش المصرى المدينة وغادرتها قوة الطوارئ الدولية.

ومرة أخرى تثير مصر مسألة التعويضات عن الأرواح والخسائر والأضرار التى أصابتها من جراء العدوان، وطلبت من الأمم المتحدة التحقيق فى ذلك، وتقدير المقابل[٤٧]. ومما يذكر أن مصر لم تحصل على أية تعويضات، وذهبت الجهود سدى. وعلى صعيد آخر، فقد انتشرت الأقوال عن سوء معاملة مصر للرعايا البريطانيين والفرنسيين واليهود، ويذكر وزير الخارجية الفرنسى لزميله البريطانى أن السكرتير العام للأمم المتحدة تحدث مع محمود فوزى بشأن هذا الموضوع، وبيّن له أنه لا يود أن تنقلب هذه المسألة وتتوسع بحيث تفسد العمل الإنشائى الذى تحاول الأمم المتحدة به إصلاح ما فسد بسبب العدوان على مصر، ولكن همرشولد عاد وذكر أن الضجة التى أثيرت حول معاملة هؤلاء الرعايا لم تكن متمشية مع الحقيقة[٤٨].

وكان نهرو قد بعث إلى عبد الناصر يلفت نظره إلى التقارير المتداولة فى الخارج التى تفيد بأن ضغطا كبيرا مباشرا وغير مباشر؛ يمارس على العدد الضخم من الرعايا البريطانيين والفرنسيين والأشخاص الذين هم من أصل يهودى[٤٩]. وما لبث الأمر أن قدمت بريطانيا وفرنسا شكوى للأمم المتحدة ضد مصر - ردا على شكواها الخاصة بمسألة التعويضات - بخصوص إساءتها لمعاملة رعاياهما وطردهم من أراضيها ومصادرتها لممتلكاتهم وأموالهم، ونظرت الشكوى أمام الجمعية العامة، ونفى محمود فوزى مثل هذه الأفعال، كما بين المندوب الأمريكى أن المعلومات عن تلك المسألة غير كافية، وبناء عليه لم تتخذ أى قرار إزاء هذا الموضوع[٥٠].

ولكن فى الواقع إنه مع وقوع الغزو الأنجلوفرنسى على مصر، حدثت حالات تمت فيها مصادرة أملاك رعايا الدولتين، وأوقف صرف معاشات العاملين منهم بالدولة كالمدرسين على اعتبار أنهم من الأجانب الأعداء، وأبعد بعضهم وغادر البعض الآخر من تلقاء نفسه، وعند إجراء التسويات الأخيرة لآثار الأزمة، وحينما كانت المفاوضات تجرى لتعويض حملة أسهم شركة قناة السويس المؤممة، وافقت مصر على تسوية طلبات

هؤلاء الرعـايا[٥١]. ومما يذكر أنه تمت المحافظة على أرواح رعـايا الدولتين، فقد أعلن عبد الناصر وقت بدء العدوان أن أى هجوم عليهم سوف يقابل بالشدة[٥٢].

وفى أول يناير ١٩٥٧ أعلنت مصر من جانبها إنهاء اتفاقية الجلاء لعام ١٩٥٤ اعتبارا من تاريخ ٣١ أكتوبر ١٩٥٦ وهو يوم العدوان البريطانى الفرنسي عليها. ولم يلبث الأمر حتى قدم إيدن استقالته في ٩ يناير بعد أن وصم جبينه بتلك الحرب التى شنها على مصر.

هوامش الفصل الحادى عشر

(١) الأهرام، عدد ٢٥٥٣٩ فى ٦ نوفمبر ١٩٥٦، Fry, op. cit., P.308 صلاح بسيونى، ص ص ٢٤٥ ـ ٢٤٧ . مما يذكر أن بيرسون وزير الخارجية الكندى قد فاز بجائزة نوبل للسلام فى أكتوبر ١٩٥٧ لتزعمه حركة إنشاء قوة الطوارئ الدولية. الأهرام، عدد ٢٥٨٧٧، فى ١٥ أكتوبر ١٩٥٧.

(٢) * Bowie, op. cit., pp. 211, 212.

(٣) إيدن، المصدر المذكور، القسم الثانى، ص ٤٢٥ .

(٤) الأهرام، عدد ٢٥٥٤٠، فى ٧ نوفمبر ١٩٥٦.

(٥) نفس الدورية، عدد ٢٥٥٤١ فى ٨ نوفمبر ١٩٥٦ ، صلاح بسيونى، المرجع المذكور، ص ٢٦٩.

(٦) نفس الدورية.

(٧) نفس الدورية، عدد ٢٥٥٤٢ فى ٩ نوفمبر ١٩٥٦ .

(٨) صلاح بسيونى، المرجع المذكور، ص ص ٢٦١، ٢٦٢ .

(٩) الأهرام، عدد ٢٥٥٣٨ فى ٥ نوفمبر ١٩٥٦ ، عدد ٢٥٥٤٢ فى ٩ نوفمبر ١٩٥٦ ، إيدن، المصدر المذكور، القسم الثانى، ص ٤٣٣ .

(١٠) صلاح بسيونى، المرجع المذكور، ص ص ٢٥٠، ٢٥١، Fry, op. cit., p.308.

(١١) Higgins, op.,cit., p.368, Kyle, Suez, p 482 ، ليف، المرجع المذكور، ص ٥٧٨ .

(١٢) الأهرام، عدد ٢٥٥٤٦ فى ١٣ نوفمبر ١٩٥٦ ، ناتنج، المرجع المذكور، ص ص ٢٢٦، ٢٢٧ . صادفت مسألة تكاليف القوة صعوبات، إذ أبدت بعض الدول خاصة الكتلة الشيوعية عدم استعدادها للمساهمة، وأصرت أن تتحمل الدول المعتدية ذلك، وعندما صدقت لجنة الميزانية التابعة للجمعية العامة بالأغلبية على توزيع مبلغ عشرة ملايين دولار المخصصة لنفقات قوة الطوارئ الدولية بصفة مبدئية بين الدول الأعضاء، اعترض الاتحاد السوفيتى لأن التقرير أغفل وصف بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بالدول المعتدية، وانتهى الأمر بأن أسهمت اثنتان وعشرون دولة فقط فى المصاريف، واستمر المعارضون على موقفهم، كما رفضت جامعة الدول العربية المشاركة. الأهرام، عدد ٢٥٥٧٢ فى ٩ ديسمبر ١٩٥٦، عدد ٢٥٥٨٤ فى ٢١ ديسمبر ١٩٥٦ ، عدد ٢٥٥٨٦ فى ٢٣ ديسمبر ١٩٥٦، عدد ٢٥٨٧٥ فى ١٢ أكتوبر ١٩٥٧ ، عدد ٢٥٨٩٧ فى ٤ نوفمبر ١٩٥٧.

(١٣) ناتنج، المرجع المذكور، ص ٢٢٧. بعث عبد الناصر إلى الملك سعود يبلّغه الاتفاق الذى تم بشأن قوة الطوارئ الدولية، إصرار الحكومة المصرية على أن تكون هى المرجع الأول والأخير فيما يختص بمدة بقاء القوة فى مصر. محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، ص ٩١١.

(١٤) الأخبار، عدد ١٣٦٥ فى ١٧ نوفمبر ١٩٥٦.

(١٥) الأهرام، عدد ٢٥٥٤٣ فى ١٠ نوفمبر ١٩٥٦، Gopal, op. cit., P.187, Kyle, Suez, P. 482.

(١٦) نفس الدورية، نفس العدد، عدد ٢٥٥٥٧ فى ٢٤ نوفمبر ١٩٥٦، انضمت البرازيل إلى قوة الطوارئ الدولية فى فترة لاحقة.

(١٧) نفس الدورية، عدد ٢٥٥٣٨ فى ٥ نوفمبر ١٩٥٦.

(١٨) نفس الدورية، عدد ٢٥٥٤٤ فى ١١ نوفمبر ١٩٥٦.

(١٩) نفس الدورية، عدد ٢٥٥٤٨ فى ١٥ نوفمبر ١٩٥٦، عدد ٢٥٥٥١ فى ١٨ نوفمبر ١٩٥٦.

(٢٠) مائير، المصدر المذكور، ص ٢٧٦.

(٢١) الأهرام، عدد ٢٥٥٥٢ فى ١٩ نوفمبر ١٩٥٦.

(٢٢) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، ص ص ٥٧٣، ٥٧٤.

(٢٣) أخبار اليوم، عدد ٦٢٧ فى ١٠ نوفمبر ١٩٥٦.

(٢٤) الأهرام، عدد ٢٥٥٤٤ فى ١١ نوفمبر ١٩٥٦، عدد ٢٥٥٤٧ فى ١٤ نوفمبر ١٩٥٦، عدد ٢٥٥٤٨ فى ١٥ نوفمبر ١٩٥٦، عدد ٢٥٥٥٠ فى ١٧ نوفمبر ١٩٥٦.

(٢٥) نفس الدورية، عدد ٢٥٥٥٤ فى ٢١ نوفمبر ١٩٥٦، محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، ص ٨٦٣.

(٢٦) نيف، المرجع المذكور، ص ص ٥٧٦ ـ ٥٧٨.

(٢٧) الأهرام، عدد ٢٥٥٥٥ فى ٢٢ نوفمبر ١٩٥٦.

(٢٨) إيدن، المصدر المذكور، القسم الثانى، ص ٤٤٠.

(٢٩) نفس المصدر، ص ٤٢٠.

(٣٠) الأهرام، ٢٥٥٥٦ فى ٢٣ نوفمبر ١٩٥٦.

(٣١) الدول هى: مصر، السودان، إثيوبيا، ليبيا، تونس، مراكش، الأردن، لبنان، سوريا، العراق، السعودية، اليمن، إيران، أفغانستان، نيبال، الهند، باكستان، سيلان، بورما، كمبوديا،

أندونسيا.

(٣٢) الأهرام، عدد ٢٥٥٥٧ فى ٢٤ نوفمبر ١٩٥٦، عدد ٢٥٥٥٨ فى ٢٥ نوفمبر ١٩٥٦.

(٣٣) نفس الدورية، عدد ٢٥٥٥٨ فى ٢٥ نوفمبر ١٩٥٦، عدد ٢٥٥٥٩ فى ٢٦ نوفمبر ١٩٥٦.

(٣٤) نفس الدورية، عدد ٢٥٥٦١ فى ٢٨ نوفمبر ١٩٥٦.

(٣٥) نفس الدورية، عدد ٢٥٥٦٢ فى ٢٩ نوفمبر ١٩٥٦.

(٣٦) * F.O. 371/ 118872, JE 1073/ 27, Record of a Meeting, Nov. 30 th, 1956.

(٣٧) * Ibid.

(٣٨) الأهرام، عدد ٢٥٥٦٢ فى ٢٩ نوفمبر ١٩٥٦، عدد ٢٥٥٦٣ فى ٣٠ نوفمبر ١٩٥٦.

(٣٩) نيف، المرجع المذكور، ص ٥٩٠.

(٤٠) صلاح بسيونى، المرجع المذكور، ص ٣٠٠.

(٤١) أخبار اليوم، عدد ٦٣٠ فى أول ديسمبر ١٩٥٦.

(٤٢) نفس الدورية.

(٤٣) الأهرام، عدد ٢٥٥٦٧ فى ٤ ديسمبر ١٩٥٦.

(٤٤) نفس الدورية.

(٤٥) نفس الدورية، عدد ٢٥٥٨٠ فى ١٧ ديسمبر ١٩٥٦، عدد ٢٥٥٨٢ فى ١٩ ديسمبر ١٩٥٦.

(٤٦) نفس الدورية، عدد ٢٥٥٨٥ فى ٢٢ ديسمبر ١٩٥٦.

(٤٧) نفس الدورية، عدد ٢٥٥٨٦ فى ٢٣ ديسمبر ١٩٥٦، عدد ٢٥٥٨٩ فى ٢٦ ديسمبر ١٩٥٦، عدد ٢٥٥٩٢ فى ٢٩ ديسمبر ١٩٥٦.

(٤٨) * F.O. 371/ 118872, JE 1073/ 27, Record of a Meeting, Nov. 30 th, 1956.

محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، ص ٨٧٦.

(٤٩) نفس المرجع، ص ٨٨٠.

(٥٠) الأهرام، عدد ٢٥٥٨٥ فى ٢٢ ديسمبر ١٩٥٦، عدد ٢٥٥٨٦ فى ٢٣ ديسمبر ١٩٥٦.

(٥١) ناتنج، المرجع المذكور، ص ٢٣٠.

(٥٢) نفس المرجع، ص ٢١٩.

الفصل الثانى عشر

التعنت الإسرائيلى

شكل انسحاب إسرائيل عقبة كبيرة واستنفد مجهودات مضنية، وإن كانت قد تحركت بشيء من التؤدة بانسحاب شريكتيها، فأخلت بعض المناطق شرقي القناة. وواصل الجنرال بيرنز اجتماعاته مع موشي ديان رئيس أركان حرب الجيش الإسرائيلي بشأن الاتفاق على خطوات الانسحاب[1]. وقد واجهت قوة الطوارئ الدولية الصعوبات أثناء تقدمها؛ نظرا لأن القوات الإسرائيلية ثبتت الألغام قبل انسحابها، ورفضت إطلاع القوة على مواقعها، واحتج الجنرال بيرنز على ذلك، واحتج أيضا على تحليق الطائرات الإسرائيلية فوق الوحدات اليوغوسلافية من القوة، ورغم الاحتجاجات، فإن القوات الإسرائيلية استمرت في عمليات تدمير الطرق والسكك الحديدية والآبار، ونهبت المخازن، واستولت على المهمات، بالإضافة إلى الاستيلاء على بترول سدر وبلاعيم، كل ذلك لعرقلة تقدم قوة الطوارئ الدولية، وكسب الوقت للصالح الإسرائيلي لإمكانية إحراز أية نقطة يمكن الاستفادة منها. وقد طلب همرشولد من تل أبيب وقف تلك العمليات التخريبية[2].

وتقدمت مصر بطلبها إلى الجنرال بشأن إقامة وحدة يوغوسلافية في منطقة سدر وبلاعيم للمحافظة عليها، وقد لوحظ أن الجنرال بيرنز تراخى في ذلك، أيضا مما أخذ عليه أنه عين بعض المساعدين له من جنسيات لم تكن مصر راغبة فيها كالفرنسيين والأستراليين والنيوزيلنديين، وطلبت منه مصر تصحيح هذا الوضع، كما شكاه عبد الناصر إلى همرشولد على أساس أنه يتصرف وكأنه قائد قوة دولية مقاتلة وليست قوة سلام[3].

كانت إسرائيل قد تقدمت للسكرتير العام للأمم المتحدة طالبة الحصول على ضمانات تقضى بأن مصر لن تستخدم صحراء سيناء كقاعدة للهجوم على إسرائيل، لكن همرشولد أبلغ السفير الإسرائيلي في واشنطن الرفض، وأصر على انسحابها دون قيد أو شرط[4]. ومضى الانسحاب الإسرائيلي الذى اتسم بالاستهانة.

وفجأة صرح بن جوريون أن إسرائيل لن تنفذ قرارات الأمم المتحدة بشأن الانسحاب من قطاع غزة، وعليه اجتمع محمود فوزى بهمرشولد، واحتج لديه على هذا التصريح، وطالب بتحديد موعد نهائي للانسحاب الإسرائيلي، وعلى الفور تقدم السكرتير العام للأمم المتحدة باحتجاج شديد اللهجة لإسرائيل، وندد بتصرفاتها

العدوانية وأعمالها التخريبية، ومما تجدر الإشارة إليه أن قوة الطوارئ الدولية لم تسلم من إيذائها، وعرض همرشولد هذا الأمر على الجمعية العامة[٥]. ولكن ذلك لم يأت بنتيجة، واستمرت سياسة الضغط على إسرائيل وحثها على المضى قدما فى طريق الانسحاب، والتقى السكرتير العام للأمم المتحدة مع جولدا مائير وعنفها، ورفض كل الأعذار الإسرائيلية عن بطء الانسحاب[٦].

واجتمع موشى ديان مع الجنرال بيرنز ليعرض عليه مشروع الانسحاب، لكنه لم يحدد موعداً، كما تحاشى ذكر قطاع غزة وجزيرة تيران الواقعة فى مدخل العقبة، فما كان من الجنرال بيرنز إلا أن رفع تقريراً إلى همرشولد موضحا تحايل إسرائيل وتلكؤها فى الانسحاب، وخاصة أنه سبق لها الاتفاق معه على إتمام الانسحاب بمعدل خمسة وعشرين كيلو أسبوعيا، ولم تنفذ وبالذات فى جنوب سيناء[٧].

وتدريجيا ومع الضغط، بدأت القوات الإسرائيلية تسلم قوة الطوارئ الدولية آبار البترول بعد تخريبها، وأصر موشى ديان على عدم الانسحاب من شرم الشيخ ومضايق تيران عند خليج العقبة حتى تحصل السفن الإسرائيلية على ضمان حرية الملاحة فى هذا الخليج، وأبلغت إسرائيل الأمم المتحدة أنها ستدافع عن نفسها إذا أغلقت مصر الخليج[٨].

وجرت المباحثات فى هذا الشأن، ورفع وزير الخارجية المصرى طلبا للسكرتير العام للأمم المتحدة يطالبه بالعمل على الانسحاب الفورى لإسرائيل، ومن ثم قدم الأخير تقريرا إلى الجمعية العامة، ذكر فيه أن إسرائيل أبلغته عن انسحابها من سيناء ماعدا القطاع المتحكم فى خليج العقبة لصفته الدولية التى تبرر حق المرور البرىء فيه، وأنها لم تذكر شيئا عن قطاع غزة التابع لمصر وفقا لاتفاقية الهدنة لعام ١٩٤٩[٩]. وترددت تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلى التى ذكر فيها أن اتفاقية الهدنة قد ماتت، وكذلك ما جزم به بعض مسئولى الخارجية الإسرائيلية بعدم الانسحاب من قطاع غزة، وعليه طلب همرشولد الوفد الإسرائيلى واستفسر عن صحة ذلك، مؤكدا ضرورة تنفيذ قرارات الجمعية العامة[١٠].

وعقدت الجمعية العامة جلساتها لبحث المسألة فى الفترة من ١٧ إلى ١٩ يناير ١٩٥٧، وتحدث محمود فوزى، وطالب بعمل حاسم، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإرغام

القوات الإسرائيلية على الانسحاب، معلنا أن إسرائيل مازالت تدمر المنشآت والممتلكات المصرية فى سيناء وقطاع غزة، وأنها تعترف بتحديها لقرارات الأمم المتحدة. وقدم مندوب سيلان مشروع قرار أعدته خمس وعشرون دولة أسيو أفريقية يتضمن الأسف والقلق لعدم امتثال إسرائيل لقرارات الجمعية العامة التى صدرت منذ أكثر من شهرين، ويطالب همرشولد مواصلة بذل جهوده لتحقيق الانسحاب الكامل والعاجل لإسرائيل، ويؤكد على شرم الشيخ وخليج العقبة، ويبين أن بريطانيا وفرنسا قد امتثلتا للرأى العام العالمى وانسحبتا.

وألقى مندوبو الأردن والسودان ولبنان كلمتهم وهاجموا إسرائيل، وتحدث مندوب اليابان عن حق مصر فى استعادة أراضيها، ثم قالت جولدا مائير كلمتها وبينت أن حكومة إسرائيل لن تقنع بالاتفاق مع قوة الطوارئ الدولية التى سترابط فى قطاع غزة وشرم الشيخ والمضايق، وأنه يجب أن تكون هناك ضمانات لعدم العودة إلى ماكانت عليه قبل الغزو. وأبدى مندوب نيوزيلندا عطفه على الرغبة الإسرائيلية أثناء إلقاء كلمته.

وجاء دور مندوب فرنسا، فذكر أن الأمم المتحدة ليس بإمكانها أن تفرض حلا لا يمكن أن يقبله أحد الطرفين، وأشار إلى شكاوى إسرائيل من عودة الفدائيين لشن الغارات عليها من الأراضى المجاورة، وتساءل عن الوسائل التى تضمن استقرار السلام لإسرائيل فى الوقت الذى تريد جارتها محوها من الوجود. وعندما تكلم أبا إيبان مندوب إسرائيل طالب باتخاذ قرار بشأن مضايق تيران وخليج العقبة لمنع تجدد العمليات العدوانية، وبين أن مصر أقامت حصارا على إسرائيل لمدة خمس سنوات، وأعلن أن قطاع غزة وخليج العقبة منفصلان عن مسألة الانسحاب. وتحدث مندوب أستراليا ليشرح وجهة نظر إسرائيل، وطالب بضمانات لها فى قطاع غزة وشرم الشيخ. أما مندوب بنما فندد بالأعمال العدوانية المصرية ضد السفن الإسرائيلية، وذلك وفقا لرؤيته.

وأيدت كل من هولندا وبلجيكا وأيرلندا وتشيكوسلوفاكيا وإيطاليا ورومانيا ويوغوسلافيا وألبانيا وبورما وتايلاند وأندونسيا واليابان مشروع قرار الكتلة الأسيوأفريقية، وكذلك كندا وأستراليا حيث وجدتاه قرارا معتدلا. وبالنسبة لمندوب

بريطانيا فقد أيده، لكنه أضاف مسألة تدويل خليج العقبة، بحيث تضمن الملاحة لإسرائيل، وأن يوضع قطاع غزة تحت إشراف وإدارة دوليين، وبين الحاجة الماسة لإعادة فتح قناة السويس. وحصل مشروع القرار على الموافقة بأغلبية ٧٤ صوتا ومعارضة إسرائيل وفرنسا وامتناع كوبا وكوستاريكا عن التصويت(١١). وعلى الفور أعلنت مصر رفضها لتدويل خليج العقبة وقطاع غزة أو تحويل قوة الطوارئ الدولية إلى قوة احتلال(١٢). وذلك ردا على ما صرح به بعض المندوبين فى الجمعية العامة.

وبدأت تتردد التكهنات حول قوة الطوارئ الدولية، وكان همرشولد قد طلب منح الحصانة الدبلوماسية لأفراد القوة من عبد الناصر عندما التقى به فى ٢٥ ديسمبر ١٩٥٦، لكنه رفض واعترض على أى نوع من الامتيازات يسفر عنها تحويل القوة إلى شبه احتلال دولى(١٣). ومن اللافت للنظر أن بعض الدول المشتركة فى القوة وعلى رأسها يوغوسلافيا والهند وأندونسيا والمعروف هويتها وموقفها من مصر، بالإضافة إلى كثرة عدد أفرادها أخطرت همرشولد بأنها ستسحب قواتها إذا لم تنسحب إسرائيل من قطاع غزة وشرم الشيخ وجزيرتى تيران وصنافير تنفيذا لقرار الأمم المتحدة، وأعلنت أنها لا تقبل أن تحتل قواتها أى بقعة من الأراضى المصرية إرضاء لإسرائيل، كما صرح مسئول فى الأمم المتحدة بالقاهرة أن لمصر الحق فى أن تطلب من القوة مغادرة أراضيها فى أى وقت وطبقا للاتفاق الذى تم معها بشأن مهمة هذه القوة(١٤).

فى تلك الأثناء كانت قوة الطوارئ الدولية تتقدم فى سيناء وتتسلم المواقع، ورفضت إسرائيل أى انسحاب من قطاع غزة وخليج العقبة إلا بضمانات تتمثل فى ألا يكون قطاع غزة قاعدة للعدوان على إسرائيل، والحصول على حرية الملاحة للسفن الإسرائيلية فى خليج العقبة، وتمسكت بموقفها. وفى ٢٢ يناير ١٩٥٧ انسحبت من سيناء إلى ماوراء خط الهدنة ماعدا شريطا ساحليا عرضه ٢٨ كم ويمتد لمسافة ١٨٠ كم على شاطئ خليج العقبة من ميناء إيلات إلى شرم الشيخ، وألقى بن جوريون خطابا بالكنيست فى ٢٣ يناير وأصر على هذا الوضع(١٥). وكان ذلك تحديا سافرا لقرارات الأمم المتحدة.

خشيت مصر مما يدور على الساحة، فكثفت مجهوداتها فى الاتصالات، وتنقل محمود فوزى بين الوفود، والتقى بالمندوبين، وطالت محادثاته سواء مع المندوب

الأمريكى أو السكرتير العام للأمم المتحدة، ويصر الأخير على وجوب امتثال إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة، وأنه يمكن لها فيما بعد رفع شكواها إلى محكمة العدل الدولية لتفصل فيما إذا كان من حق مصر حظر مرور السفن الإسرائيلية فى خليج العقبة أم لا. كذلك رأى بقاء قوة الطوارئ الدولية فى قطاع غزة وشرم الشيخ حتى يسوى الموضوع بين مصر وإسرائيل(١٦).

وتقدمت إسرائيل بمذكرة إلى الأمم المتحدة تطالب بوجوب تنفيذ مصر قرار مجلس الأمن الصادر فى أول سبتمبر ١٩٥١ الذى يقضى برفع الحصار البحرى عن إسرائيل، وأبدت استعدادها لتوقيع بروتوكول لإنهاء حالة الحرب مع مصر، وأنه لحين الوصول إلى تسوية سلمية يجب إحلال قوة الطوارئ الدولية محل القوات الإسرائيلية فى خليج العقبة لضمان حرية الملاحة الإسرائيلية، كما عرضت إسرائيل أن تتولى الإدارة المدنية لقطاع غزة تحت إشراف الأمم المتحدة(١٧).

رفض السكرتير العام للأمم المتحدة ذلك وأعد تقريرا قدم إلى الجمعية العامة فى ٢٤ يناير، وضع فيه الخطوات العملية لإنهاء المشكلة، فأوصى بأن تتوجه قوة الطوارئ الدولية إلى شرم الشيخ والضفة الساحلية الواقعة على الشاطئ الغربى لخليج العقبة، وضرورة رحيل القوات الإسرائيلية، وانسحابها من قطاع غزة، وذكر أن الأمم المتحدة لن تسمح بحدوث أى تغيير فى الوضع القانونى للمنطقة نتيجة للعمل العسكرى، ووجوب عودة هذا الوضع، وركز على أن موقف قوة الطوارئ الدولية هو الحياد. بحيث لا تفرض أية تسوية لصالح فريق دون آخر، وأن اختصاصاتها لا تؤثر فى ميزان القوى تجاه النزاع القائم، وحث على تعاونها مع هيئة مراقبى الهدنة فيما يتعلق بما عليهما من مسئوليات للمحافظة على قرار وقف إطلاق النار، وفى منع أعمال التسلل والإغارة من الجانبين عبر خط الهدنة، وأوصى باستخدام وحدات من قوة الطوارئ الدولية فى قطاع غزة وأمام منطقة العوجة بعد تجريدها من السلاح وداخل إسرائيل من ناحية خط الهدنة، ولكن بشرط صدور قرار بذلك من الجمعية العامة وموافقة مصر وإسرائيل. وأنهى همرشولد تقريره بالإشارة إلى أن خليج العقبة يعد جزءاً من الأراضى الإقليمية لدولة أو أكثر من دولة، وفى الوقت ذاته يعد المنفذ الوحيد لميناء تابع لدولة أخرى، وأنه مهما كان لأحد من حق فى ذلك الخليج ومضايقه، فيجدر به ألا يغالى فى استخدام

هذا الحق، كما يجدر بمن له حق الدولة المحاربة مراعاة المصلحة الدولية. وأرفق همرشولد مع هذا التقرير المذكرة الإسرائيلية(١٨).

وعقدت الكتلة الأسيوأفريقية اجتماعا فى ٢٦ يناير لدراسة تقرير همرشولد وتوحيد خطتها منه، وشرح محمود فوزى أبعاد الموقف، وأصر على ضرورة انسحاب إسرائيل بلا قيد أو شرط، وتحدث الأعضاء عن مهمة قوة الطوارئ الدولية، وأنه لابد من موافقة مصر على أى تعديل فيها، لأن منح القوة سلطات أوسع سيكون بمثابة إنهاء للاتفاق الأساسى المعقود بين الأمم المتحدة والدول التى أمدتها بالجنود(١٩).

أعقب ذلك مباشرة اجتماع الجمعية العامة لمناقشة التقرير، وألقى وزير خارجية السودان الكلمة نيابة عن الكتلة الأسيوأفريقية، وسجل تحدى إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة، وناشد الضمير العالمى والرأى العالمى الممثل فى الجمعية العامة إدانة إسرائيل بلا شفقة، وإنزال أشد العقاب عليها، وإيقاف كل معونة اقتصادية أو عسكرية لها، وبين أن من حق الدول التى تقع سواحلها على خليج العقبة أن تدافع عن سلامتها بالتحكم فى مياهها الإقليمية وذلك وفقا للقانون الدولى، وأنه من الممكن الالتجاء لمحكمة العدل الدولية فى هذا الأمر، واستعرض حالات خرق إسرائيل للهدنة.

وأعرب مندوبو سيلان ونيبال والفلبين والأردن والسعودية عن أسفهم لموقف إسرائيل وتهديدها للسلام العالمى، وإثارتها لمسألة الملاحة فى خليج العقبة لتبعد عن المشكلة الحقيقية المتمثلة فى انسحابها الكامل، وأعلنوا رفضهم لأى توسيع فى اختصاصات قوة الطوارئ الدولية. وتكلم المندوب الأمريكى مؤيداً تقرير همرشولد، ومطالبا بانسحاب إسرائيل من الأراضى المصرية دون أدنى تأخير على أن تشغل قوة الطوارئ الدولية أماكن الانسحاب، وناشد الجمعية العامة الموافقة على توصية همرشولد بشأن استخدام قوة الطوارئ الدولية على جانبى خط الهدنة فى غزة والعوجة ومنطقة خليج العقبة.

وعندما ألقى أبا إيبان المندوب الإسرائيلى كلمته، صرح بأن حكومته لن تقبل تمكين مصر من منع الملاحة الإسرائيلية فى خليج العقبة، وطلب من الجمعية العامة إبقاء الطريق مفتوحا؛ لإحداث تغيير فى الوضع الخاص بقطاع غزة، كما تمسك بوضعه تحت الإدارة المدنية الإسرائيلية، وذكر أنه ليس فى نية إسرائيل البقاء فى خليج

العقبة، وأنها تعتزم الجلاء عنه شريطة أن تتلقى التأكيدات لحرية الملاحة الإسرائيلية فيه، ورفض توصية السكرتير العام للأمم المتحدة الخاصة بقوة الطوارئ الدولية[٢٠]. وكان أبا إيبان قد طلب ـ بوصفه سفيراً لإسرائيل في واشنطن ـ من مورفى نائب وكيل الخارجية الأمريكية، تأييد الولايات المتحدة فى الحصول على الضمانات التى تنشدها إسرائيل[٢١].

وظهر رئيس الوزراء الإسرائيلى على شاشة التليفزيون، وهاجم عبد الناصر وذكر أنه حول الأمم المتحدة إلى أداة لتغطية عملياته العدوانية، كما هاجم تقرير همرشولد وبيّن أنه تجاهل المشكلة الرئيسية وهى زعم مصر أن من حقها الاستمرار فى حالة الحرب مع إسرائيل، وأعرب عن أسفه لأن التقرير يضفى صبغة شرعية على أعمال العنف المصرية، ويسمح بعودة المصريين إلى خليج العقبة ليستأنفوا حصارهم لإسرائيل، ثم أشار إلى أنه إذا سمح لقطاع عزة أن يستمر كما هو فى إطار علاقة مناسبة مع الأمم المتحدة فسيكون ذلك مصدر نعمة للمنطقة كلها، وأوضح أن السبب فى الهجوم على مصر هو العدوان المستمر لعبد الناصر على إسرائيل، والحصار الذى فرضه عليها فى قناة السويس، وتزايد نشاط الفدائيين المصريين، والتحالف العسكرى الذى أجراه مع سوريا والأردن. ورأى بن جوريون وجوب سيطرة قوة الطوارئ الدولية على سيناء حتى تبدى مصر استعدادها لتوقيع صلح أو اتفاقية عدم اعتداء على إسرائيل[٢٢]. وكان ذلك أصدق تعبير على الرؤية الإسرائيلية.

استكملت الجمعية العامة جلساتها فى ٢٩ يناير لتستنفد جميع المحاولات لإرغام إسرائيل على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، وتكلم الملك سعود عن ضرورة احترام المواثيق الدولية، وندد مندوب العراق باعتداءات إسرائيل واستنكر نقدها لتقرير همرشولد، وصرح مندوب الاتحاد السوفيتى بأن إسرائيل تحاول تأخير انسحابها لاستقطاع جزء من الأراضى المصرية، واتهم الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا ونيوزيلندا بتشجيعها، ووصف التأييد الأمريكى لبقاء قوة الطوارئ بأنه محاولة استعمارية للتدخل فى شئون مصر الداخلية، ومن شأنه زيادة حدة التوتر فى المنطقة. وطالب مندوب كندا بضرورة سحب إسرائيل لقواتها تماما، وأنه ليس من حقها فرض أية شروط، وأشاد بتقرير همرشولد. وفى الوقت نفسه قدم بيرسون وزير الخارجية الكندى مشروع قرار ليعرض

على الجمعية العامة يختص بتولى الأمم المتحدة إدارة قطاع غزة، ورحبت بريطانيا بهذا المشروع، لكن واجهته العقبات وأهمها عدم موافقة يوغوسلافيا والهند وأندونسيا على السماح لقواتها ـ وهى تكون الجزء الأكبر من قوة الطوارئ الدولية ـ أن تستخدم لأغراض الاحتلال، وعليه تم تعديل مشروع القرار بواسطة الهند والولايات المتحدة(٢٣).

وفى أول فبراير عقدت الجمعية العامة جلساتها، وألقى محمود فوزى كلمته وبين أنه فى وسع الجمعية العامة إذا استمرت إسرائيل فى التحدى لقراراتها أن تلجأ إلى فرض عقوبات اقتصادية عليها، وأن توقف وفدها وتمنعه من الاشتراك فى الجلسات والمناقشات أو أن تطردها من عضوية الأمم المتحدة، وناشد الجمعية العامة ألا تخلق سابقة تسمح للمعتدين أن يفرضوا شروطهم، وطالب بإن تبقى قوة الطوارئ الدولية فى حدود اختصاصاتها القانونية التى حددتها الجمعية العامة عندما أنشأتها. ثم توالى حديث باقى الوفود، وكان معظمها مؤيدا لمصر، حتى بلجيكا التى تقف دائما فى الصف المعارض لمصر، أعلن مندوبها أنه لا يقبل تحفظات إسرائيل، ويؤيد همرشولد، ويرى ضرورة تنفيذ قرارات الجمعية العامة بكل نصوصها وشروطها تنفيذا كاملا(٢٤).

وبعد محادثات ومشاورات ومناقشات لمشروع القرار الكندى كان لواشنطن دور بارز فيها، انتهى الأمر بأن اتفقت الدول السبع وهى الولايات المتحدة والنرويج ويوغوسلافيا والهند وأندونسيا وكولومبيا والبرازيل على مشروعى قرارين قدما للجمعية العامة، مشروع القرار الأول يطالب بانسحاب إسرائيل من الأراضى المصرية والرجوع إلى ما وراء خط الهدنة لعام ١٩٤٩. ومشروع القرار الثانى يقضى بتكليف السكرتير العام للأمم المتحدة الإشراف على إخراج إسرائيل من قطاع غزة، ومرابطة قوة الطوارئ الدولية على طول خط الهدنة، وإرسال وحدات من تلك القوة إلى خليج العقبة.

وتتابعت كلمات الوفود، وتكررت النقاط نفسها التى سبق التعرض لها، واتفق الجميع على ضرورة امتثال إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة. وقد وضحت مجهودات دول عدم الانحياز ودول الكتلة الشيوعية والدول العربية واليابان وبعض الدول الأوربية فى الوقوف مع مصر، وأعلن المندوب الأمريكى ضرورة انسحاب إسرائيل على وجه السرعة، والعمل على خلق أجواء سلمية فى المنطقة، ووجوب وضع قوة الطوارئ الدولية فى مضايق تيران(٢٥).

وتحدد يوم ٣ فبراير للتصويت على مشروعي القرارين، فحصل مشروع القرار الأول على موافقة ٧٤ صوتا، وعارضته إسرائيل وفرنسا، وامتنعت هولندا ولكسمبورج عن التصويت. وحصل مشروع القرار الثانى على موافقة ٥٦ صوتا، وامتنعت ٢٢ دولة عن التصويت من بينها مصر والكتلة الشيوعية والدول العربية، ومن اللافت للنظر أن إسرائيل امتنعت هى الأخرى عن التصويت على أساس أن ما قدم لها من الضمانات غير كاف مع أن هذا القرار أعطاها نوعا من الترضية فى قطاع غزة وشرم الشيخ عندما قرر مرابطة قوة الطوارئ الدولية فيهما.

وجاءت الموافقة على المشروعين بعد أن أنذرت الولايات المتحدة إسرائيل بأنها لا تستطيع التكهن بالعواقب إذا لم يتم انسحاب القوات الإسرائيلية. وردت تل أبيب مطالبة ألا تستخدم الأراضى التى تنسحب منها قواعد لقيام مصر بنشاط عسكرى ضدها. وقد حاول الاتحاد السوفيتى إرجاء مشروع القرار الثانى قبل إقراره لمدة يومين، ولكن عارضت الولايات المتحدة، وهنا صرح المندوب السوفيتى أن مشروع القرار يتضمن الرضوخ لاشتراطات إسرائيل غير القانونية، وطالب بوجوب انسحاب قوة الطوارئ الدولية من مصر فور انسحاب إسرائيل. كذلك اعترض وزير الخارجية المصرى، وذكر أن مصر يمكن لها أن تسمح بمرابطة القوة على خط الهدنة، لكنه أكد على أنها ليست جيش احتلال[٢٦]. ولم يغير ذلك من الموقف شيئا.

وهكذا نجحت واشنطن وكافأت إسرائيل وأعطتها المقابل، وسرعان ما عقد وزير الخارجية الأمريكى مؤتمرا صحفيا، واستهل تصريحاته بالإعراب عن اعتقاده بأن إسرائيل ستمتثل لقرارات الأمم المتحدة، وعن أمله فى أن تنفذ مصر قرارات مجلس الأمن بشأن حرية الملاحة سواء فى خليج العقبة أو قناة السويس [٢٧]. وعاد مرة أخرى وركز فى حديث غيره على وجوب حرية الملاحة للجميع لتفادى تجدد العدوان[٢٨]. وبذلك يتضح مدى التأييد الأمريكى لإسرائيل، ويجب أن نضع فى الاعتبار التأثير القوى الذى يمارسه اللوبى الصهيونى فى الدوائر الأمريكية المهمة والحساسة.

ومما يلاحظ أن الدور الأنجلوفرنسى قد ضعف بعد حرب السويس، وتأكد بما لا يدعو مجالا للشك أن بريطانيا سقطت هيبتها وأصبحت تابعة ضعيفة لواشنطن، وتبعث الخارجية البريطانية لسفيرها فى باريس لتؤكد على ضرورة الالتزام بخط موحد

مع الولايات المتحدة إزاء الشرق الأوسط[٢٩]. وفى ذلك الوقت كان أيزنهاور قد أعد مشروعه الذى يخوله «حق تقديم المساعدات لأصدقاء أمريكا فى الشرق الأوسط والتدخل بالقوة المسلحة لحماية أى واحد يتعرض منهم لتهديد أو خطر تهديد من الشيوعية الدولية، أو من المتعاونين معها دون الرجوع للكونجرس للحصول على تفويض جديد منه»[٣٠]. ومن ثم أصبحت الولايات المتحدة حامية للمصالح الغربية فى المنطقة، وهذا مما طمأن إسرائيل.

ومع هذا، وبعد صدور قرارى الجمعية العامة، اجتمع مجلس الوزراء الإسرائيلى واتخذ قرارا بإبقاء القوات الإسرائيلية فى قطاع غزة وخليج العقبة ـ معللا عدم حصول إسرائيل على ضمان ما؛ لوقف العمل بحق الدولة المحاربة بالنسبة لمصر وحصار إسرائيل عن هذا الطريق ـ والالتزام بقرار رفض الانسحاب من خليج العقبة دون ضمان حرية الملاحة، وعدم إعادة قطاع غزة للإدارة المصرية[٣١].

واجتمع السفير الأمريكى فى تل أبيب مع بن جوريون، وأبلغه وجهة نظر واشنطن فى ضرورة تنفيذ قرارى الجمعية العامة[٣٢]. لعله يرضخ ويقبل، وذلك رغم أن القرار الثانى يعد فى صالح إسرائيل، لكنها تشبثت بموقفها. ومن جهة أخرى بدأ السكرتير العام للأمم المتحدة العمل على تنفيذ قرارى الجمعية العامة، فاستدعى أبا إيبان المندوب الإسرائيلى وتباحث معه فى هذا الشأن، ونتج عن هذا أن تقدم الوفد الإسرائيلى باقتراح إلى همرشولد ينطوى على أن تتعاون إسرائيل مع أي مجهود تبذله الأمم المتحدة لإقرار السلام، وأن توافق مصر على الامتناع عن العمليات الحربية بأنواعها بعد الانسحاب الإسرائيلى، واتخاذ الإجراءات الخاصة بإنهاء التدخل فى حرية الملاحة بمضايق تيران والعقبة[٣٣].

وبذلك أحدثت إسرائيل ارتباكا برفضها سحب قواتها مالم يحصل همرشولد لها على الضمانات، وكان من الصعوبة الوصول معها لاتفاق، وصرح السكرتير العام للأمم المتحدة بأنه مازال يحاول الحصول على إجابة من إسرائيل على سؤالين: السؤال الأول عن زمن انسحاب قواتها من قطاع غزة، والسؤال الثانى عما إذا كانت ستوافق ـ من حيث المبدأ ـ على مرابطة قوة الطوارئ الدولية على الجانب الإسرائيلى من خط الهدنة لعام ١٩٤٩[٣٤].

وفى مؤتمر صحفى عقده أيزنهاور فى ٦ فبراير، أعلن فيه عن اعتقاده بانسحاب إسرائيل، لكن ما لبث أن بعث إليه بن جوريون بمذكرة ضمنها رفض طلبه بشأن الانسحاب الفورى، مذكرا إياه بعدم تراجع إسرائيل إلا إذا تحققت لها الضمانات التى طلبتها من الأمم المتحدة[٣٥]. بمعنى أنها تريد وثيقة دولية وليس تأييد واشنطن فقط. ومع هذا واصلت الولايات المتحدة سياستها نظرا لضغط اللوبى الصهيونى من ناحية، ورغبة أيزنهاور فى نجاح مشروعه من ناحية أخرى، وفى ١١ فبراير يسلم دالاس مذكرة إلى أبا إيبان سفير إسرائيل فى واشنطن يضمنها استعداد الولايات المتحدة لممارسة حق المرور البرىء فى خليج العقبة باسمها، والانضمام مع دول أخرى لضمان الاعتراف العام بهذا الحق[٣٦]. كما بعث الرئيس الأمريكى برسالة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلى يطالبه فيها بالانسحاب الفورى من قطاع غزة، ويعده بدعم حق إسرائيل فى المرور البرىء بخليج العقبة، ولكن مرة أخرى يرفض بن جوريون[٣٧].

وبناء على موقف إسرائيل الرافض، طلبت مصر رسميا عقد اجتماع جديد للجمعية العامة، وانعقدت وبدأت وفود الدول تتحدث عن فرض العقوبات بأنواعها على إسرائيل، ورأت دول الكتلة الأسيوأفريقية ضرورة اتخاذ التدابير الفعالة، وطلب رئيسها من همرشولد أن يقدم تقريرا عن آخر نتائج محادثاته مع المندوب الإسرائيلى[٣٨]. وكان السكرتير العام للأمم المتحدة ينتظر رد إسرائيل على سؤاليه، وجاء الرد على لسان جولدا مائير، فصرحت بأن إسرائيل لن تنسحب من قطاع غزة وشرم الشيخ مالم تحصل على الضمانات التى طلبتها، وأنها لن تقبل توزيع قوة الطوارئ الدولية بحيث تعسكر على الجانب الإسرائيلى من خط الهدنة[٣٩].

وأبلغ أبا إيبان همرشولد كتابة، أن إسرائيل تتمسك بوجوب حصولها على ضمانات بحرية ليس فقط فى خليج العقبة، وإنما أيضا فى قناة السويس، وأن تحصل على تأكيد مصر بعدم قيامها بأعمال حربية فى خليج العقبة. وكان تعليق السكرتير العام للأمم المتحدة بأن هناك تدابير جماعية استخدمها ميثاق الأمم المتحدة للعقوبات، ومجلس الأمن السلطة لما يكفل اتخاذ قرارات تلزم جميع أعضاء الأمم المتحدة، ولكنه ـ أى المجلس ـ تخلى عن مشكلة الشرق الأوسط بعد استخدام الفيتو الأنجلوفرنسى عقب العدوان الإسرائيلى. وأشار همرشولد إلى أن توصيات الجمعية العامة قد تكون نافعة فى

تأكيد مبادئ معينة من الميثاق، لكنه فى الوقت نفسه أبدى ترددا فى إمكانية فرض العقوبات على إسرائيل، مبينا أن مثل هذا الإجراء قد يعقد الموقف فى الشرق الأوسط[٤٠]. ومن المعروف أن منصب السكرتير العام للأمم المتحدة يمنعه من التوصية بالعقوبات أو معارضة فرضها.

كانت الولايات المتحدة حريصة على عدم فرض عقوبات على إسرائيل، وهذا ما صرح به دالاس الذى استدعى السفير الإسرائيلى فى واشنطن لبذل محاولة أخرى معه وإقناعه بالانسحاب، وتردد أن وزير الخارجية الأمريكى عرض مشروعا جديدا يتضمن تعهد بلاده بكفالة حرية الملاحة فى خليج العقبة وتسليم قطاع غزة لقوة الطوارئ الدولية[٤١]. وأيدت بريطانيا الموقف الأمريكى، ورأت أن العقوبات وقرارات المقاطعة غير فعالة[٤٢].

اجتمع مجلس الوزراء الإسرائيلى، وأصدر تعليماته إلى أباإيبان ليرفض التخلى عن قطاع غزة، ويقبل ماعرضه دالاس بشأن الانسحاب من شرم الشيخ ولكن بشروط سبق أن أعلنتها إسرائيل[٤٣]. وللطعن فى مقدرة قوة الطوارئ الدولية، قدم المندوب الإسرائيلى فى الأمم المتحدة تقريرا لهمرشولد جاء فيه أن الفدائيين المصريين شنوا سلسلة من الغارات على الإسرائيليين رغم وجود هذه القوة[٤٤]. ومضى الهجوم الإسرائيلى على المنظمة الدولية، ويصرح موشى ليشيم المتحدث باسم الخارجية الإسرائيلية بأن الأمم المتحدة تكيل بكيلين أحدهما لمصر والآخر لإسرائيل[٤٥]. بمعنى أنها تساند مصر.

وفى ١٥ فبراير أذاعت الحكومة الأمريكية بيانا عبر عن وجهة نظرها، أعلنت فيه أنها مازالت تعمل على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، وأن مياه خليج العقبة دولية، ويجب أن تكون الملاحة فيه حرة، وأن قطاع غزة يمثل خطرا؛ لذا ينبغى نقل قوة الطوارئ الدولية إليه، وضرورة معسكرتها على الحدود بين القطاع وإسرائيل، وذكر البيان أن الحكومة المصرية أخطرت واشنطن فى يناير ١٩٥٠ أن استيلاء مصر على جزيرتى تيران وصنافير الواقعتين على مدخل خليج العقبة هو لحمايتهما، وبالتالى فإن ذلك لا يفهم منه إعاقة للملاحة البريئة فى المجرى المائي الذى يفصل هاتين الجزيرتين عن الساحل الشمالى لسيناء[٤٦]. فكان هذا تصميما من واشنطن لترضى إسرائيل.

وعقب يومين أذاع أيزنهاور بيانا آخر يحمل الطلب نفسه، الذى سبق أن طلبه؛ فيما يختص بانسحاب إسرائيل امتثالا لقرارات الأمم المتحدة، وجمع أقطاب الحزبين الديمقراطى والجمهورى فى الكونجرس لبحث الموقف ومناقشة مسألة العقوبات، وحضر الاجتماع كل من نائب الرئيس الأمريكى ووزير خارجيته والمندوب الأمريكى فى الأمم المتحدة(٤٧). وكان أعضاء الكونجرس يرفضون تماما فرض أية عقوبات على إسرائيل لدرجة أن زعيم الأغلبية أعلن أن الكونجرس لن يوافق على فرض عقوبات على إسرائيل، إلا إذا وقعت الأمم المتحدة العقوبات على الاتحاد السوفيتى لعدوانه على المجر(٤٨).

ومالبث أن صرح الرئيس الأمريكى فى ٢٠ فبراير بضرورة ضغط الأمم المتحدة على إسرائيل، وذكر أن واشنطن لا تستطيع الموافقة على شرط للانسحاب لمنافاة ذلك مع اتفاقية الهدنة وميثاق الأمم المتحدة، وأكد أن إتمام الانسحاب مهم لسلام الشرق الأوسط، ووعد بأن تقوم الولايات المتحدة بإيجاد تسويات لمشكلات المنطقة، وتأمين سلامة إسرائيل، وتحقيق حرية الملاحة لجميع الدول سواء فى خليج العقبة أو قناة السويس، ثم قال «لا يجب أن نعتقد أن مصر ستمنع إسرائيل إذا انسحبت من استخدام قناة السويس وخليج العقبة، وإذا حدث شىء من ذلك، كان على الأمم المتحدة أن تعالج الأمر بحزم»(٤٩).

واتباعا للسياسة الإسرائيلية، رفض بن جوريون أى نداء لأيزنهاور، فأعلن البيت الأبيض أسفه لموقف إسرائيل المتعنت، لكنه صرح بأن الباب لم يغلق بعد(٥٠). وتحرك المندوب الأمريكى فى الأمم المتحدة بين الوفود، محاولة للخروج من مأزق العقوبات، وإنه حتى إذا كان التصميم على فرضها فتقتصر على العقوبات الأدبية ـ سحب رؤساء البعثات الدبلوماسية من تل أبيب ـ لمعارضة الكونجرس العقوبات الاقتصادية(٥١).

وعقدت الجمعية العامة جلستها فى ٢٢ فبراير، وبدأت بمناقشة مسألة قوة الطوارئ الدولية وإمكان توسع اختصاصها، وأعلن همرشولد فى بيان له؛ أن مصر ستسمح بمرابطة هذه القوة فى قطاع غزة، وقبول مساعدة الأمم المتحدة لوضع حد لاستئناف الغارات من الجانبين عبر الحدود، وعلى الفور أعلنت مصر تعليقا على هذا البيان، أنه لم يعقد أى اتفاق جديد معها فى هذا الشأن(٥٢). وكان الاتفاق الذى وقع

في بداية فبراير يختص بالأوضاع القانونية والقضائية لأفراد القوة التي بلغ عددها ٥٥٠٠ ضابط وجندى، ولم يكن لهذا الاتفاق أي صفة دولية[٥٣].

كانت دول الكتلة الأسيوأفريقية قد أعدت مشروع قرار يقضي بمطالبة جميع أعضاء الجمعية العامة بوقف المساعدات الاقتصادية والمالية والعسكرية لإسرائيل حتى تنسحب قواتها إلى ما وراء خط الهدنة، وأشار المشروع إلى القرارات الستة التي أصدرتها الجمعية العامة ولم تنفذها إسرائيل، وبين أنه إذا لم يوقف تحديها فورا فقد يؤدى إلى عواقب بالغة الخطورة، وأن الأمم المتحدة قد وصلت إلى نقطة تحول في تاريخها، فإذا سلمت للعدوان وتجاوزت عنه، فيحسن تركها لتنهار وتموت.

وقدم شارل مالك مندوب لبنان المشروع إلى الجمعية العامة باسم لبنان والسودان والعراق وأفغانستان وباكستان وأندونسيا، وتحدث محمود فوزى وبين أن المبادئ قد انعكست، فأصبحت تتمثل في تسوية المنازعات بالعدوان، ومواصلة المعتدى لعدوان مادام يحلو له، والاعتراف بحقه وتشجيعه، وبالتالي فأى مطالبة من جانب الضحية هي غير جديرة بالالتفاف، وصرح بأن مصر تتمسك بصبر فوق طاقة البشر، وتكبح جماح نفسها عن القيام بعمل يخوله لها ميثاق الأمم المتحدة[٥٤].

في تلك الأثناء ألقى بن جوريون خطابا سياسيا بالكنيست في ٢٥ فبراير أعلن فيه مجددا تمسك إسرائيل بحرية الملاحة في خليج العقبة والحيلولة دون رجوع المصريين إلى قطاع غزة، وراح يشير إلى الثمرات التي ستجنيها إسرائيل من البحر الأحمر، وكيف سيتحول ميناء إيلات إلى ميناء عالمي، وقال إن شرط الانسحاب من منطقة شرم الشيخ هو أن ترابط قوة الطوارئ الدولية على طول خليج العقبة إلى أن تعقد تسوية إسرائيلية مع مصر[٥٥].

لم تواصل الجمعية العامة جلستها، كما أنها أجلت الجلسة الثانية المقررة وذلك بناء على طلب المندوب الأمريكي[٥٦]. وربما أراد إعطاء مزيد من الوقت لإمكانية الوصول إلى حل حتى لا تتطور الأمور لغير صالح إسرائيل. واجتمع وزير الخارجية المصرى مع همرشولد، أيضا التقى بوفود الدول، وأجرى مزيداً من المناقشات مع منون المندوب الهندى ولودج المندوب الأمريكي، وكان في جميع لقاءاته مصرا على أن مصر لن تتنازل عن قطاع غزة أو أى جزء من سيادتها على خليج العقبة[٥٧].

وعلى جانب آخر كان أبا إيبان يقوم هو الآخر بنشاط، ولكن على نطاق ضيق، حيث أن المؤيدين لإسرائيل قليلون،ومع هذا فإن لهم ثقلهم، ومن الملاحظ أن بيرسون وزير الخارجية الكندى قد تزعم حملة المعارضة لفرض العقوبات على إسرائيل، ومن ثم نجح اللوبى الصهيونى فى عمليات الضغط التى قام بها. وأعد همرشولد تقريرا فى ٢٦ فبراير، وحلل مهام استخدام قوة الطوارئ الدولية فى خليج العقبة، موضحًا أن المقصود منها منع نشوب القتال، وليس فرض حل لأى مشكلة سياسية، وأن أى اقتراح بسحب هذه القوة يجب أن يعرض أولا على اللجنة الاستشارية، وبذلك تعطى للجمعية العامة الفرصة للتأكد من عدم حدوث تغييرات فجائية قد تزيد من احتمالات وقوع الأعمال الحربية[٥٨].

استأنف الجمعية العامة جلساتها فى ٢٦ فبراير، وتناوب المندوبون فى إلقاء كلماتهم، وبالطبع كان لكتلة باندونج ثقلها فى التنديد بإسرائيل، كذلك مندوبو الدول العربية، ومندوبو الكتلة الشيوعية وخاصة المندوب السوفيتى الذى هاجم إسرائيل والولايات المتحدة بشدة، وقدم وزير الخارجية الكندى اقتراحا بشأن توزيع قوة الطوارئ الدولية، وتولى الأمم المتحدة إدارة قطاع غزة، واتباع حرية المرور البرىء فى خليج العقبة[٥٩]. ومن الملاحظ أنه رغم دخول كندا فى دائرة دول الكومنولث، إلا أنه كان هناك خط سياسى شبه موحد يجمعها مع الولايات المتحدة. ولم تتخذ الجمعية العامة قرارا؛ إذ أجلت المناقشات داخل قاعة الاجتماعات، أما خارجها فقد استمرت بصورة غير رسمية، حيث عقدت الاجتماعات الخاصة بين الوفود، وغلب على بعضها طابع السرية[٦٠].

فى ظل هذ الظروف المضطربة، ظهرت بوادر الانقسام فى مجلس الوزراء الإسرائيلى، فبينما تصلب بن جوريون وحزب ماباى، أيد الوزراء الاقتراح الكندى، فى وقت زاد الضغط الأمريكى، خاصة عقب الاجتماع الذى عقد فى واشنطن وجمع ثلاثة أطراف أيزنهاور ودالاس، وموليه وبينو، جولدا مائير وأباإيبان، وأوضح الجانب الأمريكى خطورة أبعاد الموقف، وضرورة سرعة اتخاذ قرار موافقة إسرائيل على الانسحاب فورا قبل صدور قرار الجمعية العامة بتوقيع العقوبات عليها[٦١]. وكانت الإعانات التى تتلقاها إسرائيل سنويا من واشنطن تقدر بنحو مائة مليون دولار من بيع

سندات الحكومة الإسرائيلية فى الولايات المتحدة، ومن التبرعات، فضلا عن نحو خمسين مليون دولار سنويا تقدمها الحكومة الأمريكية كمعونة(٦٢). ويمكن القول بأنه بناء على هذه الظروف بدأت إسرائيل تلين بعض الشيء.

وعندما استؤنفت جلسات الجمعية العامة فى آخر فبراير، عاود محمود فوزى الكرة من جديد، وندد بمزاعم إسرائيل، وتبعته باقى الوفود، وتم التركيز على هيبة الأمم المتحدة وكيف تقضى عليها إسرائيل. وحينما جاء دور المندوب الإسرائيلى، أعلن أن تل أبيب ستصدر بعد يوم بيانا بشأن الانسحاب. وفى أول مارس واصلت الجمعية العامة جلساتها، وفى الجلسة الأولى التى عقدت فى السادسة مساء تحدث بعض المندوبين، واستحوذ منون المندوب الهندى على النصيب الأكبر، وعبرت كلمته المطولة عن مطالب مصر(٦٣).

وفى جلسة نفس اليوم التى عقدت فى العاشرة مساء، ألقت جولدا مائير بيانا أعلنت فيه أن القوات الإسرائيلية ستنسحب وفقا لقرار الجمعية العامة الصادر فى ٢ نوفمبر ١٩٥٦ على أن يكون مفهوما أن قوة الطوارئ الدولية سترسل إلى خليج العقبة ومضايق تيران، ويفتح هذا الطريق لسفن جميع الدول، وأنه ليس لإسرائيل مصالح فى الأراضى الواقعة على الساحل الغربى لخليج العقبة، وإنما الهدف هو تأمين انسحاب القوات الإسرائيلية، وإقرار حرية الملاحة لإسرائيل فى الخليج والمضايق، وأن هناك اعترافا يقر أن الخليج يضم مياها دولية، وأشارت إلى المذكرة التى سلمها دالاس إلى أبا إيبان فى ١١ فبراير ١٩٥٧ وتدمغ هذا القول، أيضا استحضرت قرار الجمعية العامة الصادر فى ٢ فبراير الذى يدعو إلى إرسال قوة الطوارئ الدولية لمنطقة المضايق وقت انسحاب القوات الإسرائيلية، وأن مهام هذه القوة يتضمن منع الأعمال الحربية، كما ذكرت تصريح أيزنهاور الصادر فى ٢٠ فبراير الذى يعطى إسرائيل حق استخدام قناة السويس وخليج العقبة، وأن ذلك التصريح كان له ثقله فى حمل إسرائيل على اتخاذها قرار الانسحاب، واستشهدت بتأكيدات همرشولد فى تقرير ٢٦ فبراير بشأن شرط سحب قوة الطوارئ الدولية.

واستطردت وزيرة الخارجية الإسرائيلية قائلة إنها تؤيد الرأى الذى عبر عنه المندوب الأمريكى فى ٢ فبراير ويحبذ فيه الاحتفاظ بقوة الطوارئ الدولية فى مضايق تيران

حتى تتأكد الظروف السلمية عمليا، وتعهدت جولدا مائير بأن تقدم إسرائيل تسهيلات للسفن التى تمر بميناء إيلات أيا كانت الأعلام المرفوعة عليها، ثم انتقلت إلى قطاع غزة وقالت إنه لابد أن تقام إدارة مؤقتة له تكون تابعة للأمم المتحدة بعد انسحاب القوات الإسرائيلية، وألا تعود مصر لاستخدامه فى نشاطها العسكرى ضد إسرائيل، وأخيرا اقترحت عقد اجتماعات عاجلة بين الجنرال بيرنز ورئيس هيئة أركان حرب الجيش الإسرائيلى لعمل الترتيبات اللازمة لتتسلم قوة الطوارئ الدولية قطاع غزة وخليج العقبة(٦٤).

رحب المندوب الأمريكى بالبيان الإسرائيلى، لكنه ذكر أن حكومته لا تعد ما ورد على لسان وزيرة الخارجية الإسرائيلية شروطا للانسحاب، وعلق بضرورة تحديد مصير قطاع غزة، وأظهر مرة أخرى استعداد بلاده لاستخدام حق المرور الحر، وأنها ستحاول مع غيرها من الدول كفالة المرور البرىء فى الخليج، وبالتالى يتعين على مصر وإسرائيل احترام التزاماتهما الدولية، ومن ذلك اتفاقية الهدنة، وأنه متى أتمت إسرائيل الانسحاب، فلن يكون هناك مبرر لأى من الطرفين المشتركين فى اتفاقية الهدنة أن يستخدم حقوق الدول المحاربة، وأثنى على مصر وقال إنها تصرفت باحتمال وصبر تحمد عليهما. وفى الجلسة نفسها أعلن همرشولد أنه أصدر تعليماته إلى الجنرال بيرنز ليعد العدة لاستلام مسئولية قطاع غزة(٦٥). هكذا سجلت إسرائيل النقاط لصالحها يدعمها الموقف الأمريكى.

لم يبدأ الانسحاب الإسرائيلى فى الحال، إذ أجله بن جوريون حتى يعلن القرار فى الكنيست، ويقترع على الثقة بحكومته. وبعد أن امتص عاصفة الغضب والسخط، أصدر تعليماته فى ٤ مارس بالانسحاب، ووضع برنامجه، ففى قطاع غزة اتفق على أنه بينما تتراجع القوات الإسرائيلية للخلف، تتقدم قوة الطوارئ الدولية للأمام، وفى شرم الشيخ يكون عن طريق البحر، حيث تتولى سفينتان حربيتان إسرائيليتان نقل الوحدات العسكرية(٦٦). ولما كانت إسرائيل تدرك أنها ستنسحب، وأن مماطلتها هى لمجرد كسب النقاط لصالحها، فقد قامت بأعمال عنف وتدمير قبل أن تترك أماكنها، بالإضافة إلى الألغام التى زرعتها، ولم يكن الأمر يخلو من اعتداءاتها على قوة الطوارئ الدولية(٦٧)، وكثرت الحوادث فى هذا الشأن.

وتم الانسحاب النهائي للقوات الإسرائيلية من قطاع غزة فى ٧ مارس، واتخذت قوة

الطوارئ الدولية مكانها، وأنشأت مقرا لقيادتها، واستقبلها القطاع بالهتافات بحياة عبد الناصر ومبايعته، ووجه الجنرال بيرنز نداء إلى السكان يطالبهم بالهدوء، مبينا أن القوة أخذت على عاتقها المسئولية المدنية(٦٨). وفي اليوم التالي تم انسحاب القوات الإسرائيلية من شرم الشيخ، وأعلن همرشولد تولى قوة الطوارئ الدولية مهام لجنة مراقبة الهدنة دون المساس بمركزها القانوني(٦٩).

واضطربت الأوضاع في قطاع غزة، فقد أحس أهله أن هناك مؤامرة القصد منها إبعاد مصر عن القطاع، ومن ثم أعلنوا الإضراب العام، وقامت المظاهرات، وراحت قوة الطوارئ الدولية تجرد الناس من السلاح، وتوقع العقوبات، وتقيم العقبات في الدخول والخروج من القطاع، بينما تركت الحدود مع إسرائيل مفتوحة، ورفضت رفع العلم المصرى بجوار علم الأمم المتحدة فوق دور الإدارة المصرية، وأسرعت بإطلاق النار على من يحاول رفع العلم المصرى، وما لبث أن حدثت اشتباكات بينها وبين السكان، فرضت على إثرها حظر التجول وطلبت النجدات السريعة(٧٠).

وعلى الفور نفى مساعد السكرتير العام للأمم المتحدة الإشاعات التى انتشرت حول اتجاه نية قوة الطوارئ الدولية في تدويل القطاع، وقال إن مهمتها تقتصر على تسلمه من القوات المنسحبة والمحافظة على السلام والنظام فيه، وهو العمل نفسه الذى قامت به في بورسعيد والعريش وسيناء، وذكر أن إطلاق بعض الأعيرة النارية كان في الفضاء لتفريق الناس الذين حاولوا اقتحام أسوار مقر القيادة الدولية(٧١).

لم تهدأ الحالة، وزادت سوءا، وعلت أصوات الأهالى مطالبة بعودة الحكم المصرى، والتقط عبد الناصر الخيط، وعلى الفور صدر قرار تعيين اللواء محمد حسن عبد اللطيف حاكما إداريا لقطاع غزة في ١١ مارس، وأرسلت الحكومة المصرية احتجاجا إلى همرشولد لخروج قوة الطوارئ الدولية عن الواجبات المحددة لها من الأمم المتحدة التى تقتصر على وقف القتال وتعقب القوات المعتدية إلى خط الهدنة، كما احتجت على إطلاق النار على المدنيين. وأسف السكرتير العام على خطوة مصر بشأن تعيين الحاكم الإدارى، ودعا لجنته الاستشارية لبحث ذلك الأمر(٧٢).

وعاد عبد الناصر وأوضح في رسالة له لهمرشولد موقف مصر ونيتها بشأن توليها إدارة قطاع غزة، وبين أن قرارات الأمم المتحدة عندما ما حددت مهام قوة الطوارئ

الدولية لم تشمل مهمة القيام بأية أعباء إدارية، وأنه لهذا السبب عينت مصر حاكما إداريا للقطاع(٧٣)، وأذاعت وكالة الأسوشيتدبرس Associated press أن هذا التعيين ينافى مباحثات محمود فوزى مع السكرتير العام للأمم المتحدة بشأن انسحاب القوات الإسرائيلية، والذى تم على أساس أن قوة الطوارئ الدولية ستبقى فى القطاع لمدة غير محدودة، لأنها ستمنع المصريين من اتخاذ القطاع قاعدة لشن الهجوم عليها(٧٤).

كان لما أقدمت عليه مصر رد فعل سريع على إسرائيل، إذ طارت جولدا مائير إلى واشنطن لتعبر عن الانزعاج الذى أصاب تل أبيب(٧٥)، ثم ما لبثت أن صرحت بأن إسرائيل قد تضطر إلى الدفاع ضد الخطر الذى تراه مهددا لأمنها من وجود هيئة عسكرية مصرية فى قطاع غزة، وشنت الدوائر الإسرائيلية حملتها ضد همرشولد، حيث عدته متراخيا وسلبيا تجاه ما حدث، وحمّل بن جوريون الأمم المتحدة مسئولية تجدد التوتر، وأعلن أن عودة مصر إلى قطاع غزة معناه الإطاحة عمدا وبسوء نية بكل مسعى لإقرار السلام فى الشرق الأوسط(٧٦).

وناشدت الولايات المتحدة مصر أن تتعاون مع الأمم المتحدة للمحافظة على الأمن والسلام فى قطاع غزة، وأعربت عن تأييدها التام لقرارات الأمم المتحدة ولقوة الطوارئ الدولية(٧٧). ومما لاشك فيه أنها لم تكن راضية عما حدث، لكنها لم تقم بأى خطوة إيجابية تجاه إسرائيل، فقد سلم السفير الأمريكى فى تل أبيب رسالة من واشنطن إلى بن جوريون تضمنت نفى التزام الولايات المتحدة بمنع مصر من دخول قطاع غزة أو عودة إسرائيل إليه(٧٨).

وحضر مساعد السكرتير العام للأمم المتحدة للقاهرة بعد أن تدهورت العلاقة بين الحكومة المصرية وقوة الطوارئ الدولية ليدحض ما قيل عن مسألة تدويل القطاع، والتقى بعبد الناصر وتباحثا فى الأمر، كما نفى الجنرال بيرنز ما قيل أيضا عن أن القوة عينت بصفة رسمية حاكما عسكريا للقطاع، وأن ما حدث هو صدور تعليمات إلى القواد المحليين للقوة بأن يعملوا على اعتبار أنهم حكام عسكريون إلى حد ما أثناء فترة الانتقال، وكانت مصر قد احتجت على ذلك لدى همرشولد(٧٩).

ووصل الحاكم الإدارى المصرى إلى قطاع غزة فى ١٤ مارس، وفور وصوله صرح لوكالة اليونايتد برس United press بأن سلطة الإدارة المصرية تتمثل فى الإشراف على

القطاع، وأن على قوة الطوارئ الدولية الانسحاب إلى خط الهدنة فى الوقت المناسب، وأعلن أنه يعد أفراد هذه القوة ضيوفا على المنطقة[٨٠]، وفى الحال مارست الإدارة المصرية مهامها. وبالطبع كان ذلك تحديا بالغا لإسرائيل وأعادت قوة الطوارئ الدولية ترتيب أوراقها بعد أن جاء مستشار همرشولد القانونى إلى مصر لبحث الوضع القانونى بمختلف أبعاده ليس فقط فى قطاع غزة وإنما أيضا فى شرم الشيخ[٨١].

وأعربت وفود بعض الدول فى الأمم المتحدة عن اعتقادها بأن لمصر الحق الشرعى فى إدارة قطاع غزة بمقتضى اتفاقية الهدنة لعام ١٩٤٩، ووقفت الهند موقفا إيجابيا فى هذا الصدد[٨٢]، ودافعت عن حق مصر. وفى نيويورك اجتمع همرشولد بلجنته السباعية الاستشارية ـ مندوبون عن سبع دول ـ ثم التقى مع مندوبى مصر والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وأستراليا وتناقش معهم فى الحدث[٨٣]، وتقرر سفر السكرتير العام للأمم المتحدة إلى القاهرة للتباحث مع عبد الناصر.

وكان اللقاء وديا، أعلن همرشولد بعده أنه يعتبر اتفاقية الهدنة قائمة بين مصر وإسرائيل ويجب العمل بمقتضاها، وأنه لم يصرح مطلقا بأن القوات الدولية ستحتفظ بقطاع غزة، وأن وجودها مؤقت كما حدث فى بورسعيد. ومن ثم زادت إسرائيل حنقا عليه، ولم تدعه لزيارتها، بل ادّعت أن مهمته فى الشرق الأوسط قد فشلت، وراحت جولدا مائير تشكو من المعاملة القاسية التى تلقاها إسرائيل؛ سواء من همرشولد أو من الولايات المتحدة[٨٤] وكانت الأمم المتحدة قد تلقت إنذارات من عدة دول تفيد بأنها ستسحب وحداتها من قوة الطوارئ الدولية إذا استخدمت لأى غرض سوى مهمتها المحددة لها أصلا[٨٥].

ومما عقد الأمر بالنسبة لإسرائيل ما أعلنه دالاس فى مؤتمر صحفى بأنه ليس للأمم المتحدة أن تفرض قواتها على مصر إذا رفضت بقاءها، وما أشاد به المندوب الأمريكى بشأن رحلة همرشولد للقاهرة[٨٦]. من هذا المنطلق فقدت إسرائيل مساندة واشنطن فى ذلك الموضوع.

وفى أول إبريل استدعى همرشولد المندوب الإسرائيلى وناقشه فى مسألة مرابطة قوة الطوارئ الدولية على الجانب الإسرائيلى لخط الهدنة كما ترابط على الجانب المصرى، ولكن إسرائيل رفضت كلية متعللة بأن ذلك ييسر مهمة الفدائيين المصريين،

ويمكنهم من معاودة نشاطهم، واتهمت الأمم المتحدة بأنها تنفذ السياسة المصرية فى قطاع غزة[٨٧]. ولكى يضع السكرتير العام للأمم المتحدة النقاط على الحروف تحدث بصراحة فى مؤتمر صحفى عقده فى ٤ إبريل، فذكر أن قوة الطوارئ الدولية ستبقى فى الشرق الأوسط حتى تتم مهمتها بتسوية الموقف بين مصر وإسرائيل وإقرار السلام فى المنطقة، وامتدح عبد الناصر، وأكد أن مصر والأمم المتحدة متفاهمتان على توزيع هذه القوة، وأنها كفيلة بمراقبة نشاط الفدائيين المصريين[٨٨].

وتم الاتفاق بين مصر والأمم المتحدة على الأوضاع بالنسبة لمهمة قوة الطوارئ الدولية فى قطاع غزة، وتحددت فى إعادة تحديد خط الهدنة بما نصت عليه اتفاقية الهدنة لعام ١٩٤٩ وما طرأ من تعديل عامى ١٩٥٢، ١٩٥٤، ووضع الترتيبات والتفصيلات الفنية لأعمال القوة على خط الهدنة، ونقل قيادة الجنرال بيرنز من غزة إلى رفح، وعدم إقامة أسلاك شائكة أو بث حقول ألغام على خط الهدنة، وتنفيذ اتفاقية الهدنة فيما يتعلق بمنطقة العوجة المنزوعة السلاح، وانسحاب القوات الإسرائيلية منها[٨٩]. وعليه تثبت الوضع المصرى فى قطاع غزة، وفشلت إسرائيل فى تحقيق سياستها تجاهه، لكن النجاح المصرى كان محفوفا بالأخطار، نظرا للتربص الإسرائيلى.

وإذا كانت إسرائيل لم تحقق مساعيها فى قطاع غزة وخسرت الجولة؛ فإنها كسبت فى جولة أخرى تمثلت فى إسقاط الحظر المصرى على الملاحة الإسرائيلية فى خليج العقبة، والواقع أنه منذ احتلالها سيناء وسيطرتها على شرم الشيخ وتحكمها فى جزر الخليج، لمست مدى الاستفادة الاستراتيجية والاقتصادية والمعنوية، وأدركت أن حرمانها مما نعمت به طعنة لها، واستثمرت جيدا موافقة الولايات المتحدة وتصريحاتها بأن مياه خليج العقبة دولية، وليس لأحد الحق فى منع الملاحة البريئة فيه.

وترجع أصول مسألة خليج العقبة إلى أعقاب توقيع اتفاقية الهدنة لعام ١٩٤٩، وذلك عندما احتلت إسرائيل أم الرشراش، وحولت هذا الموقع إلى ميناء إيلات، وردا على ذلك عقد اتفاق فى بداية عام ١٩٥٠ بين مصر والسعودية على أن تستولى الأولى على جزيرتى تيران وصنافير لسد الطريق على إيلات، من هنا أصبحت مياه المضيق بين تيران وساحل سيناء وبين تيران وصنافير مياه إقليمية مصرية، أما المياه بين شرق صنافير

والساحل السعودى فهى مياه إقليمية سعودية، وتم منع السفن الإسرائيلية من المرور فى خليج العقبة، وأثارت إسرائيل النزاع أمام مجلس الأمن أكثر من مرة، وفى يوليو ١٩٥١ أصدر قرارا لصالح إسرائيل، ولكن لم تنفذ مصر، ثم عاد مجلس الأمن وأكد قراره بقرارين آخرين عامى ١٩٥٤، ١٩٥٥، وأيضا لم تنفذ مصر[٩٠].

اعتمدت مصر فى التمسك بموقفها على القانون الدولى الذى يعطيها الحق فى استعمال حقوق السيادة على تلك المياه الإقليمية، وبالتالى يحق لها التحكم فى حركة المرور، كما استندت على حالة الحرب القائمة مع إسرائيل، حيث لم تكن الهدنة لتنهيها، وبالاضافة إلى نوعية حمولة السفن القاصدة إسرائيل سواء كانت مهربات حربية أو مهاجرين جدد، كل ذلك جعل مصر تصر على تطبيق الحظر على الملاحة الإسرائيلية. أما الجانب الآخر المعارض لمصر، فقد بنى حجته على أساس أن مياه خليج العقبة توصل بين بحرين عالميين، إذن فالملاحة فيه حرة[٩١]. ولقى الرأى الأخير المساندة والتدعيم، فى حين أن المؤيدين لمصر سواء الكتلة الشيوعية أو الدول الأسيوأفريقية أو الدول العربية لم تلق مجهوداتهم النجاح، وقد أثيرت مسألة التدويل، لكنها لقيت الاعتراض وبالذات من مصر والسعودية، أيضا رئى إمكانية عرض القضية على محكمة العدل الدولية، ولكن لم تحبذ الأطراف المعنية ذلك.

وأصبحت مسألة مرور السفن الإسرائيلية فى خليج العقبة أمرا واقعا فرضته الظروف، وعبر دالاس فى اجتماع المجلس الوزارى لحلف شمال الأطلنطى عن رأي حكومته فى حق حرية الملاحة فى خليج العقبة، وبيّن معارضة مصر والسعودية للمرور الإسرائيلى فى هذا الخليج، وتعرض لاحتمالات وقوع حادثة خطيرة فى أية لحظة من جراء ذلك، وفى الجلسة طرحت مسألة صدور حكم من محكمة العدل الدولية، وبين دالاس أن الولايات المتحدة والدول البحرية تضع هذا الموضوع تحت البحث[٩٢].

وأكدت واشنطن موقفها، فأبلغت السفراء العرب فى ٢٨ يونيو أن الحكومة الأمريكية تكرر الإعراب عن وجهة نظرها فى وجوب تأكيد حق المرور فى خليج العقبة لسفن جميع الدول، ورفضها لما قالته الحكومات العربية بأنه من حق مصر منع السفن الإسرائيلية من المرور فى هذا الخليج[٩٣]. وكان قد سبق أن رفض أيزنهاور توسط الملك سعود وتدخله لإثبات أن مياه خليج العقبة إقليمية، وذلك رغم المكانة التى يتمتع بها

الحاكم السعودى لدى واشنطن، حيث عدته الورقة الرابحة التى يمكن استخدامها ضد عبد الناصر[٩٤].

عقب تمركز قوة الطوارئ الدولية فى شرم الشيخ، أعلنت جولدا مائير ممارسة إسرائيل حق الملاحة فى خليج العقبة[٩٥]. وبعد حوالى الشهر من الانسحاب الإسرائيلى، عبرت المضايق سفينة ترفع علم إسرائيل لتصل إلى ميناء إيلات عن طريق رأس الرجاء الصالح[٩٦]. واستتبع ذلك أن عبرت سفينة إسرائيلية ذات امتياز أمريكى خليج العقبة تحمل شحنة بترول منقولة من ميناء عبدان الإيرانى، وأفرغتها فى ميناء إيلات، واحتجت واشنطن لدى تل أبيب على أن السفينة توجهت إلى الميناء الإسرائيلى دون سابق إخطار، ولكن إسرائيل ردت بأن لديها رخصة أمريكية تقضى بفتح خليج العقبة مقابل جلاء القوات الإسرائيلية عن الأراضى المصرية. وعندما احتجت مصر، أعلنت واشنطن أنها أكدت من قبل على حرية الملاحة، وواصلت ناقلات البترول الأمريكية طريقها على هذا النحو[٩٧]. وبذلك سلمت مصر بالأمر الواقع الذى فرض عليها، واستمر الوضع على ما هو عليه حتى ٢٢ مايو ١٩٦٧ عندما أصدر عبد الناصر قراره بفرض الحصار من جديد على الملاحة الإسرائيلية وإغلاق خليج العقبة، مما كان سببا فى قيام الحرب بين مصر وإسرائيل.

وحاولت إسرائيل أن تقتنص رخصة أخرى تتيح لها حق المرور فى قناة السويس، حيث أرفقت هذا الموضوع بطلباتها الخاصة بالملاحة فى خليج العقبة[٩٨]، وكان السكرتير العام للأمم المتحدة قد حاول الحصول لها على هذه الرخصة على أساس تنفيذ قرارات الأمم الخاصة بذلك، فانتهز فرصة لقائه مع عبد الناصر فى ٢٥ ديسمبر ١٩٥٦ بالقاهرة وفاتحه فى السماح لإسرائيل باستخدام قناة السويس، وبالطبع رفض عبدالناصر وقال «طالما أنى موجود فى هذا البلد، فلن تمر سفينة إسرائيلية واحدة من قناة السويس؛ إن الفكرة من أساسها مرفوضة بالنسبة لى»[٩٩] أيضا استشهد محمود فوزى بنصوص القانون الدولى التى تمنع ذلك، واعترض السكرتير العام للأمم المتحدة، وذكر أن مصر قبلت المبادئ الست، ومنها عزل القناة عن السياسة، فأجابه عبد الناصر بأن هذه المبادئ أصبحت جزءا من التاريخ لأن العدوان الثلاثى لم يترك لها محلا فى الواقع[١٠٠]. ولكن مالبث أن أثيرت هذه المبادئ مرة أخرى عقب تطهير قناة السويس وافتتاحها.

ساند الغرب إسرائيل فى رغبتها فى مرور سفنها بالقناة، وبالطبع كان للولايات المتحدة الريادة فى ذلك، وتناول تصريح أيزنهاور الشهير الصادر فى ٢٠ فبراير ١٩٥٧ نوعا من التهديد عن طريق الأمم المتحدة بضرورة استخدام إسرائيل للقناة[١٠١]. وبالتالى تمسكت بذلك، وبين أبا إيبان أنه مادامت مصر قبلت معونة الأمم المتحدة فى تطهير القناة، وجب عليها احترام حقوق الدول[١٠٢].

وفى ١٣ مارس استدعت جولدا مائير سفيرى الولايات المتحدة وفرنسا للحصول على تأييد دولتيهما فى إرسال سفينة من ميناء حيفا للمرور بالقناة كوسيلة لاختبار نيات مصر، ولما كان ذلك الوقت تجرى فيه المفاوضات بشأن القناة خشيت واشنطن أن تتعقد الأمور، وفى البداية عارضت الرغبة الإسرائيلية، لكن سرعان ما صرح دالاس أن من حق إسرائيل إجراء المحاولة، وأطلق عليها أيزنهاور تجربة سلمية، ووجد إمكانية القيام بها قبل الالتجاء لمحكمة العدل الدولية، إذ كان يرى أنه إذا واصلت مصر رفضها، يرفع الأمر لهذه المحكمة[١٠٣].

وتمسكت مصر بموقفها، وعندما هددت إسرائيل باستخدام القوة فى عبور القناة، احتجت مصر، وأبلغت الأمم المتحدة أنها لن تسمح بمرور سفن إسرائيل فى القناة، واستنكر همرشولد هذا الأسلوب[١٠٤]. وبناء على الضغط الإسرائيلى على واشنطن، أعلن الرئيس الأمريكى صراحة فى بلاغة للسفراء العرب بواشنطن فى ٢٨ يونيو أنه يجب أن تكون قناة السويس مفتوحة لمرور سفن جميع الدول[١٠٥]. ومع ذلك ظل الحظر المصرى قائما على الملاحة الإسرائيلية فى القناة، وخسرت إسرائيل هذه الجولة خاصة مع تراخى واشنطن، ورغم إثارة الموضوع فى مجلس الأمن مرة أخرى عند مناقشة وضع القناة بعد تطهيرها وفتحها للملاحة، فإن الأمر استقر على ما هو عليه.

ومن خلال ذلك يتضح كيف تمكنت إسرائيل من تحدى القرارات الدولية وفقا لمنهج المماطلة، رغبة منها فى الاستحواذ على أكبر قدر ممكن من المكاسب؛ مستخدمة فى ذلك جميع أدوات التأثير على مراكز القوى الغربية، وإن كان هناك بعض العقبات التى تعثرت فيها ولم تنجح فى تخطيها، لكن بصفة عامة فقد خرجت من حرب السويس بنقاط لصالحها.

هوامش الفصل الثانى عشر

(١) الأهرام، عدد ٢٥٥٦٧ في ٤ ديسمبر ١٩٥٦، عدد ٢٥٥٦٩ في ٦ ديسمبر ١٩٥٦، عدد ٢٥٥٧٠ في ٧ ديسمبر ١٩٥٦.

(٢) نفس الدورية، عدد ٢٥٥٧٢ في ٩ ديسمبر ١٩٥٦، عدد ٢٥٥٧٤ في ١١ ديسمبر ١٩٥٦، محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، ص ٨٩٢.

(٣) نفس المرجع ص ص ٨٧٣، ٨٧٦، ٨٩٢، ٥٩٦.

(٤) الأهرام، عدد ٢٥٥٧٣ في ١٠ ديسمبر ١٩٥٦.

(٥) نفس الدورية، عدد ٢٥٥٨٦ في ٢٣ ديسمبر ١٩٥٦، عدد ٢٥٥٨٥ في ٢٢ ديسمبر ١٩٥٦.

(٦) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، ص ٨٩٦.

(٧) الأهرام، عدد ٢٥٦٠٠ في ٦ يناير ١٩٥٧.

(٨) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٠٥ في ١١ يناير ١٩٥٧، عدد ٢٥٦١٠ في ١٦ يناير ١٩٥٧.

(٩) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٠٦ في ١٢ يناير ١٩٥٧، عدد ٢٥٦١١ في ١٧ يناير ١٩٥٧.

(١٠) صلاح بسيونى، المرجع المذكور، ص ٣١٢.

(١١) الأهرام، عدد ٢٥٦١٢ في ١٨ يناير ١٩٥٧، عدد ٢٥٦١٣ في ١٩ يناير ١٩٥٧، عدد ٢٥٦١٤ في ٢٠ يناير ١٩٥٧.

(١٢) نفس الدورية، عدد ٢٥٦١٤ في ٢٠ يناير ١٩٥٧.

(١٣) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، ص ص ٥٩٣، ٥٩٤.

(١٤) الأهرام، عدد ٢٥٦١٤ في ٢٠ يناير ١٩٥٧.

(١٥) نفس الدورية، عدد ٢٥٦١٥ في ٢١ يناير ١٩٥٧، عدد ٢٥٦١٧ في ٢٣ يناير ١٩٥٧، عدد ٢٥٦١٨ في ٢٤ يناير ١٩٥٧.

(١٦) نفس الدورية، عدد ٢٥٦١٨ في ٢٤ يناير ١٩٥٧، عدد ٢٥٦١٩ في ٢٥ يناير ١٩٥٧.

(١٧) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٢٠ في ٢٦ يناير ١٩٥٧.

(١٨) نفس الدورية.

(١٩) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٢١ في ٢٧ يناير ١٩٥٧.

(٢٠) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٢٣ في ٢٩ يناير ١٩٥٧.

(٢١) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٢١ في ٢٧ يناير ١٩٥٧.

(٢٢) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٢٣ في ٢٩ يناير ١٩٥٧.

(٢٣) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٢٤ في ٣٠ يناير ١٩٥٧، عدد ٢٥٦٢٥ في ٣١ يناير ١٩٥٧، عدد ٢٥٦٢٦ في أول فبراير ١٩٥٧.

(٢٤) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٢٧ في ٢ فبراير ١٩٥٧.

(٢٥) نفس الدورية، نفس العدد، عدد ٢٥٦٢٨ في ٣ فبراير ١٩٥٧.

(٢٦) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٢٩ في ٤ فبراير ١٩٥٧.

(٢٧) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٣١ في ٦ فبراير ١٩٥٧.

(٢٨) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٣٣ في ٨ فبراير ١٩٥٧.

(٢٩) * F.O. 371/ 127747/ V1051/ 4,Paris - F.O., Jan. 4 th, 1957.

(٣٠) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، ص ٦٠٣.

(٣١) الأهرام، عدد ٢٥٦٣٠ في ٥ فبراير ١٩٥٧.

(٣٢) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٣١ في ٦ فبراير ١٩٥٧.

(٣٣) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٢٩ في ٤ فبراير ١٩٥٧، عدد ٢٥٦٣٠ ٢ في ٥ فبراير ١٩٥٧، عدد ٢٥٦٣٢ في ٧ فبراير ١٩٥٧.

(٣٤) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٣٣ في ٨ فبراير ١٩٥٧.

(٣٥) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٣٢ في ٧ فبراير ١٩٥٧، عدد ٢٥٦٣٤ في ٩ فبراير ١٩٥٧.

(٣٦) * F.O. 371/ 127755, V1075/ 4, Bermuda Conference, March, 1957, Note by F. O.

(٣٧) نيف، المرجع المذكور، ص ٥٩٢.

(٣٨) الأهرام، عدد ٢٥٦٣١ في ٦ فبراير ١٩٥٧، عدد ٢٥٦٣٢ في ٧ فبراير ١٩٥٧.

(٣٩) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٣٦ في ١١ فبراير ١٩٥٧.

(٤٠) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٣٧ في ١٢ فبراير ١٩٥٧.

(٤١) نفس الدورية، نفس العدد، عدد ٢٥٦٣٨ في ١٣ فبراير ١٩٥٧.

(٤٢) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٣٤ في ٩ فبراير ١٩٥٧، عدد ٢٥٦٣٨ في ١٣ فبراير ١٩٥٧.

(٤٣) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٤٠ في ١٥ فبراير ١٩٥٧.

(٤٤) نفس الدورية.

(٤٥) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٣٨ في ١٣ فبراير ١٩٥٧.

(٤٦) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٤١ في ١٦ فبراير ١٩٥٧.

(٤٧) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٤٣ في ١٨ فبراير ١٩٥٧، عدد ٢٥٦٤٦ في ٢١ فبراير ١٩٥٧.

(٤٨) صلاح بسيوني، المرجع المذكور، ص ٣٢٠.

(٤٩) الأهرام، عدد ٢٥٦٤٧ في ٢٢ فبراير ١٩٥٧، عدد ٢٥٦٩٠ في ٦ إبريل ١٩٥٧.

(٥٠) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٤٨ في ٢٣ فبراير ١٩٥٧.

(٥١) نفس الدورية، نفس العدد، عدد ٢٥٦٤٩ في ٢٤ فبراير ١٩٥٧.

(٥٢) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٤٨ في ٢٣ فبراير ١٩٥٧، عدد ٢٥٦٤٩ في ٢٤ فبراير ١٩٥٧.

(٥٣) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٣٠ في ٥ فبراير ١٩٥٧.

(٥٤) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٤٨ في ٢٣ فبراير ١٩٥٧، القرارات الستة التي أصدرتها الجمعية العامة هي: قرار ٥٩٧ في ٢ نوفمبر ١٩٥٦، قرار ٩٩٨ وقرار ٩٩٩ في ٤ نوفمبر، قرار ١٠٠٢ في ٧ نوفمبر، قرار ٤١٠ في ٢٤ نوفمبر، قرار ٤٥٣ في ١٩ يناير ١٩٥٧، قرار ٤٦٠ في ٢ فبراير من نفس العام.

(٥٥) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٥١ في ٢٦ فبراير ١٩٥٧.

(٥٦) نفس الدورية.

(٥٧) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٥٢ في ٢٧ فبراير ١٩٥٧.

(٥٨) * F.O. 371/ 127755, V1075/4, Bermuda Conference, March, 1957, Note by F.O.، نفس الدورية.

(٥٩) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٥٢ في ٢٧ فبراير ١٩٥٧، عدد ٢٥٦٥٥ في ٢ مارس ١٩٥٧.

(٦٠) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٥٤ في أول مارس ١٩٥٧.

(٦١) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٤٦ في ٢١ فبراير ١٩٥٧، عدد ٢٥٦٥٤ في أول مارس ١٩٥٧.

(٦٢) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٥٠ في ٢٥ فبراير ١٩٥٧.

(٦٣) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٥٤ في أول مارس ١٩٥٧، عدد ٢٥٦٥٥ في ٢ مارس ١٩٥٧.

(٦٤) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٥٥ في ٢ مارس ١٩٥٧، مصطفى الحناوى، المرجع المذكور، ص ص ٤٧٤، ٤٧٥.

(٦٥) نفس الدورية، نفس المرجع.

(٦٦) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٥٧ في ٤ مارس ١٩٥٧، عدد ٢٥٦٥٨ في ٥ مارس ١٩٥٧.

(٦٧) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٢٤ في ٣٠ يناير ١٩٥٧، عدد ٢٥٦٢٨ في ٣ فبراير ١٩٥٧، عدد ٢٥٦٣١ في ٦ فبراير ١٩٥٧، عدد ٢٥٦٤٩ في ٢٤ فبراير ١٩٥٧.

(٦٨) نفس الدورية، الأعداد من ٢٥٦٦٠ في ٧ مارس إلى ٢٥٦٦٢ في ٩ مارس ١٩٥٧.

(٦٩) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٦٢ في ٩ مارس ١٩٥٧.

(٧٠) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٦٤ في ١١ مارس ١٩٥٧، عدد ٢٥٦٦٥ في ١٢ مارس ١٩٥٧.

(٧١) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٦٥ في ١٢ مارس ١٩٥٧.

(٧٢) نفس الدورية.

(٧٣) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٦٦ في ١٣ مارس ١٩٥٧.

(٧٤) نفس الدورية.

(٧٥) * F.O. 371/ 127755, V1075/ 4, Bermuda Conference, March, 1957, Note by F.O.

(٧٦) الأهرام، عدد ٢٥٦٧١ في ١٨ مارس ١٩٥٧، عدد ٢٥٦٧٠ في ١٧ مارس ١٩٥٧، عدد ٢٥٦٧٣ في ٢٠ مارس ١٩٥٧.

(٧٧) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٦٦ في ١٣ مارس ١٩٥٧.

(٧٨) نفس الدورية، عدد٢٥٦٧١ في ١٨ مارس ١٩٥٧.

(٧٩) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٦٧ في ١٤ مارس ١٩٥٧.

(٨٠) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٦٩ في ١٦ مارس ١٩٥٧، عدد ٢٥٦٧٠ في ١٧ مارس ١٩٥٧.

(٨١) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٦٩ في ١٦ مارس ١٩٥٧.

(٨٢) * F.O.371/ 127755, V 1075/ 4, Bermuda Conference, March, 1957, Not by F.O.

(٨٣) الأهرام، عدد ٢٥٦٧٢ في ١٩ مارس ١٩٥٧.

(٨٤) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٧٧ في ٢٤ مارس ١٩٥٧، عدد ٢٥٦٧٨ في ٢٥ مارس،

١٩٥٧، عدد ٢٥٦٨٢ في ٢٩ مارس ١٩٥٧.

(٨٥) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٨٣ في ٣٠ مارس ١٩٥٧.

(٨٦) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٨٠ في ٢٧ مارس ١٩٥٧، عدد ٢٥٦٨٢ في ٢٩ مارس ١٩٥٧.

(٨٧) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٨٦ في ٢ أبريل ١٩٥٧، عدد ٢٥٦٨٨ في ٤ أبريل ١٩٥٧.

(٨٨) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٨٩ في ٥ أبريل ١٩٥٧.

(٨٩) نفس الدورية.

(٩٠) مصطفى الحناوى، المرجع المذكور، ص ص ٤٤٠، ٤٤٢، ٤٥١، ٤٦٣.

(٩١) نفس المرجع، ص ص ٤٨٤، ٤٨٥.

(٩٢) * F.O. 371/ 127758, V 1076/ 1, Bonn - F.O., May 3 rd, 1957, Nato Ministerial Meeting, May 2 nd, 1957, Middle East.

(٩٣) الأهرام، عدد ٢٥٧٧١ في ٢٩ يونيو ١٩٥٧.

(٩٤) * F.O. 371/ 127758, V 1076/ 1, Bonn - F.O. May 3 rd, 1957, Nato Ministerial Meeting, May 2 nd, 1957, Middle East.

(٩٥) الأهرام، عدد ٢٥٦٨٢ في ٢٩ مارس ١٩٥٧.

(٩٦) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٨٩ في ٥ أبريل ١٩٥٧.

(٩٧) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٩٥ في ١١ أبريل ١٩٥٧، عدد ٢٥٧١٩ في ٨ مايو ١٩٥٧، أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع المذكور، ص ١٥٣.

(٩٨) مصطفى الحناوى، المرجع المذكور، ص ص ٤٥١، ٤٥٥.

(٩٩) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، ص ٥٩٣.

(١٠٠) نفس المرجع، ص ٥٩٥.

(١٠١) الأهرام، عدد ٢٥٦٤٧ في ٢٢ فبراير ١٩٥٧.

(١٠٢) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٦٣ في ١٠ مارس ١٩٥٧.

(١٠٣) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٦٦ في ١٣ مارس ١٩٥٧، عدد ٢٥٦٧٨ في ٢٥ مارس ١٩٥٧، عدد ٢٥٧٢٦ في ١٥ مايو ١٩٥٧، عدد ٢٥٧٢٧ في ١٦ مايو ١٩٥٧.

(١٠٤) نفس الدورية، عدد ٢٥٧٢٧ في ١٦ مايو ١٩٥٧، عدد ٢٥٧٣٠ في ١٩ مايو ١٩٥٧.

(١٠٥) نفس الدورية، عدد ٢٥٧٧١ في ٢٩ يونيو ١٩٥٧.

الفصل الثالث عشر

عودة الملاحة لقناة السويس
وتدعيم الإدارة المصرية

عندما وقع العدوان الثلاثى على مصر، تحقق الشطر الأول من تخطيط التحالف المشترك، أما الشطر الآخر الذى تمثل فى الإحاطة بعبد الناصر بأى طريقة؛ فلم يخرج إلى حيز الوجود، لأنه بنى على اعتبارات وتصورات وأبعاد خاطئة، وجاءت النتيجة عكسية تماما، فبدلا من ثورة الشعب المتوقعة التى ستضع عبد الناصر تحت المقصلة - كما تصور التحالف - كانت ثورة الشعب الحقيقية التى وضعته فوق الأعناق، وحمل فشل المعتدين مزيدا من النجاح لعبد الناصر، الذى ارتفع شأنه، وعلا قدره، وأصبح رمزا للقوة والتحدى، وبالتالى امتلك زمام التحكم فى قناة السويس.

ولما كانت قناة السويس تشكل الأهمية البالغة فى حياة شعوب العالم فإن توقف الملاحة فيها نظرا للسفن التى تم إغراقها إبان الغزو يمثل خسارة فادحة، ومن ثم فلابد من تطهيرها، وحينما صدر قرار الجمعية العامة فى ٢ نوفمبر الخاص بوقف إطلاق النار، أشار إلى إعادة تشغيل قناة السويس، وراح عبد الناصر يملى إرادته فى هذا الشأن، فأعلن أنه لن يبدأ التطهير مع وجود القوات الأجنبية على أرض مصر[١] . بمعنى أنه لا تطهير إلا بعد الجلاء. ولكن مع الإلحاح الدولى فى إعادة الملاحة للقناة، قصر الشرط على انسحاب القوات الأنجلو فرنسية على أساس أن القوات الإسرائيلية لم تكن تحتل منطقة القناة[٢] . كما أرادت مصر أن تظهر أمام العالم بالمظهر المتحضر.

أخذت الأمم المتحدة على عاتقها مهمة تطهير القناة، وقام همرشولد بدور إيجابى فى هذا الشأن، ووضع توجيهات مصر موضع التنفيذ، وعندما أبدى المندوب البريطانى فى الجمعية العامة أثناء جلسة ٧ نوفمبر ١٩٥٦ استعداد بريطانيا لوضع فنيين تحت تصرف الأمم المتحدة للمساعدة فى التطهير، وحينما تحدث إيدن بالنيابة عن البريطانيين والفرنسيين عن الرغبة فى الحصول على تفويض من الأمم المتحدة بتطهير جميع أجزاء القناة بواسطة المعدات المتوافرة لديهم، ووضع فرق رفع الأنقاض تحت إشراف الأمم المتحدة؛ رفض همرشولد مثل هذه الاقتراحات بناء على معارضة مصر، وعلّل رفضه بأنه سيكلف الدول الصغرى الخارجة عن نطاق النزاع بذلك، وأن المفاوضات جارية مع شركة هولندية وأخرى دانمركية لتخصصهما فى استخراج السفن الغارقة، للقيام بعملية التطهير[٣] .

وقدم السكرتير العام للأمم المتحدة تقريره إلى الجمعية العامة فى ٢٠ نوفمبر

موضحا أن أى تأخير فى عملية انسحاب القوات المعتدية من شأنه تعطيل باقى الخطوات، واستعرض عملية التطهير وخطته فى هذا الشأن[٤] . وفى ٢٣ نوفمبر عقدت الجمعية العامة جلستها، وقدمت الولايات المتحدة وكندا وكولومبيا والنرويج ويوغوسلافيا والهند مشروع قرار بمنح همرشولد السلطات لإجراء المباحثات حول إجراءات تطهير القناة، وفى هذه الجلسة تحدث وزير الخارجية المصرى وأكد على أنه لن تتم هذه العملية قبل الانسحاب، ورد عليه وزير الخارجية البريطانى مبينا أن بلاده بدأت فى سحب قواتها، وأشار إلى أهمية التطهير[٥] . ومن المعروف أن بريطانيا تكبدت خسائر فادحة نتيجة توقف القناة.

وافقت الجمعية العامة على مشروع القرار بأغلبية ٦٥ صوتا، وطالب المندوب الأمريكى بسرعة البدء فى التطهير دون انتظام تمام الانسحاب[٦] ، ولكن عبد الناصر صمم على رأيه، وعبر عنه مرة أخرى فى تصريح رسمى إذ أعلن أن العمل فى التطهير لن يبدأ قبل الانسحاب التام من منطقة القناة[٧] .

عكف همرشولد على وضع الخطة مع مساعده الفنى الجنرال هويلر Heweler- الرئيس السابق لسلاح المهندسين بالجيش الأمريكى - والمستشار الهندسى للبنك الدولى، ومساعد السكرتير العام للأمم المتحدة، وأصبح هؤلاء الثلاثة مستشارى همرشولد فيما يختص بعملية تطهير القناة، أيضا اجتمع السكرتير العام للأمم المتحدة مع رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى بنيويورك والرئيس السابق للبنك الدولى للإنشاء والتعمير لبحث خطة التمويل[٨] .

وشكل هويلر لجنة خبراء، وطلب عبد الناصر الاطلاع على الأسماء، ولم يكن رئيس اللجنة يؤيد ذلك وعده تدخلا فى عمله، ولكن محمود فوزى صمم، وبالفعل استبعد عبد الناصر أحد المساعدين، وكان أمريكيا سبق له العمل فى إسرائيل[٩] . ولم يستبعد لصفته الأولى وإنما لصفته الثانية، وقد كان عبد الناصر يدرك ثقل اليد الأمريكية على الأمم المتحدة.

وسافرت اللجنة إلى أمستردام فى ٤ ديسمبر لدراسة التكاليف، وكان الخبراء الهولنديون والدانمركيون قد حضروا إلى مصر ومعهم الوحدة الأولى من الآلات

لعملية التطهير، كما وصل هويلر إلى القاهرة فى ٨ ديسمبر لمعاينة المواقع وإجراء المباحثات مع الحكومة المصرية[١٠] . وتم مسح منطقة القناة ووضع برنامج للتعاون بين الهيئة المصرية العامة لإدارة القناة والأمم المتحدة، وذلك بناء على الطلب المصرى، وجرى التنسيق بين هويلر ومحمود يونس مدير الهيئة وعضو مجلس الإدارة المنتدب، ولم يكن الأول ليوافق على ذلك، وشكا همرشولد إلى محمود فوزى، ولكن الأخير أفهمه أن عملية التطهير لا يمكن أن تتم بمعزل عن الإدارة المصرية المسئولة عن الملاحة[١١] . وتبين مبدئيا أن هناك حوالى خمسين سفينة غارقة، وعبر هويلر عن رغبته فى التعجيل بفتح طريق فى القناة لمرور السفن فى اتجاه واحد يتراوح عرضه بين ٢٠ ، ٢٥ مترا قبل إتمام عملية التطهير[١٢] .

وقد حدث نوع من المواجهة بين هويلر ومحمود يونس، عندما أبلغه الأخير ضرورة توافق الجدول الزمنى للتطهير مع الجدول الزمنى لانسحاب القوات الأنجلو فرنسية، فاحتج هويلر وصرح أنه مكلف بمهمة فنية لا علاقة لها بالسياسة، ولكن محمود يونس شرح له الأسباب، واستحالة أن تصبح القناة مستعدة للملاحة والعدوان قائم[١٣] . ووقع هويلر فى المحظور عندما صرح فى مؤتمر صحفى أن كوبرى الفردان نسف ولم تسقط عليه قنابل الإنجليز، ولم يكن عاينه، وإنما بناء على مشاهدة من بعد، فبعث عبد الناصر إلى محمود فوزى ليخبره بما حدث، وبيّن أن مثل هذه التصريحات سياسية وتساعد الدعاية المعادية لمصر، وعليه احتج وزير الخارجية المصرى لدى همرشولد وذكر أن هويلر خرج عن حدود مهمته المرسومة له كممثل خاص للسكرتير العام للأمم المتحدة فى عملية التطهير، وأن واجباته تنحصر فى الإشراف على عملية التطهير، وليس إصدار أحكام مغرضة، وعلى الفور وجه همرشولد التحذير لمساعده الفنى، وطلب منه الامتناع عن كل ما لا يدخل بدقة فى عمله الهندسى[١٤] . وسرعان ما هدأت الأمور بعد التزام هويلر بالتوجيهات المصرية.

ومرة أخرى يسعى الوفدان البريطانى والفرنسى فى الأمم المتحدة لدى همرشولد ويصران على الاشتراك فى عملية التطهير، وعاد وكرر لهما أن مصر لن تقبل السماح للخبراء البريطانيين والفرنسيين بذلك، وكان محمود فوزى قد أفهم السكرتير العام للأمم المتحدة أنه ليس لدى مصر اعتراض على استخدام ما يمكن الحصول عليه من

معدات تطهير شريطة ألا يكون معها الخبراء، وكانت الأمم المتحدة قد رأت إمكانية استئجار السفن البريطانية والفرنسية دون بحارتها(١٥) . وطلب همرشولد من بريطانيا استخدام ست سفن إنقاذ من غير أطقمها، لكن أصرت لندن على بقاء الملاحين البريطانيين على السفن(١٦) . عندئذ خشى أن يطلق المصريون الغاضبون النيران من ضفاف القناة على هؤلاء البحارة، وبالتالى ينشب قتال جديد، كما أن مصر لم تكن لتوافق على الشرط البريطانى، لذا أبلغ لجنته الاستشارية بأنه فى حالة استخدام السفن البريطانية أو الفرنسية فى التطهير فلابد أن يكون ملاحوها من الاسكندنافيين(١٧) . وأخيرا تم حسم الأمر، وبناء على رغبة مصر، رفضت الأمم المتحدة السماح لسفن التطهير البريطانية والفرنسية بالاشتراك فى عملية التطهير، وسرعان ما رحلت برحيل القوات الأنجلو فرنسية(١٨) .

واكتمل استعداد أسطول التطهير فى ١٩ ديسمبر، وتكون من إحدى وثلاثين سفينة وصندلا من هولندا والدانمرك وألمانيا وإيطاليا والسويد وبلچيكا ويوغوسلافيا، وعليه حوالى ستمائة خبير ما بين مهندسين وملاحين وغواصين معظمهم من هذه الدول. وبعد أسبوع بدأت عملية التطهير، وقسم العمل إلى ثلاث مراحل شملت وضع علامات فوق الأجسام الغارقة، وقطع هذه الأجسام، وانتشالها من القناة. أيضا قسمت المسافة إلى ثلاثة أقسام، من السويس إلى الإسماعيلية، ومن الإسماعيلية إلى كوبرى الفردان، ومن كوبرى الفردان إلى بورسعيد، وخرجت السفن المحجوزة فى القناة منذ بداية العدوان، وبلغ عددها ثلاث عشرة سفينة(١٩) .

وتتابعت إزالة العوائق بمهارة وانتظام وسرعة، وما أن قارب شهر فبراير ١٩٥٧ على الانتهاء حتى كانت القناة تستعد لإنهاء آخر لمسات التطهير، وعقب انسحاب إسرائيل ناشد دالاس التعجيل بافتتاح القناة(٢٠) . وفى ٩ مارس سمح للسفن حمولة ٣٠٠ طن بعبور القناة، وأضىء فنار بورسعيد، حيث افتتح الميناء فى ٢١ مارس، وأصلحت الورش وشبكة المواصلات السلكية واللاسلكية، وعمق ممر السفن بالكراكات، وارتفعت حمولة السفن التى تمر فى القناة إلى عشرين ألف طن، وأصدرت شركات الملاحة العالمية تعليماتها إلى البواخر ذات الحمولة الكبيرة التى كانت تسلك طريق رأس الرجاء الصالح بالاستعداد للمرور فى القناة، وتكليلا لهذا

النجاح حضر همرشولد ليشهد المشهد الأخير من عملية التطهير[٢١] .

ووفقا لتقرير السكرتير العام للأمم المتحدة فقد بلغ مجموع النفقات لعملية التطهير ٨٫٣٧٦٫٤٢ دولارا، وأن عشر دول أعضاء قدمت للأمم المتحدة قرضا بذلك، ورئى استرداده من حصيلة رسم إضافي على مرور السفن في القناة خلال ثلاث سنوات[٢٢] . لكن همرشولد عاد واقترح زيادة الرسوم بطريقة اختيارية حتى يمكن تسديد القرض، وأيدته الولايات المتحدة. وقدمت إيران وتايلاند والفلبين والبرازيل مشروع قرار للجمعية العامة في ١٤ ديسمبر يتضمن فرض رسوم تبلغ ٣٪ على السفن المارة في القناة لمواجهة النفقات الخاصة بالتطهير، وأقر المشروع بأغلبية ٥٤ صوتا، وامتناع ١٩ عضوا عن التصويت منهم مصر والسودان والسعودية والعراق والأردن والكتلة الشيوعية[٢٣] .

وعادت القناة إلى حالتها الطبيعة، وفي ٢٩ مارس عبرتها أول قافلة بحرية تكونت من تسع سفن خمس دول[٢٤] . وأصدرت الحكومة المصرية تصريحا بلغ للسكرتير العام للأمم المتحدة في ٢٤ أبريل أعلنت فيه أن قناة السويس أصبحت مفتوحة للملاحة، وغدت مرة أخرى حلقة اتصال بين دول العالم، كما عبر التصريح عن التقدير المصرى للمجهودات التي بذلت في تطهير القناة على أكمل وجه وفي أقصر وقت[٢٥] .

وهكذا تم التطهير في مدة قياسية وعادت المياه إلى مجاريها، واستؤنفت حركة الملاحة بدقة وانتظام، ولكن هل ينتهى الأمر عند هذا الحد؟ وهل مشكلة إدارة مصر للقناة التي تسببت في العدوان قد سقطت بمضى مثل الأحداث؟.

عادت بريطانيا وفرنسا تبحثان في الأوراق القديمة، وأرادتا إرجاع عقارب الساعة للخلف والرجوع بالزمن إلى تاريخ الاتفاق على المفاوضات مع مصر حول قناة السويس وفقا للمبادئ الست التي أقرها مجلس الأمن، وكان محددا لها يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ حيث يجرى اجتماع المتفاوضين في چنيف، وهو يوم بدء العدوان. هذا من جهة، ومن جهة أخرى حرصت الولايات المتحدة على حل مشكلة القناة باعتبار أنها ازدادت تعقيدا بأحداث الغزو، وشاركها الرأى السكرتير العام للأمم المتحدة، ومن ثم كان التمسك بالرأى في ألا تكون قناة السويس تحت الإدارة المصرية.

ورغم الهزيمة التى منيت بها بريطانيا وفرنسا، فإنهما حرصتا على استمرار التحالف وبنفس السياسة السابقة، فيكتب السفير البريطانى فى باريس لحكومته عن أهمية هذا التحالف وضرورة بذل كل الجهود من أجل أن يكون للبريطانيين والفرنسيين الدور الأكبر فى المفاوضات الخاصة بتسوية مسألة قناة السويس(٢٦) .

وكثف المندوب البريطانى نشاطه فى الأمم المتحدة، ومن الملاحظ أنه فى محادثاته مع همرشولد لا يتكلم باسم البريطانيين فقط، وإنما أيضا باسم الفرنسيين، واتبع المندوب الفرنسى الأسلوب نفسه، ودارت هذه المحادثات حول سؤال تردد عن كيفية الوضع الذى ستكون القناة عليه عقب افتتاحها، وفى لقاء لوزير الخارجية الفرنسى مع السكرتير العام للأمم المتحدة، طلب الأول سرعة إجراء الترتيبات لمفاوضات جديدة مع مصر، بهدف الوصول إلى تسوية قبل الانتهاء من تطهير القناة(٢٧) .

وبدأت هيئة المنتفعين تعقد الاجتماعات، وقد شغلها موضوع الرسوم، فأعدت مشروعا اقترحت فيه أن يُدفع لمصر ٥٠٪ من رسوم المرور فى القناة، والباقى يوضع فى البنك الدولى، ثم يتقرر فيما بعد طريقة استخدام هذا الرصيد، وليكن لتحسين القناة، وذلك لحين الوصول إلى تسوية طويلة الأمد، وقدم المشروع إلى همرشولد فى ٢٠ فبراير ١٩٥٧ باسم بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة والنرويج(٢٨) .

كانت بريطانيا وفرنسا حريصتين على السير فى ركاب الولايات المتحدة، وبالطبع لم يكن ذلك وفقا لإرادتهما، وإنما كتب عليهما، خاصة بعد حرب السويس، وتلخصت الرؤية البريطانية فى أن الانسحاب السريع للقوات الإسرائيلية من مصر يبعد المنطقة عن الخطر السوفيتى، ويدعم الموقف الأمريكى خاصة مع مشروع أيزنهاور، وهذا الأمر يساعد واشنطن على اتخاذ خطوة حازمة تجاه المفاوضات بشأن قناة السويس(٢٩) . وسافر موليه إلى الولايات المتحدة، وأجرى محادثات مع أيزنهاور، وصدر بيان مشترك فى ٢٨ فبراير يؤكد التمسك بالمبادئ الستة التى أقرها مجلس الأمن، ويبين أن اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ تكفل لجميع الدول حرية استخدام قناة السويس فى مختلف الأوقات(٣٠) .

التزمت مصر الصمت أثناء هذه التحركات، وكل ما أذاعته أنها لن تبحث أى

مشروع قبل أن يتم الانسحاب الإسرائيلى من أراضيها، وعندما أعلن عن الانسحاب، صرحت بوجوب دفع رسوم الملاحة للهيئة المصرية لإدارة القناة، وأن التهرب من ذلك يعد انتهاكا لاتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨، وسلبا لحقوق مصر المشروعة[٣١] . ومعنى ذلك استمرار رفضها لهيئة المنتفعين.

وفى ١٨ مارس وجهت مصر إلى دول العالم بيانا عن الطريقة التى ستتبعها فى إدارة القناة ومعاملة السفن المارة بها عند افتتاحها للملاحة، وأكدت تصميمها على احترام اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨، وتمسكها بحقها فى تحصيل رسوم المرور مقدما وكاملة، وتخصيص جانب منها للبرامج الخاصة بتحسين القناة تمشيا مع ازدياد حركة المرور، واعتزامها تسوية الموضوعات الخاصة بالتعويضات الناجمة عن التأميم إما بالاتفاق المباشر وإما عن طريق التحكيم[٣٢] . وكان ذلك بلاغا واضحا للمنهج المصرى.

وعندما عادت الملاحة لقناة السويس بصفة مبدئية فى النصف الثانى من مارس، دفعت سفن ألمانيا الغربية وإيطاليا وهولندا واليونان ولبنان وبنما الرسوم مقدما وكاملة للهيئة المصرية، وأعلن محمود يونس أن مصر لن ترفع الرسوم، ومن يدفعها يعبر القناة[٣٣] . وحينما التقى همرشولد بعبد الناصر فى ٢١ مارس، شرح له الأخير تفصيلات البيان المصرى الذى أرسل إلى دول العالم، وعندئذ أبلغه السكرتير العام للأمم المتحدة رغبة بعض دول الغرب فى تقسيم الرسوم مثلما اقترحت هيئة المنتفعين، وأن الولايات المتحدة تؤيد هذا الرأى[٣٤] . ولكن لم تكن مصر لترضى عن وضع سبق أن رفضته.

كانت واشنطن قد طلبت من همرشولد الحصول على توضيح للبيان المصرى، واستجابة لذلك، أعدت مصر مذكرة تفسيرية لبيانها، وبلغتها للدول فى ٢٨ مارس ضمنتها قرارها بشأن تحصيل الرسوم كاملة لصالح الهيئة المصرية لإدارة القناة فى البنك الذى تختاره، وتخصيص ٢٥٪ من الدخل السنوى يودع فى البنك الأهلى أو بنك التسويات الدولى للإنفاق منه على أعمال صيانة القناة وتحسين مجراها، والمحافظة على فئات الرسوم دون زيادة وفقا لاتفاقية ٢٨ فبراير ١٩٣٦ مع الشركة المؤممة، وأن تحصل الحكومة المصرية ٥٪ كرسم امتياز لها من دخل الهيئة، كما أقرت المذكرة تطبيق مصر

لبنود اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ نصا وروحا، وأنها ستوفر كافة الوسائل والإمكانيات الملاحية، وستقوم بتعويض حملة أسهم الشركة المؤممة، وعند حدوث خلاف في هذا الشأن، تقبل مصر مبدأ التحكيم أو عرض الأمر على محكمة العدل الدولية[٣٥] . وبذلك أوصدت مصر الباب أمام مسألة تقسيم الرسوم، ومعروف أن مسألة الرسوم والتحكم فيها تعنى السيطرة على القناة.

وعقب استلام الولايات المتحدة المذكرة التفسيرية المصرية، اجتمع دالاس مع مساعديه لشئون الشرق الأوسط لتحديد الموقف الأمريكي، كذلك أجرت واشنطن مشاورات مع بريطانيا وفرنسا والنرويج، واستقر الرأى على أن المذكرة لا تتفق مع جانب كبير من المبادئ الستة التى وافق عليها مجلس الأمن، وقبلتها مصر حينها، وأنها - أى المذكرة - توضح كيف غيرت مصر رأيها بعد العدوان، ومن ثم فهى لم تفصل القناة عن السياسة[٣٦] .

وفى أول أبريل ١٩٥٧ عقدت هيئة المنتفعين اجتماعا طارئا فى واشنطن حضره مساعد وزير الخارجية الأمريكي، حيث طرح رد الولايات المتحدة على مذكرة مصر، وأظهر المجتمعون الاستياء لتعارض مقترحات مصر مع مقترحات الغرب لتسوية مشكلة القناة، ولإهمال القاهرة للمبادئ الستة[٣٧] . وفى الوقت نفسه أعلن ماكميلان رئيس الوزراء البريطانى فى مجلس العموم أن مذكرة مصر غير مرضية لبريطانيا، واعترض عليها، ورفضها أيضا مجلس الوزراء الفرنسى، وطالب بعرض القضية على مجلس الأمن فى حالة فشل المفاوضات[٣٨] . ومما يذكر أن السفن البريطانية والفرنسية لم تكن تستخدم قناة السويس عقب عودة الملاحة إليها، وعندما قامت لندن بالتجربة وبعثت بالسفينة «ماريا فيكتوريا» احتجزتها إدارة القناة فى خليج السويس لأنها لم تسدد الرسوم، ثم أفرجت عنها فى الشهر التالى بعد التسديد[٣٩] .

حضر همرشولد إلى القاهرة، واجتمع مع عبد الناصر فى ٤ أبريل، محاولة منه للوصول إلى تسوية، وبين له أن مذكرة مصر لا تتجاهل رأى الأمم المتحدة، ولكنها لا تتفق كلية مع المبادئ الستة، وأشار إلى المؤتمر الصحفى الذى عقده أيزنهاور قبل يومين من هذا اللقاء، وصرح فيه بأن الولايات المتحدة ستمضى فى مفاوضاتها مع مصر لحل مشكلة القناة مادامت هناك تسوية مرضية، وأن مصر لم تخرق اتفاقية القسطنطينية لعام

١٨٨٨، ولكنها تتمسك بحق الدولة المحاربة بالنسبة لسفن إسرائيل، وأنه يجب عدم افتراض أن مصر ستمنع أى دولة من استخدام القناة، وعقّب السكرتير العام للأمم المتحدة بأن التصريح ينطوى على افتراض معقول وحكيم، ثم وجه سؤالا لعبد الناصر عما إذا كانت مصر تعد نفسها فى حالة حرب مع إسرائيل، لكنه لم يتلق الإجابة(٤٠) .

لم يتمكن السكرتير العام للأمم المتحدة من الحصول على أية نقطة لصالح الغرب، ومضت بريطانيا وفرنسا وأستراليا فى المفاوضات، ورئى عرض القضية على مجلس الأمن، ولم يكن كل من أيزنهاور وهمرشولد يؤيدان تلك الخطوة، ورغبا فى الوصول إلى اتفاق مع مصر دون اللجوء إلى الأمم المتحدة(٤١) .

وبناء على ذلك جرت مباحثات فى القاهرة، حيث تعددت لقاءات السفير الأمريكى مع محمود فوزى وعبد الناصر، وتمسك الأخير بجوهر ما تضمنته المذكرة المصرية، ولم يوافق على ما طلبته واشنطن بشأن الاتفاق على نظام للتعاون مع منتفعى القناة على إدارتها وصيانتها، أيضا رفض إدماج المبادئ الستة وعزل القناة عن السياسة، كذلك عارض تحويل شروط مصر إلى وثيقة دولية تودع لدى الأمم المتحدة، وأكد استعداد مصر لجعل اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ تتمشى مع روح العصر الجديد، وتوسيع دائرة الموقعين عليها لتشمل عددا من الدول الأخرى، ومن بينها الصين الشعبية، وبالطبع لم تكن الولايات المتحدة لتوافق على ضم تلك الدولة، حتى لا يكون ذلك اعترافا بها، وقد عرضت واشنطن أن تتعهد مصر بعرض منازعات القناة على هيئة للتحكيم(٤٢).

ووفقا لما طرحه عبد الناصر سلم مندوب مصر الدائم فى الأمم المتحدة همرشولد التوضيحات بشأن ما اشتملت عليه المذكرة المصرية، وهى لم تعط أية امتيازات للغرب، ومضت الولايات المتحدة تتشاور مع بريطانيا وفرنسا حولها(٤٣) . ولم يقتنع الغرب بالتوضيحات المصرية، وراحت لندن وباريس تحثان واشنطن على عرض القضية على مجلس الأمن، ولكن الأخيرة أرجأت الفكرة نظرا لأن المباحثات كانت جارية، بالإضافة إلى خشيتها الفيتو السوفيتى وإعادة الكرة السابقة مرة أخرى. وكإجراء احتياطى واصل محمود فوزى اجتماعاته مع سفراء الدول(٤٤) ، فى محاولة لكسبهم إلى الجانب المصرى تحسبا لطرح القضية على الأمم المتحدة.

وفى ٩ أبريل اتصل المندوب الأمريكى الدائم فى الأمم المتحدة بزميله المصرى ليخبره بأفضلية استمرار المفاوضات وأنه لا داعى للجوء إلى مجلس الأمن[٤٥] . وربما أرادت واشنطن - كمحاولة أخيرة - الحصول على مكاسب بالطرق السلمية بدلا من الدخول فى صراعات وتكتلات داخل المنظمة الدولية. وفى الوقت ذاته حدث بعض التغير، فقد عبرت قناة السويس أول سفينة بريطانية بعد أن دفعت الرسوم للهيئة المصرية، ثم تبعتها سفينة أخرى بالأسلوب نفسه - وكانت بريطانيا تخسر يوميا نصف مليون جنيه إسترلينى بسبب عدم استخدام القناة، بالإضافة إلى الضغط الذى تعرضت له من أصحاب شركات الملاحة للعودة إلى طريق القناة - وصرح دالاس فى مؤتمر صحفى بأن حكومته تنصح بدفع رسوم المرور لمصر مع الاحتجاج، وعبرت أول سفينة أمريكية القناة بعد افتتاحها ودفعت الرسوم المقررة[٤٦] . ومن الملاحظ أن فرنسا لم تسلك هذا الطريق، وأصرت على عدم مرور سفنها بالقناة، وبذلك نلمس بداية الانشقاق فى التحالف الأنجلو فرنسى.

وكان الأمل يحدو الغرب فى أن تلين مصر، لكنها لم تجعله ينتظر طويلا، حيث قضت عليه، إذ أصدرت تصريحا جديدا بشأن الملاحة بقناة السويس فى ٢٤ أبريل بعث به محمود فوزى إلى همرشولد لتسجيله باعتباره وثيقة دولية لما يحتويه من التزامات، وتضمن تمسك مصر باتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨، وأنه على الدول الموقعة عليها التمسك بنفس المبدأ، والالتزام بأهداف ومبادئ الأمم المتحدة، ودفع الرسوم وفقا لآخر اتفاقية أبرمت فى ٢٨ أبريل ١٩٣٦ بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس المؤممة، وفى حالة حدوث زيادة فى الرسوم خلال اثنى عشر شهرا مقبلة فإنها لن تتجاوز نسبة ١٪، وأى زيادة أخرى تكون نتيجة مفاوضات، وعند عدم الوصول إلى اتفاق، يحال الأمر للتحكيم، وأن تصان القناة وتتطور طبقا لمتقضيات الملاحة الحديثة، وتقوم الهيئة المصرية لإدارة القناة التى أنشئت فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ بإدارة القناة وتشغيلها، وأن الحكومة المصرية ترحب بتعاون هذه الهيئة مع ممثلى شركات الملاحة والتجارة، وتدفع الرسوم مقدما لحساب الهيئة التى اختارت البنك الأهلى المصرى ليكون التعامل عن طريقه، وأنه سيتم إنشاء صندوق لتحسين القناة يوضع فيه ربع إيراداتها، وأن يستمر العمل بلائحة القناة، وفى حالة حدوث تغييرات تمس المبادئ والالتزامات يحال الأمر

للتحكيم، وإذا حدث خلاف حول تفسير اللائحة وتطبيقها يكون الالتجاء إلى محكمة التحكيم، ويتم الاتفاق على تعويض شركة قناة السويس المؤممة، وإذا حدث خلاف يحال الموضوع إلى التحكيم، وأى خلاف بشأن اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ أو هذا التصريح الجديد يحل طبقا لميثاق الأمم المتحدة، والخلاف بين أطراف هذه الاتفاقية حول تفسير نصوصها يحال إلى محكمة العدل الدولية، وينتهى التصريح بتسجيل أن حكومة مصر ستتخذ الخطوات الإجبارية لقبول الاختصاص الإجبارى لمحكمة العدل الدولية طبقا لنص المادة ٣٦ من نظامها الأساسى[٤٧] .

وأمر طبيعى ألا يجد هذا التصريح قبولا لدى الغرب، وأعلن همرشولد أنه ليس هناك ما يمنع من إجراء تعديلات بطريق التفاوض أو الاتفاق على أى وثيقة مسجلة لدى الأمم المتحدة، وانتهز الفرصة وذكر أنه من الممكن أن تعرض على محكمة العدل الدولية الناحية القانونية لاستناد مصر على اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ فيما يتعلق بمنعها السفن الإسرائيلية من المرور بقناة السويس، وأنه بوصفه ممثلا للأمم المتحدة، سيعمل كل ما فى وسعه لجعل مصر تمتثل لقرار مجلس الأمن لعام ١٩٥١ الخاص بالسماح للملاحة الإسرائيلية بعبور القناة[٤٨] .

وأخيرا اتفقت الآراء على الالتجاء إلى مجلس الأمن الذى انعقد فى ٢٦ أبريل بناء على طلب الولايات المتحدة، وكان رئيس هذا الشهر ديكسون المندوب البريطانى، وأعطيت الكلمة إلى لودج المندوب الأمريكى، فذكر أن التصريح المصرى لا يحقق المبادئ الستة ولا ينص على التعاون المنظم بين مصر والدول المنتفعة بالقناة، ومع هذا فإن الولايات المتحدة ستسمح للسفن الأمريكية بدفع الرسوم للهيئة المصرية لإدارة القناة مع الاحتجاج، وإلى أن تتم تجربة النظام الذى اقترحته مصر، فإن بلاده تعترف بإشراف مصر على القناة اعترافا مؤقتا، وتحفظ لنفسها الحق فى الإعراب عن رأيها فى الموضوع مستقبلا، وأن ثقة الذين يستخدمون القناة رهن بالكيفية التى ستنفذ بها مصر تصريحها، واقترح بقاء الموضوع مدرجا بجدول أعمال المجلس وانتظار نتائج تطبيق القواعد المصرية.

وألقى عمر لطفى كلمته، فتناول التصريح بالتفصيل، وعده وثيقة دولية، وأعلن أن رؤية مصر فى خير طريقة لعزل القناة عن السياسة هى تعديل اتفاقية القسطنطينية

لعام ١٨٨٨ أو قبول التزام دولى، وأنها تقبل مبدأ التحكيم لفض المنازعات الخاصة بالرسوم والأجور والشكاوى والتدابير المنطوية على التفرقة فى معاملة السفن وما قد يحدث خرقا لنظام القناة. وتكلم المندوب الفرنسى وقال إن عملية الملاحة فى القناة يمكن تنظيمها بعقد اتفاق دولى وليس بتصريح صادر من جانب واحد حتى لو سجل كوثيقة دولية، بالإضافة إلى أنه لا يحقق المبادئ الستة، ثم عرج على أن مصر لا تحترم اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ لمنعها سفن إسرائيل من المرور فى القناة. أما مندوبو كوبا والفلبين وكولومبيا، فقد رأوا أن الوقت كان ضيقا لدراسة التصريح المصرى، وأنهم متشبثون بالمبادئ الستة.

وهاجم مندوب أستراليا مصر، وذكر أنه من بواعث السخرية أن تتلقى الدول التى عانت شهورا بسبب تعطيل مصر للقناة، ودفعت نفقات تطهيرها، تصريحا من جانب واحد، وأن الحكومة الأسترالية لا تستطيع أن تعد أى اتفاق لاستخدام القناة مرضيا إذا كان يتيح لمصر أن تنكر على إسرائيل حق مرورها فى القناة. وأيد مندوب السويد الموقف الأمريكى، أما المندوب الصينى فقد رأى أن التصريح ليس له الطابع الدولى كالمبادئ الستة، وأنه صدر من جانب واحد، وهو نفس الرأى الذى أبداه المندوب البريطانى. وانبرى المندوب السوفيتى فى الدفاع عن مصر، وبعد مهاجمته للعدوان الثلاثى، ركز على أن لمصر حق السيادة على القناة، وأشار إلى نجاحها فى إدارة الملاحة بعد سحب المرشدين، وأثنى على التصريح المصرى، كما أيد المندوب العراقى مصر، وانتهت الجلسة، وأعلن رئيسها أنه ستتخذ ترتيبات لمناقشات أخرى تحدد فيما بعد[٤٩].

ومن خلال ذلك تتضح سياسة المداهنة التى انتهجتها واشنطن، فهى حريصة على عدم معاداة مصر، حتى إنه فى مؤتمر برمودا الذى عقد فى مارس ١٩٥٧، وعند مناقشة موضوع الشرق الأوسط، كان التركيز على مصر على اعتبار أنها بمختلف الطرق أهم دولة عربية، نظرا لموقعها الجغرافى، وشعبها العريض، وثقافتها، وقيادتها السياسية فى المنطقة[٥٠]. وكذلك يجب أن نضع فى الحسبان موقف مصر من مشروع أيزنهاور، وخشية امتداد تأثيرها إلى باقى المنطقة العربية، لذا كان الموقف الأمريكى المعتدل من مسألة قناة السويس.

وكسبت مصر جولة فى مجلس الأمن، ورغم عدم الموافقة رسميا ولا نهائيا على

النظام المصرى لإدارة القناة، فإنه أصبح حقيقة واقعة مقبولة على أساس التجربة. واحتجت هيئة المنتفعين، لكنها أجازت للدول الأعضاء السماح لسفنها باستئناف الملاحة فى القناة، أى تركت الحرية لكل دولة لتتصرف تبعا لمقتضياتها بعد أن فشلت فى اتخاذ قرار إيجابى إما باستخدام القناة، أو مقاطعتها(٥١) .

وبناء على الرخصة التى منحتها هذه الهيئة، سمحت بريطانيا رسميا لسفنها بالمرور فى قناة السويس ودفع الرسوم بالجنيه الإسترلينى، أما فرنسا فرفضت كلية وتصلبت فى موقفها إزاء تجنب استخدام القناة(٥٢) . ومن ثم واجه الوفاق الودى الأنجلو فرنسى تصدعا، وحدثت أزمة سياسية فى فرنسا، وقدم موليه استقالة حكومته لرئيس الجمهورية؛ لإدراكه تخلى بريطانيا والولايات المتحدة عن فرنسا فى موقفها من مسألة القناة، ويرفض رئيس الجمهورية الاستقالة، فتقرر الحكومة الفرنسية عرض المسألة مرة أخرى على مجلس الأمن(٥٣) .

وعقد المجلس جلسته فى ٢٠ مايو، وكان بينو قد اجتمع مع دالاس علّه يتمكن من التأثير عليه، ولكن وزير الخارجية الأمريكى أقنع زميله الفرنسى بإمكانية إتاحة الفرصة لتطبيق النظام المصرى بصفة مؤقتة، وتمكن الجانبان الأمريكى والبريطانى من الضغط على الوفد الفرنسى لعدم تقديم مشروع قرار، خشية أن يحطمه الاتحاد السوفيتى باستخدام الفيتو، وعليه خفت حدة بينو، حتى إنه عندما تحدث أمام المجلس بدا هادئا، وصرح بأن فرنسا تعلق أهمية كبرى على الطبيعة المؤقتة للنظام المصرى.

وتبعه المندوب الأمريكى الذى نادى بمزيد من الإيضاحات حول شروط التحكيم ومسألة التعويضات، وأعلن المندوب المصرى إصرار بلاده على موقفها، وأكد مندوب السويد على حرية الملاحة، وأيد المندوب العراقى النظام المصرى، بينما وصفه المندوب الكولومبى بأنه حل مؤقت، وتمسك مندوب الصين بالمبادئ الستة، أما مندوب أستراليا فبين أنه لا يضمن استقلال القناة عن الحكومة المصرية، ثم اختتم الجلسة المندوب الأمريكى بموجز عما دار فيها(٥٤) . وبذلك فشلت فرنسا فيما ذهبت إليه، ولم يُقدم لمجلس الأمن أى مشروع قرار لإدارة قناة السويس. وزاد الأمر تعقيدا فى باريس بإخفاق بينو، ويشاء القدر أن تسقط وزارة موليه فى ٢١ مايو كما سقطت قبل ذلك بحوالى أربعة أشهر ونصف الشهر وزارة إيدن، ويكون السبب الرئيسى هو أزمة السويس.

وطلبت فرنسا من مصر السماح لسفنها بالمرور في قناة السويس عن طريق السفارة السويسرية بالقاهرة، وقبلت مصر تحصيل الرسوم بالجنيه الإسترليني القابل للتحويل، وفي ١٣ يونيو قررت الحكومة الفرنسية إنهاء مقاطعة القناة، واستئناف الملاحة فيها، وعبرتها أول سفينة فرنسية في ١٥ يونيو، وأخطرت فرنسا الأمم المتحدة بذلك، وسجلت أنها تعد الإدارة المصرية للقناة إجراء مؤقتا[٥٥] . وكان هذا في حد ذاته انتصارا لمصر.

وأصبح الإجراء المؤقت وضعا دائما، وأعلن السكرتير العام للأمم المتحدة في ٦ يونيو أن قبول مصر لأحكام محكمة العدل الدولية فيما يتعلق بمنازعات الملاحة في قناة السويس، هو من الضروريات الأولية لتسوية تلك المنازعات[٥٦] ، وعندما افتتحت الدورة الثانية عشرة للجمعية العامة أشاد رئيسها بقبول مصر تحكيم محكمة العدل الدولية، وفي جلسة ٣ أكتوبر ألقى محمود فوزي خطابه أمام مندوبي ٨٢ دولة مؤكدا ما أعلنته مصر في هذا الشأن، وأنها خصصت مبلغ ...ر٢٨٥ر٣ جنيه لتوسيع القناة وتعميقها وتحسينها[٥٧] . وكان ذلك معناه إعطاء الأمن والأمان لمنتفعي القناة مما دعم موقف مصر قانونيا، كما أن كفاءة وتفوق الإدارة المصرية في تسيير دفة الملاحة عبر القناة قد دعم موقف مصر عمليا.

جاءت مسألة تعويضات حملة الأسهم لتكون الحلقة الأخيرة في مسلسل أزمة السويس، وقد طلبت الحكومة الفرنسية الجديدة من السكرتير العام للأمم المتحدة العمل على إجراء اتصالات مباشرة بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس المؤممة، لتسوية المسائل الناجمة عن التأميم[٥٨] . وسرعان ما طلبت الشركة من الحكومة المصرية رسميا أن تدفع لها مبلغ خمسة عشر مليون جنيه بصفة تعويضات عن ممتلكاتها وذلك حتى تعترف الشركة بالتأميم، وسلم همرشولد طلب الشركة إلى عمر لطفي[٥٩] ، ومما يذكر أن هذه الممتلكات حطمها العدوان.

ورفضت مصر الدخول في أية مفاوضات مع مجلس إدارة الشركة المؤممة، محللة الرفض بأنها لا تعترف له بأية صفة، فكيف يمكن أن تفاوضه، وبعث محمود فوزي للسكرتير العام للأمم المتحدة يستفسر عما إذا أرادت مصر مفاوضة حملة أسهم الشركة، فما هي الهيئة التي تمثلهم؟ وما هي صفة مجلس إدارة شركة القناة؟ وكانت مصر على

استعداد لتسلم حامل كل سهم من أسهم الشركة قيمة سهمه وفقا لأسعار بورصة باريس للأوراق المالية في اليوم السابق للتأميم[٦٠] . لكن هذا الموقف لم يستمر طويلا.

وعندما حضر همرشولد إلى مصر في ديسمبر ١٩٥٧ لقضاء عيد الميلاد مع قوة الطوارئ الدولية، التقى مع عبد الناصر ومحمود فوزى، وفتح السكرتير العام للأمم المتحدة موضوع التعويضات الخاصة بحملة الأسهم وتناقش فيه، ثم طار إلى باريس واجتمع برئيس الوزراء الفرنسي ووزير خارجيته ومدير شركة قناة السويس المؤممة، وجرى البحث في نفس الموضوع[٦١] . وأثمرت مجهودات همرشولد، نظرا لخبرته القانونية والمالية في هذا المجال، حيث شغل فيما سبق مناصب أهلته لذلك، بالإضافة إلى تدخل البنك الدولي في الأمر، ومن ثم وافقت مصر على المفاوضات، وتشكلت لجنة لهذا الخصوص رأسها عبد الجليل العمرى محافظ البنك الأهلي المصرى، وأنيط بها إجراء المباحثات مع البنك الدولي بشأن مسألة التعويضات[٦٢].

وفي ٢٩ أبريل ١٩٥٨ تم التوقيع في روما بالأحرف الأولى على اتفاق التعويضات بين مصر وممثلي حملة الأسهم[٦٣] . وتخللت الصعوبات مراحل المباحثات، لدرجة أن ممثل الشركة في المفاوضات طلب إحالة الموضوع إلى لجنة التحكيم، ولكن يوجين بلاك مدير البنك الدولي ومعه اثنان من ممثلي البنك حضروا إلى القاهرة حيث اجتمعوا مع عبد الناصر، وحضر الاجتماع عبد المنعم القيسوني وزير الاقتصاد والتجارة وعبد الجليل العمرى، وتلاشت الصعوبات، وانتهى الأمر بالتوقيع على الاتفاق النهائي في ١٣ يوليو لتعويض حملة الأسهم، وذلك في المقر الأوروبي للأمم المتحدة في چنيف، ونص على أن تدفع مصر الأقساط السنوية اعتبارا من أول يناير ١٩٥٩ بالجنيه الإسترليني في لندن والفرنك السويسرى في باريس، وبلغت التعويضات ما يزيد قليلا عن ثلاثة وعشرين مليون جنيه بعد خصم خمسة ملايين جنيه كانت مودعة في بعض بنوك لندن وباريس لحساب الشركة المؤممة[٦٤] ، وهي حصيلة الرسوم التي لم تدفع للهيئة المصرية لإدارة القناة في أعقاب إعلان قرار تأميم شركة قناة السويس.

والتزمت مصر بالسداد، ووفت بما هو مستحق عليها، وبذلك انقطع الخيط الرفيع الذى كان يربط قناة السويس بالأجانب، وأصبحت خالصة تماما لمصر التي اجتازت طريقا صعبا وطويلا ومريرا حتى وصلت إلى هذه النتيجة.

هوامش الفصل الثالث عشر

(١) ناتنج، المرجع المذكور، ص ٢٤٤.

(٢) صلاح بسيونى، المرجع المذكور، ص ٣٢٦.

(٣) الأهرام، عدد ٢٥٥٤١ فى ٨ نوفمبر ١٩٥٦، عدد ٢٥٥٤٤ فى ١١ نوفمبر ١٩٥٦، إيدن، المصدر المذكور، القسم الثانى، ص ٣٤٠.

(٤) نفس الدورية، عدد ٢٥٥٥٥ فى ٢٢ نوفمبر ١٩٥٦.

(٥) نفس الدورية، عدد ٢٥٥٥٧ فى ٢٤ نوفمبر ١٩٥٦.

(٦) نفس الدورية، عدد ٢٥٥٥٨ فى ٢٥ نوفمبر ١٩٥٦.

(٧) نفس الدورية، عدد ٢٥٥٦٠ فى ٢٧ نوفمبر ١٩٥٦.

(٨) نفس الدورية.

(٩) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، ص ٥٦٩.

(١٠) الأهرام، عدد ٢٥٥٦٨ فى ٥ ديسمبر ١٩٥٦، عدد ٢٥٥٧٢ فى ٩ ديسمبر ١٩٥٦.

(١١) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، ص ٥٧٠.

(١٢) الأهرام، الأعداد من ٢٥٥٧٣ فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٦ إلى ٢٥٥٧٥ فى ١٢ ديسمبر ١٩٥٦.

(١٣) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، ص ٥٧٠.

(١٤) نفس المرجع، ص ص ٨٨٢، ٨٨٥، صلاح بسيونى، المرجع المذكور، ص ص ٣٢٧، ٣٢٨.

(١٥) الأهرام، عدد ٢٥٥٧٦ فى ١٣ ديسمبر ١٩٥٦، عدد ٢٥٥٨٢ فى ١٩ ديسمبر ١٩٥٦.

(١٦) نفس الدورية، عدد ٢٥٥٨٣ فى ٢٠ ديسمبر ١٩٥٦.

(١٧) نفس الدورية، عدد ٢٥٥٩٠ فى ١٧ ديسمبر ١٩٥٦.

(١٨) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٢٥ فى ٣١ يناير ١٩٥٧.

(١٩) نفس الدورية، عدد ٢٥٥٩٣ فى ٣٠ ديسمبر ١٩٥٦، عدد ٢٥٦٠١ فى ٧ يناير ١٩٥٧.

(٢٠) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٥٩ فى ٦ مارس ١٩٥٧.

(٢١) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٦٣ فى ١٠ مارس ١٩٥٧، عدد ٢٥٦٧٥ فى ٢٢ مارس ١٩٥٧، عدد ٢٥٦٧٨ فى ٢٥ مارس ١٩٥٧، عدد ٢٥٦٧٩ فى ٢٦ مارس ١٩٥٧، عدد ٢٥٦٨١ فى ٢٨ مارس ١٩٥٧، عدد ٢٥٦٨٣ فى ٣٠ مارس ١٩٥٧.

(٢٢) نفس الدورية، عدد ٢٥٩١٤ فى ٢١ نوفمبر ١٩٥٧، أسهمت الولايات المتحدة بنسبة

كبيرة في القرض، وقدمت جزءا من هذه النسبة كهدية.

(٢٣) نفس الدورية، عدد ٢٥٨٧٩ في ١٧ أكتوبر ١٩٥٧، عدد ٢٥٩٠٠ في ٧ نوفمبر ١٩٥٧، عدد ٢٥٩٣٤ في ١١ ديسمبر ١٩٥٧، عدد ٢٥٩٣٨ في ١٥ ديسمبر ١٩٥٧.

(٢٤) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٨٣ في ٣٠ مارس ١٩٥٧.

(٢٥) Kyle, Suez, P. 545. ، مصطفى الحناوى، المرجع المذكور، ص٦٢٣.

(٢٦) * F. O. 371/ 127747, V 1051/ 4, Paris - F. O. Jan. 4th, 1957.

(٢٧) الأهرام، عدد ٢٥٦٣٣ في ٨ فبراير ١٩٥٧، عدد ٢٥٦٣٥ في ١٠ فبراير ١٩٥٧.

(٢٨) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٤١ في ١٦ فبراير ١٩٥٧، عدد ٢٥٦٤٥ في ٢٠ فبراير ١٩٥٧، عدد ٢٥٦٤٦ في ٢١ فبراير ١٩٥٧.

(٢٩) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٥٠ في ٢٥ فبراير ١٩٥٧.

(٣٠) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٥٤ في أول مارس ١٩٥٧.

(٣١) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٤٦ في ٢١ فبراير ١٩٥٧، عدد ٢٥٦٦٣ في ١٠ مارس ١٩٥٧.

(٣٢) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٧٣ في ٢٠ مارس ١٩٥٧.

(٣٣) نفس الدورية، الأعداد من ٢٥٦٧٤ في ٢١ مارس ١٩٥٧ إلى ٢٥٦٧٦ في ٢٣ مارس ١٩٥٧، عدد ٢٥٦٧٩ في ٢٦ مارس ١٩٥٧.

(٣٤) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٧٥ في ٢٢ مارس ١٩٥٧.

(٣٥) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٨٢ في ٢٩ مارس ١٩٥٧. مما يذكر في هذا الصدد أن مصر كان لها في هذه المحكمة قاض من جهابذة القانون هو عبد الحميد بدوى، وقد أكد على الحق المصرى في كل ما يختص بالقناة.

(٣٦) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٨٤ في ٣١ مارس ١٩٥٧.

(٣٧) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٨٦ في ٢ أبريل ١٩٥٧.

(٣٨) نفس الدورية، نفس العدد، عدد ٢٥٦٨٧ في ٣ أبريل ١٩٥٧.

(٣٩) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٨٩ في ٥ أبريل ١٩٥٧، عدد ٢٥٧١٦ في ٥ مايو ١٩٥٧.

(٤٠) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٨٨ في ٤ أبريل ١٩٥٧، عدد ٢٥٦٨٩ في ٥ أبريل ١٩٥٧.

(٤١) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٩٤ في ١٠ أبريل ١٩٥٧، عدد ٢٥٦٩٥ في ١١ أبريل ١٩٥٧.

(٤٢) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٩٤ في ١٠ أبريل ١٩٥٧، عدد ٢٥٦٩٦ في ١٢ أبريل ١٩٥٧، عدد ٢٥٦٩٨ في ١٤ أبريل ١٩٥٧.

(٤٣) نفس الدورية، عدد ٢٥٦٩٨ في ١٤ أبريل ١٩٥٧.

(٤٤) نفس الدورية، نفس العدد، عدد ٢٥٧٠٢ في ١٨ أبريل ١٩٥٧، عدد ٢٥٧٠١ في ١٧ أبريل ١٩٥٧، عدد ٢٥٧٠٦ في ٢٢ أبريل ١٩٥٧.

(٤٥) نفس الدورية، عدد ٢٥٧٠٤ في ٢٠ أبريل ١٩٥٧.

(٤٦) نفس الدورية، عـــدد ٢٥٧٠٣ في ١٩ أبريل ١٩٥٧، عـــدد ٢٥٧٠٦ في ٢٢ أبريل ١٩٥٧، عدد ٢٥٧٠٨ في ٢٥ أبريل ١٩٥٧.

(٤٧) نفس الدورية، عـدد ٢٥٧٠٨ في ٢٥ أبريل ١٩٥٧، مصطفى الحناوى، المرجع المذكـور، ص ص ٦٢٣ - ٦٢٧، صلاح بسيونى، المرجع المذكور، ص ص ٣٣٧، ٣٣٨.

(٤٨) نفس الدورية، عدد ٢٥٧٠٩ في ٢٦ أبريل ١٩٥٧.

(٤٩) نفس الدورية، عدد ٢٥٧١٠ في ٢٧ أبريل ١٩٥٧.

(٥٠) * F. O. 371/ 127755, V 1075/ 5, Bermuda Conference, March, 1957, Middle East, Egypt.

(٥١) الأهرام، عدد ٢٥٧٢١ في ١٠ مايو ١٩٥٧، عدد ٢٥٧٢٢ في ١١ مايو ١٩٥٧.

(٥٢) نفس الدورية، عدد ٢٥٧٢٥ في ١٤ مايو ١٩٥٧.

(٥٣) نفس الدورية، عدد ٢٥٧٢٧ في ١٦ مايو ١٩٥٧.

(٥٤) نفس الدورية، عدد ٢٥٧٣٣ في ٢٢ مايو ١٩٥٧، عدد ٢٥٧٣٤ في ٢٣ مايو ١٩٥٧.

(٥٥) نفس الدورية، عدد ٢٥٧٥٢ في ١٠ يونيو ١٩٥٧، عدد ٢٥٧٥٦ في ١٤ يونيو ١٩٥٧، عدد ٢٥٧٥٨ في ١٦ يونيو ١٩٥٧.

(٥٦) نفس الدورية، عدد ٢٥٧٤٩ في ٧ يونيو ١٩٥٧.

(٥٧) نفس الدورية، عـدد ٢٥٨٥٠ في ١٨ سبـتـمـبـر ١٩٥٧، عـدد ٢٥٨٦٦ في ٤ أكـتـوبر ١٩٥٧.

(٥٨) نفس الدورية، عدد ٢٥٧٥٧ في ١٥ يونيو ١٩٥٧.

(٥٩) نفس الدورية، عدد ٢٥٨٠٦ في ٥ أغسطس ١٩٥٧.

(٦٠) نفس الدورية، عدد ٢٥٨٥٧ في ٢٥ سبتمبر ١٩٥٧.

(٦١) نفس الدورية، عـدد ٢٥٩٤٩ في ٢٦ ديـسـمـبـر ١٩٥٧، عـدد ٢٥٩٥٢ في ٢٩ ديـسـمـبـر ١٩٥٧.

(٦٢) نفس الدورية، عدد ٢٥٩٧٥ في ٢١ يناير ١٩٥٨.

(٦٣) نفس الدورية، عدد ٢٦٠٧١ في ٣٠ أبريل ١٩٥٨.

(٦٤) نفس الدورية، عدد ٢٦٠٨٢ في ١١ مايو ١٩٥٨، عدد ٢٦١٤٦ في ١٤ يوليو ١٩٥٨.

الحصاد

عبر الصفحات السابقة التى أعطتنا صورة بانورامية للأحداث التى وقعت خلال فترة الدراسة، نلمس كيف كان متوقعا أن تتسم العلاقات الأنجلومصرية بالهدوء عقب توقيع اتفاقية الجلاء، ولكن ما لبث الأمر أن بدأت المواجهة بين الطرفين عندما رفضت مصر تحقيق الرغبة البريطانية، فوقفت بالمرصاد لحلف بغداد، وراحت تحاربه بطرقها المختلفة، وتحدت الغرب بصفة عامة، وبريطانيا بصفة خاصة حينما ردت على وقف تصدير الأسلحة لها بعقد صفقة الأسلحة التشيكية، كما فرضت شروطها إزاء مشروع إنهاء النزاع العربى الإسرائيلى، وأمام مواقف عبد الناصر المضادة للندن، كان لقاؤها مع واشنطن، حيث فرضتا العقوبة على مصر عن طريق سحب عرض تمويل السد العالى الذى رد عليه الرئيس المصرى بتأميم شركة قناة السويس.

من هنا بدأت أزمة السويس، تلك التى حملت بين جناباتها معان متعددة، وكان لها دور كبير فى تغيير الكثير من المقاييس، لذا يمكن القول أنها خلقت أوضاعا أثرت فى القوى الكبرى، ومعروف أنه بنهاية الحرب العالمية الثانية كانت بريطانيا قد فقدت السلطة والجاه والعظمة الإمبراطورية، لكنها لم تكن تؤمن بذلك حتى جاءت أزمة السويس، وأدارها إيدن من منطلق الزهو والصلف والكبرياء، وكأنه يستخدم القبضة البريطانية القوية التى كان يستخدمها جلادستون وغيره من غلاة الاستعماريين الإنجليز، ولكن الأزمة عُدت بداية النهاية لرئيس الوزراء البريطانى، وينطبق نفس الأمر على فرنسا ورئيس وزرائها، وبالتالى تخلخل ما تبقى من النظام الاستعمارى الذى سرعان ما تقوض وانهار.

ومكنت أزمة السويس الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى من الانغماس فى أحداث الشرق الأوسط، وقد بزغ نجماهما، ووضح دورهما تجاه الأزمة، حيث سعى كل طرف لاقتناص الفرصة والعمل على تحقيق مصالحه، ومن ثم أضفى على الحرب الباردة شيئا من الحيوية. أيضا كانت أزمة السويس أول اختبار للقوة الجديدة التى ظهرت على مسرح الأحداث العالمية، فاجتازته بنجاح، وهى كتلة الدول الأسيوأفريقية، تلك التى

عانت الكثير من خضوعها للاستعمار الغربى وخاصة البريطانى، وحصلت على استقلالها مؤخرا، وأرادت أن تثبت ذاتها، وتدفع شخصيتها بانتهاج سياسة الحياد وعدم الانحياز، ومن ثم أعطتها الأزمة المادة التى استخدمتها جيدا لتخدم بها أغراضها، وعليه فإن مواقفها الإيجابية كانت عونا لمصر، كذلك خلقت الأزمة نوعا من الالتحام بين الدول العربية، فحركت الأحاسيس الطيبة تجاه مصر.

أما على الصعيد الداخلى، فإن أزمة السويس رغم الخسائر التى منيت بها مصر، ويدخل تحتها ما اكتسبته الملاحة الإسرائيلية فى خليج العقبة وأضرار العدوان، إلا أنها وطدت أقدام ثورة يوليو، ورفعت من مكانة عبد الناصر الذى أصبح بطلا للحرية، ليس فقط بين المصريين الذين التفوا حوله ـ كعادتهم عند وقوع الأزمات فى الأوقات الحرجة، فإنهم يتناسون الخلافات ويتفانون فى آداء واجباتهم ـ وإنما نظرت إليه الشعوب العربية على أنه منقذها ومحررها من القيود الملتفة حولها. وبرؤية محايدة تماما عن أى ميل أو هوى، يمكن القول أن عبد الناصر قد تمكن بنجاح واقتدار أن يسوس الموقف بعقلانية ودون تهور، حقيقة لقد كانت خطبه تفيض بالحماس، لكنه عند التنفيذ امتلك الإمكانيات لكبح جماح أى تصرف غير مدروس أثناء تلك الأزمة، ومما تجدر الإشارة إليه أن مهندسه فى السياسة الخارجية كان محمود فوزى، تلك الشخصية التى لعبت دورا بارزا إبان هذه الفترة.

وبذلك يبدو جليا أن أزمة السويس احتلت مكانا مهما فى التاريخ المعاصر على المستوى العالمى، وقد وضح كيف عالجت هذه الدراسة تلك الأزمة منذ وُضعت بذورها، وصاحبتها فى تفاصيل الأحداث، ورافقت النتائج التى تمخضت عنها.

قائمة المصادر والمراجع

أولا ـ أ ـ وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة، المودعة فى دار المحفوظات العامة بإنجلترا،

Public Record Office (P. R.O.), Kew, Surrey, England.

وعدد الملفات التى استخدمت فى الدراسة خمسة وأربعين ملفا، ونكتفى بذكر أرقامها دون أرقام الوثائق التى تضمها، حيث إنها مسجلة فى الهوامش، وهى تغطى الفترة من عام ١٩٥٤ إلى عام ١٩٥٧.

F.O. 371/ 108318, 108319, 108440, 108442, 108445,
108781, 113579, 115468, 115469, 115470, 115471,
115473, 115865, 115866, 115867, 115868, 115869,
118830, 118832, 118834, 118842, 118843, 118844,
118853, 118855, 18858, 118861, 118862, 118863,
118864, 118856, 118869, 118871, 118872, 121220,
121230, 121233, 121234, 121235, 121236, 121237,
125427, 127747, 127755, 127758.

ب ـ وثائق منشورة:

Higgins, Rosalyn, United Nations, Peace Keeping 1946 - 1967 Documentary and Commentary, I.the Middle East, Oxford Unuversity Press, 1969.

ثانيا ـ المذكرات

أ ـ مذكرات باللغة العربية

ـ إيدن، أنتونى، مذكرات، ترجمة خيرى حماد، قسمان، دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٦٠.

ـ بن جوريون، دافيد، إسرائيل تاريخ شخصى، إعداد مركز البحوث والمعلومات، د. ت.

ـ عبد اللطيف البغدادى، مذكرات، الجزء الأول، المكتب المصرى الحديث، القاهرة، ١٩٧٧.

ـ مائير، جولدا، حياتى، القسم الثانى، إعداد مركز البحوث والمعلومات، د.ت.

ـ محمد نجيب، مذكرات، كنت رئيسا لمصر، المكتب المصرى الحديث، القاهرة، ١٩٨٤.

ب ـ مذكرات باللغة الأجنبية

Dayan, Moshe, Story Of my Life, William Marrow and Company, New york, 1976.

ثالثا ـ الدوريات

الأخبار، أخبار اليوم، آخر ساعة، الأهرام، الجمهورية.

رابعا ـ المراجع: أ ـ مراجع باللغة العربية

ـ أحمد عبد الرحيم مصطفى، مشكلة قناة السويس (١٨٥٤ ـ ١٩٥٨)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٧.

ـ بريسون، توماس، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط من ١٧٨٤ إلى ١٩٧٥، ترجمة دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، الطبعة الأولى، دمشق، ١٩٨٥.

ـ تشايلدرز، أرسكين، الطريق إلى السويس، تعريب خيرى حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، د. ت.

ـ صلاح بسيونى، مصر وأزمة السويس، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٠.

ـ عبد الرازق حسن، تأميم القناة وتجميد الأرصدة، ضمن كتاب قناة السويس حقائق ووثائق، القاهرة، ١٩٥٦.

ـــ عبد الرؤوف عمرو، تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية (١٩٣٩ ـ ١٩٥٧)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩١.

ـ محمد حسنين هيكل، أ ـ المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، عواصف الحرب وعواصف السلام، الكتاب الثانى، الطبعة الأولى، دار الشروق القاهرة، ١٩٩٦.

ب ـ ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٦.

ـ محمد شكرى حافظ، عبد الناصر والمخابرات البريطانية، كتاب الحرية، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٩.

ـ محمد صفوت، مسألة قناة السويس، دار الشروق للطباعة، د. ت.

- محمد عبد الرحمن برج، قناة السويس، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨.

- محمد عودة، ميلاد ثورة، كتاب الجمهورية، القاهرة، ١٩٧١.

- محمود حسن صالح منسى، فرنسا وإسرائيل، القاهرة، ١٩٩٤.

- مصطفى الحناوى، قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة، الجزء الثالث، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٧.

- موسلى ليونارد، عبد الناصر والولايات المتحدة، ضمن مجموعة أبحاث نشرتها دار الموقف العربى تحت عنوان عبد الناصر بقلم رفاقه ومعاصريه، الجزء الأول، القاهرة، ١٩٨١.

- ناتنج، أنتونى، ناصر، ترجمة شاكر إبراهيم سعيد، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٣.

- نيف، دونالد، حرب السويس، كيف أدخل أيزنهاور أمريكا إلى الشرق الأوسط، ترجمة أحمد خضر، عبد السلام رضوان، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٠.

- وزارة الدفاع، هيئة البحوث العسكرية، حرب العدوان الثلاثى على مصر، الجزء الأول، د.ت.

مراجع باللغة الأجنبية

* Bar - on, Mordechai, David Ben - Gurion and the Sèvres Collusion, In Louis, Roger and Owen Roger, 1989.

* Beloff, Lord, The Crisis and its Consequences for the British Conservative Party, In Louis Roger and Owen, Roger, 1989.

* Bowie, Robert, Eisenhower, Dulles, and the Suez Crisis, In Louis, Roger and Owen, Roger, 1989.

* Campbell, John, The Soviet Union, the United States, and the Twin Crisis of Hungary and Suez, In Louis Roger and Owen, Roger, 1989.

* Dessouki, Ali E. Hillal, Nasser and the Struggle for Independence, In

Louis, Roger and Owen, Roger, 1989.

* Fry, Michael, Canada, the North Atlantic Triangle, and the United Nations, In Louis, Roger and Owen, Roger, 1989.

* Gopal, Sarvepalli, India, the Crisis and the Non - Aligned Nations, In Louis, Roger and Owen, Roger, 1989.

* Hewedy, Amin, Nasser and the Crisis of 1956, In Louis, Roger and Owen, Roger, 1989.

* Kunz, Diane, The Importance of Having Money: The Economic Diplomacy of the Suez Crisis, In Louis, Roger and Owen, Roger, 1989.

* Kyle, Keith, (1) Britain and the Crisis 1955 - 1956, In Louis, Roger and Owen, Roger, 1989

(2) Suez, Weidenfeld Nicolson, London, 1991.

* Louis, Roger, The Tragedy of the Anglo - Egyptian Settlement of 1954, In Louis, Roger and Owen, Roger, 1989.

* Louis, Roger and Owen, Roger (eds), Suez 1956: The Crisis and its Consequences, Clarendon Press, Oxford, 1989.

* Lyon, Peter, The Commonwealth and the Suez Crisis, In Louis, Roger and Owen, Roger, 1989.

* Miller, J. D. B., Australia and the Crisis, In Louis, Roger and Owen, Roger, 1989.

* Shamir, Shimon, The Collapse of Project Alpha, In Louis, Roger and Owen, Roger, 1989.

* Vaisse, Maurice, France and the Suez Crisis, In Louis, Roger and Owen, Roger, 1989.

المحتويات

الكاتبة

د. لطيفة محمد سالم، أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية آداب بنها، والحاصلة على جائزة الدولة التشجيعية لعام ١٩٨٤.

أهم المؤلفات :

* القوي الاجتماعية فى الثورة العرابية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨١.
* صحافة الثورة العرابية، دراسة ضمن كتاب مصر للمصريين، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٨١.
* الحكم المصرى فى الشام (١٨٣١ - ١٨٤١)، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعى، القاهرة، ١٩٨٣، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٠.
* مصر فى الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤.
* المرأة المصرية والتغيير الاجتماعى (١٩١٩ - ١٩٤٥)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤.
* النظام القضائى المصرى الحديث (١٨٧٥ - ١٩١٤)، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٨٤، فى الطريق الطبعة الثانية.
* النظام القضائى المصرى الحديث (١٩١٤ - ١٩٥٢)، الجزء الثانى، الطبعة الأولى، مركز الدراسات والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٨٦، وفى الطريق الطبعة الثانية.
* عرابى ورفاقه فى جنة آدم (١٨٨٣ - ١٩٠١)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٧.
* الصحافة والحركة الوطنية المصرية (١٩٤٥ - ١٩٥٢)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧.
* فاروق وسقوط الملكية فى مصر (١٩٣٦ - ١٩٥٢)، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٩، وفى الطريق الطبعة الثانية.
* تاريخ القضاء المصرى الحديث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩١.

أزمة السويس

جذور. أحداث. نتائج

نبتت جذور أزمة السويس فى أعقاب اتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤، وكان لرفض عبد الناصر حلف بغداد، ولسلوكه اتجاه العروبة، ولتبنيه سياسة الحياد الأثر السيئ على الغرب. وازداد الموقف حرجاً بعد أن كسر عبد الناصر احتكار الغرب لتصدير السلاح للمنطقة بعقد صفقة الأسلحة التشيكية. ولم تفقد لندن وواشنطن الأمل فى جذب عبد الناصر لارتباط ذلك بتحقيق خطة إنهاء النزاع بين العرب وإسرائيل فى مقابل تمويل السد العالى، ولكن الفشل أدى إلى سحب عرض التمويل.

هنا بدأت أحداث أزمة السويس فأممَّ عبد الناصر شركة قناة السويس فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦، وانتهزت بريطانيا وفرنسا الفرصة لعقابه، وانضمت لهما إسرائيل، ووضعت خطة العدوان الثلاثى على مصر، ونُفذت.

وأسفر ذلك عن نتائج ساعدت فى تغيير المقاييس على الساحة الدولية، فتألق نجما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، وهوى نجما بريطانيا وفرنسا، وبرز دور القوة الجديدة المتمثلة فى كتلة دول باندونج، وأسهم موقف الأمم المتحدة فى انسحاب القوات المعتدية، وتطهير قناة السويس، وتم استئناف حركة الملاحة فى ٢٩ مارس ١٩٥٧.

د. لطيفة سالم

الناشر



٦ ميدان طلعت حرب القاهرة ت ٥٧٥٦٤٢١

MADBOULI BOOKSHOP *6 Talat Harb SQ. Tel: 5.756421*